ريح يوسف

مقالات معارضة للخامنئية
ولاية وفكراً وتياراً



عباس بن نخي

من هموم الحركة الإسلامية الشيعية من هموم الحركة الإسلامية الشيعية من هموم الحركة الإسلامية الشيعية

ريح يوسف

مقالات معارضة للخامنئية

ولاية وفكراً وتياراً

عباس بن نخي

الكتاب الثاني في سلسلة:

« من هموم الحركة الإسلامية الشيعية »

الطبعة الاولى

ربيع الأول ١٤٢٣ هـ / أيار (مايو) ٢٠٠٢ م

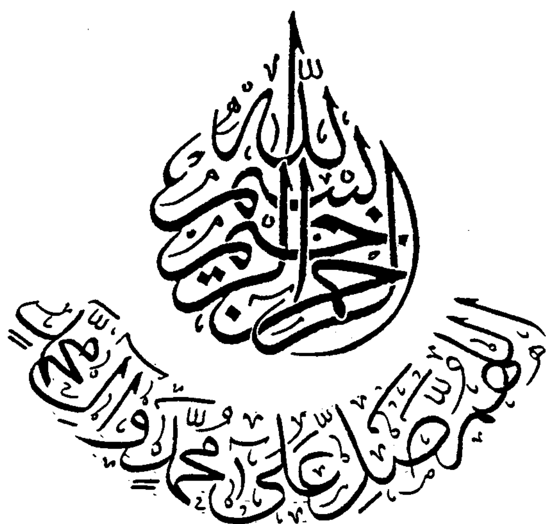
خمسة آلاف نسخة

التنضيد والإخراج الفني... والتنفيذ والإصدار:

مــؤســـســـة الامـــام لـلنشـــر والتـــوزيع

دولة الكويت ■ الشـــرق ■ ص. ب :2431 الرمـــز البـــريدي : 13025 ■ الصـــفـــاة

يمكنكم مراسلة المؤلف على الموقع : absnakhi@hotmail.com


بسم الله الرحمن الرحیم
اللهم صل علی محمد و آل محمد

مقدمة وإهداء ...

لم يكن هذا الكتاب في الترتيب المنظور لهذه السلسلة، إذ أنا بصدد اللمسات الأخيرة على: «إيران من الداخل» الذي أحكي فيه تجربتي مع الثورة الإسلامية الإيرانية... ولكن ظروفاً دفعت هنا وأخرى منعت هناك، فكان هذا التقديم وذاك التأخير.

وكان حرياً أن أعيد كتابة الافكار التي عرضت لها هذه المقالات وأجدد صياغتها لتتوافق مع شكل «الكتاب» وتأليفه... فالمقالة التي تناولت فكرة وحدثاً، قد لا تبدو مفهومة كما ينبغي إذا نشرت خارج ظرفها الزماني والمكاني، إذ لابد من إرجاع القارىء إلى الحدث الذي حركها، والجو الذي انبعثت فيه وانطلقت منه، وإلا لظهرت بعض التعابير والأوصاف، وبدا التركيز على جوانب دون أخرى، مستغرباً، ولعله ممجوجاً.

فكان ينبغي أن أرجع الضمائر هنا إلى ما أريد صراحة، وأفصّل في خلفيات الفكرة ومقدماتها، فأدلتها وشواهدها، ثم نتائجها وما يترتب عليها، مستغلاً المندوحة والسعة التي أصبحت فيها، بعد قيود الصحافة، فلا يحكمني الحجم ومقدار الكلمات والأسطر، ولا مداخلات الرقابة (الذاتية منها وغير الذاتية)...

ولكني آثرت أن أبقيها على حالها (ما خلا بعض التصحيح، وإلحاق ما بتر أصلاً عند النشر)، بعد أن بهرني ما للمقالة من تأثير وعطاء. فلتبق كما هي، لأخوض - من جديد - صراع جذب القارىء لما أكتب، ثم إقناعه والتأثير عليه بالوسائل المحدودة التي لا توفر المقالة غيرها، فقد وجدتها أيسر تناولاً، ولعلها أبلغ بياناً.

وفي النهاية أردت كتاباً يجمع شتات المقالات وبعثرتها في الصحف ومحفوظاتها، كضرب من التوثيق التاريخي، والشاهد الذي يحكي جولة متشنجة من صراع خاضته الحركية الشيعية عبر أدوات وبتفاصيل غالباً ما يغفلها المؤرخون ويهملونها.

وهي «أدوات» شكلت بعداً لا يستهان به من القضية، ومرحلة أرجو أن تكون إرهاصة عهد: يخلص فيه الباطل من مزاج الحق، والحق من لبس الباطل، ويتنزه فيه الدين عن لوث السياسة.

هذه باقة من مقالات صحفية لاحقت الأوضاع في الجمهورية الإسلامية وفي الحركات الشيعية المرتبطة بها، بعد رحيل الإمام الخميني (قدس سره)... ألفها بالف شريط من التهديد والملاحقة والمداهمة والإعتقال، وشريط، من الألم الموشى باللوعة، لأضعها بوافر الإجلال وعظيم الحب على ضريحه، وفي ثنايا براعمها بطاقة كتب عليها: «سيدي، هذا ما استطعته دفاعاً عنك وعن ثورتك وعن أبنائك». وإن اختيرت أزهارها بعين الناقد واقتطفت بيد المعارض، فلأنني رأيت الفراغ في هذا الجانب، دون الآخر الذي يضج بمنْ حق أن يحثى التراب في وجوههم.

مقالات أردتها هبوب وعي ونسائم رَوح، وبشائر ظفر وفرج... ترد الثاكل الجزوع بصيراً بعد أن ذهبت عيناه من الحزن فهو كظيم. وإن يكن باعث الريح وناشر الطيب أسيراً ورهين حبسه، فهذا ما اختاره لنفسه، إذ كان السجن أحب إليه مما يدعونه، كما كان في غيابت الجب قربان جماله وكماله، الذي ما سلم من حسده حتى أبناء الأنبياء!

وبعد هذا وذاك... فإن هذا الفكر سيكون هو العزيز الذي ستنيخ العير ببابه، وتشكو إليه، وتتسول على أعتابه وتسأله الصدقة! ولا اقصد انه سيتحول في غده القريب إلى تيار، ويقفز ليحتل الصدارة ويعتلي العرش! فهذا أمل لا أتخذه «عضين»، ولا افصله عن وضع متكامل وحال تمثل «شجرة واحدة» أو قل دوحة: أصلها وفرعها، الإمام من آل محمد ﷺ، أي الحجة بن الحسن عجل الله فرجه الشريف.

لذا فليعتبرها من ينزعج منها ويحذر، مجرد خلوة يتجاذب فيها ثلة آلامهم ومعاناتهم... ليعتبرها بئراً بظهر الكوفة، أو كهفاً على قاسيون، أوى إليه صبّ ومكلوم وسئم، ورابعهم كلبهم!

وإن أصر عذول على الملامة وأفرط في العتاب، فليعلم أن هذا حصادٌ غرَس غرور القوم بذوره وروت قسوتهم حقوله، وجنيٌ سقى جهلهم شتله ورعى غدرهم أشجاره، وما ظلمناهم...

فإن لم يذهب هذا العذر بغضبه، ورأى الأمر يضيق عنه نطاق الإحتجاج ولا يحتمل المبررات، فأبى إلا النكير... فإن الظلامة تجعل الجهر بـ «السوء من القول» أمراً يحبه الله! عندها ليطفق إن شاء صارخاً ومستصرخاً: حرّقوه وأنصروا «وليكم الفقيه»!

وأخيراً...

إن كان الصدق والمعاناة من عوامل تقييم الاعمال الفكرية والأدبية، فإني أرجو لهذه «الريح» بعض الأجر والثواب... وهو ما أهديه لأخي أبي جعفر، الذي نصرني وشد أزري، وكان له دوراً أساسياً في أن ترى هذه المقالات النور، إذ ذلل الصعاب وهيأ الأسباب وفتح ميدان الصحافة أمامي. وهو ميدان سخت عنه نفوس قوم، وشحّت عليه نفوس آخرين، فسرعان ما أغلق وأوصد، حتى أن المقالات الأخيرة ما وجدت طريقها للنشر...

فيا لله وللصحافة!



المقالة الأولى

الحزبية والوعي الديني

مجلة المنبر عدد ١ : ٦/٢٠٠٠

ـ المشهد الأول ـ

«أنا لا تهمني هذه الجزئيات ولا شأن لي بها، وإذا بقيت على إصرارك فسأترك الصلاة من راسها»! جاءت هذه العبارة لتنهي نقاشاً ممتداً بين شخصين يريد الأول أن يثني الآخر عن الحضور في أحد المساجد ويدعوه إلى المسجد الذي «ينتسب» هو إليه. وكان محور النقاش يدور حول قضايا شرعية وفكرية تناولت جزئيات وتفاصيل لا تخلو من «تعقيدات»، جهد الأول ـ من خلالها ـ في سوق الأدلة العلمية التي تثبت حرمة الإقتداء بإمام الجماعة في المسجد الذي يصلي فيه الثاني! دون جدوى...

والعبارة تعتبر مأساة على مستوى العقل والشرع... وهذه محاولة متواضعة لمعرفة ما وراء هذه «المأساة».

ـ المشهد الثاني ـ

هل هو « السهل الممتنع»؟ أن تجد جميع الأسباب متوفرة ولا تخطو الخطوة الاولى؟ بل لا تملك قرار الإقدام؟! بينما ترى الحركة في مستويات موازية، دؤوبة والنشاط في أوجه وقمته:

على صعيد الحاجات المنزلية والتسوّق للمأكل والملبس، هناك تتبع ورصد لتاريخ حظر صيد الربيان، وملاحقة لموردي الفواكه، و«جنسيات» السمك، والصعوبة إنما هي في المقارنة والإنتقاء من

بينها، والمعاناة هي في الضياع بين أروقة الجمعيات التعاونية ورفوف الأسواق المركزية، والإختيار بين عشرات أصناف اللحوم البيضاء والحمراء والأرز والأجبان والعصائر والحلويات... نريد أن نحيى ونعيش، ولابد لذلك أن ناكل ونقتات.

الإستعداد لموسم الإمتحانات المدرسية له أحكامه ومعالمه، مما يمكن جمعها في عبارة «إعلان التعبئة العامة وحالة الطوارىء» في البيوت، فيقطع الإرسال التلفزيوني ويفرض قانون حظر التجول والكلام قرب غرفة المقدم على الإمتحان من الاولاد، ويسري الحظر ليشمل الصالة والصالون والفناء وموقف السيارات، حيث سيركن المدرس الخصوصي سيارته!... الشهادة هي المستقبَل، هي الأمن والحياة الهانئة، أي إنها كل شيء.

التجارة وكسب المال، فالوظيفة لا تؤمن إلا العيش بمستوى الناس، والسعادة لا تكتمل إلا بالتميّز والوجاهة، وهذه لن تتحقق إلا بفيلا عامرة وسيارة فارهة وما إلى ذلك، وهذا يحتاج إلى رصيد محترم وميزانية ذات شأن... فإلى المزيد من الهمة والعزم وطرق أبواب الرزق. وحتى يجيد الإستثمار، ويصيب افضل ميادينه، تراه «يمسح» الموارد مسحاً، ويستقصيها ويدرسها وكانه يعد بحث دكتوراه في الموضوع! لا مجال للخطأ ولا طاقة على تحمل الزلل... نريد أفضل الطرق وآمنها لتحقيق أكبر كسب في أقل فترة زمنية.

أما العناية بالصحة والسلامة فمما لا خيار لأحد فيه، وهو كالقدر المحتوم والقضاء المبرم، هناك مراجعة منتظمة للطبيب و«جك أب» دوري، وعناية فائقة في اختيار الغذاء وتمييز الطبيعي من الكيماوي والمصنّع، ومحاسبة دقيقة للسعرات الحرارية التي دخلت الجسم، ليأتي الدور على إخراجها وحرقها في معاهد اللياقة والتربية البدنية... فالصحة تاج على رؤوس الأصحاء.

حركة واهتمام وسعي وحيوية في جميع أبعاد الحياة، لا خمول ولا كسل، بل جدية وهمة تجعل أحدنا يدخل في تفاصيل وجزئيات بعيدة كل البعد عن تخصصه، فهذا مدرس لغة عربية

وذاك فني في شركة النفط أو موظف في إحدى البنوك، ولكنهم يناقشون الطبيب في تركيب الأدوية وفاعليتها، ويسالونه عن نتائج التحاليل المخبرية وما إلى ذلك من شؤون تخصصية بحتة، وترى احدهم يقرأ في كتب طبية ويتابع أخبار المرض الذي أصابه أو أحد أفراد اسرته، حتى يصبح «مجتهداً أعلم» في ذلك المرض، ويرى هذا في صميم مسؤوليته وواجباته. وهكذا الأمر في الحاجات المنزلية الضرورية وغير الضرورية، والكماليات من ملابس وأثاث وأدوات كهربية وسيارات، وفي مكاتب السياحة والسفريات والمطاعم والمتنزهات...

- المشهد الثالث -

لماذا نحن على استعداد لتأمين حاجات الجسد والسعي بكل همة وجدية ومثابرة لتوفيرها وتحقيقها، بينما لا شأن لنا بالروح ولا اهتمام بعالم المعنويات؟ الا تمرض الارواح؟ اليست هناك قيم روحية وإنسانية ينبغي أن تنمو فينا وتتكامل، وعلينا أن نرصد مواقع الخلل والمرض فيها لنعالجها ونقومها؟

اليست هذه «حاجات» من نوع آخر وطبيعة مختلفة عن تلك الاولى (الجسدية)... وهي من الأهمية بمكان في بناء انفسنا وتكامل أرواحنا؟ ومن خلالها نمارس رسالتنا ونؤدي الدور الأصلي الذي من أجله كان خلقنا ووجودنا في هذا العالم؟

ويبدو الأمر للوهلة الأولى أنه ضرب من المبالغة والإجحاف، فنحن - في المقابل - مجتمع متدين تحكمه الفضيلة والأخلاق، طوعاً لا كرهاً ولا جبراً (وقد يكون ذلك معلولاً للأمر بالمعروف، ولكن من المؤكد أنه ليس وليد عصا النهي عن المنكر)، ونحن مجتمع حاز قصب السبق في ميادين البر والإحسان، وصار لا يُشق له غبار ولا يجاريه أحد في بناء المساجد والمدارس والمستشفيات وتكفل الأيتام وإطعام الفقراء وكسوتهم وغيرها من الصور التي تعكس حساً دينياً وإنسانياً وروحانياً غاية في السمو والرفعة... وبعد، فهناك شوق وتوق للقضايا العلمية والفكرية، والناس تحدوهم همّة ويسوقهم اهتمام كبير بهذه الأمور.

ولكن هناك حَجْراً يقابل هذا الشوق، وهيمنة تكبح جماحه، وتسعى لتفرغ طاقاته المتفجرة في أنشطة وأعمال لا تصب في الوعي ولا الفكر، بل في مصالح سياسية وأغراض خاصة، سخرت الدين وارتدت جلبابه.

لذا فالحق أن يطرح السؤال بهذه الصيغة: من الذي يعمل على قتل الوعي، وإخماد محاولات النهضة العلمية وإرادة التبصر في القضايا الدينية والفكر الإسلامي؟ من الذي يجهض الثقافة في مجتمعنا، ويعمل جاهداً على إبقائها في أدنى مستوياتها؟ من الذي صير هذه الحالة وضعاً طبيعياً ونمطاً لا يثير أي استنكار أو استهجان؟!لماذا لا يأبى أحدنا أن يصرف الوقت والجهد في شؤون خارج تخصصه إذا مست حياته الدنيوية، ولا يعبأ إذا كان للأمر بعد روحي وجنبة دينية ودور في الحياة الآخرة؟

ـ المشهد الرابع ـ

إن اجتماع هذين الأمرين في مجتمع ما: قوة الوازع الديني وارتفاع مستوى البذل والعطاء، مع انحصار الحركة في أنشطة البر والإحسان، وفي نطاق الخدمة الإجتماعية والعمل الخيري، دون الفكر والثقافة والأجواء العلمية... يعني أن هناك خللاً ما في الحركة الدينية، سواء على مستوى الفكر والأيديولوجية، أو على مستوى الطرح والخطاب والصيغة الحركية التنفيذية.

وفي عالم وزمان مثل زماننا لا مجال ولا مندوحة لحسن الظن، والحمل على الصحة ـ كفرض ابتدائي سابق للفحص والتحقيق ـ يعد ضرباً من السذاجة والغباء!

هل هناك تعمد على سوق الفاعلية والزخم الديني باتجاهات معينة دون أخرى؟ من الذي يرسخ «الجهل» ويطرح الدين من زاوية سياسية واجتماعية بحتة، ويبعده ـ بكل الوسائل ـ عن الأجواء الروحية والعلمية والفكرية؟ من الذي قتل الشوق والرغبة في المطالعة والقراءة عند الشباب، فتوقفت حدودها عند الصحف والمجلات ولم يعد للكتب والدراسات حظ لديهم؟ من الذي يسعى «لتنفيس» وتفريغ الشحنة المعنوية الكامنة في النفوس وصبها في

مجاري وخطوط البر والأنشطة الخدماتية على وجه الحصر، ومن ثم استثمارها سياسياً؟ لماذا الإصرار على إظهار هذا المجتمع كمحفظة نقود وخزانة أموال، لا ثقافة له ولا حضارة في ربوعه ولا رواج للعلم بين جنباته؟ وبعد هذا وذاك: لماذا تساق الأموال لبناء المساجد والمستشفيات ودور الأيتام، ولا يفكر أحد ببناء مدرسة وحوزة أصيلة، وتشييد صرح لتلقي العلوم الإسلامية وتربية طلبة وعلماء ومفكرين من أبناء هذا البلد؟!

تعالوا لننظر في فرض - مجرد فرض - ثم نحاكمه ونخضعه للمحاسبة علنا نجد الجواب...

هناك من يرى أن الأحزاب الإسلامية وقادتها، يلتزمون الجهل ويمارسون التخلف العلمي كأداة لتسلطهم ووسيلة لبسط نفوذهم! فلا هم من العلماء وحملة العلوم حتى يتمكنوا من النهوض بدور علمي وتلقف زمام المبادرة والمناورة في هذا الحقل، ولا هم بقادرين على الرد والخروج بأجوبة مقنعة تفلسف وضعهم وتبرر حالتهم وتعرض وجهاً علمياً لتسلطهم على الساحة، إن انتشرت الأجواء العلمية والفكرية، و«تفشت» لتسري إلى أوساطهم الخاصة ونطاقاتهم المغلقة... هناك من يفرض أن الوسط الذي تنمو فيه هذه الحركات وتزدهر فيه أسواقها هو الجهل، الذي يخلق الخضوع والتبعية العمياء ويؤمن أسبابها. وان التنظيمات الإسلامية والاحزاب الدينية تخشى العلم وتخاف الوعي، لأنها تفتقر في مناهجها إلى الأسس العلمية والفكرية الصحيحة، وفي مواقفها إلى الرؤية والحكمة والتحليل الموضوعي المصيب، لذا فهي لا تريد أن تفتح على نفسها باباً للمحاسبة والتقييم والمحاكمة وبالتالي السقوط... إذ من المؤكد أن النتيجة ستكون الإدانة!

إن ضعف ركني العلم والوعي، وتراجعهما وكسادهما هو السبب الأول لنجاح الأحزاب في سَوْق الساحة وتمكنها من قيادتها إلى حيث تريد... وبالتناسب العكسي، فإن رواجهما وانتعاشهما هو التهديد الأول لوجود هذه الأحزاب ولنجاحها واستحكام قدرتها ونفوذها وهيمنتها على الساحة.

فطرح مفهوم إسلامي معين، مما ينادون به ويرفعونه ضمن شعاراتهم، عقائدياً كان أو حركياً، بل حتى لو كان فقهياً، إذا ما أُخضع للتقييم وفقاً للمعايير العلمية الصحيحة، ووضع على بساط البحث والإستدلال، وعرض للمناظرة والإحتجاج، فستتقوض مبانيهم وتنهار بيوتهم! ولن تجد لقياداتهم مصداقية تسمح بعشر المستوى والحجم الذي تتمتع به حالياً...

ومما أذكره في المقام أنه إبان إحدى الحملات الإنتخابية للمجلس البلدي، كان أحد أقطاب الحزبيين هؤلاء حاضراً في حسينية، وقبيل رقي الخطيب للمنبر، توجه إلى الشباب وخاطبهم قائلاً: «إن ما سيقوله هذا الشيخ سبق أن سمعناه جميعاً، وهو تكرار مكررات... الحسين يريدكم هذه الليلة أن تتركوا هذا المجلس وتتوجهوا للخيمة الإنتخابية لـ...»! وذكر اسم المرشح الإسلامي الذي يخوض به الحزب المعركة الإنتخابية، وقد استجاب له أغلب الحضور وتبعوه!

ماذا لو أخذت هذه الفكرة، فكرة مقارنة المجلس الحسيني بالمجلس البلدي والتفاضل بينهما، أو المقارنة بين الدور الرسالي المطلوب من الشاب المؤمن بخصوص ترجيح تواجده ومشاركته في أحد المجلسين... حظها من البحث والنقاش العلمي؟ وطرحت أمام الشباب الادلة الشرعية والعقلية، واكتشفوا بأن هناك رؤية دينية ومنطلقاً فكرياً، وحتى تحليلاً سياسياً يسفه انصياعهم خلف مسؤولهم الحزبي وتركهم مجلس عزاء سيد الشهداء ﷺ، ويدخله - بوضوح لا يقبل الشك ولا يحتمل الترديد - في أتعس صور التخلف واقبح اشكال الجهل؟!

ماذا لو سمح لهم بقراءة ومناقشة رؤية معاكسة، تستند إلى حجج وبراهين يتصاغر عندها الطرح الحزبي وينهار، سواء في هذه المفردة أو عشرات من أمثالها... هل سيبقى للعقل الجمعي موقع يسوق شبابنا كقطيع؟!

إن الأزمة أزمة وعي ديني، والعلم هو مقدمة الوعي الديني والبصيرة، والعلم في كساد...

- المشهد الخامس -

اذكر هنا بإكبار وتقدير بعض الظواهر التي سجلها موسم العزاء الحسيني هذا العام، فجاءت مشاعل هداية في طريق الوعي، وقبسات من نور العلم لا زالت تشع من هذا النبراس الخالد:

الأولى: النجاح الكمي والكيفي الذي حققه المؤمنون على صعيد إحياء مختلف أنماط الشعائر الحسينية، من المراثي واللطميات والتشابيه والتطبير، إلى إصدار النشرات الثقافية والأشرطة والأفلام، مروراً بالإطعام والبذل على مائدة صاحب الذكرى ﷺ. واخص بالذكر «التشابيه» و«التطبير»، كونها الهدف الاول الذي رمته سهام الجهل والحزبية، وكيف أن الأمة انتصرت على محاولات الإضلال وسعيها الخائب، بوعي وبصيرة رائعتين، فحافظت على هذا الموقع الحساس، وسجلت رسالة تتعالى على الجدال ولا تقبل المساومة على حضورها وتمسكها وعمق ارتباطها وولائها لأهل البيت ﷺ، رسالة تقول: هاجمونا أكثر، فنتمسك بولائنا أكثر!

الثانية: ما قام به العلامة الشيخ فاضل المالكي (في حسينية الشامية وسيد محمد) من عرض فكري عقائدي أصيل تناول قضايا الثقافة الإسلامية وهمومها المعاشة، وتعرض لطروحات بعض أدعياء التنظير للحركة الإسلامية بالنقد بشكل علمي متين واسلوب تحقيقي مستدل، فتح الآفاق أمام الشباب وزرع فيهم الوعي والبصيرة.

والثالثة: هي للحالة الشعبية والإستجابة العفوية والتفاعل والشوق الذي أظهرته الجماهير للمعارف الدينية العقائدية والحب الفطري لفضائل أهل البيت ﷺ التي كان فضيلة الشيخ حسين الفهيد (حسينية آل بوحمد) يجود بها، فلاقت تلهفاً وترحيباً عكس التعطش للعلوم والفكر والثقافة الأصيلة، كما اعتبر استفتاءً عاماً أدان الهيمنة الحزبية ورفض الأفكار الباطلة والأجواء الغريبة التي كانت بعض الجهات تسعى لفرضها على الساحة... فكان اكبر حضور وتفاعل من بين جميع حسينيات الكويت.

إنها حالات تشكل أرقاماً رائعة في معالجة ظاهرة التخلف العلمي وغياب الوعي والإستغفال الذي تمارسه الحزبية، وقد طرحت صيغة عملية لمواجهة وتقويم الحالة المرضية التي يعيشها قطاع لا يستهان به من المؤمنين... سُخرت جهودهم وأموالهم وصارت تصب في مواقع بعيدة كل البعد عما يريدونه ويؤمنون به، ولا تتناسب أو تلتقي مع اندفاعهم الفطري والعفوي تجاه الدين. فجزى الله الناهضين بها خير الجزاء.



المقالة الثانية

اعتراضات قارئة ... وصور عشتها

مجلة المنبر عدد ٣ : ٨/٢٠٠٠

اعترضت الأخت عبير الموسوي على مقالة كتبتها بعنوان «الحزبية والوعي الديني»، لمست فيها تعدياً على السيد الخامنئي... ولو كانت قد اكتفت بهذا لأعرضت وما التفت، ولكنها تمادت وأفرطت، حتى أدخلت من خالفها الرأي في الكفر! حين خاطبته بخطاب سورة «الكافرون» ﴿لكم دينكم ولي دين﴾ *...

ويشهد الله، لولا هذا اللقب الشريف «الموسوي»، وما أكنه لسادتي «السادة»، والعلويات على الخصوص، تذللاً وعشقاً لجدتهم روحي فداها، ثم لعدم معرفتي بحال الأخت عبير، وهل هي ممن تسقط حصانتها بالضلال والإضلال والإبتداع في الدين، لما ضاق البيان عن رد الصاع صوعاً... ولكني سأسدل دون هذا ثوباً وأطوي عنه كشحاً، وسأكتفي برد ونقض نقطة واحدة مما ذكرته في رسالتها، وهي ما دعت إليه من الحوار والنقاش واحترام الآراء والأشخاص.

ومع ما بادرت إليه من نقض هذا الغزل وتمزيق هذا النسج، حين رمت من تخالفه الرأي في السيد الخامنئي بالكفر، فإن هذه

* مما كتبته الأخت عبير في اعتراضها: لمست (في مقالة الحزبية والوعي الديني) تعدياً واضحاً على ولي امر المسلمين السيد علي الخامنئي، وكان الأجدر بكم أن تحترموا أراءه وتحترموا شخصه، ولا تتعرضوا له بهذه الطريقة، فهو عالم مجتهد له وجهة نظره فيما يفتي به، ولكم ما ترون «لكم دينكم ولي دين»...

المطالبة تبدو كندبة القاتل على ثوبه الذي تمزق في عراكه مع القتيل، والخنجر في يده يقطر من دم الضحية! أو قل كملك يحطم وجنوده (وهم يشعرون) مساكن النمل، ثم يعترض على طين غاصت به حوافر خيولهم، وتطاير من الوقع والخبط فلطخ وجهه ونال من هندامه!

ومع أنني لم أذكر في مقالتي تلك اسم السيد الخامنئي ولم أتعرض له، اللهم إلا فيما تناولته من نقد لجماعته هنا، وما جئت عليه من ذكر الشعائر الحسينية والتطبير على الخصوص، مما قد يفهم تعريضاً به. إلا أنه ما دامت الأخت عبير قد بادرت لطرح الموضوع فسأنقل صورة، عشتها بنفسي، تكشف آلية «الحوار»، وطريقة «النقاش»، وكيفية «احترام» الأشخاص، وحفظ حرمات المؤمنين، مما مارسه وفعله القوم، فلتنظر فيما جرى، ثم لتعذرنا عبير أو لتبقى على رأيها بتكفيرنا، والله خير الحاكمين...

هذا بعض ما وقع في سبيل إعمال «رأي» السيد الخامنئى وتنفيذه حكمه حول التطبير، هكذا جرى «الحوار»، وبهذه اللغة و«الادلة» أُفحم الخصوم، والتزموا العمل بأمر «ولي أمر المسلمين»!:

في اليوم السابع من محرم عام ١٤١٥ هـ، نزلت قوات قمع الشغب وحاصرت الحسينيات التي تنطلق منها مواكب المطبّرين، وبذلك وقفت هذه القوات وجهاً لوجه مع المتدينين والإسلاميين لاول مرة في تاريخ إيران الجمهورية الإسلامية! فحتى ذلك الحين كانت جميع المظاهر الدينية والشعائر الإسلامية التي يمارسها الشعب من خلال المساجد والحسينيات والهيئات والجمعيات، من مختلف الفئات والتيارات تصب ـ بشكل وآخر ـ لصالح النظام الإسلامي، مقابل العلمانيين والقوميين ودعاة التغريب...

وكان اعتقال «المشبوهين» قد بدأ منذ اليوم الأول من المحرم، والمشبوهون هنا هم أصحاب الهيئات الحسينية والناشطين في مجال إقامة عزاء سيد الشهداء ﷺ ممن كان الأمن (الإطلاعات) يحدس انهم سيخالفون هذا الحكم!

وناهيك بكيفية «ضبط» وإلقاء القبض على هؤلاء، والهتك الذي تعرضت له حسينياتهم وبيوتهم وحرماتهم، فإن قرارات إدارية (لا قضائية) صدرت باستمرار حجز واعتقال البعض إلى حين انتهاء الموسم، ونفي البعض الآخر إلى مدن في محافظات غير التي يسكنونها، والإكتفاء بتوقيع تعهد على البقية. بينما صودرت آلاف «القامات» (السيوف) والطبول والأدوات الأخرى التي تستعمل في مواكب التطبير.

وفي فجر العاشر من محرم عام ١٤١٥ هـ انتشرت المدرعات وعربات تحمل مدافع رشاشة (دون أدنى مبالغة!) في المدن الإيرانية التي يجري فيها التطبير عادة كـ «سه ده إصفهان» و«أردبيل» و«تبريز»، بينما اقتحمت قوات الشرطة الحسينية الكربلائية والحيدرية والكاظمية في طهران، وهكذا الحسينية الزينبية والنجفية في قم، واعتقل عشرات المؤمنين بشكل وحشي بدا وكأنه اقتحام لأوكار الرذيلة والمخدرات!

ومن المفارقات المثيرة أن قوات الشرطة عندما اقتحمت الحسينية الحيدرية في طهران (وهي من الحسينيات التي تصنف في الموالية للثورة) كان بعض كبار الشخصيات الدينية والسياسية من أمثال الفيلسوف المعروف المرحوم الشيخ محمد تقي الجعفري، والسيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، من ضمن الحضور الذين استولى عليهم الذهول. ومع أنه لم تكن هناك أية مراسم للتطبير، أو حتى الإعداد للتطبير، إلا أن رجال الشرطة «المتشنجين» راحوا يلقون القبض على الحضور بشكل عشوائي، شمل كل شخص حلق شعر رأسه، على اعتبار أنه مطبر «بالقوة» (وإن لم يكن بالفعل)! ولم تجد شهادات تلك الشخصيات لمسؤولي الشرطة ببراءة الحضور وعدم حصول تطبير في هذه الحسينية نفعاً، كما لم تفعل اعتراضاتهم الشديدة!

ومما «زاد في الطنبور نغمة»، أن أحد الذين أُلقي القبض عليهم هو الحاج أبوأمير الشيرازي، الذي كان في معية السيد الحكيم، وهو من مسؤولي المجلس الأعلى (الحزب العراقي الأكثر ولاءً

لإيران من بين الحركات والأحزاب الإسلامية العراقية)! وكان يحمل حين اعتقاله جهاز اتصال وسلاحاً مرخصاً من قبل حرس الثورة، ولكن ما الحيلة؟ فقد كان حليق الرأس!

ومع أنني جئت على تفاصيل هذه الأحداث في كتابي حول «الشعائر الحسينية» (لم يطبع بعد)، ولكني لن أُفرط هنا بما سنح من مناسبة عرض القصة التالية، التي تشتمل على كرامة حسينية، أسجلها التماساً لدعاء القراء، على الخصوص المعنيين في هذه القصة، الذين ضاعت حقوقهم وهدرت، وبخسوا حقهم حتى في تسجيل هذه الكرامة التي وقعت لهم:

بعد مرور عدة أيام على هذه الأحداث (في الخامس عشر من المحرم)، صدرت تعليمات مباشرة من مكتب السيد الخامنئي تأمر وزارة الداخلية بطرد المعتقلين العراقيين (في أحداث التطبير) وإبعادهم عن البلاد. ولما كان أغلب هؤلاء يفتقرون للأوراق الرسمية اللازمة للسفر، لم يكن ثمة خيار إلا إرجاعهم إلى بلدهم وتسليمهم للعراق. ويتضح حجم المأساة إذا علمنا أن أغلب هؤلاء هم من المطلوبين للسلطات العراقية والملاحقين بأحكام قضائية بسبب انخراطهم في صفوف الحركة الإسلامية، أو قيامهم بأعمال جهادية أو معارضة للنظام العراقي، أو حتى لمشاركتهم في الحرب ضد بلدهم إلى جانب الإيرانيين!

وقد جرى تنفيذ هذه التعليمات بصورة بوليسية لا حظ لها من الإسلام ولا الإنسانية. فقد حظر عليهم الإتصال بأهليهم، ومنعوا من ترتيب أوضاعهم ونقل ممتلكاتهم، أو حتى إحضار ملابسهم وأغراضهم الشخصية، كانوا بنفس الهيئة والملابس التي اعتقلوا بها في الحسينية... كان طعامهم الوحيد هو فتات الخبز اليابس من فضلة الموائد، والذي يجمع في إيران عادة ليقدم كعلف للماشية، أو لبعض المطاعم الشعبية الرخيصة التي تهرسه وتدخله في خلطة عجيبة ويسمى بعد ذلك «كباباً»! كانت أيديهم مكبلة بالأصفاد ليلاً ونهاراً، وقد منعوا حتى من الوضوء للصلاة! وكان سجانوهم يردون عليهم: «تخالفون ولي الفقيه وتريدون الصلاة؟»!

وكانت إحدى هذه المجاميع التي نقلت إلى مدينة «قصر شيرين» الحدودية تمهيداً للإبعاد، تشتمل على ثلاثة أشخاص كبار في السن من الحسينية الحيدرية وعشرين شاباً من الكربلائيين. وكانت الحافلة التي تقلهم تضج بالدعاء والتوسل لسيد الشهداء ﷺ لينجيهم من هذا البلاء، وهم في أشد الإضطراب، والأفكار تتناهبهم بين الإستسلام للموت والرضا بقضاء الله، وبين ما سيجري عليهم في العراق، وما سيتسببون به لأهليهم هناك، إذا ما انهاروا أمام التعذيب الذي ينتظرهم...

وبعد وصولهم إلى «قصر شيرين» وتسليمهم للضابط المسؤول في المركز الحدودي هناك، جاءهم في اليوم التالي قائد المنطقة الحدودية وهو ضابط كبير برتبة لواء «سرتيب»، وأخذ يتجول بينهم ويتفقدهم كمن يمضي وقته ويتسلي ريثما يجري ترتيب الأمر وتتم الإتصالات مع العراقيين في الطرف الآخر... وفي هذه الأثناء صدرت من أحد المعتقلين كلمة اعتراض وتظلّم، فانزعج الضابط وغضب، فرفع يده وهوى بها على وجه المتكلم!

وهنا فوجىء الجميع بالضابط وهو يمسك يده ويصرخ من شدّة الألم، وتبين أن كفه قد شلّت على الهيئة التي سطر بها الصفعة على وجه الشاب الكربلائي! ولكن بعد دقائق معدودة عادت يده إلى حالتها، فعاد هو إلى المساجين يسألهم عن هوياتهم ومن يكونون، وعن سبب إبعادهم؟ وهو يقول: إنني رجل رياضي ولا أُعاني من أية مشاكل صحية، ولا تفسير لما حصل ليدي إلا تنبيهي بأنكم مظلومون ولا تستحقون ما يجري عليكم.

وعندما سمع القصة وعرف الحقيقة، نذر نفسه لخلاصهم، وقام باتصالاته مع طهران وحرّك من يعرفهم من كبار المسؤولين... ولكنه فشل في مساعيه، إذ كانت تصطدم بأن قرار إبعاد هؤلاء «المسلمين» صدر من مكتب «ولي أمر المسلمين» مباشرة، ولا خيار للوزارة فيه. وعندما وجد أنه لن يتمكن من إطلاق سراحهم، لجأ إلى حيلة ذكية، إذ افتعل مشكلة وادعى وجود ممانعة في الطرف العراقي!

إن تحريم المباحات بشكل مؤقت، والحكم في الموضوعات لمصالح عليا، ليس بدعاً في تاريخ المرجعية الشيعية، فقد سبق للميرزا الشيرازي الكبير أن حكم بحرمة التنباك...

وهو شيخ يشغل داراً صغيرة في سامراء، لا جند له يبطشون ولا مخابرات يرهبون ولا سجون يتوعد بها المعارضين، لا إذاعة تغطي أخباره ولا تلفزيون يبث الدعاية له، لا أحزاب تحميه ولا شركات تجارية تنهب بيت المال لتروج لمرجعيته!

لقد كانت مجرد ورقة صغيرة كتب فيها: التدخين بمثابة حرب إمام الزمان ﷺ! ولكن الملايين تلقفت الحكم ونفذته طوعاً وعن طيب خاطر، رغم أنه يمس شهوة مستحكمة تكاد تبلغ الإدمان. بل نفذت «ولاية» هذا الفقيه العادل واقتحمت على الشاه بلاطه، حتى كسرت زوجته قوارير القليون (الأرجيلة) الموجودة في القصر، فسألها عن ذلك غاضباً؟ فقالت له: إن التدخين حرام. فرد عليها: من يقول هذا، وبحكم من تحريمنه؟ فقالت: بحكم من جعلني حلالاً عليك!

هكذا يعرف من هو نائب صاحب الزمان، ومن هنا تحترم الآراء وتقدس، وتمتثل الأوامر وتلتزم الاحكام... لا من ضحالة فقهية، وفساد إداري وعقائدي، يستمد من إملاءات شيطانية، ويتناغم مع إغواءات خبيثة مارسها حزب مفضوح يلتف بالسيد الخامنئي، غرر به وهو يلقنه ما يفرغ به عقده من الشعائر الحسينية، وينفس به عن أحقاده مع الحسينيين من ذاكرين وباكين ولاطمين فكيف بالمطبرين؟

إن التعددية والدعوة إلى احترام الآراء والإجتهادات المخالفة لما يؤمن به المرء، دعوة صحيحة... ولكنها عندما تصدر من حزب السيد الخامنئي تبعث على الضحك! وشر البلية ما يضحك.



المقالة الثالثة

صفعة اليمين الإيراني تؤلم يده

القبس ٢٠٠٠/٨/١١

قد يكون تعبير «صفعة للإصلاح»، الذي أطلقته وكالة الانباء الفرنسية الأحد الماضي ٢٠٠٠/٨/٦ على أحداث مجلس الشورى في إيران، وصفاً صحيحاً لإخفاق المجلس في تعديل قانون المطبوعات، وقد يستقيم نعت الحدث بالإنتكاسة والفشل. ولكن هناك زاوية أخرى لرؤية هذا الحدث، تختلف في انتزاعاتها والنتائج المستقاة منها... وها نحن نطل من خلالها لنسجل نقطتين جديدتين حصل عليهما التيار الإصلاحي، رغم «الصفعة»، أو على حسابها:

الأولى: إن الحدث كشف أن زعماء اليمين ومؤسساته، بعد أن أساءوا قراءة توجهات الشارع الإيراني، ومحاكاة رغبات الشعب، مما ظهرت نتائجه جلية في الإنتخابات الأخيرة... ها هم يواصلون ارتكاب الأخطاء في معالجة هذه الثغرة، ويقعون في المزيد من بواعث ومسببات الفجوة بينهم وبين الناس.

فالتدخل لمنع تعديل قانون المطبوعات، جاء خطوة في سياق سبق أن منع ترشيح بعض الإصلاحيين للإنتخابات، عبر الطعن في صلاحيتهم من قبل مجلس صيانة الدستور، ثم إبطال نتائج الإنتخابات في بعض الدوائر، والمماطلة في إعلانها وحسمها في دوائر أخرى، من قبل المجلس نفسه، وهكذا ما تقوم به السلطة القضائية من ملاحقة الإصلاحيين وصحفهم.

وفي سياق القراءة الخاطئة... جاء الخطاب الذي عاد إليه المحافظون في إعلامهم، حيث رجعوا في تقييم توجهات الناس إلى لغة قديمة تتجاهل ما قررته صناديق الإقتراع، وتنظر - بسطحية - إلى مظاهر استقبال الشخصيات الدينية والسياسية في زياراتها للمدن، وهرولة الجموع وراء مواكب الزعماء! مما عفى عليه الزمن في القاموس السياسي الإيراني، في ضوء معطيات انتصار السيد الخاتمي في الثاني من خرداد وظهور الحركة الإصلاحية...

إن هذا الخطاب يبدو إلى العناد أقرب منه إلى أُطروحة واقعية يريد أربابها العودة إلى «قلوب» الناس، فخطب صلاة الجمعة على سبيل المثال، تهمل المشاكل التي يعاني منها الإيرانيون، ولا تقدم أية حلول أو معالجات لمعاناتهم، وتنصرف إلى ما تتلقاه الساحة تفريغاً للهموم الشخصية وضرباً من المجادلة وجرح الآخرين، ثم الإنطلاق من تعال وفوقية تريد إشعار الناس الصغار والسفاهة، وأنهم يفتقرون إلى قيّم. وهذا هبوط لا يخدم شعبية اليمين.

إن الخطة التي يعمل عليها المحافظون لفصل الإصلاحيين عن قواعدهم، وعزلهم عن الشعب، عبر حرمانهم جسور الإرتباط وقنوات الإتصال (من خلال تعطيل الصحف)... هي سلاح ذو حدين، يبدو أن قادة اليمين في غفلة عن حدّه الآخر، الذي قد يجرحهم وينال منهم أكثر مما يفعل بخصومهم.

ومن سخرية اللعبة السياسية، أنها تخضع لعجلة وسياق يحكمها، وما دام سياقٌ ما قائماً فإنك تجد كل شيء يدور في فلكه، حتى الأحداث والمفردات التي تعارضه وتختلف معه... وكما يقال، فإن العراقيين اليوم يرجعون الجفاف وشحة الأمطار إلى الحصار الأمريكي! والعجلة في إيران تتحرك اليوم لصالح الإصلاح، وما دامت كذلك، فهي لن تدور إلا باتجاه النقمة على اليمين، من هنا فإن تبعات الإخفاق والفشل الذي يقع فيه الإصلاحيون، لا زال يلقى على «الممارسات المعرقلة والمعيقة» التي يقوم بها اليمين، وما دامت هذه الحالة قائمة، فإن كل خطوة في هذا السياق ستكون ذات مردود عكسي على اليمين الحاكم.

النقطة الثانية: هي دخول المرشد الروحي للجمهورية الإسلامية السيد الخامنئي شخصياً في صراع الاجنحة، وانتقاله إلى واجهة الميدان. وهو ما كان الإصلاحيون، أو الحديون المتشددون في التيار الإصلاحي، يسعون إليه منذ أمد بعيد. فحتى الأمس القريب كانت معركة الإصلاح تدور مع مجلس صيانة الدستور والقضاء و«جماعات الضغط» والبسيج والحرس والمخابرات والإذاعة والتلفزيون، وكانت شكواهم من الشيخ أبوالقاسم الخزعلي والشيخ أحمد الجنتي والشيخين اليزديين محمد ومصباح، وعلي لاريجاني وأمثال هؤلاء... وإذا بالوضع ينتقل ليقف السيد علي الخامنئي بنفسه على الجهة المقابلة للطاولة.

ومع إن حساً عاماً كان يحكم الأوساط الإصلاحية، مؤداه أن المشاكل التي يثيرها الخصوم، والشخصيات المعادية التي يبارزونها، هي واجهات وصور لحقيقة واحدة، تقف أو تتستر خلفها، بل إن الحس كان يخرج ويتحول ـ أحياناً ـ إلى تلويح وتعريض من بعيد إلى قائد الثورة ومرشدها الروحي...

مع كل ذلك، كان عقلاء القوم في التيار الإصلاحي، وعلى رأسهم شخص السيد الخاتمي والشيخ الكروبي، يصرون على ضرورة تنزيه القيادة، والترفع بها عن الصراع. من هنا كان موقفهم الرافض لتطورات الحركة الطلابية، وذلك حين رفعت شعارات تهاجم القائد ونادت بهتافات تنال من شخصه.

وكانوا يتبنون تحليلاً يذهب إلى ضرورة إنقاذ القائد واستخلاصه من أيدي المحافظين، والعمل على التقرب منه وكسب ثقته، ومعالجة المشاكل من خلال إزاحة بعض العناصر المؤثرة في حاشية المرشد واستبدالها بشخصيات إصلاحية. وكان الرهان دائماً على التلاقي الفكري والقرب العقائدي الذي يجعل السيد الخامنئي ـ في واقع الأمر ـ بأفكار الدكتور علي شريعتي التي يحملها، أقرب إلى الإصلاح منه إلى التقليدية والجمود الحاكم على أقطاب اليمين المحافظ، الذي ينتسب فكرياً إلى الحوزة العلمية، وإن توقف الحوزويون الأصيلون في صدق هذا الإنتساب، بل رفضوه!

لقد استدرج اليمين إلى موقع اضطر فيه المرشد الروحي للدخول المعلن في جبهته، وقد خسر بذلك خسراناً كبيراً، فانتقال مرشد الثورة إلى واجهة الصراع، خسارة لن يسهل تعويضها، خصوصاً إن المعركة لم تكن بتلك الضرورة والخطورة، وكان بالإمكان ترك مشروع القانون (محل النزاع) ليبحث، بل ليقر، فمآله العرض على مجلس صيانة الدستور، الذي إن لم يفلح في رده وإبطاله، فسيحال إلى مجلس مصلحة النظام الذي يرأسه الرفسنجاني... وكلها مواقع يسيطر عليها اليمين، لا يمكنها أن تسمح بعودة حرية الصحافة، وكانت المعركة ستبقى بين الإصلاحيين وخصومهم التقليدين: جنتي ورفسنجاني، ويبقى موقع القيادة في الحفظ والصون.

فحتى الأمس كان يمكن لليمين أن ينزه مقام القيادة عن الخلافات والنزاعات، ويعرضه كموقع حيادي، وحالة أبوية لجميع فصائل وأجنحة الثورة، وكان يمكن لليمين أن يتجنب هذه الخسارة، ولكنه اندفع نتيجة لمقدمات خاطئة، جاءت من قراءة أكثر خطئاً للساحة.

وبهذا يتحقق هدف لازال الإصلاحيون، خصوصاً الشباب منهم، يسعون إليه منذ أمد بعيد. ولا يستبعد المراقبون أن ينقل الإصلاحيون مطالبتهم بتعديل الدستور وتنقيحه لصالح إلغاء ولاية الفقيه أو تحديد صلاحيات الفقيه الولي، بعد اليوم، إلى العلن، فقد وقع المسوّغ الذي كانوا ينتظرونه والذريعة التي كانوا يحتاجونها.

أحياناً، يوجه المرء صفعة أو لكمة لخصمه، ولكنه لا يستفيق ليكتشف الورطة التي أوقع نفسه فيها، إلا عندما تحترق راحته من وهج الوجه المصفوع، أو حين يجد قبضته قد دخلت في قالب من الجبس الأبيض في مستشفى العظام!

❑❑❑

المقالة الرابعة

ولاية الفقيه وخيشوم المؤمن

القبس ٢٠٠٠/٨/١٨

«نعم، إنها دكتاتورية، ولكنها دكتاتورية الرجل الذي لم يظلم في حياته نملة»، بهذه العبارة: ختم الإمام الخميني حواراً كان يجريه معه أحد الصحافيين إبان إقامته في باريس، دار حول كون ولاية الفقيه تمثل دكتاتورية.

وقال في مناسبة أخرى: «إنهم يجهلون ماهيّة الإسلام، ولا يعرفون من هو الفقيه في الإسلام، ويحسبون أن أي فقيه يمكنه أن يتولى الحكم! (والحال أنه) إذا زلت قدم الفقيه، إذا ارتكب ولو صغيرة من الصغائر، فهو ساقط ومعزول من الولاية، أوَهل الولاية بالأمر البسيط الذي يمكن ان يُعطى لأي كان؟!». (انظر صحيفة النور: ج١١، ص٣٧)

هناك أصل في الفكر الشيعي أساء كثير من المؤمنين فهمه واضطربوا في التعامل معه، وهو أصل الطاعة للإمام. وإن كانت المسألة محسومة علمياً ونظرياً لصالح وجوب الإنقياد والإمتثال وحرمة التخلف والعصيان، انطلاقاً من قاعدة النص على الإمام ووجوب طاعته، ومن الإعتقاد بعصمة الإمام ولوازم هذه العصمة، التي تنفتح على دوائر أعم من الإبلاغ... فإنها كانت على مستوى التطبيق والتنفيذ والعمل، تخضع لكثير من التجاذبات وعوامل الدفع والإلتزام أو المنع والإحجام.

وفي التراث الشيعي العديد من المواقع التي يمكن الوقوف عندها أمام هذا الأصل، سلباً أو إيجاباً... فكما سجل التاريخ شكلاً من الطاعة المشروطة، والتبعية المقيدة والمعلقة، في الموقف العام من الإمام الحسن السبط، ومن قبله أبيه أميرالمؤمنين ﷺ، بين متلكىء في الطاعة دفع إمامه صوب التحكيم، وعاص ضغط باتجاه الصلح مع معاوية عبر الخذلان والتمرد والعصيان... كانت هناك ـ في المقابل ـ مواقف سجلت القمة في الإنقياد و«الائتمام»، أبرزها موقف أصحاب الحسين ﷺ يوم عاشوراء.

ومع بروز نظرية ولاية الفقيه، دخل مفهوم الطاعة منعطفاً آخر، فرش بساط البحث وأثار تساؤلات: ما هي حدود الطاعة، وما هي مساحة الاوامر التي يمكن للفقيه أن يمارس ولايته فيها؟ هل هي الاحكام الاولية الواردة في أبواب الفقه الثابتة، أم له أن يتدخل في بقية مجالات الحياة، فيقدر الواجب والحرام والمصلحة والمفسدة في ميادين السياسة والإقتصاد وعموم الموضوعات التي لا إحاطة له بها ولا تخصص لديه فيها؟

ثم ما هي نطاقات الحرية الشخصية لافراد الأمة، سواء على صعيد الفكر، كأن يعتقد المؤمن بفكرة لا يراها الفقيه الولي، أو على صعيد العمل والحركة، فيمارس اعمالا وأنشطة لا تلتقي مع أوامر الفقيه الولي وتوجهاته، ولربما تكون في موقع يقابل التطبيقات الخارجية التي يتبناها الفقيه، بما يفرز ويدخل في نطاق المعارضة وحركتها.

وهي نظرية جاهد الإمام الخميني (قدس سره) في طول مسيرته العلمية لإثباتها وإقامة الادلة على صحتها، وقد استطاع بما يتمتع به من مقام علمي شامخ، وما تتسالم عليه الأوساط الحوزوية من تقواه وعدالته، وبما هياه الله له من محبة في القلوب، جذبت الملايين فكانت طوع أمره... استطاع إخراجها إلى النور وبلورتها في قالب وصياغة شرعية تامة من حيث البرهان والخلفية الدليلية، ثم شاء الله أن تطوي النظرية سيرها لتتبلور عبر الواقع التطبيقي في عملية الثورة.

ولكن ذلك لم يكن يعني في يوم ما، نهاية الجدل والفراغ من البحث والتسالم على هذه النظرية في الحوزات العلمية والمرجعيات الشيعية الأخرى.

ومع إن دستور الجمهورية الإسلامية تبنى النظرية وأدخلها أساساً للحكم، إلا أن هذا أيضاً لم يعن يوماً أنها حسمت فكرياً، وغدت من المسلمات التي لا كلام فيها ولا خلاف، وأقصد حدودها ونطاقها، لا أصلها.

ففي مداولات «مجلس الخبراء» الأول الذي وضع الدستور، مواقف تكشف هذه الحقيقة، حيث صرح بعض الأعضاء بتحفظاتهم وسجلوا اعتراضاتهم، خصوصاً على صعيد المستقبل ومرحلة ما بعد الإمام الخميني، وكيف يصح أن تجتمع كل هذه الصلاحيات في شخص واحد لا يتمتع بالعصمة، ويحتمل أن يخطىء أو حتى يرتكب المعصية. ويمكن لمن يريد التفصيل مراجعة مضبطة الجلسات: ١٥ ـ ٤٣ ـ ٤٤ (شوال ١٣٩٩)، ويجدها في ج١ ص٣٧٤، وج٢ ص١١٥٨، ١١٨٢، ١٢٠٢ من المدونات.

ثم عاد الأمر ليطرح من جديد في اللجنة الخاصة التي شكلها الإمام الخميني قبيل وفاته لتنقيح الدستور وإعادة صياغة بعض مواده. ومع إن الأمر لم يكن ضمن المواد التي حدد الإمام الخميني البحث فيها على نحو حصري، إلا أن خمسة من أعضاء اللجنة قدموا اقتراحاً للبحث في مواد أُخرى تفتح الباب نحو المزيد من الصلاحيات للفقيه الولي، بما يبسط يده على نحو مطلق، يمكنه من عزل رئيس الجمهورية وحل مجلس الشورى وتعطيل الحياة النيابية، وما يجعل ولي الفقيه «فوق القانون». وقد سقط الإقتراح ولم يحظ بالأغلبية اللازمة (راجع ج٣ ص١٦٣٨ من مضبطة الجلسة الأربعين لمجلس تنقيح الدستور، المنعقدة في ١٩/٤/١٣٦٨).

ولكن المحافظين يتجاهلون الآن هذه الحقيقة، في واقع تعاطيهم مع ولاية الفقيه ومناداتهم بها، إذ صارت «الولاية المطلقة» شعارهم وعنصر الفصل بينهم وبين غيرهم، وغدى قائد الجمهورية

يمارس الولاية المطلقة عملياً، ويقفز على المؤسسات ودورها القانوني والشرعي بمنتهى البساطة.

واللطيف، أن السيد الخامنئي كان ممن صوّت ضد ذاك الإقتراح، ووقف إلى جانب السيد موسوي خوئينيها والشيخ عبدالله النوري الذين قادا التصدي له!

ناهيك بكل ذلك، فإن النظرية اليوم أصبحت تتعرض لإشكالية جديدة، أفرزتها سلوكيات العهد الذي خلف الخميني، نشأت من الإفراط في إعمال «الولاية»، والتوسع المطرد في ميدان الممارسة «الولائية»، على حساب دور المؤسسات وسلطة القانون، وخلافاً لرغبة الشعب وتوجهاته التي انعكست في نتائج انتخابات الرئاسة ومجلس الشورى... مما خلق مفارقة كبيرة، عندما أخذت الساحة تخضع هذه الممارسات للمقايسة مع القيادة السابقة، وتربطها بتردي الكفاءة، وتقرنها بتواضع المستوى العلمي والروحي مقابل ما كان عليه الإمام الخميني. وهي مفارقة أرى أنها تشكل تهديداً جدياً لمستقبل ولاية الفقيه، بل لحاضرها!

إن الأوساط السياسية في إيران، بما فيها العلمانية المنادية بإسقاط الحكومة الدينية، تتفهم ضرورة «الرأس» والقيادة الواحدة، ولا يبدو أن ثمة مانع أصيل ومحذور مستحكم يحول دون محورية جهة أو حتى شخص تنتهي إليه الامور، ويتعلق مصير البلاد على قراره. فهذا مما تجده في كثير من بلاد العالم، بما فيها الدول ذات الانظمة الدستورية والديمقراطية...

ولكن الإشكال يتوجه إلى افتراض موقع «حر» يتعالى على القانون، ولا يخضع لأية ضابطة تحدد صلاحياته، اللهم إلا الشرع. ولا يخفى أن «الشرع» من المرونة و«المطاطية» بحيث غالباً ما يخرج، في التطبيقات الخارجية، عن حقيقة «الضابطة». فكل سلوك وقرار قابل للتأويل بـ «المصلحة» وتقديراتها! وهكذا ينسلخ عن الحكم الشرعي جوهره، ويمسخ في «عناوين ثانوية» تتعارض وتتناقض مع الحكم الأولي، فلا يعود أحد يعرف ما هو الشرع، ليقيس عليه سلوك القائد ويحاسب وفقاً له.

خصوصاً وأنه لا يؤمن أن يصدر من هذا الموقع «الحر»، على ضوء ما عاشته الساحة ولمسته من أدائه في تجربة أخذ فيها كفايته من الفرصة زماناً وظروفاً... اي قرار تعسفي وسلوك انفرادي أو فئوي غاية في الخطأ والخبط والشطط.

فمن له أن يقيم هذا السلوك ويحكم عليه بالخطأ؟ وإذا فعل أحدهم، فمن سيوفر له الضمانات اللازمة التي تحول دون اضطهاده وقمعه... بعد تكفيره؟!

والحقيقة أن المعضلة تدور في الصفات والمواصفات الشخصية التي يتمتع بها شخص الفقيه الولي، واللغط الذي تعيشه الساحة الإيرانية اليوم يعود إلى هذا الامر، الذي يصعب طرحه وتناوله في الصحافة والمحافل العلمية والمنابر العامة، وهو المفارقة بين المواصفات المطلوبة في الفقيه الولي، وواقع حاله.

هناك واقع حقيقي، بعيد عن الدعاية والإعلام، يدفع المسلم لتبني الإقتصاد الغربي، على سبيل المثال، وحاجة معاشة تسوقه صوب الطب الغربي، كما إن هذا الواقع نفسه - في المقابل - يدعوه للإبتعاد عن الأخلاق والنموذج الغربي في الحياة والعلاقات الإجتماعية...

وهكذا، فإن هناك سلوكاً وممارسة خاطئة هي التي تدفع الإيرانيين، أو ستدفعهم صوب النظرية الغربية في الحكم، وتدعوهم لتبني الديمقراطية الغربية، فالحرية جبلة فطر الإنسان عليها، وهي ضالته التي يقضي حياته في مطاردتها.

إن الأداء الرديء والظلم هما اللذان يسقطان نظرية الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه، ومن الخطأ بمكان تصور الأمر وليد محض الدعاية والهجمة الإعلامية المعادية للدين وتغريراتها بالمسلمين. فهذا من التبريرات والذرائع وأدوات المكابرة التي لا تريد أن تعترف بالخطأ والإخفاق والفشل.

فالحرب الغربية على «الخمينية» بالامس لا تقاس كماً ولا كيفاً بما يجري اليوم، ولكنها عجزت في التأثير على عشر من اثرت فيهم اليوم، فلماذا فشلت هناك وها هي تنجح هنا؟!

قد يغفر الشعب الإيراني لقيادته الدينية عجزها في الإقتصاد، ويعذر فشلها في السياسة، وإخفاقها في تحقيق الرفاه الإجتماعي، ولكنه لن يقبل بالظلم والإضطهاد... إن الإنتكاسة الدينية التي أعقبت سقوط الخلافة العثمانية لم تكن جزافاً، وهكذا دعوات العلمنة التي انتشرت في طول البلاد الإسلامية وعرضها. والقدر المتيقن، لمن يصر على التمسك بنظرية المؤامرة، فإن الفشل العثماني في عرض النموذج الديني السليم، خصوصاً على صعيد العدالة، هو الذي أوجد الأرض الخصبة التي نشأت وترعرعت فيها الدعوات الرافضة للنهج الإسلامي.

إن حب الناس لولاتهم، والشعبية السياسية التي يتمتع بها أي نظام، تعود إلى كفاءته وأدائه، اللهم إلا أن يعتقد شخص أنه في مقام علي ﷺ، وأن قوله ﷺ: «لو ضربت خيشوم المؤمن بسيفي هذا على أن يبغضني ما أبغضني، ولو صببت الدنيا بجمتها على المنافق على أن يحبني ما أحبني»... ينطبق عليه أيضاً، فيعول على ذلك، ولا يعتني بشعبيته وتوفير أسباب نمائها أو منع عوامل اضمحلالها وانهيارها!



المقالة الخامسة

المرشد الروحي يلوح بالآذرية !

القبس ٢٠٠٠/٨/٢٥

هناك مقولة واجهت الثورة الإسلامية في مراحلها الاولى، إبان تواجد الإمام الخميني في النجف الأشرف، تصاعدت وتيرتها قبيل سقوط الشاه، واشتدت في الأيام الأخيرة التي سبقت انتصار الثورة وقيام النظام، وهي: إن الشيوعيين سيتلقفون الثورة، وإنها ستسقط في أيديهم. هذا لمن لم يكن يتهم الإسلاميين الثوريين بالشيوعية مباشرة ويرميهم بها، كما كان يفعل الشاه وأعوانه وشريحة كبيرة من العوام المغرر بهم.

واليوم تتكرر المقولة، وتعود الحربة نفسها لتطعن الثورة من جديد، ولكن بلغة ومفردات أُخرى. فمواجهة الحركة الإصلاحية تتم بالتشكيك في هويتها، وأنها ليبرالية تحمل الفكر العلماني، وإنها ستسقط الثورة والجمهورية الإسلامية بيد أمريكا، هذا لمن حجبته البقية الباقية من تقواه عن طعن قادة الحركة وقذفهم مباشرة بالعلمانية والعمالة لامريكا!

بعيداً عن استخدام هذه الحربة كسلاح في الصراع السياسي القائم، وعن المغرضين والعامدين في توظيفها، فإن هناك شريحة لا يستهان بها، من غير ذوي النفع، ومن غير المتحزبين لليمين والمنخرطين في التنظيمات المحافظة، يحملون الرؤية و«يطعنون» بالحربة نفسها، يدفعهم حرصهم على الدين والثورة... وهذا من أكثر ما يؤذي الإصلاحيين وينال من حركتهم.

إن هناك رؤى تنطلق في طبيعتها الأولية من الهزيمة، وتعيش في داخلها الإندحار... عقليات تحكمها «نزعة الإستصحاب» التي تأبى التطوير وترفض أي تغيير في واقعها المعاش، وكان الأمر أنس وانسجام مع ما هو قائم، على علاته وسيئاته، مقابل الخشية من القادم المجهول. ولعمري، لو عاصر هؤلاء صدر الدعوة لوقفوا مع جهلة قريش وقالوا: ﴿أجئتنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا﴾؟ ﴿إنا وجدنا آباءنا على أُمة وإنا على آثارهم مقتدون﴾!

ومن لطيف ما صوره الشهيد مرتضى مطهري عن هذه الحالة، هو إنك تجد الناس تتأمل القطار المتوقف في محطة القرية بإعجاب، ما دام متوقفاً، ولكن ما إن يبدأ القطار بالحركة حتى تنهال الحجارة لترجمه وتهشم نوافذه!

إن الجلوس على مقاعد المتفرجين هو الخيار الأسهل، وتأييد الأقوى هو مسلك السواد وديدن العوام... هؤلاء ليسوا أنصاراً للخامنئي وجناحه المحافظ، بقدر ما هم أنصار لأي وضع قائم، وللإستقرار من أي نوع كان... كانوا مع الشاه، ثم صاروا مع الخميني، وها هم الآن مع الخامنئي، وسيكونون في المستقبل القريب السواد الذي ينهض به الإصلاح إذا ما تغيرت موازين القوى وانقلبت لصالحه.

ومع ذلك فهذه الشريحة هي مشكلة كبيرة يواجهها التيار الإصلاحي اليوم... فهؤلاء (وإن كانت نسبتهم لا تتجاوز الـ ٢٠٪) هم البقية الباقية من الوجود الشعبي للمحافظين، وهم الذين سيشكلون غطاءه الإعلامي ويمنحونه ما يحتاجه من مشروعية، إذا ما تمادت المواجهة وانتقل الصراع إلى حرب شوارع، ونزلت قوات الحرس والمخابرات لتحكم باسم ولاية الفقيه.

وليست الخشية إلا من ارتفاع أعداد من يذهب حرضاً ويسحق تحت الأقدام، وإلا فإن المعركة، إن وقعت، أو إذا قرر التيار الإصلاحي دخولها وخوضها بأساليب اليمين، فلن يحول هؤلاء ولا رشاشات ودبابات قادتهم من انتصار الشعب (والرأي لأحد زعماء الإصلاح).

عموماً، يبدو أن الإصلاحيين لا يعوزهم فن اللعبة السياسية وإتقان أدواتها، فهم يؤدونها بكفاءة قطعت الطريق على محاولات اليمين وأفشلت خططه للإنتقال بالمعركة إلى حيث يريد، رغم نجاح - لا ينكر - حققه المحافظون في عرقلة برنامج الإصلاحيين الإقتصادي والسياسي.

ويرصد المراقبون سلسلة من الخطوات الذكية التي سجلها الإصلاحيون، عكست تعقلاً وحكمة لا زالت مفتقدة في الساحة الإيرانية منذ وفاة الإمام الخميني! منها:

١/ الإصرار على سلمية الحركة، والتمسك بالدستور وعدم تجاوز القانون وخرقه. مما قطع الطريق على مساعي إقحام الجيش وتدخل الحرس والبسيج ومشاريع الإنقلاب العسكري، وأفشل السعي لجر الساحة واستدراجها إلى العنف، وتبني استراتيجية احتلال المواقع خطوة بخطوة، والتغيير الهادىء للقوانين. وإن بهظ الثمن الذي يتكلفه الإصلاحيون لهذا الإصرار، وأضاع الكثير من الفرص واستغرق مزيداً من الزمن، الذي يقال أنه لا يمضي لصالحهم، فرهان المحافظين يرتكز على استهلاك المشروع الإصلاحي وإضاعته في عراقيل التنفيذ ومتاهات التطبيق، التي ستظهره عاجزاً، غير ذي جدوى ولا مصداقية.

٢/ إرجاء الصدام المباشر بشخص المرشد الروحي السيد علي الخامنئي، إلى حين يتمكن التيار الإصلاحي من أغلب الأوراق ويمسك بأزمة الأمور في البلاد، فمراكز القرار والسلطة الحقيقية لا تزال - عملياً - تحت سيطرة اليمين ونفوذه المطلق، وما لم يقصَ المحافظون عن هذه المواقع فلن يجدي الإصلاحيين ما حققوه من الفوز برئاسة الجمهورية، وما سيتبعه من اكتساح مقاعد مجلس الشورى. فتبدأ بعدها معركة تغيير الدستور، أو تغيير الفقيه الولي، من خلال «احتلال» مجلس الخبراء (انتخابياً). وقد ظهر ذلك جلياً في الإعراض عن مواجهة ولي الفقيه وتحاشيه عندما أمر بامتناع البرلمان عن البحث في تعديل قانون المطبوعات، وقد كان لهم - دستورياً - تجاهل تعليماته ورفض أوامره.

وبالمناسبة، فإن احتجاج رئيس مجلس الشورى الشيخ الكروبي بالسابقة الخمينية بهذا الخصوص (عندما كتب للمجلس حول إعادة تعيين السيد ميرحسين الموسوي رئيساً للوزراء) مردود ببطلان القياس بين الخميني والخامنئي، فالقائد المؤسس الذي أوجد النظام واقامه، يبقى له امتيازه وخصوصيته، فلكل شيء بداية ونقطة صفر غير مسبوقة بعدد ولا رقم، فهو بمثابة من وضع وشرع، أو إذا جاز التعبير: صنع وأوجد. خلافاً للذين يخلفونه ويأتون من بعده، إذ لابد لهم من التزام الدستور، وإلا لاضطرب النظام متقلباً مع توجهات كل قائد قادم، ولك أن تتصور المأساة إذا توفي أربعة فقهاء في فترات متقاربة، وعمل كل بـ«صلاحياته» المطلقة بالتغيير والتبديل كيفما شاء! إن هذا يتناقض مع جوهر الدولة الدستورية والنظام العصري، بل مع الاطروحة الإسلامية للدولة ونظام الحكم.

أضف إلى ذلك أن تدخل الإمام الخميني كان مجرد رأي إرشادي، كان لمجلس الشورى أن يرفضه ولا يعمل به، أما الأمر الخامنئي فقد جاء «ولائياً» ملزماً. عموماً، هناك من يلتمس العذر للشيخ الكروبي الذي تحاشى مفسدة أعظم، فقد كانت قوات الحرس وميليشيات البسيج مدعومة بعناصر مسلحة من المخابرات تطوق مبنى مجلس الشورى الإسلامي، وتتهيأ لاقتحامه إن رفض الإنصياع لأمر المرشد الروحي، مما يعني التمرد على ولي الفقيه، وهو يساوي الكفر والمروق... وتستعد لإعلان انحلاله، وتعطيل الحياة النيابية، ثم إلغاء رئاسة الجمهورية، بما يفرض «ولاية الفقيه» قوة مطلقة وحيدة في الساحة.

٣/ انتخاب السيد المحتشمي رئيساً للتيار الإصلاحي في مجلس الشورى، مما ينفي ويسقط تهمة «علمانية» التيار. فهذا أصولي «من بقية السيف»، حلقت الشهادة فوق رأسه مراراً، وجاهد أمريكا وأعداء الثورة حتى قطعوا يديه في انفجار طرد ملغوم... «خميني» معتق، و«نجفي» في صحبته الإمام، و«قارىء تعزية» تقليدي، كاتب ملتزم في نهجه الفكري، وزير سابق في عطائه

للنظام والدفاع عن هويته (وما زالت فتوى الإمام الشهيرة ضد الجبهة القومية تنسب إليه، ويرمى بأنه زورها ليمنع تسجيل رسمي لحزبهم)... فإن أمكن اتهام من مثل المحتشمي وجاز أن يوسم بالعلمانية والعمالة لأمريكا، فلا يبقى من تنأى عنه التهمة ويعلو فوق الشبهات! بمن فيهم الخامنئي نفسه، فهو لا يتمتع بسابقة المحتشمي وعطائه، ولا بتاريخه وجهاده.

هناك من يلوح بحرب أهلية ويدق الطبول على وقع عرقي ومناطقي وطائفي، وهو وتر تجنب زعماء إيران منذ الصفوية العزف عليه حذراً من التفريط بوحدة دفعت إيران الكثير في سبيلها. فالمرشد الروحي خطب قبل أسابيع في أردبيل، لأول مرة في تاريخه بالتركية (اللهجة الآذرية)، مما ألهب الجماهير هناك وأدخلها في نشوة بلغت الهستيريا، وانعكست نقلة انتشلت شعبيته وارتقت بها بعض الشيء! والشيخ الجنتي تحدث في خطبة الجمعة قبل الماضية عن خطة أمريكية لتقسيم إيران، وأثار خطر الحرب الأهلية، في لغة مزجت التحذير بالتهديد!

وقبل هذا وذاك، شهدت الساحة الإيرانية مؤخراً ظاهرة غريبة، وهي تصريحات الشيخ زم (مسؤول الثقافة والإعلام في بلدية طهران) والسيد الجزائري (إمام جمعة الأهواز وممثل مرشد الثورة في خوزستان) مفادها أن إيران تعيش تردياً أخلاقياً خطيراً! غامزين من قناة الإصلاح. في مصادرة فجة لحقيقة مشهودة، وهي أن الفساد والإنحلال هو نتاج رفسنجاني صرف، أو قل نتاج عهد اليمين مذ تولى. ولم يأب هؤلاء عن سرد أرقام صارخة وإحصائيات رهيبة حول نسبة تعاطي المخدرات وتفشي البغاء... وناهيك بالمبالغة والتهويل في هذا العرض، فإن المراقبين تلقوها رسالة مبطنة للخاتمي، تكشف المدى الذي يمكن أن تبلغه المعركة، وعدم تناهي الحدود في الأدوات المستخدمة فيها! فلا يمنين أحد نفسه بوجود وازع من تقوى، أو رادع من الحرص على النظام يدفع نحو التوقف، فكأن لسان حالهم ينادي: إن سقطنا، نسقط جميعاً فـ «عليّ وعلى أعدائي».

إذا استطاع التيار الإصلاحي أن يشق دربه دون إفراط، أي متجنباً هذه الإستفزازات، ومبتعداً عما يستدرجه للمواجهة العنيفة. ولا تفريط، أي مقرناً ذلك بالتزام نهج الإصلاح، وعدم التراجع في تبنيه، أو التهاون في ممارسته، كما بدى في الوقفة الأخيرة للرئيس السيد محمد خاتمي من السلطة القضائية وتعطيلها العشوائي للصحف... فإن مستقبلاً زاهراً ينتظر الإصلاح، وانتصارات حاسمة وفتحاً مبيناً سيعوض الإيرانيين السنين العجاف التي عاشها ويعيشها منذ ١٩٨٩/٦/١٠. وإلا فحكم العسكر، أو سقوط النظام الإسلامي!



المقالة السادسة

الحزبيون والتعددية : الأولويات في ميادين العمل

مجلة المنبر عدد ٤ : ٢٠٠٠/٩

تتنوع اهتمامات الإسلاميين وتتوزع على عدة مجالات وأنماط من ميادين العمل، تتفاوت فيها أنشطتهم من حيث التركيز والإنصباب، حتى تغدو صبغتهم البارزة وما يشار به إليهم، فيقال: هذه الجماعة سياسية، وتلك ولائية حسينية، والأخرى اجتماعية، وهكذا...

فهذا ينصرف إلى الروحانيات والأخلاق، وذاك يرى أن قضاء حوائج المؤمنين هو أفضل الطاعات فيتفرغ لهذا المضمار. وآخر يرى أن إعانة الفقراء، والسعي لتامين كسوة الأيتام وإطعام الجياع وتزويج العزاب، هو غاية ما يدرك به رضا الله. ورابع يرى الإنشغال في حقل الفكر وميدان العلم، وأن طباعة كتاب وتثقيف جاهل خير من إطعام فقير وكسوته. وخامس يرى أن تشييد المساجد والمدارس وإقامة أبنية ومراكز وقفية، هو اللبنة الاولى والأساس الذي غفلنا عنه، فرحنا في النقش قبل العرش، فينصرف لجمع الأموال، وينظم حركته ويوظف علاقاته ويسخرها لهذا الهدف. وهناك من يقول بأن الإنتساب إلى الحوزات العلمية والإنخراط في سلك طلبة العلوم الدينية هو الإكسير الذي سيعالج جميع مشاكلنا... ثم يأتي آخر يسفه كل هؤلاء ويقول إن الميدان السياسي وأنشطة المعارضة والجهاد هي ما خلق له المؤمن الرسالي، وهو ما كانت الحركة الإسلامية قد تأسست ووجدت له.

ولا أظن أن الدليل (الشرعي والعقلي) يعوز أي من هؤلاء، أو أن جعبة أي من هذه الخطوط والتيارات تخلو من استدلال يرتكزون عليه وينطلقون منه.

وقد تكون دعوى الإعتدال والوسطية والموازنة بين هذه كلها، أسهل ما يطرح على هذا البساط ويرد به على هؤلاء جميعاً، ولكن من يعايش الساحة والميدان العملي يلمس أن هذه الدعوى هي ضرب من ضروب «السهل الممتنع»، وهي أقرب إلى المثالية أو المطالبة التعجيزية، والمواعظ النظرية التي تدخل فيما يصرف للإستهلاك الإعلامي، منها إلى الواقع الميداني ومحاكاة مفرداته وأرقامه ومقتضياته.

فالمؤمن متى عاش الفكرة وتشبع بأدلة أهميتها ومسوغات أولويتها، سيجد ـ تلقائياً ـ أنه قد أوقف وقته وجهده وماله على هذه الفكرة دون غيرها، وإن ذلك يجري على حساب الميادين والأنشطة الأخرى، وسيرى بعد فترة وجيزة، أنه أُفرز وصنف وغدى من «أعضاء» هذا التيار وعناصر هذا «الخط». كما إن البعض قد يذهب إلى بطلان الوسطية والإعتدال وعدم سريانها كاصل، ما دامت الحجة تامة والقناعة قائمة على ضرورة نهج ما ثبتت أولويته.

وإذا كانت درجة العمل ومستوى الأداء، أي إذا كان حجم العمل ثم نوعيته ومستواه، أموراً مرتبطة بالكفاءة ثم بالتقوى والإخلاص ومدى تمتع المؤمن العامل بالنية الصادقة والتزامه القربى المحضة... فإن اختيار نمط العمل والميدان الذي يصرف فيه المؤمن نشاطه ويبذل طاقاته ويسخر إمكانياته، هو مما يخضع لعلل وعوامل أُخرى كثيرة إلى جانب التقوى والإخلاص. منها العلم والمستوى الفكري، والإمكانية والقدرة، ثم الطبيعة والمزاج، وما إلى ذلك مما لسنا في وارد حصره، ولكن يبدو ان اكثر وأهم ما يحكمها في الواقع، عاملان هما: الوعي والبصيرة، ثم التوفيق والتسديد الإلهي.

وليس في هذا التنوع وتلك التعددية ما يشين...

إنها «خيار» قهري! لا زالت الحركة الإنسانية تمضي عليه في جميع أبعادها، ومنها البعد الديني، ومنه النشاط الإسلامي. وهذا من صميم التكوين والخلق والطبيعة، حتى كأن التفاوت بين الناس في العلم والمال و«الطبقة»، هي من السنن الثابتة التي تترتب عليها سنة كونية تحكم حركة التاريخ، أشار إليها عمق الآية: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾، وآية أُخرى ﴿لهدّمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله﴾... تماماً كما يطرحها المثل البسيط «لولا الأذواق لبارت السلع».

إن اختلاف العقول والأفهام، وتنوّع الإهتمامات، والتفاوت في تقدير الأولويات، بل تعدّد الأمزجة والأهواء... هو الذي يخلق تكثر الحاجات، وهو ـ بالتالي ـ ما يوجد «التدافع» وينعش ميادين الحياة. لذا فهو يشكل قوام الحركة الإنسانية، ووقود عجلة الحياة، بل هو المائز والفصل بين المجتمع الإنساني والتجمعات الحيوانية أو الحركة الآلية، وما ماثلها من حركات تمضي في رتابة ووتيرة واحدة تجعل الأمر يقرب من جمود الجمادات!

إن هذا العنصر الحيوي في الوجود البشري هو ما يدعو الإنسان للإبداع، ويفتح أبواب الإبتكار والتطوير في حياته، ويجعل مسيرته تقدمية، تتكامل عبر طي المراحل. ولك أن تتصوّر الحياة وتداعيها وانكفائها إلى الإضمحلال والموت، في مجتمع أجمع أفراده على امتهان الطب مثلاً، وهو من أفضل وأشرف الحرف... ولكن من الذي سيصنع الأدوات ويبني البيوت ويرصف الشوارع ويزرع الغلال ويخيط الثياب ويضبط الأمن ويفصل في الخصومات، ويسوس البلاد ويديرها؟ واللطيف أن الشيوعية أخفقت فيما أخفقت، في جمع الناس على مظهر واحد، حتى على صعيد الزي واللباس، مما سعت إليه جاهدة!

* * *

من هنا سأدخل في حالة رصدتها في ساحتنا الإسلامية، وستجد أخي القارىء أنها ظاهرة مشهودة ومحسوسة، لا أظن أن فرداً سلم واستثني من التعرض لها...

وهي ما يواجهك به بعض المؤمنين من الإعتراض على انشغالك بنشاط دون غيره. ولا أبالغ إذا ما عددت ذلك برنامجاً وخطة مدروسة تعد من أهم أساليب الحزبية وطرقها في العمل والتأثير.

والغريب أن هذا الإعتراض يلاحقك مهما تغيرت اهتماماتك وانتقلت إلى حقول جديدة... وكان المطلوب هو الإنصراف إلى توجه معين بالذات، والتعاون مع جهة محددة دون غيرها، فإذا تحقق ذلك ودخلت في حزبهم، تراهم توقفوا عن دعوتهم، كمن «ألقت عصاها واستقر بها النوى»، ولم يعد مهماً اي واد سلكت وبأي نشاط انشغلت، ما دام يدور في فلكهم ويدخل في جنيهم!

إنهم يطرحون الميدان السياسي ويرفعون لواء أنشطة المعارضة، كأفضلية قصوى للنشاط الديني، وأولوية إسلامية يطالبون المؤمنين أن يسخروا جهودهم ويصرفوا طاقاتهم وإمكانياتهم فيها على نحو الحصر... ولعمري، لا زال الحق يلبس بالباطل فيخفى، ولا زال الباطل ينطلق من كلمات حق ما أريد إلا لفظها.

إنهم يعترضون إذا وجدوك منصرفاً للبناء الروحي والتربية الأخلاقية، ويواجهك أحدهم، وكأنه يتحدث باسم الله قائلاً: إن الله لا يحتاج إلى عبادتك، ولا يطالبك بالتزام المستحبات، وإن المسجد ليس بحاجة إلى «حمامة بشرية» ترابط فيه! قم وانفض عن نفسك غبار الرهبنة، واخلع رداء التصوف، وعش الساحة بهمومها وآلامها، ولا تهرب من واقعك إلى سجادة تدس فيها رأسك، ودعاء تتململ في تلاوته...

وإذا وجدك تتبنى موقفاً عقائدياً معيناً، ترى فيه مصداقاً تاماً لنصرة أهل البيت ﷺ، ودفاعاً عن ثغر دهمه البعض، فاوقفت نفسك ونذرتها لخوض هذه الجبهة والإشتغال بها... يعود ليستنكر عليك ويؤاخذك قائلاً: إن القضية الإسلامية أوسع نطاقاً من رد أقوال تراها شبهات، وأفكار تراها ضلالات، وليس من العقل والكياسة صرف الجهد والوقت والمال في قضية من هذا النوع! والساحة تعصف بها المؤامرات، والاعداء يتربصون بنا الدوائر، والأمة تمر بأحلك الظروف وتعيش أكثر مراحلها حساسية.

وإذا رءاك «حسينياً»، تعيش أيامك منصرفاً للعزاء وإقامة المآتم على سيد الشهداء ﷺ، تشارك في الحسينيات بالخدمة، وتنشط في إحياء الشعائر وترويجها... وقف في وجهك لائماً ليقول: لقد استشهد الحسين من أجل أهداف معينة، وعليك أن تعمل في سبيل تلك الأهداف، لا أن تتوقف عند المأساة وتعيش المصيبة! إن العدو لا ينزعج من بكائك، وهو يرحب بصراخك وصيحتك التي لا تنال من مصالحه، ويرحب بالأكف التي تلطم صدور أصحابها بدل أن تصفع وجه العدو، وبالسيوف التي تهوي على رؤوس أهلها بدل أن تقطع أعناق الأعداء... إذا كنت حسينياً حقاً، فاذهب وابذل دمك مع المجاهدين في جنوب لبنان، أو تبرع بدمك عسى أن تنقذ جريحاً!

وإذا كنت من المهتمين بالبر والإحسان وعمل الخيرات، وناشطاً في هذا المضمار، اعترض عليك قائلاً: هل هذا هو الإسلام؟ هل هذا هو الدين؟ أن تصرف وقتك في تكوين علاقات مع الأثرياء والوجهاء، وتبذل جهدك وتريق ماء وجهك في جمع الأموال لإرسالها إلى الفقراء والمعوزين؟! متى استطاع المال أن يحل مشكلة؟ تعال واستنقذهم من البؤس السياسي، واعمل على أن يثوروا وينهضوا ليحققوا العدالة، وينتصفوا ممن سلبهم أموالهم فجعلهم بحاجة إلى إحسانك!

أما إذا كنت ممن تخصص في الردود المذهبية، وانصرفت إلى محاججة إخواننا السنة والإنتصار للتشيع، ومحاورتهم بنهج علمي وروح أخلاقية، ومتابعة فتوحات «المستبصرين»، والإهتمام بالمصادر التي تثبت أحقية مذهبك، فسيأتيك الإعتراض على كونك ممن يبث الفرقة الطائفية وينال من الوحدة الإسلامية.

لست أدري على وجه التحديد ما هو جذر هذه الفكرة والممارسة لدى القوم، وهم يعيشون في عصر الإنفتاح والشفافية؟ بل وينادون بها! هل لهذه الظاهرة صلة باستشعار البعض أنه ما زال «ولياً» على الساحة؟ ونزعات تنطلق من تطلعات تريد استرجاع «أمجاد» السبعينات والثمانينات؟

حيث هم فقط، الذين يحق لهم تحديد الأهم فالمهم، ورسم ما يجب على المؤمنين الإنشغال به، وتشخيص «توافه الامور» التي عليهم الترفع عنها... فتعجز اليوم عن تحقيق ما تريد في أجواء الوعي، وعالم تجاوز الجمود والإستغفال، وأسقط القدسيات الوهمية التي كانت سائدة في تلك الحقبة؟ فتلجأ إلى هذه الدعوات كآخر ما يمكن الإحتيال به؟!

على أية حال، إن هذه الإعتراضات قد تخلق معاناة كبيرة لبعض المؤمنين العاملين في الساحة، إذ الهدف هو القربى والرضا الإلهي... فيبرز فيهم هاجس: هل يسقط التكليف الشرعي تجاه ربهم ودينهم ومجتمعهم عبر يؤدونه من أنشطة، أم أن عليهم الإنثناء إلى دعوات الحزبيين؟ التي تتمتع بظاهر براق ولغة مقنعة، تتوارى خلفها حقيقة تلك الإعتراضات.

هل لهذه الإعتراضات جوهر يقرب من الشكل الجميل الذي تتراءى فيه؟ هل لها حظ من الحقيقة ونسبة من الصدق، تدنو مما لعباراتهم ونداءاتهم الجميلة التي صبت فيها؟ هل لهذا البيان الساحر، الذي يطرحه الحزبيون ويعترضون فيه على العاملين خارج نطاقهم، شيء من الحجية الشرعية، أو هل لحملته والمنادين به شيء من المصداقية والواقعية؟

* * *

إنني هنا في معرض نقض هذا التوجه وإسقاط دعوته، من خلال كشف الزيف وإظهار حجم الكذب والتدليس، وكيف أن هذه الإعتراضات مجرد أداة ووسيلة حزبية، وليست حقيقة فكرية يؤمنون بها، وذلك من خلال ممارساتهم وتناقضهم في الدعوى والتطبيق، وبالتالي سقوط مصداقيتهم.

إن الإصرار على دفع الساحة نحو نمط واحد من النشاط الإسلامي، هو الفعل السياسي ومعارضة الأنظمة الحاكمة، ورفع لافتة أولوية هذا النمط وأهميته، وما يرجحه على سواه... لا يعدو كونه فرية وحيلة كبيرة، تستبطن في واقعها الدعوة للحزب وتعميم نفوذه وسيطرته ليس إلا.

مما لا يمكنهم طرحه علناً ولا مطالبة المؤمنين به صراحة، فيلجئون إلى توظيف كلمات الإمام الخميني (قدس سره)، والإتجار بالعناوين الأخرى التي يميل إليها المؤمنون ويقدسونها، ويعمدون لاستغلال بريق الثورة وزبرج المعارضة، ومحاكاة الأفكار التي تدغدغ المشاعر وتستثير الأحاسيس وتستنهض الهمم، ومن ثم التغرير بالمؤمنين والإحتيال عليهم بها...

وخير برهان على هذه الحقيقة، هو الواقع، الماضي والحاضر لهذا الحزب... فالتيار الحزبي الذي ينادي ويرفع هذا الشعار، يعيش في داخله التعددية، ويمارس جميع الأنشطة التي يعترض عليها في العلن ويخطّىء خيار العاملين الإسلاميين ويشكك في صحة توجههم نحوها.

إن في هذا الحزب متفرغين لجمع الأموال لمختلف وجوه البر التي يعيبون على غيرهم الإنشغال بها! إنهم يلاحقون التجار ويوطدون العلاقات مع الوجهاء ويطرقون أبوابهم ويريقون ماء وجوههم ويستجدون منهم!

إن في هذا الحزب كوادر وعناصر متفرغة لإقامة العزاء والنفوذ في الحسينيات والخدمة فيها.

وفيه مؤمنون «وقف» على متابعة الصحافة والإعلام. وآخرون دورهم الوحيد هو قراءة الكتب والإصدارات وتصنيفها وتحديد أي منها يصلح كمادة ثقافية تقدم لأعضاء الحزب (الذين لا يقرؤن!).

وهناك غيرهم مهمتهم الوحيدة هي السفر إلى قم واستفتاء المراجع وتوظيف الفتاوى في معاركهم الخاصة!

إن في هذا الحزب من لا شغل له إلا ملاحقة الضال المضل والتشهير والطعن به، لا دفاعاً عن الزهراء ﷺ، ولا إنكاراً لأفكاره ومعتقداته الفاسدة، فهم جميعاً يحملونها من مدرسة وأساس واحد، بل لأنه تمرّد على الحزب وانشق ليشكل جناحاً ينافس جناحهم وقيادتهم!

إن في هذا الحزب متفرغين لإدارة الجمعيات التعاونية واتحاد الطلبة والأندية الرياضية.

تماماً كما فيه متفرغون يشكلون لجاناً خاصة لحملات الحج ولزيارة الدواوين وعيادة المرضى في المستشفيات...

وقد أفهموا جميعاً أن هذه الميادين هي جبهاتهم والقطاعات التي «يجاهدون» فيها، وأنه لا شأن لهم ببقية الأعمال الإسلامية والدينية ولا دور لهم فيها!

إذاً فهم يتواجدون في جميع الميادين ويمارسون مختلف الأنشطة، فلماذا ينكرون على غيرهم هذه الأنشطة والفعاليات، ويستكثرون أن يقوم بها من لا ينتمي إليهم؟

هذا عن واقعهم اليوم، أما ماضيهم القريب، فطالما انشغلوا وأشغلوا الساحة بمعارك شرسة، على «مجرد» أفكار رأوا أنها تدخل في الغلو والإنحراف، ولم يأنفوا عن أساليب دعائية رخيصة، وحيل إعلامية تضلل العوام، حيث صوّروا أفكاراً عميقة ومقولات عقائدية أصيلة لها أسسها العلمية (كالولاية التكوينية)، بلغة عامية وخطاب غوغائي، وطرحوها شعاراً لمعركتهم ومطعناً ضد خصومهم تحت عنوان: إنهم يقولون إن الإمام ﷺ يخلق ويرزق وأن دمه طاهر... هكذا!

ألم ينشغلوا ويشغلوا الساحة بـ «مجرد» مرجعيات رأوا أنها لا تستوفي الشرائط، وأنها لا تحظى بالشهادات العلمية المطلوبة، ولا تتمتع بالتزكيات اللازمة؟ في واقع يضج ويصرخ شاهداً أنهم لا يقيمون وزناً «للتزكيات» ولا قيمة «للشرائط»، وأن الامر ليس إلا المنافسة والصراع على كسب الساحة واحتكارها؟ فحملوا اللواء وتمادوا حتى نقلوا الامر إلى النجف الأشرف واستغلوا الفتاوى والاحكام، وزوّروا ما لم يتمكنوا منه، وراحوا في ترويجها حتى ظن كل من عايش تلك الحقبة أن القضية الأولى التي يجب أن يعمل لها، وأن فرج إمام الزمان ﷺ يتوقف عليها، هي التشهير بهذه الشخصية وإسقاط تلك المرجعية!

لقد أدخلوا البلاد والعباد في معارك طاحنة خلقت فتناً وأحقاداً وفرقة لا زالت الساحة الإيمانية تدفع ثمنها وتنزف من جراحها وتئن من نتائجها.

إن هذا السجل الحافل من «تنوع» أنماط العمل، وما مارسوه من أنشطة متفاوتة في طبيعتها وأهميتها، وكيفية اكتسابها للأولوية والصدارة... يثبت أنهم، في اعتراضهم على انشغالات المؤمنين وحركتهم في مختلف الميادين، ليسوا بصدد نشر فكرة كلية ولا الدعوة لأصل (كالإنصراف لمعارضة النظام ومجاهدة الظلم)، بل هم وراء مفردة جزئية، وواقعة صغيرة محددة، هي مشروعهم السياسي وحزبهم الخاص ليس إلا! إذ كيف تكون القضية رسالية ومصيرية لا يجوز إهمالها إذا مارسوها وتبنوها هم، وتكون نفس القضية «مجرد» أفكار و«مجرد» أشخاص لا داعي للإنشغال بهم وبها، إذا مارسها غيرهم!

أما الميدان السياسي والمعارضة التي ينادون بها ويدعون إليها، فإننا ما إن ننظر في واقعهم، حتى نشرف ونطل على بريق، يحسبه الظمآن ماءً، فإذا بلغه وجده سراباً بقيعة... وإذا وقفنا على بعض الخبايا وأذعنا بعض الأسرار، لكشفنا عن جيفة نتنة، تثبت أن شبهة «الجبهة الوهمية» التي قد يقع فيها الناشط الإسلامي، هي أكبر وأكثر استحكاماً في الميدان السياسي منها في أي ميدان آخر من ميادين العمل الإسلامي، بما يجعله يتراجع في سلم الأولويات، ومقولة «الأهم فالمهم» إلى آخر القائمة!

إن ما يظهر من معارضة وصراخ وجعجعة في العلن، وما يعرض في الخيام الإنتخابية من مواجهات بطولية مع هذا الوزير وذاك الرمز... يدخل في التمثيل والإستعراض المسرحي!

وما يتراءى من سعي لإنتزاع الحقوق بالقوة، وما يقال عن الأنفة والكبرياء الثوري، والغرور المقدس الذي يأبى الذل والخنوع والهوان... يخفي خلفه أيدي تتصافح تحت الطاولة، وصفقات تعقد في الخفاء، ومصالح تؤمن بالتفاهم وتوزيع الأدوار، وخدمات وامتيازات تقدم بتقبيل الأنوف والجباه.

وقد تدعو الحاجة، وتمكننا الفرص في آتي الأيام، لنكشف الشواهد والأرقام التي تثبت للمؤمن المسكين الذي سهر الليالي في نصب خيام المرشحين ولافتاتهم الدعائية وبوستراتهم الملونة،

وقضى زهرة شبابه في إعداد الحليب وتقديمه مع «البقصم» لرواد خيمة «البطل» و«الفاتح» الذي تواضع وتنازل وتفضل علينا، فقبل ترشيح نفسه لمجلس الامة!... تثبت له أن «قبعة مكسيكية» تصلح مضماراً لسباق الخيل، كانت قد وضعت على رأسه! وأنه كان أقل أرقام المعادلة وأصغر أوراق اللعبة وأخفها في ميزان الحزب وحصاده. حصاده الذي قسم مشاريعاً تجارية وفرصاً للكسب والإستثمار، وراحة أو ترقية في الوظيفة، ووجاهة، وسلطة ونفوذاً، وأنه لم يحظ حتى بأجر البنغالي الذي أخذ دوره في الحملات الإنتخابية الأخيرة، حيث بدا الجيل الجديد أكثر وعياً و- بالتالي - أصعب استغفالاً وتطويعاً وإخضاعاً!

* * *

كان هذا نقضاً لفكرة «العمل الواحد»، وعرضاً يكشف بطلان الدعوة الحزبية التي تنادي بإلغاء التعددية... أما الحل، وكيف أن الأولوية هي لإهتمامات وأنشطة ما دون غيرها (مع مراعاة التعددية واحترام التنوع)؟ فهذا ما قد يفسح له المجال في مقالات قادمة إن شاء الله تعالى، فنعرض للإجابة على تساؤلات تلح الساحة في طرحها:

ما هو أهم ما يمكننا - كمؤمنين - أن نقوم به لخدمة ديننا وآخرتنا؟ ما هي أهم قضية، أو أهم موضوع، أو أهم نشاط يمكن للمؤمن أن ينشغل به؟

ونرد على تشكيكات البعض حول كون قضية إنكار ظلامة الزهراء ﷺ، تستدعي هذا الحد من المواجهة؟ وهل حقاً أن اعتبار التطبير بدعة، قضية تستحق هذه الحملة وهذا المستوى من العمل والتضحية؟ ثم ما هو المهم وما هو الأهم؟ وأين الحقيقة، وكيف نطمئن أننا لا نستغفل ولا يجري استدراجنا إلى جبهات وهمية صورت لنا الدين ورضا أهل البيت ﷺ فيها؟!



المقالة السابعة

مشروعية ولاية الخامنئي بين العقل والنقل*

القبس ٢٠٠٠/٩/٨

يرتكز أنصار السيد علي الخامنئي في مشروعية ولايته، على دليلين، الأول: تزكية الإمام الخميني، والثاني: انتخاب مجلس الخبراء، وسترى أن الثاني يعود للأول، فيبقى دليل وتر لا شفيع له، وإليك أدلة نقضه وتهافته...

لقد حدد الإمام الخميني في الفقرة الأخيرة من وصيته، كيفية نسبة الأقوال إليه، على نحو حصري غير قابل للإستثناء، وذلك إما كتابة بخط يده، أو بصوته في شريط مسجل، أو بصورة بثها التلفزيون الإيراني... مسقطاً النقولات الشفهية عن الإعتبار.

* رد على مقالة اعترض فيها أحد القراء على ما سبق لي كتابته، وقد حملت عنوان: «الخامنئي شمس الولاية، رغماً عن مرجعيات الأرض المسطحة»، فقفز فيها على ما تظاهر أنه انبرى للدفاع عنه، أي ولاية الفقيه، وراح ينتصر لشيء آخر، مفصحاً عن غايته ومرامه الأصلي... فلا هو ممن والى الخميني يوماً (قبل أن تقبل الدنيا، وتسمح بالإستعراضات!) ولاساهم في ثورته بحجر رماه على أعدائها! فأنا له التناوش من مكان بعيد؟ ومما جاء في مقالته: «وقد أخبرني أحد الدبلوماسيين الإيرانيين أن المرجعيات الحالية الموجودة بالحوزة العلمية لا زال بعضها يجد صعوبة في تصديق أن الارض كروية ويعتبر أن الكرة الأرضية مسطحة! لذا فهي غير جديرة بتقرير مسائل القيادة والولي الفقيه. إن هذه المرجعيات التي اصبحت ملاذاً لكل ذي غرض ومصلحة شخصية، والتي لا تقبل حتى نقاشاً علمياً أو تاريخياً، اصبحت تربك الواقع الإسلامي بإصدار الفتاوى غير السوية والتي تكفر هذه الفئة وتحكم بضلال تلك».

واللطيف، أن الإمام الخميني ذكر السبب الذي دعاه لوضع هذا البند في وصيته، وعلل ذلك قائلاً: «الآن، وأنا على قيد الحياة، تنسب إلي بعض الأمور غير الواقعية، ومن الممكن أن يزداد حجمها بعدي، لذلك اؤكد أنه لا صحة لما نسب أو ينسب إلي، إلا ما كان بصوتي أو بخطي وتوقيعي بتشخيص من ذوي الخبرة، أو ما قلته من خلال تلفزيون الجمهورية الإسلامية» (راجع صحيفة النور ج٢١ ص٢٠٦).

وما يذكره القوم من تزكية الإمام الخميني لقيادة الخامنئي هو نقل شفاهي، بإمكاني ـ شخصياً ـ ان أنقل عدة روايات تكذبه وتعارضه، ومن مصادر لا يزيد الرفسنجاني قرباً منها للإمام، من قبيل السيد أحمد الخميني نفسه! ولكني لا أرى قيمة «استدلالية» في هذه النقولات، كما لا أرى في تلك الحكايات.

وقد أضاف الإمام الخميني في البند الرابع من الوصية ما أسقط عن الإعتبار جميع التزكيات وعبارات المديح والثناء التي صدرت منه بحق الأشخاص، إذ قيدها بزمن إطلاقها وصدورها عنه، دون أن يتحمل تبعات كلامه، ويحملها معه في قبره! في تصرف تقوائي واحتياطي، يليق بمثله. فلم يبق لتلك العبارات إلا قيمة معنوية بحتة، وليس لأصحابها أن يزكوا أنفسهم استناداً عليها، ناهيك بحقهم في التميز على غيرهم وفي ادعاء أفضلية أو تبوّء منصب ومسؤولية.

هكذا نجد أن العبارات الشفوية التي نقلت عن الإمام الخميني سواء في تزكية السيد الخامنئي للقيادة، أو في عموم مدحه والثناء عليه، ساقطة عن الإعتبار، لا يجوز الإستناد إليها.

وببساطة أكثر، أقول إن الإمام الخميني لو كان يرغب، أو يرى من المصلحة أن يتدخل في تحديد الحاكم من بعده، لفعل ذلك بشكل معلن وصريح، ولما اعوز أصحابه وأتباعه ودولته لهذا الإلتفاف والتحايل، ولما القاهم في هذا التيه! ولكنه رجل بنى دولة مؤسسات، وما أراد أن يهدم بيده ما أقامه، فترك الأمر للقنوات الدستورية والقانونية لتعمل بوظيفتها...

ولكن مع الأسف الشديد، فإن مجلس الخبراء ارتكز في انتخاب القائد الجديد على أدلة وأسس لم تتجاوز:

مدح الإمام الخميني لشخص القائد الجديد وثنائه عليه في بعض الموارد، ثم على نقل شفاهي أسند للإمام الخميني، مؤداه أنه أوصى بهذا الإنتخاب. وهي أسس ومرتكزات وشهادات، كان المجلس قد قرأ واستمع قبل ساعة من ذلك دليل بطلانها، وفساد العمل استناداً عليها من وصية الإمام الخميني نفسه!

هكذا تخلف مجلس الخبراء عن العمل بوصية الإمام الخميني في أهم مواردها، وشطح في أخطر مصاديق إعمالها وتطبيقها. لقد أغمض «الخبراء» وتجاهلوا توثيق ما نقل إليهم شفاهة عن الإمام الخميني، ولم يطالبوا بدليل مادي ككتاب مختوم أو شريط مسجل بصوته، وبنوا على قاعدة أمرَهم الإمام الخميني بعدم اعتمادها. فأمضوا أهم شهادة يمكن العمل بها، وتساهلوا في قبولها، مع وقوعها سبباً أساسياً في مصير الدين والمذهب ومستقبل الأمة، كونها ستؤهل مَن صدرت في حقه لتبوّء منصب نيابة صاحب العصر والزمان ﷺ، وتقلده زمام الولاية المطلقة على دماء وأعراض وأموال المسلمين... إن هذا الإنحراف يدخل في الخيانة العظمى، ويسمح لمن شاء من جماعة «خط الإمام» أن يطلق على التفريط الذي وقع في تلك الجلسة وصدر عن ذلك الجمع تعابير: «السقيفة»، و«رزية الخميس»!

وبعد هذا وذاك، هل تعلم عزيزي القارىء أن انتخاب مجلس الخبراء للسيد الخامنئي كان على نحو مؤقت! وأنه جاء في ظل أجواء متشنجة ومضطربة خلقتها الأنباء التي أخذت تتقاطر على مجلس الخبراء تباعاً وبشكل مدروس، حول حشود عراقية على الحدود الجنوبية، وتوغل تركي في الغرب، ثم «تقارير مؤكدة» عن إنزال أمريكي وشيك في بندر عباس! ارتعدت على أثرها فرائص الأعضاء، حرصاً على النظام بطبيعة الحال وليس على أنفسهم، خصوصاً الشيبة منهم، الذين جاءوا من القرى والارياف، وجل همهم سرعة إنجاز الأمر وإبرامه.

وبعد ذلك، صدرت الأوامر بأن يذاع خبر انتخاب وتعيين السيد الخامنئي قائداً للجمهورية دون ذكر أنه على نحو «مؤقت»! وهكذا لم يدع مجلس الخبراء ليعقد جلسة أُخرى، فجرى الأمر على هذا النحو... نعم، لقد جرت البيعة التي يقدسها البعض ويجعلها الأساس الاول في تقييمه الأشخاص وموقفه منهم، بهذه الكيفية، مما ينبي عن ليل بهيم حبكت وحيكت فيه الصفقة، فكيف تكون رابحة؟ وإن كانت كذلك في الموازين الدنيوية، فمن أين اكتسبت القداسة والشرعية؟!

ثم من أين لمجلس الخبراء، وكيف له أن يقول بفقاهة الخامنئي واجتهاده، وهو الذي سبق أن شهد على نفسه بعدم الفقاهة؟! فالسيد الخامنئي أقر في خطبة علنية ألقاها في مدينة مشهد المقدسة، وهو في معرض رد «إشاعات» تحدثت عن عداء شخصي بينه وبين آية الله الشيخ المنتظري، فقال: «أنا أقلد الإمام الخميني، وأرجع في الإحتياطات إلى الشيخ المنتظري، فكيف يقولون أنني ضده وأنا اقلده؟»، ومن البديهيات الفقهية لدى الشيعة أن المجتهد لا يجوز له تقليد غيره.

ومع تغيير قانون انتخاب مجلس الخبراء، بعد وفاة الإمام الخميني، ونقل صلاحية تزكية المرشحين من الحوزة العلمية إلى «مجلس صيانة الدستور» سقطت المشروعية المستمدة من الدستور الذي أمضاه الخميني، وقامت إشكالية جديدة.

إذ كان القانون السابق يخول الحوزة العلمية إحراز اجتهاد المرشح أو كونه من أهل الخبرة، فإذا جاء المرشح بشهادة علمية من أحد المراجع أو كبار الأساتذة في الحوزة، تفيد بأنه يتمتع بملكة الفقاهة، على نحو الإجتهاد المطلق أو المتجزىء، فإن ذلك يكفي في جواز ترشيحه وخوضه الإنتخابات.

ولكن هذا القانون جرى تغييره وتبديله بآخر جديد، بحيث أصبح أمر تزكية المرشحين، وتحديد كونهم من الفقهاء ومن أهل الخبرة في الفقه أم لا، يعود إلى «مجلس صيانة الدستور» ويفتقر إلى مباركة أعضائه.

فالقانون الجديد منح أعضاءً معينين (من قبل القائد) تحديد مَن له حق الترشيح وخوض انتخابات مجلس الخبراء، الذي سينتخب بدوره القائد... وبهذا دخل الأمر في مقولة «الدَوْر» وتوقف الشيء على نفسه، وهو باطل عقلاً وشرعاً.

فكيف يصحّ أن يعين شخصٌ (القائد) افراداً من قبَله (مجلس صيانة الدستور)، ثم يقوم هؤلاء الأفراد بتزكية جماعة (أعضاء مجلس الخبراء) والتدخل مباشرة في انتخابهم، ثم تقوم هذه الجماعة بانتخاب ذلك الشخص الأول (القائد)؟! وكيف يمكن الوثوق والإعتماد على حسن أداء هذا المجلس لدوره الرقابي على القيادة، مع أنه جاء بهذه الآلية الأقرب إلى التعيين؟!

إن المشكلة التي تعاني منها الساحة تعود إلى تردي الوعي، والتعاطي الساذج مع الإعلام الإيراني، فيبني أحدهم رأيه وموقفه على معلومات لا يحقق فيها ولا يدقق. منطلقاً من عقيدة وتقديس يقرب من «عقيدة البانيان في البقر» كما يقول المثل. غافلاً أن إيران دولة، شأنها شأن غيرها من الدول والأنظمة، لها مصالحها التي تسخر في سبيلها الإعلام وتوظف الأخبار... فلا يمانع هذا البعض أن يهتك مراجع التقليد ويطعن في قمم العلم والورع، بناءً على معلومات استقاها من «دبلوماسي إيراني» قال له أن في مراجع الشيعة من يعتقد أن الأرض مسطحة.

صحيح أن البعض وافق داروين في «النشوء والإرتقاء» وذهب إلى أن الإنسان أصله قرد (هو الشيخ المشكيني، وهو ليس من المراجع، بل من «الخبراء» الذين انتخبوا السيد الخامنئي)، ولكن مقولة الأرض المسطحة هذه، لا وجود لها في علماء الشيعة ومراجعهم العظام!

إن مراجع التقليد أدرى بتكليفهم الشرعي، وإن جاز للإمام الخميني أن يعتب ويشتكي من مواقف البعض، كما جاز لبعض المراجع أن يخالف الخميني في أعماله وآرائه، فهذا من طبيعة ميادين البحث العلمي، ومما يقتضيه تعارض الأدلة والتفاوت في فهمها، ولا يعني بأي حال سقوط حرمتهم وإباحة هتكهم.

قد لا يكون مراجع التقليد الشيعة ثوريين، ولكنك لن تجد موقفاً واحداً اتخذوه، دون أن يرتكزوا فيه على ما تتم به الحجة من الأدلة العقلية والشرعية، سواء في امتناعهم عن مواجهة أنظمة الجور، أو إصدارهم الفتاوى والأحكام، وانتهاءاً بحكمهم وتحديدهم مصاديق أئمة الضلال.

وأخيراً، لماذا الإصرار على إقحام المراجع العظام في هذا الموضوع؟ صحيح أنهم لا يؤمنون بولاية الخامنئي ولا يعترفون باجتهاده، ولكنهم لم يصدروا أحكامهم بضلاله، بل أصدروها في غيره. ولكننا نتوقف لنرى كيف يصدق: «ما اضمر أحدٌ شيئاً إلا ظهر في فلتات لسانه وصفحات وجهه» وشطحات قلمه!

فهذا موتور من المرجعية لأنها حكمت عليه بالضلال وأدانت شذوذه وتبنيه ما يهدم الدين، يريد أن يخلط أوراق التجارة وتسويق الكتب وترويجها، بالدفاع عن الخامنئي!...

إن اللغات معروفة والهموم تفضح أصحابها، وهذه شنشنة نعرفها من أخزم.



المقالة الثامنة

المرشد الروحي وهاجس انهيار الإتحاد السوفييتي

القبس ٢٠٠٠/١٠/١٠

يقول العارفون بشخصية السيد الخامنئي، أنه إلى جانب تقلباته النفسية وصفاته الروحية التي تفسر بعضاً من سلوكياته، فإنه يتمتع بذهنية خاصة تصوغ نهجه في التفكير، يستطيع من يكتشفها، أن يعرف كيف يفهم الخامنئي الأمور وكيف يحلل الأحداث، ثم كيف يتخذ مواقفه وقراراته. وهي أمور نتسالم هنا أنها تنطلق من إيمانه وإخلاصه لثورته، ثم تحسسه لدوره ومسؤوليته في الحفاظ عليها وازدهارها ورقيها.

فعندما يتعلق مصير البلاد على «شخص»، لابد أن تتابع شؤونه ويلاحق في كل صغيرة وكبيرة... كيف يفكر هذا الرجل؟ ما هي خصاله وسجاياه؟ ما الذي يستفزه ويثيره، ومم يرتاح ويأنس؟ هل هو عاطفي وتحكمه رهافة الحس والرقة، أم للقسوة والشدة مكانها عنده؟ ما هي هواياته وما هي قراءاته؟ من هم أصحاب سره ورفاق خلوته؟ ما هو دور الإعلام في بناء شخصيته ونسج أفكاره؟ وهل يمكن لإعلام مدروس أن يلقنه ويوجهه ويزرع فيه ما يريد؟

هناك شتات من الإجابات المباشرة وغير المباشرة على أغلب هذه الأسئلة، ولكنها لا تغني عن ملاحقة ومتابعة مواقع أخرى... منها النتاج الفكري للسيد الخامنئي، الذي يكاد ينحصر في خطب ومحاضرات (ليست له مؤلفات) القاها من منبر الجمعة أو في مناسبات سياسية، وقد جمعت اليوم في كتب. مع ترجمة كتابين

لسيد قطب (في ظلال القرآن والمستقبل لهذا الدين)، وآخر للشيخ آل راضي (صلح الحسن). قد يصح انتزاع اهتمامات الرجل وأولوياته من انتقائه هذه الكتب ليصرف فيها، دون غيرها، وقته وجهده، ولكن لا مناص من جولة موسعة تتابع الخطب وتلاحق المواقف والقرارات التي تلتها أو سبقتها.

ومن هذه، خطابه المطول الذي القاه مؤخراً على النخبة الحاكمة وكبار المسؤولين في النظام، وقد نعتته الأجهزة الرسمية بأنه هام وتاريخي. وهو خطاب طال انتظاره، إذ كثيراً ما كرر السيد الخامنئي الوعد به في مناسبات مختلفة. فمنذ الثاني من خرداد، ومع كل أزمة، كان يخرج على الجماهير الإيرانية بخطاب يختمه أو يضمنه وعداً بأنه سيعرض للشعب تحليلاً شاملاً ورؤية متكاملة تفسر خلفيات الأحداث «المريرة» التي تعيشها الساحة... وها قد فعل! وقد عرض سماحته في هذا الخطاب وكشف عن فهمه وتلقيه للحركة الإصلاحية الناهضة، وتحليله للأزمات التي تتلاحق على الساحة الإيرانية، بما يمكن تلخيصه في كلمة واحدة: إن نموذج انهيار الإتحاد السوفييتي يتكرر في إيران.

الغريب في الموضوع، هو السرد والتوسع في التفاصيل الدقيقة التي أسهب وأطنب في عرضها و«شرحها» لمستمعيه! والحال أن المحاضرة لم تكن كشفاً ولا سبقاً، ولم تمثل أي تفوق في الفكر أو عمق في الفهم، بل كانت جهداً عادياً، من قبيل ما تقوم به مراكز الدراسات ومعاهد البحوث الإعلامية، أو ينهض به أي كاتب أو صحافي معايش للحدث، يتمتع بمسحة ثقافية متوسطة تمكنه من تحليل الظواهر عبر ربطها بالتاريخ أو بمرتكزات فكرية، وما إلى ذلك. والمؤكد أن المسؤلين (المخاطبين) كانوا قد قرؤا محتوى المحاضرة في عشرات التقارير الصحفية المحلية أو الخارجية التي تعرض في النشرات محدودة التداول التي توزع عليهم عادة، بل في المطبوعات المبذولة للعامة.

لقد ركز الخامنئي على تكتيك إسقاط الإتحاد السوفييتي وعلى الخطوات التي اتبعها الغرب لإتمام العملية، ثم قارن وربط بينها

وبين خطوات الحركة الإصلاحية، ليخرج بنتيجة جازمة بأن أمريكا بصدد تكرار التجربة. وأن هذا الحلم الشيطاني سيبطل للحيطة التي يتمتع بها هو، وللإجراءات التي اتخذها بعد اكتشافه المؤامرة! إن هذه الضحالة والسطحية في تلقي الاحداث، تعد مؤشراً هاماً على ما يمكن انتظاره في ظل هذا المستوى من الفهم والقدرة في التحليل، وبالتالي رسم الخطط ووضع الإستراتيجية المقابلة.

إن المعالم المتكررة في النموذجين (السوفيتي والإيراني) التي أشار إليها الخامنئي، من قبيل: المطالبة بالحريات، وتسلل الثقافة الأمريكية عبر «الماكدونالدز» (ذكر الخامنئي هذا المطعم الأمريكي عدة مرات في خطابه، مع إن الرقم النظير في إيران كان الكوكا كولا، واللطيف أن وكيلها الذي أعاد فتح معملها هو مؤسسة المستضعفين التابعة للمرشد مباشرة!)، والحركة الطلابية. ثم تكرار هذه المعالم في الحالة الصينية، التي تداركها الصينيون ودفنوها في ميدان «تيانمين»... إن هذه الشواهد لا ترقى بأي حال لتكون مدخلاً «حصرياً» لفهم الحدث، وافتراض مؤامرة، ثم كشفها! ولا يسوغ تعبئة و«وقف» وسائل الإعلام على تكراره وتلقينه الشارع الإيراني تلقيناً، ولا يبرر التشنج الذي تنهجه القيادة ضد الخطوات الإصلاحية، والحدة المفرطة في مواجهتها وقمعها.

وببساطة، إن السيناريوهات لا تضيق على المخابرات والإدارة الأمريكية حتى تكررها وتستنسخها في كل موقع. قد تشترك الأرضية بين روسيا والصين وتلتقي، فتتشابه آلية مواجهتها وكأنها تتكرر، ولكن إيران في القاموس الامريكي هي شيء آخر لن تجد معه نفس الأساليب. وهناك سيناريوهات أخرى، كان الأجدر بالقيادة الإيرانية ملاحقتها والعمل على كشفها، بدل توهم فرض ما، ثم التعسف في إثباته، فالإفراط في التمسك به وترتيب الأثر عليه... إنها حالة لا تعزى إلا لنفسية القائد ورؤيته الشخصية البحتة، التي لا يعلم الشارع خلفياتها، ولا يطمئن إليها.

إن هناك تحليلاً معاكساً، يرى أن العودة الأمريكية إلى إيران ستكون من بوابة التشدد والتطرف الذي يرعاه الخامنئي! وأن طريق

انهيـار النظام وسقـوطه هو تشجيع المتطرفين وإذكاء ممارسـاتهم القمعية. فامريكا (المخابرات، لا الإعلام) ترى أن الخاتمية أنقذت النظام، وتداركت سقوطه وأوقفت موته البطيء الذي بدأ منذ وفاة الإمام الخميني. وكان قدس سره قد حذر منه حين قال: «أبلغوا أبنائي الثوريين، إن عاقبة التشدد ليست حميدة»، وقال في موضع آخر: «ليتجنب الطلاب (رجال الدين) الثوريون الحدية، فالحدية ستنتهي إلى تحطيمهم»! (صحيفة النور، ج٢١ ص١٢٦، ١٣٠).

إن «حدية» ولاية الفقيه و«تشدد» اليمين، الذي ظهر في كبت الحريات وتعطيل الصحف والضغط على الحوزات، وتشكيل خلايا أمنية لتصفية المعارضين، وهكذا تسييس القضاء واستغلاله في الصراع بين الأجنحة، هو أكثر ما يفقد النظام الإسلامي مصداقيته وشعبيته... وأكثر ما يخدم الأهداف الأمريكية في إيران.

ومما يبعث الحيرة هنا، هو السر في اقتران وتزامن العمليات الإرهابية التي تنفذها منظمة «مجاهدي خلق» مع كل حضور ميداني لصالح التيار الإصلاحي! فكلما سجل الشارع رقماً لصالح الخاتمي، قام «المنافقون» بعملية تجهض الحدث إعلامياً وتسقطه، وتوجه الأنظار إلى مواقع وأحداث يبادر المتشددون باستثمارها لصالح دعوات الوحدة الوطنية، وتناسي الجراح والهموم أمام العدو المشترك، وكأن هذه المنظمة تعهدت تقديم نعم «غير مرتقبة» للمتشددين! وآخر أرقام هذه الظاهرة بعد قصف المجمعات السكنية في أجواء اغتيال حجاريان، هو الإشتباكات الحدودية التي وقعت مؤخراً متزامنة مع أحداث «خرم آباد» والملتقى الطلابي الذي كان من المقرر أن يحاضر فيه الشيخ محسن كديور فقمعته عصابات الضغط، حيث سقط قتيل وعشرات الجرحي من الطلاب.

لا يمكن الحفاظ على نظام عن طريق إبطال وتعطيل الأسس التي قام عليها، لقد ثار الشعب الإيراني على الدكتاتورية، وأسس جمهوريته على الحرية... والآن، يدعي اليمينيون أن الحفاظ على هذه الجمهورية لا يكون إلا بالدكتاتورية وتعطيل الحرية!

❑ ❑ ❑

المقالة التاسعة

إلى كلمة سواء*

الوطن ٢٠٠٠/١٠/٢١

كانت للأستاذ خليل علي حيدر وقفة قيمة حول ما جاء في لقاء صحفي لي مع «الوطن»... ومع تقديري لكثير مما جاء في قسمَي مقالته، فإنني أسجل هنا بعض الملاحظات التي لا أرغب أن تأخذ طابع الرد والمحاجة وطريقة «إن قلت قلت»، وما يفحم الخصم ويدينه... فما أريده، واقدر أن الأستاذ خليل يريده أيضاً، هو حوار يفتح آفاقاً جديدة في التعاطي مع الواقع الإسلامي في ظل التجربة الإيرانية.

ومع أنني التقي مع الأستاذ خليل في بعض النتائج التي خلص إليها، وأثمن مناقشته التي غطت نقاطاً هامة وأساسية، ووضعت الخطوط تحت ما يفتقر إلى المزيد من البحث والتركيز، مما أذكى تداول الموضوع وفتحه لنطاقات وآفاق جديدة...

إلا أنني أتحفظ على جو عام هيمن على المقالة، ولا أذهب في تحفظي إلى ما بلغه البعض ممن اتصل بي لائماً ومعاتباً، قائلاً إن الأستاذ خليل «يصطاد في الماء العكر»، وأنني من فتح له الباب! ولكنني لا أخفي ما لمسته من أن المقالة في جوها العام، بدت إلى ملاحقة نقاط معينة والتقاط الارقام وتسجيلها أقرب وأكثر حرصاً منها إلى الخروج برؤية واقعية وعرض متكامل ينصف القضية.

---

* رد على مقالة كتبها الاستاذ خليل علي حيدر.

ولا أدري هل أن ما خلصت إليه من مقالة الأستاذ خليل حيدر انتزاع خاص، معلول حالة نفسية أعيشها شخصياً، أم هي واقع لمسه غيري أيضاً؟ فأنا في غاية الحرص على عدم قراءة تقفز فوق مداليل النص الصريحة، وتحاكم النوايا وما بين السطور...

إن المفروض في قراءة تجربة شخص ما ومحاكمة فكره أن تكون من خلال مقالاته وكتاباته، لا من خلال لقاء صحفي وتر، يعلم الأستاذ خليل ما يحكمه من ظروف الإرتجال ومقتضيات الإختصار وموانع التوضيح، والتشتت الذي يتبع تشتت الأسئلة ونقلات المحاور... وعلى سبيل المثال، فإن محاكمة «الإقتصاد الإسلامي» وفقاً للمقارنة التي عرضها الأستاذ خليل بين إيران وكوريا الجنوبية، مستشهداً بما جاء في «أطلس العالم» لا يبدو لي منهجاً علمياً يتمتع بالقدر الادنى من الإنصاف والموضوعية...

إن النقاط التي أثارها الأستاذ خليل جديرة بالإهتمام والتأمل، وقد كنت عازماً على أن أتناولها فيما سيأتي من مقالات إن شاء الله، بما يوفيها بعض حقها، سواء تصحيحاً ونقضاً لما قاله الأستاذ خليل، أو موافقة وإمضاءً لما ذهب إليه. ولكن على طريقتي، ومن منطلقات قد لا يتوافق معها الأستاذ خليل... فمبضع الجراح يختلف عن سكين القصاب، والطبيب المعالج ليس مقاتلاً يمثل بعدوه، أو قل إن عملية تشريح الميت لكشف وتحديد أسباب الوفاة، تختلف عن المثلة بجثته.

إن أرباب المدارس الفكرية والمذاهب السياسية والإجتماعية، دعاة وكتاباً، على اختلاف مشاربهم وتنوع توجهاتهم، مطالبون بممارسة جادة وصادقة «للنقد الذاتي»، بما يضع تجاربهم جميعاً على دكة القضاء، وعليهم أن يترفعوا عن المكابرة والإصرار على الأخطاء والفجوات التي تعاني منها اطروحاتهم، ويعيشوا الواقع ويطورا نظرياتهم ويواكبوا العصر وحركته، بعيداً عن مقولة الحذر من «استغلال الاغيار» و«شماتة الأعداء»...

إن الخطاب الذي وجهه أميرالمؤمنين ﷺ لأهل الكوفة، والذي تضمن أقسى عبارات التقريع، من قبيل: «يا أشباه الرجال ولا

رجال، حلوم الأطفال وعقول ربات الحجال، لوددت أني لم أركم ولم أعرفكم»، كان يفتح باب الشماتة والإستغلال الأموي على مصراعيه، ومع أن ظروف الحرب وأحكام الطوارىء تقتضي الإحجام عما يقدم ويوفر للعدو مادة خصبة للحرب الإعلامية، ولكن المولى ﷺ أبى إلا أن يسجل هذا الرقم التاريخي في ممارسة النقد الذاتي، واضعاً المسؤولية الشرعية في توعية أمته، والأسوة لمن يريد التأسي، فوق أي اعتبار.

مما لا شك فيه أن الأطروحات التي تريد للمجتمع أن يعيش ويبني حركته وفقاً للمناهج العلمانية، تكتنفها إشكاليات كثيرة، وعلى سبيل المثال، فهي تتلمس في داخلها فجوة كبيرة نتيجة خلو أدبياتها من خطاب معنوي وبعد روحي يفسر الوجود والظواهر الطبيعية، ويقنن للأخلاق ولعلاقة الإنسان بالآخر أو بالطبيعة والمحيط الذي يعيشه... وهي أمور أثبتت التجربة ونطق الواقع، أنها تنبع وتتدفق من الفطرة الإنسانية، وهذا مما لا يمكن إهماله وتجاهله، خصوصاً عندما يتلقى المجتمع الأطروحات السياسية كمناهج للحياة بجميع ابعادها، وهو تلق صحيح إلى حد ما، كون السياسة لا تلبث أن تستحوذ على جميع مظاهر الحياة.

وهكذا المأزق الذي تعيشه الديمقراطية، عندما تجد نفسها أمام أكثرية عددية تطالب بما لا ينسجم ولا يتفق مع مباني الديمقراطية وأهداف أربابها، والمعضلة الجزائرية لا زالت حية تنبض بالشهادة على هذه الحقيقة. ولا اخال احداً يمكنه إنكار حقيقة إخفاق تطبيقات الديمقراطية، فيدعي انها وفرت فرصة حقيقية لجميع افراد الشعب أو طبقاته لممارسة دورهم السياسي، ناهيك بالزعم بأنها جاءت بالسعادة للإنسانية وخلقت «مدناً فاضلة».

لقد عبر الإمام الخميني مرة عن اليساريين في العالم الإسلامي بالثروات المسلوبة، وتحدث عن مدارس ونظريات جوفاء جمدت شباب ومثقفي الأمة وهدرت طاقاتهم لخمسين عاماً... إنني لا أملك أن أسلب أي مسلم هويته، واقذفه بالكفر والردة، وإن انحصر وتوقف ارتباطه بالدين عند مجرد النطق بالشهادتين، بل

لعل الإحجام والنهي عن المواجهة هو السر في هذا الحكم وفلسفته. إن حيثية ما، يمكن أن تدرأ تهمة الكفر عن جل هؤلاء، إذ أن رفضهم لتطبيق وإعمال الشريعة وعموم المشروع السياسي للإسلام، ينطلق بعيداً عن ملزوم هذا الرفض والإنكار، بل هم في غفلة عنه، وهذا ما يؤكده إصرار كثير منهم على الهوية، وممارسة بعضهم للطقوس الدينية... إذ لعل ما يرفضونه هو إفرازات التطبيق الخاطىء للدين في أفغانستان، وما يحاربونه هو ملزومات الإخفاق الذي يعيشه المشروع الإسلامي في إيران، وهو رأي يشتركون فيه مع أكثر الإسلاميين أصالة والتزاماً!

إذا استطعنا أن نتحاور، ونستثمر هذه الطاقات، دون استفزاز وإدانات تلوح بالتكفير والزندقة، أو (في المقابل) بالرجعية والجمود والتخلف، فلعلنا نوفر جبهة كبيرة من الصراع والنزاع الذي يشغلنا ويهدر طاقاتنا... إنني على ثقة بأن الكتاب والمثقفين غير الإسلاميين، لو توقفوا قليلاً عن ملاحقة الخصوم والأعداء، وانصرفوا إلى عرض ومعالجة الثغرات في مدارسهم والإشكاليات في مذاهبهم، ثم انطلقنا جميعاً نحو ما يحقق سعادة الإنسانية ونجاتها، فسنلتقي على صيغة ما... قد تكون معالمها في توافق الناس فيما هو «أمرهم» بما لا يفرض ولاية في عرض الولاية الإلهية الغائبة، وبما ينادي بالفضيلة والأخلاق التي تتطلع وتمهد لظهور المخلص الوحيد الذي يحمل الإكسير الإلهي قولاً وفعلاً، نظرية وتطبيقاً، وهو المهدي المنتظر أرواحنا فداه.

إن حوار الحضارات يجب أن يسبق بحوار المدارس، ولنجد أنفسنا ونكتشف ذواتنا فيما يحكمنا ويدور بيننا كمسلمين، قبل أن نقدم للآخرين مشروعنا، فلعل المشروع العلماني هو بضاعة لحضارة نريد أن نحاورها بالأصل، فكأنها ردت إليهم، أو لعلنا نتقول على الإسلام وننسب إلى حضارته ما هي منه براء!... أتصور أن هذا هو ما يشكل أطراف الحديث ويدير المائدة حول حوار قد يثمر شيئاً.

❑❑❑

المقالة العاشرة

ماذا يسوقون ومن يشتري؟

الوطن ٢١/١٠/٢٠٠٠

عندما «تقرر» أن تضع الحرب الأهلية في لبنان أوزارها... فرضت المعادلة الدولية رقمها «العقلائي» على حزب الله، ليتخلى عن مشروع «الجمهورية الإسلامية اللبنانية»، وينخرط في نظام «المارونية السياسية». فامتثل الحزب وولج الساحة السياسية اللبنانية بتحفظ وحياء، ما لبث أن تحول إلى انس وتناغم.

والحق أن نشهد بأن طرح تلك الشعارات والمناداة بذلك الخطاب الأول، لم يكن إلا وليد ساعته، مما اقتضته ظروف تلك الحقبة، والمستوى الذي انتقل إليه الصراع عبر التصعيد الذي مارسته القوى المسيحية وغيرها، مما كان يحمل، أو ينطوي على شعارات من نفس اللغة، فجاءهم الجواب من حزب الله كما ينبغي!

ولكن هذا لا يلغي أن الأمر كان، أو صار «سياسة»، وأعني بالسياسة، السلوك الذي تحكمه المصلحة، التي لا تخضع لمبدأ ديني ولا تلتزم بقيمة أخلاقية.

ثم أعقب ذلك فرض الرقم «الوطني» والتخلي عن الإسلامي النابع من الأيديولوجية التي يتبناها الحزب، حين التزم حزب الله وتعهد قولاً وفعلاً، بالمقاومة حتى تحرير الجنوب اللبناني دون فلسطين، مما انعكس على مفردات صغيرة وجزئية (في ظاهرها) ولكنها ذات مداليل كبيرة وعميقة.

من قبيل الهتاف الذي يعقب التكبيرات التي تطلق في المهرجانات الخطابية: «حرباً حرباً حتى النصر، زحفاً زحفاً نحو القدس»، حيث ألغي هذا المقطع... وأخرى كبيرة ومصيرية في الحركة وموقعها في الساحة شعاراً وواقعاً.

حتى احتضنه النظام اللبناني وتبناه على أعلى المستويات، وراح الحزب في تفهم المرحلة والإنسجام مع المنظومة العالمية إلى حدود سمحت للقمر الصناعي العربي «عربسات» أن يخصص لقناته التلفزيونية (المنار) موقعاً للبث الفضائي. واليوم، لولا «مسمار جحا» الذي يسمى في الجنوب اللبناني بـ «شبعا»، لطويت صفحة المقاومة وانتقل حزب الله إلى الميدان السياسي بشكل كامل.

أعتقد انها تجربة رائدة، تمثل نموذجاً قدوة لجميع حركات التحرر والتنظيمات والثورات الشعبية، التي تريد التراجع عن مبادئها والتخلي عن شعاراتها الأصلية، مع الإحتفاظ بكرامتها وماء وجهها، وببعض الجني والحصاد.

خصوصاً وأن حزب الله، والحق يقال، كان مكرهاً ومرغماً على هذا المعترك، ولم تكن له حيلة إلا خوض غماره الشائكة... وأرى أن سر هذا النجاح والأداء المتفوق، هو القدرة على التكيف والمرونة الفائقة التي يتمتع بها. ولعله ـ وفقاً للسوسيولوجيا ـ جزء من تكوين الشخصية الشيعية، وهي شخصية صنعها الإضطهاد، وصاغتها «التقية»، ولقنتها الأيام كيف تنحني للعواصف، كما علمتها كيف تنتفض وتثور عندما تجرح في هويتها وكرامتها، وتقاوم، وهي تبكي وتلطم على فاجعة وقعت قبل أربعة عشر قرناً!

وعلى ذلك، إما أن نتحرك: وفقاً للمنطق الثوري (الديني) ونلتزم نهجه ومقتضياته، أو وفقاً للمنهج السياسي، فلكل مقولة لغتها وأدواتها ووسائلها. والخلط هنا أمر في غاية الخطورة، وأول تداعياته ونتائجه وآفاته، أنه يفقدنا ـ كمتدينين ـ مصداقيتنا، ويسقط ـ تدريجياً ـ ثقة الشعوب بقادتهم الدينيين وزعمائهم الإسلاميين، بل بالمدرسة الحركية الإسلامية...

وقد يجوز أن نستخدم الأدوات الثورية في المعركة السياسية، ولكن بوعي وبصيرة، لا تجعلنا نتفاجىء ونصطدم بعد خطوات، أننا كنا «فراش النار» الذي ذهب حرض المصالح الخاصة، و«الطوفة الهبيطة» كما يعبر المثل الشعبي الكويتي التي قفز السياسيون فوقها، أو استندوا واتكؤوا عليها في قفزتهم، فراحوا إلى حيث يريدون، وبقينا نعاني آلام الظهر وقواصمه!

إن هناك فرقاً جوهرياً بين حرق العلم الأمريكي وسحقه بالأقدام والهتاف بالموت لأمريكا، الذي كان يجري زمن الثورة، زمن الإمام الخميني (قدس سره)، وبين ما يجري اليوم...

فإما أن تكون أمريكا طاغوتاً وشيطاناً أكبر، يمثل رأس الإستكبار العالمي والوجه القبيح للحضارة المادية والرغبات الشيطانية، فنحاربها ونسعى للقضاء عليها بما آتانا الله من «الإرهاب» والمقاطعة والحجارة والهتافات... أو أن تكون أمريكا دولة وإدارة نفرق بينها وبين الشعب الأمريكي، وتكون حضارة نريد أن نحاورها؟!

قبل أن نقدم على أية خطوة، على قادتنا أن يوضحوا لنا بالتحديد ما يريدون: هل نريد أن نتصدى لأمريكا ونقضي عليها، أم نريد أن نتحاور ونتفاهم معها؟

إن الخلط الذي يقع فيه الإخوة من أتباع تيار «الجمعية الثقافية»، يعود إلى الخلط الذي تعيشه قيادتهم نفسها، إذ يبدو أن القائد لا يعرف بالتحديد ما يريد؟ وهو عاجز عن التوفيق بين المبادىء الإسلامية والقيم الثورية والأفكار الخمينية التي يفترض أنه المؤتمن عليها، وبين ضرورات ومقتضيات الفعل والأداء السياسي.

ولا أريد أن أسيء الظن، فأنسب ولي الفقيه إلى الإستغلال والعبث والدخول في مناورة مادتها وعنصرها، وضحيتها هو الإنسان المؤمن... فما يظهر من شواهد يوحي أن قاعدة الحوار والتفاهم مع أمريكا غير منتفية من أصلها، وأن الصدامات والشعارات والمواقف الثورية لا تريد أكثر من تحسين الموقع التفاوضي وإكثار الأوراق التي يمكن أن تلقى على الطاولة!

إذا كانت المسالة مجرد صورة إعلامية وحركة ظاهرية، تحرق الأعلام وتهتف بالموت وتلف الكوفية المرقطة حول الأعناق... فلا بأس، فهذا مما نجده في مذيعات تلفزيونات المستقبل والـ LBC، وفي تحرك الساحة الشعبية والرسمية في البحرين وقطر وعمان وحتى إيران! وأنا على ثقة بأن الإخوة هناك يستوعبون الحدود ويتفهمون النطاقات والدوائر، ويحسنون رؤية الخطوط الحمراء والخضراء. ولكن هل يستوعب قادة الساحة الإسلامية هنا ذلك؟ هل يتحركون على بصيرة وبينة؟ هل يميزون بين ما هو للإستهلاك المحلي والبريق الإعلامي، وبين الحقائق والوقائع؟... أم سيدفع المؤمنون الثمن مرة أُخرى؟!

مما ينبغي أن يعيه الإخوة الغيارى الذين تجمعوا وتظاهروا، سواء في شارع الصحافة، أو خرجوا من ساحة العلم متوجهين إلى مجلس الأمة، وأخيراً اعتصموا في نادي كاظمة... أن هناك دوائر وحدوداً ومعادلات تتحرك فيها القضية، وإن هذا الظاهر يخفي خلفه شيئاً لا نعرفه، اكبر حجماً وقوة منا، وأنه سيفرض، في ظل غياب وتعطيل المنهج الشوري، الأرقام التي يريدها، لتخرج المعادلة بالنتيجة التي يريد...

وعلى طريقة هارون الرشيد الذي انجابت غمامة كانت تقيه حرارة الشمس، وهو يطارد الغزلان ويقتنصها في الصحراء، فخاطب الغمامة غاضباً: «أينما تكوني، فإلي خراجك»... فإن هذه المظاهرات وتلك التضحيات، ستصب وسوف يستثمرها من لا يختلف إثنان من الإسلاميين في عمالته، ولا يتردد أحد من المؤمنين في خيانته وإتجاره بالاقصى.

لو كان الأمر للدعاية الإنتخابية، وصنع الأبطال، وخلق الرموز، وتبييض الواجهات... فبها، ولا نعم! وما كنت لأخوض في هذا الموضوع الحساس الذي قد يجرح مشاعر نبيلة وعواطف سامية، ينبغي أن ينحي المرء إجلالاً وإكباراً لها، ولكني وجدت ما أشعرني بالمسؤولية، والزمني بواجب التوعية.

فأنا أرى في الشباب المؤمن صدقاً وحماساً لـ «تحرير الأقصى»، ذكرني بحماس المؤمنين العراقيين الذين «صدّقوا» و«تحمسوا» لنداءات تحرير العتبات المقدسة في كربلاء والنجف الأشرف، فتحركوا بعيد اندحار الجيش العراقي من الكويت، ونهضوا في انتفاضة عارمة، فكانت مأساة مثلت الغاية في اللوعة والأسى.

ففي منتصف الطريق، وبعد سقوط جنوب العراق بأسره في أيدي الثوار... «اكتشف» القائد، من عليائه في طهران، كما اكتشف كولمبس أمريكا أو نيوتن الجاذبية! أن المعادلة الدولية لا تسمح بهذه الحركة، وأن الخطوط الحمراء تفرض على الثوار التوقف! فقطع إمداداته وسحب قواته الداعمة، بل أمر بسحب حتى قوات فيلق بدر، التي يفترض أنها معارضة عراقية. وسقط «المصدقون» نهب دبابات صدام وسمتياته، التي حصدت ما يقارب الثلاثين ألف شيعي... ثم انثنى حسين كامل ليهتك حرم سيد الشهداء ﷺ، ويدك بالمدفعية قبته السامية، التي تفوق قبة الصخرة قدساً عند الشيعة، ولم تخرج مظاهرة لا في طهران ولا يزد ولا إصفهان!

كل ذلك، على مرأى ومسمع، وبين يدي قيادة لا تحسن إدارة مكاتبها في طهران، حيث اخترقها أعداء الثورة، وتريد أن تقود المسلمين في العالم وتتولى أمرهم! ثم ها هو وزير خارجيتها، يسافر بطائرته ويحط في بغداد ليساهم في كسر الحصار الدولي، ويصافح القاتل ويشد على يده.

بمنتهى البساطة: إنها السياسة، التي اقتضت السكوت هناك، وتدفع اليوم للصياح هنا... وأؤكد بأنني لا أمانع من هذا، ولا شأن لي به، فالدول والحكومات أدرى بمصالحها وأعرف بما يخدمها وما يضرها، ولكني أريد للمؤمن أن يضع الأمور في نصابها، ولا يعطي الممارسات السياسية التي تقوم بها إيران أو غير إيران، أكبر من حجمها وقيمتها، فيدخلها في عقيدته وما تنطوي عليه نفسه، حتي يضعها في مصاف الدين ومقدساته.

لقد فرط العرب والمسلمون في فرصة تاريخية سنحت، عندما قيض الله لهم ثائراً صادقاً، وقائداً ربانياً، يتحرك خارج المعادلات الدولية، وبعيداً عن المجاري والقنوات التي ترسمها لبلادنا وشعوبنا، رجل لا يعرف الكذب ولا يطيق السياسة، لا يعبث بالشعوب ولا يساوم على مقدراتها... وذلك عندما قام الخميني يحمل لواء القدس وتطهير الأقصى، فأضبوا على عداوته وأكبوا على منابذته، حتى جرعوه السـ، فقضى صبراً... وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر.



المقالة الحادية عشر

الحجر الفكري وربيضة الغنم !

الوطن ٢٠٠٠/١٠/٣١

زارني مؤخراً صديق قديم، مثنياً وشاكراً لما اكتب (وبالمناسبة، فإن المعترضين ـ حتى الآن ـ اكثر عدداً من المؤيدين)، وقد ذكر امراً رايت انه حري بوقفة...

إذ اشتكى من ابن أخ له، ينتسب إلى «الجمعية»، يرهقه بطلب تلاوة المقالات التي اكتب، ليكون قد سمعها ولم يقراها، فيتخلص من «إشكال شرعي» سيناله إذا ما خالف حكماً ابلغ به حول حرمة قراءة مقالاتي! ولست ادري احقاً هناك ثمة حكم من هذا النوع؟ ومن هو الحاكم، واين قرأ الهرطقة والتجديف؟!

وقد كنت في وارد التعليق على ظاهرة سجلتها في الإنتخابات النيابية الأخيرة في لبنان، فرايت ان اقرنها بهذا الرقم وما يجري عندنا هنا... إذ يبدو ان هذا من الإشتراك، ومن تبعات الإرتباط بمركزية واحدة، تصدّر ما يطبع سلوك «المستوردين» بختم واحد وصبغة متشابهة.

ان يتحالف حزب الله مع الرئيس الحريري وحركة أمل في الإنتخابات، وهكذا مع حزب الكتائب وحزب البعث وحتى مع إيلي حبيقة... فهذا مما يمكننا ان نفهمه إذا تفهمنا طبيعة السياسة ومقتضياتها، خصوصاً في «المطبخ» اللبناني، الذي يتميز فيه كل شيء بنكهته الخاصة، فهذا «الفتوش» والخليط العجيب في

التحالفات الإنتخابية وتركيب قوائم المرشحين، لا تجده في غير «التبيلة اللبنانية»... أما ما لا يمكننا ان نفهمه ولا أن نتفهمه فكيف بهضمه؟ فهو الخوض في هذه الدروب والتحرك في هذه الأزقة، باسم «التكليف الشرعي» وبمنطق «التفويض الإلهي» الذي يحدد ما يرضي الله وما يسخطه.

فقد تحدثت الأخبار أن حزب الله أبلغ مناصريه وعمم على محازبيه، أن شطب أي اسم من اللوائح التوافقية التي توصل إليها ونظمها مع الاحزاب الأخرى الحليفة سيوجب «غضب الله وسخطه». وقد ظهرت في التلفزيون امرأة محجبة في إحدى مدن محافظة البقاع، تضع فوق حجابها قبعة دعائية صفراء طبع عليها شعار حزب الله الذي يتضمن الآية الكريمة ﴿واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم﴾، سألتها مراسلة إحدى القنوات التلفزيونية (تلفزيون المستقبل) عن التصويت للمرشح الكتائبي الذي أدرج الحزب اسمه في لائحته؟ فقالت: «نعم، إنه تكليف شرعي، والله لو أمرني الحزب أن أقترع لصالح نتنياهو لفعلت»!

وهذا ما ينقلنا إلى أجواء سبق أن عاشتها الساحة هنا في الكويت إبان معركة انتخابات مجلس الامة، عندما طرح التيار نفسه أن الإقتراع لصالح مرشح الحزب يساوي حجز مقعد في الجنة، ونجاح منافس الحزب ينذر بحلول الغضب والنقمة الإلهية، وأن مولاتنا الزهراء ﷺ ستغضب على من لا ينتخب زيداً، وأن التصويت لعمرو (وإن كان سلفياً) تكليف شرعي يقطع حبل الولاية ويخرج عن ربقتها من لا يلتزمه.

كما عاشت ساحات المعارك الإنتخابية في إيران الجمهورية الإسلامية الظاهرة نفسها، خصوصاً في المعركة الأخيرة عندما رفع انصار حزب الله وحماة ولاية الفقيه وعموم أجنحة التيار المحافظ شعار: «إن من يقترع للسيد محمد خاتمي ويدلي برأيه لصالح الإصلاحيين، يكون كمن رمى سهماً على معسكر الإمام الحسين ﷺ ظهر عاشوراء».

هل هذا هو ما يريده الدين من معتنقيه؟ هل هذه الطاعة هي التي يريدها الشرع الحنيف من الملتزمين؟ بل هل هذه هي الولاية التي يريدها الفقيه «الحق» من أتباعه ومواليه؟ من الذي ربى تلك المؤمنة اللبنانية وهذا الكويتي وذاك الإيراني، بهذه التربية وغذاهم بهذا الغذاء؟ من الذي سلبهم عقولهم وتفكيرهم حتى غدوا على هذا الحد من الإستعداد لتجاهل المعايير الدينية في تقييم الاشخاص والاحداث، وتناسي القيم الأخلاقية في التعامل معها؟

من الذي عبث في مفهوم «التعبد» وخلط في معنى «الطاعة»، حتى غدى هؤلاء أشبه بحجاج تذكر الطرفة الشعبية قصتهم عندما كانوا يكررون التلبية والاذكار والأدعية خلف مرشدهم الروحي (المطوف)، وفي أحد الاشواط نسي المرشد الدعاء، فقرأ: «يا خليلي يا غنام، وين أقيّل وين انام»، فكرر الحجاج خلفه الاهزوجة وأعادوها!

إن الذهنية السارية، والعقلية الحاكمة على أتباع الخامنئي، هي الإنقياد الأعمى والإمتثال المطلق... حتى أنني ناقشت أحدهم في التناقضات والمفارقات التي تبرز في الأداء السياسي لجماعته، فقال إن الأمر مهما بطل محتواه وفسد، يعالج بـ «الولاية» ويستقيم إذا ارتبط بولي الفقيه، وقال إنه ارتباط يقلب جوهر الاشياء «ويحيلها» طهراً. ثم شبه «ولاية الفقيه» بالبحر وممارسات حزبه بالاعمال النجسة، وقال: إن البحر عاصم ومطهر...

وعندما جاريته في مثله، على علاته، وأجبته: أن هناك اعيان وذوات نجسة، لا يطهرها بحر ولا زمزم، غضب وقال: لو قال لي السيد القائد (الخامنئي) إن صلاة الصبح ركعة واحدة لاديت صلاتي كما يقول!

لست ادري هل أن المرشد الروحي للجمهورية الإسلامية السيد علي الخامنئي هو الذي زرع هذا النهج المقيت في أتباعه، ولقنهم هذا الأداء المتخلف وأدخلهم في هذا «المحجر» الفكري؟ أم ان ذلك من صنع مخابراته ومؤسساته؟ ولكني متاكد أن الإمام الخميني لم يفعل ذلك، ولم يأمر به...

لقد زرع الخميني في أتباعه الإباء وغرس فيهم الوعي ورباهم على البصيرة، ولم يستغفلهم يوماً بطاعة عمياء، ولم يحتقرهم بتبعية مطلقة و«إمعية»، كما لم يعلمهم يوماً الخنوع والخضوع والضراعة حتى له! ولطالما كرر: لو أخطأ الخميني فحاكموه، لو خالف الإسلام فاضربوا على يده.

لقد كرم الله بني آدم بالعقل، وفضله بالإرادة والإختيار، وجبله على الحرية وغرسها في فطرته، فهل يصح أن ينادي دينه ويأتي شرعه ليصادر ذلك؟ هيهات... إن الفقيه الولي ليس شخصاً معصوماً، وهكذا أمراء جنده وقادة تنظيماته السياسية، قد يخطىء هو وقد يخطئون في فهم الأمور وبالتالي في تقديرها، بل قد يستدرجه الشيطان ويغويه، ومن هنا يأتي دور الأمة في النصح والرقابة والنقد فالمعارضة.

ولو عملت القيادة الإيرانية الفعلية بهذا الأصل، لما بلغت الأمور في الجمهورية الإسلامية اليوم هذا المبلغ من التردي والإنحدار. ولكنهم كمموا الأفواه، وأغلقوا الأبواب، وسدوا النوافذ، وعاشوا الأبراج... حتى يخر حين تأكل «دابة الأرض» منسأته، فيتبين المستضعفون أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين!

إن الطاعة في المدرسة الإسلامية تأتي بعد «المعرفة»... لذا فالإسلام لا يرضى أن يتحول اتباعه إلى تروس في آلة ميكانيكية، تدور بلا عقل ولا إرادة، حتى لو كانت آلة قوية ومنتجة ومربحة. ولا يريد أن يسلب الإنسان إرادته وحريته، وهي أعز ما وهبه الله، وما يشكل قوام إنسانيته والفصل في تمييزه عن الحيوان والنبات والجماد...

إن العقل والوعي والكياسة والفطنة، وقبل ذلك وبعده، الحرية الفكرية هي جوهر الدين، وهي التي تعطي القيمة الحقيقية للعبادة والتعبد والطاعة والإمتثال، ودونها... لا قيمة لعمل. إن المدرسة الإسلامية لا تثمن الأمور ولا تقيمها بالكم والحجم، ولا حتى بالنتائج، إذ هناك معيار آخر.

قد ينجح حزب إسلامي في احتلال أغلبية مقاعد البرلمان في بلده، ويحقق بكفاءته وتدبيره وجهاده وتضحياته فوزاً كاسحاً ونصراً عظيماً وفتحاً مبيناً، يبلغ تحرير البلاد من الإحتلال الأجنبي، ولكنها إنجازات قد تكون الأخف في الميزان الإلهي إذا تلاها سقوط في امتحان «الجهاد الأكبر» أي جهاد النفس.

وقد يبني أحدهم أكبر مسجد في العالم، ويصرف فيه المليارات لا الملايين، ولكنك تجد أن احجاراً صغيرة «كمفحص قطاة» صفها احدهم على قارعة طريق نائية ترجح في الميزان.

قد يبذل أحدهم مليون دينار في سبيل الفقراء والمساكين دون أن يؤثر ذلك في رغد عيشه، فتجد ديناراً واحداً يفوقه في الأجر، لأن باذله «أنفق مما يحب» فبات جائعاً في سبيل إطعام غيره... إنها أمور لا يعرفها إلا الله تعالى، ولكنه سبحانه أطلعنا ورسم لنا المعايير، ومنها «المعرفة»، والعقل والوعي الذي يسبق الطاعة والخضوع والتعبد والعمل.

ترى، لماذا نعت أميرالمؤمنين ﷺ من التف به ليبايعه بتلك العبارة القاسية، فقال في «الشقشقية»: «فما راعني إلا والناس كعرف الضبع إلي، يثالون علي من كل جانب، حتى لقد وطىء الحسنان، وشق عطفاي، مجتمعين حولي كربيضة الغنم»...

هل الإندفاع لبيعة أميرالمؤمنين ﷺ والحماس في إمضائها، يقتضيان هذا النعت ويتناسبان مع هذا الوصف من سيد البلغاء وإمام الفصحاء؟ نعم، فقد كانوا يقيسونه بسواه، ويبايعونه كما فعلوا مع غيره... لقد كانت بيعة تجهل عمق الإمامة وجلالة شانها، لا تعرف حقها ولا حقيقتها، وعندما ينتفي العلم وتفتقد المعرفة، يصدق وصف «ربيضة الغنم».

لو تقدمت وفاة الإمام الخميني (رضوان الله عليه) لاشهر معدودة، فلم يعزل آية الله العظمى الشيخ المنتظري، الذي يشتم اليوم وتلهج ألسنة الحزبيين بلعنه، وتعرض على الملأ لائحة لامتناهية من عيوبه ومثالبه، وكان المنتظري هو «ولي الفقيه» الذي اختاره مجلس الخبراء...

لوجدت من «ربيضة الغنم» نفس الطاعة والخضوع، ونفس الولاء والعصبية، ولقالوا بأن الحديث عن نقص في المنتظري، أو الإشارة إلى عيب فيه، أو توجيه أي نقد إليه، هو مما ترتعد له السماوات ويهتز العرش!

إن التيارات الإسلامية التي تريد الخوض في السياسة وكسب مواقع في البرلمانات والحكومات، مطالبة بالإعتماد على كفاءة رجالها وسلامة أدائها، لا على عواطف الناس وحبهم للدين وتعلقهم بالمذهب، فتعبىء الساحة وتستجدي لصالح مشروعها، منطلقة من «وجوب النصرة» و«حرمة دعم الغير»، وما إلى ذلك من مفردات الدين ومقدساته... فإن لهذا النهج، اي اقتران الدين بالأشخاص والأحزاب، مردوداً خطيراً، يتمثل في انتكاس الحرمات الدينية وذهاب قدسية المقدسات، عندما يقف المجتمع وجهاً لوجه مع فشل الحزب وإخفاق رجاله، لأي سبب كان، فينسب ذلك ويلصق بالدين والمذهب. ولنا فيما يجري اليوم في إيران خير درس وعبرة.



المقالة الثانية عشر

الخدر ... هذا المفهوم المضيع

مجلة المنبر عدد ٦ : ٢٠٠٠/١١

هناك مفاهيم شرعية وأخلاقية مفتقدة في السلوك العام لمجتمعاتنا، أو قل أن صورتها التامة وشكلها الأكمل، لا تراه على صعيد التطبيق والممارسة إلا في عمل النزر اليسير من المؤمنين، بل لعلها محصورة في الأوتاد والعباد والزهاد... ولكنها تبقى متناولة في الكتب والدراسات، وفي أحاديث العلماء ومواعظ الخطباء، مما يقلل من غربتها والإستيحاش منها، ويخفف من الإحساس بفقدها.

وهناك من المفاهيم ما طواه النسيان ولفه الضياع حتى ما عاد له عين ولا أثر... من قبيل مفهوم «الخدر» و«المرأة المخدرة». فحتى الكتب والدراسات الإسلامية التي تناولت موضوع المرأة في العقود الأخيرة، تراها أعرضت عن هذا المفهوم وتجاهلته، ليبقى رهين المصنفات الأولى والكتب المتقدمة. أما في الواقع الخارجي ودنيا العمل وعالم التطبيق، فحدث عن الغربة ولا حرج، بل تحدث عن أول مصاديق انقلاب المعروف منكراً والمنكر معروفاً...

فقد عرضت ما جمعته وكتبته عن هذا الموضوع على غير واحد من العلماء والمثقفين وعامة المؤمنين، فاتفقوا على أن طرح هذه الفكرة ونشرها هو ضرب من «الإنتحار»، نظراً لسهام النقد والإستنكار التي ستتخذه مرمى، بعد أن تدخله في التخلف والرجعية، وأردف ما شئت إلى هذه الطعون!

لذا، فانا لا أدعي لهذا الموجز واللمحة التي أطرحها هنا، بلوغ حد الرأي الفقهي والحكم الشرعي، ولا مستوي النظرية المتكاملة، ناهيك أن أكون ممارساً لاستنباط أو تنظير... إنني اسجل انفعالات وخواطر، مما اختلج في صدري وأنا استعرض جملة من النصوص والأحداث، وأعيش الأجواء التي نقلتني إليها: أُنساً يتبعه حسرة، وإعجاباً يعقبه إخفاق.

* * *

استوقفتني رواية «الصيحة» التي جاءت في علامات آخر الزمان، وفيها: «... صيحة في شهر رمضان، تفزع اليقضان وتوقظ النائم وتخرج الفتاة من خدرها» (للذهول وفرط الهول والفزع)... وقد جدد عليّ النص ارتباكاً لازلت أعاني منه في الخروج برؤية محددة ونظرة متكاملة، حول سير الحركة الإنسانية في طريقها نحو الظهور الشريف: هل يتقادم الزمن ويمضي صوب المزيد من الفساد والظلم (حتى يعم ويملأ الأرض)، أم نحو انحسار الفساد ورواج الفضيلة واتساع دائرة العدل، وما يخلق أرضية من الحق والخير تمهد للظهور الشريف؟ وبعبارة أُخرى: هل الفساد والظلم والبعد عن الدين يمضي في حركة تصاعدية نحو الظهور أم العكس؟ ففي النصوص ما يظهر تعارضاً ينبغي أن نرجع في معالجته إلى أهله، وإن كانت وجوه الجمع كثيرة، ومخارجه متعددة.

وقد نقلني النص وما تبعه من ارتباك، إلى أجواء متعارضة بين التفاؤل والتشاؤم... ورحت أتساءل: أو هل ثمة فتاة مخدرة في زماننا، فكيف بزمن الظهور، لعمري عن أي الأزمان يتحدث هذا النص؟ هل نتفاءل بأن الحجاب والعفاف سيتنامى نحو عودة هذا المفهوم المضيع؟ أم أن الرواية تعنى أن لا ظهور ولا فرج في عصرنا، وأن تغييراً كلياً ينتظر معالم الحياة، بلاداً وعباداً، ترحل فيه الأجيال وتهلك فيه نساء هذا الزمن، حتى تنقلب المظاهر ويأتي عهد جديد، ترجع فيه الفضيلة والحجاب والعفة إلى معانيها الأولى ومستوياتها الراقية، وتعود النساء إلى «الخدور»؟!

أتصور أننا لو بحثنا في حقيقة «الحاجات»، ومدى صدق محاكاتها الواقع، وانطباقها على عشرات العناوين التي تطرح في حياتنا الإجتماعية كضرورات، لوجدنا أن أغلب مسوغات وبواعث خروج المرأة وسقوط «الخدر» هي عناوين وهمية، والحقيقي منها، هو صنيعة أيدينا، يمكننا أن نتخلى عنه ونلغيه، فتسقط توابعه ولوازمه.

إن التنامي المطرد للحاجات المعيشية، مما هو وليد مباشر للشخصية الإستهلاكية التي صارت مجتمعاتنا تتسم بها، وكانت طفرات «تغريبية» انسلخ فيها المجتمع عن هويته المستمدة من جذوره وعمقه الحضاري قد أوجدتها... يعد بحد ذاته آفة وداء وبلاء ينبغي علاجه وملاحقة أسبابه والقضاء عليها، فكيف ونحن نشهد ونعيش تداعيات خطيرة ترتبت على هذه النزعة وعلى طبيعة تلك الشخصية؟

لقد غدت المعادلة التي تحكم الحاجات وما يترتب عليها من فعل وحركة، في غاية الصعوبة والتعقيد... هل حقاً أن الحاجة هي ما يبعث المرأة على الخروج من المنزل للعمل أو للدراسة؟ أم أن العمل والخروج هو الذي خلق الحاجات وفرضها على المرأة؟ ترى، كم امرأة عاملة في هذا المجتمع تحدوها حاجة حقيقية للكسب والعمل أو لخدمة الوطن والمجتمع!؟ وكم طالبة جذبها الشوق للتحصيل العلمي، وأخرجها التوق للمعارف والعلوم من دارها وخدرها؟

إذا تجاوزنا مظاهر الترف والرفاه وكماليات الأمس التي صارت ضروريات اليوم، وتجاوزنا مجرد السعي لنيل درجة أو شهادة علمية تضمن راتباً أوفر أو تحقق وجاهة اجتماعية أبرز، إلى الخوض في العلم من منطلق النهوض بواجب كفائي، على نحو التخصص في الطب والتمريض وما إلى ذلك مما لا بد أن تنهض به النساء لبعضهن البعض؟... فاتصور أننا سنقف على أعداد محدودة وأرقام غاية في التواضع، خرجت فيها المرأة من بيتها وفرطت في خدرها في هذا السبيل.

لا أريد أن أبني على إحصائيات قديمة، وإن كانت قائمة على استبيانات جمعتها شخصياً (ضمنتها كتابي، الذي يبدو أنه لن ينشر، حول الموضوع!)، ولكني أحدس أن ٩٠٪ من أقساط السيارات ورحلات الإصطياف ورواتب الخادمات والمربيات والمصاريف الإضافية، وهكذا المواد والعلوم التي تتلقاها الفتيات في المدارس، يدخل في الكماليات والترف الذي يمكن التخلي عنه بمنتهى السهولة، دون أن يهتز كيان لأسرة، او يضطرب بيت، أو يختل التوازن الإجتماعي في البلد... اللهم إلا زوابع في فناجين، وما يفعله الحرص على الخروج للخروج!

وهذا ما يدعو للتساؤل:

هل تشكل تلك الحاجات دليلاً حاكماً على قول الزهراء عليها السلام لأبيها صلى الله عليه وآله الذي سألها يوماً: أي شيء خير للمرأة؟ قالت: «أن لا ترى رجلاً، ولا يراها رجل»؟ ومسوغاً لإعراض المرأة عن ذاك الكم الهائل من النصوص المقدسة التي جاءت في الحث على الخدر من قبيل قول الباقر عليه السلام: «إنما المرأة عي وعورة، فاستروا العورة بالبيوت، واستروا العي بالسكوت»؟

وقول مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام: «احبسوا نساءكم يا معاشر الرجال»، وقوله: «إياك ومشاورة النساء، فإن رأيهن إلى الأفن وعزمهن إلى الوهن، وأكفف عليهن من أبصارهن بحجابك إياهن، فإن شدة الحجاب خير لك ولهن من الإرتياب، وليس خروجهن بأشد من دخول من لا يوثق به عليهن، فإن استطعت أن لا يعرفن غيرك من الرجال فافعل»؟ حتى صنف الفقهاء باباً بعنوان «استحباب حبس المرأة في البيت»!

وهكذا ما جاء في تعليم المرأة: «لا تنزلوا النساء الغرف ولا تعلموهن الكتابة، وعلموهن المغزل وسورة النور»، أو قوله عليه السلام: «ألهموهن حب علي، وذروهن بلها»...

هل حقاً أن ما يحدوا نساءنا من الكب على التعليم، هو إسقاط الواجب الكفائي في وجود طبيبة وممرضة تداوي أو تولد النساء، فلا يهتك حجابهن طبيب أجنبي؟

هل الراتب والدخل الشهري الذي توفره المرأة العاملة، يرغد العيش ويهنىء الحياة الزوجية وينعشها، أم يهز ويهدم الركن الأساسي في الأسرة، أي القيمومة؟! كم هي نسبة النساء اللاتي لا يغترِرن بما يكسبن، وما يبذلن ويصرفن في البيت، ولا يستغللن ذلك لتكون لهن الكلمة والقيمومة؟

هل الدور السياسي والإجتماعي الذي تقوم به بعض المؤمنات الناشطات في ميادين الحركة الإسلامية، يفوق في ضرورته وأهميته، وفي أجره وثوابه، دورها في تربية ابنائها والعناية بزوجها وبيتها؟! كيف نص المعصوم على «حسن التبعل»، والمرأة تبحث عن «جهادها» في دهاليز السياسة وأروقتها، وحقول الحياة الإجتماعية ومنتدياتها، بل حتى في الأسواق الخيرية؟

يبدو لوهلة أن الأمر ضرب من التفنن في صنع المشاكل، وخلق شبكة معقدة من تركيباتها! فالمرأة في الكويت تخرج لتعمل، ثم تعمد لإخراج امرأة أُخرى من سيلان وجلبها للإعتناء ببيتها. فإن سئلت عن خروجها قالت انها تريد أن توفر راتباً للسيلانية!

لست أدري... وأنا لا افعل هنا أكثر من إثارة الموضوع وتسليط الضوء على جوانب قد تكون خافية أو مهملة، وعرضها للنقاش وللحوار، إن كان هناك من يرغب في فتح هذا الباب، أو طرقه.

كنت أتدبر في ابيات للشاعر المبدع السيد حيدر الحلي رضوان الله عليه يقول فيها:

وجشمها المسرى ببيداء قفرة
ولم تدر قبل الطف ما البيد والسرى
ولم تر حتى عينها ظل شخصها
إلى أن بدت في الغاضرية حسّرا

وعندما لا ترى العين ظل الشخص، فهذا يعني أنها ما خرجت من تحت سقف لتسطع عليها شمس ويسلط ضوء فيكون لها ظل، اللهم إلا حيث لا يكون ثمة مرأى، أي في ليل بهيم تزور فيه قبر امها الزهراء ﷺ، وقد حف بها اخواها وأحاطوها مع والدهم صلوات الله عليهم.

والأبيات تصور بعداً من أهم أبعاد مأساة كربلاء، وفاجعة يقال أنها هي التي تستدر دموع المولى الحجة بن الحسن عليه السلام دماً وهو في مغيبه، إذ سئل في رؤيا أو مكاشفة عن قوله في الزيارة المنسوبة إلى ناحيته المقدسة عن قوله مخاطباً جده: «فلأندبنك صباحاً ومساء ولأبكينك عليك بدل الدموع دماً»، وأي المصائب التي دعته لهذا؟ فقال: مصيبة عمتي زينب.

ومن نافلة القول أن «هتك الخدر» هو الجزء الأصلي، والقوام الأهم في مصيبة الأسر، فهذه زينب عليها السلام التي قال عنها يحيى المازني الذي جاور أميرالمؤمنين عليه السلام في الكوفة: «ما رأيت لزينب شخصاً ولا سمعت لها صوتاً».

ولعمري، ها هي المرأة المسلمة اليوم، توقع نفسها في هذه المأساة، وتخرج من خدرها في كل يوم، لا زجراً بسياط عدو، ولا أسراً في معركة مع إمام زمانها... بل عن طيب خاطر، وبملىء إرادة ومنتهى رغبة!

هل في نساء المؤمنين اليوم «مخدرة»؟ هل فيهن من لا تدر ما «البيد والسرى»، ما السيارة وما مقودها؟ هل فيهن من لا تعرف الطرق السريعة ونهايات الجسور، ومداخل المناطق والأسواق والوزارات ومخارجها؟



المقالة الثالثة عشر

ولي أمر المسلمين ... حقاً

الوطن ٢٠٠٠/١١/٧

في قرارة كل نفس، مهما جهلت وفسدت وطغت وتجبرت، مساحة يطل منها الإنسان ويطلع على الحقيقة.

الحقيقة كما هي، بعيداً عن الأكاذيب التي يحبكها المرء ليسلك دروب عيشه، والأوهام التي يخلقها ليطفىء ظمأ آماله وطموحاته، والإعتباريات التي يخضع لها ويجاريها، عسى أن يحظى بموطىء قدم في هذه الدنيا، ويجد دوراً في هذه «المسرحية» الكبيرة، أو يخلص من مشكلة وينجو من مهلكة.

الحقيقة الصرف القراح، التي تقول للبوذي المنهمك في الزهد ومكابدة الألم والتجرد من الشهوات: ليس هذا طريق الفناء التام و«النرفانا»، وإن كان هو، فليس الخلاص في هذا الطريق.

وللمسيحي: إن السعادة ليست في الرهبانية، وإن التثليث اضطراب وخلط، وما المقولات اللاهوتية والإحتجاجات الفلسفية إلا فذلكات تنهض بالإفحام وتمارس الجدال، ولكنها لا تشفي الغليل ولا توفي الأسئلة حقها من الرد والإجابة.

وللاديني: بم تعلقت وإلام تطلعت عندما اضطربت بك الطائرة في الفضاء وعلمت أنها تهوي وأن التكنلوجيا أفلست؟ ماذا بقي لك عندما رفع الطبيب يده مستسلماً وأنت تشهد الموت البطيء لأعز الناس عليك؟

وللعلماني: إنك لا تتقبل آلة ميكانيكية صغيرة دون «مانيول» (وجيز) وكتاب تعليمات ودليل إرشادات، يحدد فيه الصانع كيفية عمل هذا الجهاز واستخداماته وأعطاله وتصليحها، وتريد أن تنفي وجود هذا الكتاب لأكرم مخلوق وأعظم خالق؟

وللصوفي: إن الطريقة لا تغني عن الشريعة، وإن «الدنيا» قد تكون في خرقة بالية وكوز، أو في «استقطاب» يلفت الأنظار ويخطف الأضواء وتشرئب له الاعناق، كما قد تكون في قصر ورئاسة وملك ومال وغادة حسناء ومائدة عامرة.

وللمنغمس في اللذات: إن المال والجنس والجاه والسلطة لم تسكن فورتك ولم تشبع شهوتك، وها أنت تلهث نحو المزيد، تعاني الظمأ وتقاسي النهم، كلما أطفأت شهوة وحققت رغبة انبعثت واستجدت لك أُخرى... فأين السعادة؟!

ولست أصادر قناعة أحد، ولا أقفز على أدلته، ولا أمارس تلقيناً نفسياً يجانب أدب الحوار وأخلاقيات النقاش... ولكني أراهن على تقرير قرآني يؤكد أن الإنسان يستيقن في قرارة نفسه، ما ينكره على لسانه ويجحده في سلوكه ﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم﴾، وأن ما يلقيه الإنسان من «معاذير» لا يلغي وقوفه البصير على «الحقيقة»... ﴿بل الإنسان على نفسه بصيرة ولو ألقى معاذيره﴾.

ترى، كيف غدى انهيار الحضارات بعد نشوئها ورقيها قدراً وقانوناً لا يمكن التخلف عنه؟ حتى فرضوها أطواراً «طبيعية» ومدارج لابد من ارتقائها لبلوغ... النهاية؟ ما الذي كان ينقص الفراعنة والإغريق والرومان؟

ماذا ينقص المسلمين والمؤمنين ليسقوا «ماءاً غدقاً»؟ ما هي «الطريقة» التي يجب يلتزموها و«يستقيموا» عليها؟ كيف السبيل إلى إيمان وتقوى تستجلب الفتح الإلهي وتستنزل «بركات السماء والارض»؟ كيف «نقيم» التوراة والإنجيل والقرآن لنأكل من فوقنا ومن تحت أرجلنا؟

كيف تحقق البشرية سعادتها؟...

هل الأمر مجرد الإلتزام بالشريعة الإسلامية والفضائل الأخلاقية؟ ماذا ينقص أفغانستان والسودان وإيران؟ لقد كابدت الحركة الإسلامية في هذه البلاد وعانت الأمرين في سبيل تطبيق الدين وتحكيم الشريعة، ودفعت من الدماء والأموال والتضحيات ما يصعب وصفه وحصره وعده... حتى نجحوا إلى حدود لا يستهان بها، وأوجدوا مجتمعات ملتزمة بالصلاة والصيام وبقية العبادات والمظاهر الدينية، فما بال السماء حبست قطرها، والأرض شحت بخيراتها؟ وما خطبهم لا يأكلون من فوقهم ومن تحت أرجلهم؟

لماذا نصر على أن سوءً في التطبيق هو الذي يخلق المفارقة؟ لماذا لا نفترض خللاً في الفكرة والنظرية؟ إننا نصر على أن نجعل القرآن «عضين»، ونعرض عن الأصل الذي يقول أن الإسلام كل متكامل، وشجرة لا يصح ولا يجوز بتر غصن أو فرع عنها، ثم تجاهل انفصاله والتعامل معه من منطلق جذره الأصلي وحقيقته الأولى؟ فكيف بفصل جزئه الأهم، أي بتر الإمامة والولاية عنه؟ وما يعنيه ذلك من الإعراض عن واسطة الفيض، وباب العلم والخير والرحمة... ثم توقع أن نسقى «ماءً غدقاً»!؟

دعك عن الترابي والملا عمر، وتعال إلى رجال الثورة في إيران، فقد عرفت هؤلاء وخبرتهم عن قرب... إن السيد الخامنئي، الذي أخالفه وأعارضه في أغلب أفكاره وأعماله، أراه ذا دين وإخلاص، وهو من أبناء الثورة ومجاهديها الذين لم يبخلوا بشيء في سبيلها، ولا زالت يده تحمل الشهادة على ذلك، ولست أفرض في الرجل خيانة تسخره لأهداف الإستعمار، ولا عمالة تريد نقض عرى الدين والقضاء على الإسلام... فما باله إذاً يفعل ما يفعل؟ ما هذا التخبط والظلم والإستبداد؟ ما هذا الأداء الذي يبدو وكأنه يتفنن في صد الناس عن الدين وإبعادهم عن تعاليمه؟ لماذا هذا التشويه لصورة الدين، والعرض الرديء للإسلام؟! أكاد أقسم أن لو تعمد أحد وغالب ليزرع كره الدين والنفور عن أحكامه في النفوس لما فاق ما يفعلون!

هذه هي حدود الرجل وقدراته وإمكانياته، وهي غاية ما يستطيعه من في مستواه الروحي والعلمي... ومن الطبيعي أن يسقط في أول مطب، ويزل مع أول امتحان.

أوَهل ولاية أمر المسلمين، بالأمر الهيّن المبذول لأي كان حتى يتلبس به من لم يحمل حكمة ولم يحضن علماً، ولم ترسخ له قدم في الفضل ولا باع في الجهاد الأكبر، ولم يخط خطوته الأولى في رحاب السير والسلوك؟ فينصب نفسه مستحفظاً ومؤتمناً على الدماء والأموال والأعراض؟ بل على الفكر والعقيدة، وهي عندي أعظم خطباً وأكثر خطراً؟ وهذا رسول الله ﷺ يقول: «إن الرئاسة لا تصلح إلا لأهلها، فمن دعى الناس إلى نفسه وفيهم من هو أعلم منه، لم ينظر الله إليه يوم القيامة»؟

لقد طرح الإمام الخميني (قدس سره) نظرية النيابة (نيابة الفقيه العامة عن الإمام في الولاية)، وطبقها في ثورته ودولته كبارقة وشذرة تكشف عما في ذاك الكنز المخفي والوعد المنتظر، ولسان حاله: «وكل إلى ذاك الجمال يشير»... ونادى بها وسيلة تحقق بعض السعادة للبشرية، فالخير يطلب من مظانه، وهذه طرقات على بابه. فجاء بعده من قلب الوسيلة غاية، وصار يلوح بها سلاحاً في وجه كل رافض يريد النقد، ومعارض يريد الإصلاح، ولم ينج حتى الناصح المشفق من القتل والحبس والملاحقة، ومن طعون الزندقة والتفسيق والإرتداد.

إن الإمامة هي ضالة البشرية، وستبقى البشرية تعاني وتكابد ما دام الولي الإلهي غائباً... ولن يعالج الأمر أسماء مغتصبة وألقاب منتحلة: هذا أميرالمؤمنين، وذاك ولي أمر المسلمين!

إنها سنة إلهية، وقانون كوني، أخبر عنه رسول الله ﷺ حين قال: «ما ولت أمة أمرها رجلاً وفيهم من هو أعلم منه، إلا لم يزل أمرهم يذهب سفالاً حتى يرجعوا إلى ما تركوا»، ولن يفلح من يرى أنه أولى بالولاية وهناك من هو أعلم منه وأفقه... فكيف، وفي هذه الدنيا إمام منصوب من الله عز وجل هو الحجة بن الحسن العسكري عليه السلام؟

كما لن يسعفه التحايل اللفظي والتبرّي الشكلي، فينفض جيبه ويستغفر الله ربه من هذا الزعم، ومن ادعاء الإمامة وانتحال مقام الحجة ﷺ... ثم تراه في مقام العمل والأداء، يباشر الأمور وكأن لا ولي لها غيره!

إن الكم الهائل المبثوث والمصنف في التراث الإسلامي، أعم من الشيعي والسني، الذي يصر على شخص بعينه سيحقق النصر وينشر العدل ويرث الأرض، حري بالتأمل والتدبر.

إننا نتحدث عن إمام موجود بين ظهرانينا، وعن قضية تتدفق حيوية وفاعلية، لا عن آمال مخدرة، وتسويفات تعلق وترجىء، وما يطعن ويشنع به على المهدوية من التعطيل والتجميد... قضية تحمل صيغة حركية، هي الأقدر على جمع المسلمين بمختلف مذاهبهم وتوجهاتهم وتياراتهم ومشاربهم السياسية والفكرية، بل البشر بشتى أقوامهم وأديانهم.

في ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين ولد في سر من رأى بقية الله الأعظم، الإمام المهدي المنتظر ﷺ... قالت السيدة حكيمة عمة العسكري ﷺ: فأخذت بكتفيه فضممته إلي، وأجلسته في حجري، فإذا هو نظيف منظف، فصاح بي أبومحمد: هلمي إلي بابني يا عمة، فجئت به إليه، فأجلسه على راحته اليسرى، وجعل راحته اليمنى على ظهره، ثم أدخل لسانه في فيه، وأمرّ يده على رأسه وعينيه وسمعه ومفاصله، ثم قال: يا بني انطق بقدرة الله! تكلم يا حجة الله، وبقية الأنبياء وخاتم الأوصياء. فتشهد الشهادتين وصلى على النبي والأئمة الطاهرين واحداً واحداً، ثم سكت بعد وصوله إلى اسم أبيه، ثم استعاذ من الشيطان الرجيم وتلى: ﴿ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين﴾.

قد يخلق الإلتزام الفردي رقياً روحياً، ويحقق للفرد اتصاله بإمامه، واغترافه من منهله العذب، ولكن يبدو أن المطلوب والموعود هو المجتمع الفاضل والدولة الحق... من هنا، فإن القضية أكبر وأخطر من الجدال المذهبي، والخلافات الطائفية.

إنها حقيقة، لا يضرها من ينكرها ولا ينال منها من يجحدها ويستخف بها، فالإنسان هو الذي في خسر، والإسلام هو الذي يدفع الثمن، والبشرية هي التي ستمضي في معاناتها: تشرّق تطلعاً للخلاص، وتغرّب بحثاً عن النجاة، وهاتف الوجدان ينادي على اللاهثين في هذا السعي الخاسر، ويقرع أسماع النفوس: ليست هذه هي السعادة التي أريد!...

فما لم تقر البشرية بعجزها وفشلها، فتعترف بحقيقة المخلص الإلهي والمهدي المنتظر، ثم تجهد بعد ذلك في الإرتباط به والتوسل إليه وإلى ربه، بالإذن له بالفرج والظهور، والأخذ بيدها في سبيل الخلاص... ستبقى في الشقاء والتعاسة، ولن تعرف للسعادة الحقيقية لوناً ولا طعماً.



المقالة الرابعة عشر

الحرام في فقه جنتي

الوطن ٢٠٠٠/١١/١٤

إذا قلنا بان الحرية والعدالة والمساواة و... هي قيم ومبادىء نبادي بها ونطالب، فعلينا أن نلتزمها على أية حال، خدمت أطروحتنا الفكرية ومصالحنا ومشروعنا السياسي، أم لم تفعل. اللهم إلا أن يكون لنا تعريفنا ورؤيتنا الخاصة لهذه المفاهيم، فوجب توضيح ذلك قبل الخوض بها في عالم السياسة، وطرحها كشعارات نعبىء الساحة وفقها، ونوظفها في معركتنا.

وأتصور أنها إشكالية عميقة تعيشها المدرسة الإسلامية، سواء تجاه ما يعرف بشرعة حقوق الإنسان، أو بالأزمات التي تنتاب التجربة الإسلامية الرائدة في إيران.

فنحن لا ننادي بالتعددية إلا إذا استحوذ خصومنا على الساحة، وتعرضنا للإقصاء والإلغاء، أما إذا كانت الصولة لنا لوّحنا بحاكمية الله، ووجوب خضوع الجميع لهذه الحاكمية.

ونحن لا نطالب بالعدالة والمساواة إلا إذا تعرضنا للإضطهاد وعانينا التمييز العنصري والطائفي، أما إذا حكمنا نحن فنستأثر ونبطش جبارين.

ونحن لا نتباكى على الحرية إلا إذا قمعتنا السلطات وضيقت علينا وسلبتنا وسائل التعبير وقنوات الإعلام، أما إذا «ملكنا»، عاملنا الآخرين كسفهاء أو قصر، وفرضنا أنفسنا قيمين عليهم.

ومن نافلة القول، أن تعرضي للإسلاميين يعود إلى حجم المدعى، والمرقى العظيم الذي تبوؤه، ولكون الأمر في غيرهم مفروغاً من بطلانه وعدم شرعيته.

من الأخطاء التي سجلت على التيار الإصلاحي في إيران، وأقصد به رجاله ورموزه، إذ لم يكن قد تبلور كحركة في الفترة التي أريد التحدث عنها، وهي الفترة التي اقتحمت فيها السلطة الحوزة العلمية في قم، باسم ولاية الفقيه، وصارت تتدخل وتفرض على الحوزة آراءها وتلزمها بقراراتها، سواء العلمية أو الإدارية... السماح بوقوع سابقة في نسبة ممارسات المرشد الروحي إلى الدين، وإدخالها في الفقه، وعدها على الشريعة الغراء.

وقد برز الأمر وتبلور في قضية منع «التطبير»، وهو إحدى الشعائر الحسينية التي يمارسها الشيعة في محرم. إذ اتخذها قائد الجمهورية الإسلامية بالون اختبار لقدرته ونفوذه الروحي، حيث حكم بأنها «بدعة» وفرض عقوبة على مرتكبيها.

ولا أريد مناقشة أدلة الإباحة أو المنع، فهذا شأن فقهي بحث له محله ورجاله، ولكل منهم رؤيته وحقه في الإستنباط وتبني ما قامت عليه الحجة عنده... ولكني بصدد ظاهرة خطيرة صاحبت ذلك الحكم، وهي إلزام البقية به وتنفيذه عليهم بالقوة والسلطان.

وهنا، كان على الإصلاحيين، من رجال الثورة والسياسة، أن يقفوا إلى جانب مراجع التقليد ورجال الحوزة، ولكنهم لم يفعلوا، وها هم اليوم يدفعون الثمن!

أن يكون للسيد الخامنئي رأيه الفقهي، فهذا شأنه، إن كان مستوفياً لشروط الإستنباط والإفتاء، ولكن أن يعمل رأيه الفقهي الخاص بالقوة، ويفرض أدلته العلمية على الغير، فهذا مما لا يحق له، حتى على مبنى ولاية الفقيه.

إذ هناك مسلمات فقهية وضرورات، من قبيل الصلاة والصيام ووجوب الحجاب، مما يتسالم عليه الفقهاء، ويتفق أهل الفتوى بأنه من موارد «المنكر» الذي يجب النهي عنه، أو «المعروف» الذي يجب الامر به، فيحق للحاكم الشرعي أن يعمل القوة (بمراتبها)

في سبيل تطبيق تلك الاحكام. أما لو كان الأمر خلافياً تتعدد فيه الآراء، فقال مرجع بالإباحة، وعمل المكلف برأي مرجعه، هل يعد آثماً يستحق الضرب والحبس والتنكيل، إن ذهب من بسطت يده إلى الحرمة؟ كأن يرى فقيه وجوب ستر الوجه على المرأة، هل يحق له أن يعزر من تكشف وجهها عملاً بفتوى من تقلد؟

إن ولاية الفقيه لا تسري إلا في القضايا الحكومية، أي التي تتعلق بالحكم والسياسة وإدارة البلاد، دون العبادات والأمور العلمية والفكرية... وليس للفقيه الولي أن يلزم الناس باتباعه في عباداتهم، وأن «يقلدوه» في أفكاره وآرائه العلمية.

تناغم بعض الإصلاحيين مع ذلك الحكم، حيث راق لهم عدّ التطبير تخلفاً ورجعية، فأغمض عن الآلية التي استخدمت، وتناسى الأصل الذي انطلق منه... وأذكر في حينها، كم طربت صحيفة «سلام» وغردت لهذا الحكم، مع إنه كان يفترض في العاقل أن «يبلل لحيته إذا حلقت لحية جاره»! وها هي الدائرة تدور عليهم، وها هي آراء السيد الخامنئي في الموضوعات الخارجية، والقضايا المتحركة، التي لا تتجاوز أدلتها الإستحسان والإستمزاج والذوق الشخصي، ولا محل لها في الأصول والنصوص... تفرض ديناً وشريعة، وتدخل رقماً ينقض القانون ويعطل الدستور!

ماذا لو صوتت الأغلبية البرلمانية يوماً على إباحة شرب الخمر أو التعامل بالربا؟ ماذا لو أجمع أعضاء مجلس الشورى على جواز إقامة قواعد أجنبية على الأراضي الإيرانية؟... هذا ما أثير عندما كان الخبراء، من علماء وحقوقيين، يدرسون وضع دستور الجمهورية الإسلامية، حين بلغ بهم البحث في ديمقراطية النظام، والسلطة التشريعية، وحكومة الشعب ودوره. فكان أن تمخض البحث وانبثق عن تسمية مجلس يوكل إليه ضمان عدم تعارض التشريعات والقوانين التي يسنها مجلس الشورى مع أحكام الإسلام ونصوص الدستور، فكان «مجلس صيانة الدستور». ومن هنا تشطّر ستة من الخبراء القانونيين، ومثلهم من الفقهاء، تشكيلة هذا المجلس، ليبت كل في مجال تخصصه.

في الإسبوع الماضي عاشت الساحة السياسية في إيران أزمة عجيبة خلقها هذا المجلس الذي يطبق عليه المحافظون، عندما رفض التصديق على تعديل في قانون المطبوعات أقره البرلمان ذي الأغلبية الإصلاحية، كونه مخالفاً للشرع الإسلامي! والتشريع المرفوض عبارة عن قانون يلغي ضرورة خضوع صاحب الإمتياز الصحفي لتحقيق مجدد وموافقة أخرى من وزارة الأمن، إن أراد تغيير وتحويل شكل إصداره، من مجلة إلى صحيفة، أو من صحيفة مختصة بمدينة أو محافظة إلى شاملة لكل البلاد.

والأمر في حقيقته البعيدة عن الشكليات والصور التي يبدو فيها ويظهر عليها، هو التفاف على جملة من القوانين المجحفة التي كان المجلس السابق قد اندفع إلى تشريعها في «الوقت الضائع»، أي بعد فشل جل أعضائه في الإنتخابات وتأكدهم من عدم العودة إلى قبة البرلمان، فسنوا ما كبل وزارة الإعلام في حكومة خاتمي من جهة، وفتح يد القضاء من جهة أخري ليعطل ما يشاء من صحف ومطبوعات! فيكونوا بذلك قد قطعوا جسور ارتباط الرئيس الخاتمي بالجماهير، وأوقفوا أية آلية ممكنة لتوصيل خطاب الإصلاح لعامة الشعب. خصوصاً وأن مؤسسة الإذاعة والتلفزيون تخضع للمرشد الروحي، وبالتالي للمحافظين.

ووجه العجب والإستغراب، هو الدليل الذي قدمه مجلس صيانة الدستور لعدّه القانون مخالفاً للشرع. إذ ساق لذلك رسالة المرشد الروحي لمجلس الشورى التي سبق أن طلب فيها إلى المجلس التوقف عن البحث في هذا القانون، وبالتالي عدم السعي لتغييره، فالتزم المجلس في حينها وامتثل... وجاء في تعليل مدير مجلس الصيانة الشيخ أحمد الجنتي: لما كان ولي الفقيه أمر أعضاء المجلس، وبين لهم في رسالته إن بحثهم في قانون المطبوعات خلاف للمصلحة، وأنهم ستؤثمون إن فعلوا، ولم يرتدع الأعضاء، فإن تشريعهم هذا فعل «حرام»!

إن هذا التعاطي مع الدستور، يبطل فلسفة التشريع ويفرغ الوضع من حكمته وغاياته، فمن البديهي أن المشرع عندما فرض

هذا الموقع الدستوري لمجلس الصيانة، وألزم السلطة التشريعية وعلق نفاذ القوانين على إقرار مجلس الصيانة وإمضائه... كان ناظراً للقوانين التي تخالف نصوص الدين وأحكام الشريعة الأصلية، لا رؤى وتطبيقات ومواضيع خارجية تخضع لمعطيات السياسة، ويمكن أن تتغير بتغير ظروفها وشرائطها، فالسياسة مهمة البرلمان ودوره. وإلا لانتفت الأسس التي تقوم عليها جميع مؤسسات النظام، وسقط قوام الدولة و«الجمهورية»، وغدت «إمارة» و«إمامة» مطلقة، يفعل الولي فيها ما يشاء.

كان أول ما تداعى لي، عندما وقعت هذه الأزمة، صورة للشهيد بهشتي وقد أنهكه الجهد المتواصل حتى غلبه النعاس، فافترش ممر المجلس، مجلس الخبراء الأول الذي وضع الدستور، عند أسفل المنصة الرئيسية، وجعل من ذراعه متكأ، وراح في غفوة عميقة... في صورة تحكي الكثير.

لست أدري ما هو موقف المجاهدين والمناضلين الذين قاموا بالثورة وأسسوا الجمهورية الإسلامية، لو كشف لهم ما ستؤول إليه جهودهم وتضحياتهم، هل كانوا سيمضون فيها ويستمرون؟ ولكني أخمن أن البهشتي ومن شاركه في وضع الدستور من الشهداء مدني ودستغيب وأشرفي إصفهاني، لو كانوا يعلمون أن مواده ستتعرض لهذا العبث وتستباح بهذا الشكل على يد أحمد جنتي، لانصرفوا للنوم في بيوتهم!

لو أن استفتاءً عاماً أجري اليوم في إيران حول الشخصية الأكثر كرهاً، لحظي الشيخ أحمد جنتي بأعلى نسبة من الاصوات! فهو رأس الحربة في التصدي للحركة الإصلاحية التي تحظى بتأييد أغلبية تتجاوز ٨٠٪ من مجموع الشعب الإيراني. والتصدي هنا هو من النوع المغيظ الذي يثير الحنق ويورث الحقد، وليس من قبيل المنافسة الشريفة.

وما دام السيد القائد مشغوفاً باستقاء أمثلته من ملاعب كرة القدم، فدعني أجاريه في هذا وأمثل لحال الجنتي مع خصومه في هذه المعركة، كحكم في مبارة كرة قدم يحابي فريقاً على آخر:

ألغى ثلاثة أهداف صحيحة للفريق الذي لا يحب، وطرد خمسة من لاعبيه، وأنذر الباقي، وأبعد مدرب الفريق وإدارييه، وحتى طبيبه عن الملعب! محتجاً بأنه يتحرك ضمن «القانون»، وفي نطاق الصلاحيات والإمكانيات اللامتناهية التي يتمتع بها، وهي ـ هنا ـ إمكانيات مستمدة من الدعم المطلق والتأييد التام الذي يحظى به من المرشد الروحي.

الشيخ أحمد الجنتي، من الشخصيات التي كانت تحسب على «الحجتية»، وكان له نشاط متواضع ودور أقل تواضعاً في الثورة، اشتهر بحدته وجموده وتحجره، حتى أنه لم ير باسماً في السنوات الخمس الأخيرة! كما عرف بولائه المطلق لجماعته، واستعداده لأي فعل وقول يطلب منه، حتى أنه عبر مرة، من على منبر الجمعة في قم، عن كلمات الإمام الخميني وإرشاداته، عندما استدل بها الإصلاحيون لإدانة المحافظين في موقف ما، بقوله: لا أدري في أي خربة ومن تحت أي ركام أخرجوا هذا الكلام البالي؟! وبعد أسابيع اعتذر واستغفر.

ومن على المنبر نفسه، قذف آية الله العظمى السيد السيستاني، أكبر مراجع الشيعة تقليداً في العالم، ورماه بأنه يمثل المشروع البريطاني للمرجعية! وبعد أسابيع اعتذر واستغفر.

إن هذا الشخص غدى مؤتمناً على الدستور، ومستحفظاً على الشريعة! وبعد كل هذا، يعجب البعض كيف انقلب الإيرانيون وما عادوا يؤيدون ثورتهم؟...

إنهم يرون إيرانهم، بحضارتها وأمجادها، بحركتها السياسية المتوغلة في القدم، بتاريخها الحافل، بغيرة علمائها، وعمق مفكريها، وإبداع كتابها وشعرائها وأدبائها، ووعي مثقفيها، وبنخبتها العريضة، وجهادها الطويل ونضالها... غدت أسيرة قفزات الجنتي وشطحات رفاقه في صيانة الدستور!

فـ «أين يضع المخنوق يده»؟

❒❒❒

بخصوص رد السفارة الإيرانية *:

أولاً: هناك حقيقة ينبغي أن يعيها القارىء الكريم، وهي أن الخارجية الإيرانية وسفاراتها تتبع المرشد الروحي، لا الرئيس الخاتمي وحكومته. حتى ان أي موظف في أي منصب كان، يكتشف تأييده للإصلاحيين، إذا ما زل لسانه بمدح الرئيس خاتمي والثناء على أفكاره... يقصى فوراً، ويعود إلى إيران، ليعود راتبه من الدولار إلى التومان!

وعلى أية حال، فأنا أعتبر مداخلة السفارة الإيرانية ومقالتها، على ضعف محتواها وتهافت أدلتها، انتصاراً للفكر والحوار، وهو أمر لابد أن نشكرهم عليه.

---

* كانت السفارة الإيرانية في الكويت (القسم الإعلامي) قد كتبت مقالة ترد فيها على بعض ما كتبته حول مشروعية ولاية السيد الخامنئي وبعض سلوكيات الجناح الحاكم هناك. ومما جاء في رد السفارة: {لا شك في ان الزخم الجماهيري والتواجد المليوني الكثيف لأبناء الشعب الإيراني ووقوفهم خلف قيادة السيد الخامنئي وإيمانهم بقدرته واستقامته وعدم انثنائه أمام منطق الجور والجائرين يدل على أن الثورة تتحرك في مسيرها الحقيقي وأن ما يشاع من أن تلامذة الإمام الخميني تنصلوا عن التزام نهجه ليس إلا كلاماً فارغاً يستهدف تضليل الراي العام وفصل الجماهير عن النظام بعد أن ساندت بكل قواها زعامة السيد الخامنئي، حامل لواء الإسلام والرافض للإستسلام والخنوع وهيمنة الأعداء. ومع إيماننا بفطنة قراء مقالات السيد عباس بن نخي الذين لم تنطل عليهم هذه الإدعاءات، إلا اننا نرى من الضروري التأكيد على أن تصريح الإمام الراحل حول جدارة وأهلية السيد الخامنئي لتولي منصب القيادة أمر محسوم أقره ممثلوا الشعب في مجلس الخبراء ولم يكن بصورة مؤقتة كما يدعي الكاتب}.

إن جواب هذا الرد ونقض ما جاء فيه تجده مبثوثاً ومفصلاً في أغلب المقالات... ولكن لا باس ان أشير هنا إلى أن الإستدلال بـ «تصريح الإمام الخميني حول جدارة وأهلية السيد الخامنئي» باطل، لوصية الإمام الخميني نفسه، وقوله أن ما ينسب إليه شفاهة دون تسجيل صوتي أو كتابة تحريرية، ساقط عن الإعتبار ولا يجوز التعويل عليه.

وإقرار مجلس الخبراء بقيادة الخامنئي بني على باطل (تلك الشهادة الشفوية)، فهو باطل. أما كون الإنتخاب الأول الذي أعقب رحيل الإمام الخميني كان بشكل مؤقت أم لا؟ فهذا ما تحسمه مضبطة جلسة مجلس الخبراء، فليراجعها من شاء التشبت. واللطيف أن الحبكة من الإتقان بما انطلى حتى على هذا الكاتب المسكين، فاندفع في ادعاء دونه خرط القتاد!

ثانياً: كنت أتمنى على هيئة التحرير في «الوطن» أن تنشر المقطع الذي تضمن التجريح، لأنه يحمل أحد أهم علل دخولي معترك الصحافة وكتابتي المقالات التي أثارت حنق السفارة... فلو وقف الإخوة القراء على لغة التهديد في ذلك المقطع، والمستوى الذي بلغه القوم في التعامل «الإسلامي» و«الأخلاقي»، لتلاشت احتجاجات البعض المبنية على نزاهة النظام الإيراني وإسلاميته!

لقد عاب ذلك المقطع المحذوف من المقالة، أنشطة نسبها إلي وهدد رسمياً بإذاعتها، وكأن هناك ما يسمح بالإبتزاز! في حين إني أرى الحال معكوساً... وردي هو أنني كنت جزءً من الحركة الإسلامية الشيعية في الكويت، وإن كان لي موقع متقدم بعض الشيء، فلم يبلغ يوماً دور قيادة الساحة وتوجيهها! إذ كانت هذه الحركة آلة طيعة بيد السياسة الإيرانية، تخضع لأوامرها وتمتثل إرشاداتها، وما كان لأحد أن يخطو خطوة، أو يكتب حرفاً وينشر ورقة، إلا بأمر أو إذن مباشرين.

وببساطة أقول: لقد خضت تجربة مريرة، دفعت لها ثمناً غالياً، وأنا أرى اليوم إخوة لي من أبناء طائفتي، سواء في بلدي أو في بقية بلاد الخليج، وحيثما وجد شيعي مستضعف، يريد أن يثور لظلامته وانتزاع حقوقه، وإدراك بعض آماله وطموحاته، فيتطلع إلى إيران كملجأ ومنجى... أراهم يندفعون في نفس الطريق الذي سلكته، ويقعون في نفس الأخطاء التي وقعت فيها، فوجب علي تنبيههم وتحذيرهم، وعلى أقل التقادير، إتمام الحجة عليهم، وإسقاط التكليف الشرعي الذي يتوجهني، بصرف النظر عن نتائجه، وإن حملتني ثمناً جديداً من التهم والإفتراءات، وحتى من غير ذلك... فهذا مما أعددت نفسي له، مقابل شرف المسؤولية وقيمة الدور الذي أنهض به، ثم راحة الضمير عندما يلقي المرء أعباء مهمة البلاغ والتوعية عن كاهله المثقل.



المقالة الخامسة عشر

الإنتخابات والتكليف الشرعي

الوطن ٢١/١١/٢٠٠٠

هناك حقيقة سهلة بسيطة لا تحتاج في إدراكها إلى كثير عمق وذكاء... وهي أن هناك «مظاهر» و«أعراض» يقابلها «جواهر» و«حقائق». أي أن الأمور في هذه الحياة لا تظهر على حقيقتها، وأن الأشياء غالباً ما تبدو في صور وأشكال لا تعكس إلا جزءً محدوداً من واقعها.

وهذه حقيقة، عرضتها القمة العلمية والذروة المعرفية، المتمثلة بالقرآن الكريم، حين حدثنا عن «سراب» بقيعة يحسب ماء، وعن «صرح ممرد من قوارير» حسب لجة، وعن «جبال» تحسب جامدة وهي تمر مر السحاب، وعن «فقراء» يحسبون أغنياء من التعفف... كما فعل القاع في رياض الأطفال والمدارس الإبتدائية، حين شعر علماء التربية والتعليم بوجود مشكلة في انتقال الطفل من عالمه المحدود، ودنياه البريئة، والصور النموذجية التي عاشها في بيته وبين أحضان والديه وأسرته الشفيقة، إلى عالم الواقع الخارجي، والدنيا الحقيقية بمشاكلها وصعابها، بل بعنفها وقسوتها وشراستها. فكان أول المفاهيم التي أرادوه أن يدركها هو مفهوم الغش والخداع، وضرورة عدم الإذعان للمظاهر وتصديق الأشكال التي تبدو عليها الأشياء.

فألّفوا قصة ليلى والذئب، وقصة الغراب الذي أغواه الثعلب بإطراء صوته حتى «غرّد» ناعباً، ليلتقط الماكر قطعة الجبن التي

هوت من منقاره. ووضع التربويون العرب أنشودة لأحمد شوقي في مناهج التعليم الإبتدائي، أو لعلهم طلبوا إليه في مصر أن يكتب للأطفال نشيداً يضمنه هذا المعنى، فأنشد: وقف القط على البحر يناجي في خضوع...

وبدورهم أراد الحكماء أن تبقى هذه الحقيقة ماثلة، وأن لا تذهب ضحية الجهل والشهوة والغفلة، فكتبوا ووضعوا وألفوا ما ينبه أقوامهم إلى عدم الإغترار بالظواهر. وفي تراث الشعوب ونتاجها الفكري والأدبي، قصص وحكم وأمثال كثيرة تشير إلى هذا المعنى... من قبيل قول المتنبي: «إذا رأيت نيوب الليث بارزة، فلا تظنن الليث يبتسم» الذي جرى مجرى الأمثال، و«لأمر جدع قصير أنفه»، وقولهم: «أجهل من فراشة» حين غرتها شعلة السراج فتهافتت عليها لتهلك!

وظاهرة «الإنخداع» هذه تدور في انتشارها وانحسارها مدار الوعي والبصيرة... بدءً من مفردة صغيرة تتمثل في إنقاد متسوّل «المقسوم»، فهذه عجوز لا تملك أن ترد مسكيناً، وهذا شيخ «يتورع» عن أن يصد سائلاً، فيكتفيان بظاهر يتراءى في ثياب رثة أو عاهة بدنية. بينما يأبى آخر إلا أن يبحث ويتحقق من المورد الذي يبذل فيه ماله، فلعل السائل مليونير يمتهن المسكنة، ولعل المعوق يخفي «عاهته» تحت ملابسه!... وانتهاءً بالتعاطي مع مفردات الساحة السياسية ومنها التصويت في الإنتخابات.

من الغريب والمرفوض، بعد كل هذا، أن ينطلق الإسلاميون في تعاملهم مع قاعدتهم، بل في خطابهم الإعلامي العام الذي يوجهونه إلى مختلف الشرائح الإجتماعية، من موقع يتجاهل هذه الحقيقة ولا يلتفت إليها بتاتاً! فيتحدثون عن أنفسهم، حديثاً يرقى إلى حث المجتمع ومطالبته بموقف ما، استناداً على ظاهر يتمتعون به. دون افتراض وجود ما يخدش هذا الظاهر ويشكك فيه، وأن في الناس من يلتفت إلى سلوكيات تخلق مفارقات صارخة بين الدعوى والحقيقة، حين يعمل بقول الصادق عليه السلام: «لا تغتروا بصلاتهم ولا بصيامهم...».

أتصور أن دخول مرشح ما المعركة الإنتخابية بعنوان «التكليف الشرعي» مقولة عفى عليها الزمن، ولغة تجاوزتها الساحة منذ أمد... ويمكنني، بعيداً عن قراءة للنوايا ومحاكمة للمقاصد، فأنا لم أشق قلب أحد لأطلع على ما فيه، أن أدخلها في عمليات الإغواء والتضليل، من باب تعارضها مع أصول العمل السياسي السليم، وقواعد المهنة وضوابطها الأخلاقية، وما يصب في احترام الناخبين حين يتوجه المرشح إليهم بخطابه الإعلامي، بل حتى الدعائي، وذلك من خلال احترام عقولهم وتفكيرهم، لا بمعانقتهم وتقبيلهم و«توجيبهم» بزيارة لديوانيتهم!

إذ المطلوب من المرشح أن يعرض مشروعه ويبين كفاءته وينادي بشعاراته وأهدافه، ثم يترك للناخب أن يقارن ويقيّم ويحكم. أما أن يلف الموضوع برمته ويطويه بمنتهى البساطة واليسر في لفافة «التكليف الشرعي»، جاعلاً من هذا العنوان المقدس جسره إلى كرسي المجلس، فهذا لم يعد مقبولاً، حتى في أوساط المتدينين والملتزمين بالشرع.

إن انتقال المرشح من دائرته ومركز قاعدته الشعبية إلى دائرة جديدة، مسألة تحتاج إلى توضيح وبيان مقنع، حول أسباب هذا الإنتقال ومسوغاته؟ وهكذا إصرار شخص ما على خوض هذا المعترك، رغم إخفاقه في دورتين سابقتين، يتطلب شرحاً مبسوطاً وأدلة قوية، تبرهن أن الأمر ليس حباً في الرئاسة، ولا تكالباً على المنصب وسعياً للكرسي.

فهناك من يتساءل: ترى الا يُسقط إعراض الناس، ورفضهم شخصاً ما في محاولتين سابقتين «التكليف الشرعي» عن هذا الشخص، وينقله إلى شخص آخر؟ أليس من لوازم المنطق الإيماني أن يشكر المؤمن ربه على سقوط «التكليف» وراحته من أعباء المسؤولية؟ فقد أدى ما عليه، وعرض بضاعته، وها هو الشعب يرفضه ويختار غيره، فليشكر ربه على خلاصه من هذا العبىء، ولينتقل إلى ميدان آخر يخدم فيه دينه ووطنه، خصوصاً وأنه ذو تخصص علمي يحتاجه المجتمع.

كم انتقد تيار الجمعية الثقافية وعرّض بالحكومة لسياستها في تدوير الحقائب الوزارية والمناصب العليا بين أشخاص محددين؟ كم أدانوا هذا الأداء وتندّروا مع كل تشكيل جديد ـ قديم قائلين: «ماكو بهالبلد إلا هالولد»!؟ ما بالهم اليوم يقعون فيما كانوا ينتقدون؟ اليس في هذا الحزب غير هذا الشخص؟ أين الكفاءات وأين الرجال؟

إن هذا الإصرار الشديد والتحايل بشتى الطرق والوسائل على خوض الإنتخابات في دائرة تنحدر فيها احتمالات الفوز، وتتضائل فرصه أكثر من الدائرة السابقة، بما يشكل مغامرة غير مأمونة النتائج، قد تكون مدعاة للهتك والإبتذال... يدفع الساحة الإيمانية للتشكيك في نوايا هذا التيار وصدق دعواه وإخلاصه في ما كان ـ ولا زال ـ يطرحه كعنوان لدخول هذا المعترك، أي مجرد الخدمة وأداء التكليف الشرعي. ويشرع باباً يصعب إغلاقه أو صد الناس عن دخوله، يصورهم متهالكين على المناصب، مكبين على الدنيا والسلطة.

لست أدري، هل يستحق الأمر كل هذا؟ هل هو بهذه الدرجة من العذوبة حتى لا يملك من تذوقه إلا السعي لحلاوة «الرجوع إليه»؟ لعمري، إنهم يجعلون أمرهم في النيابة ومجلس الأمة، يبدو مثل المرأة التي تصرخ في طلقها وتلعن الساعة التي حملت فيها وتقسم على عدم العود... ثم لا تلبث بعد انقضاء نفاسها و«أربعينها» أن تعد نفسها ليفترشها بعلها من جديد، متناسية آلام الطلق والوضع!

إن الحركة الإسلامية، مطالبة بأداء يعيد الثقة فيها، فالساحة اليوم أصبحت تتحدث عن انغماس الإسلاميين في الدنيا ولذاتها، وتوظيفهم الشعارات الدينية والمقدسات لمصالحهم الفئوية والشخصية... إن جولة سريعة في دنيا الأخلاق، والنهج الذي حث عليه أئمة أهل البيت ﷺ، يرسخ تلك النظرة، ويلح بالطلب إلى التيار الإسلامي بشيء من الرصانة والوقار، والتعالي على حطام الدنيا... فحبها رأس كل خطيئة.

وقد أفرد علماء الأخلاق وصنفوا عنواناً مستقلاً للإبتعاد عن الإمرة والرئاسة والإعراض عنها، وشدّدوا في القيود التي وضعوها لاستثناء بعض موارد الضرورة...

ومما جاء في الباب:

«ما ذئبان ضاريان في غنم قد تفرق رعاؤها بأضر في دين المسلم من الرياسة». «والله ما خفقت النعال خلف الرجل إلا هلك وأهلك». «ملعون من ترأس، ملعون من همّ بها، ملعون من حدّث نفسه بها». «لا تطلبن الرئاسة ولا تكن ذنباً، ولا تأكل الناس بنا فيفقرك الله».

إن الإخلاص والصدق في طلب الرئاسة، كونها في سبيل الله وخدمة لخلقه... ليس بالذي يصح احتماله في أي كان، ولا بالأمر الذي يمكن افتراضه والتسالم عليه حتى في الخواص، بل هو مما يبعد ويعسر تصوره ـ إن لم نقل بالإستحالة العملية ـ حتى بالنسبة لأخص الخواص. فآخر ما يخرج من قلوب «الصديقين» حب الرئاسة، ومقولة «الإمارة ولو على حجارة»، تحكي نزعة فطرية وشهوة مستحكمة في الإنسان... ومرشحنا ليس «المقدس الأردبيلي» ولا من الأقطاب والأوتاد، فنقول أن لا سلطان للشيطان عليه، مهما بثه الغوائل ونصب له الشراك والحبائل.

من الطبيعي أن تهفو النفس للشهرة، وتطرب وتنتشي للمديح والثناء، وتهش للمال وتبش للجاه. وقد أرتنا الأيام «كباراً» أمضوا قسطاً من حياتهم في العبادة وقضوا وطراً في الجهاد والتضحية، سقطوا حين ابتلوا بواحدة من تلك الآفات، وهلكوا حين اضطروا في سبيل الإبقاء على مناصبهم لهتك المؤمنين وحبسهم، بل تورطوا بدمائهم!

دعونا نفترض أن الراتب الجزيل أرهف عزم امرء، وجواز السفر الخاص شحذ عزيمته، والسلطة والشهرة طوعت نفسه، فعقد النية على دخول مجلس الأمة، متمسكاً بـ «إذا أقبلت الدنيا فأبرارها أولى بها من فجارها»! ثم عطف كل ذلك إلى رغبة صادقة في الخدمة وقضاء حوائج المؤمنين... أي ضير في ذلك؟!

كل ما نطالب به هو ان يطرح الامر على حقيقته، ولا يخضع المؤمنون لاستغفال واستخفاف... لتنطبق الظواهر والمدعيات على «بعض» الواقع! فلا يشعر المؤمنون أن قادة التيار الإسلامي، ومن يفرضون أنفسهم «أولياء الساحة»، يتعاملون مع عقولهم في العام ألفين كجماجم محنطة منذ بداية الثمانينات.



المقالة السادسة عشر

إلى متى الأحزاب : غنمٌ بلا غُرم ؟!

الوطن ٢٠٠٠/١١/٢٨

إذا أردنا أن نفترض أولويات للمشروع التنموي الشامل، الذي غدى ضرورة لا يختلف عليها اثنان، في ظل ما ينتظر البلاد وهي على أعتاب عصر العولمة، فإن التنمية السياسية تأتي في الطليعة. ولما كانت الديمقراطية هي العمدة في آلية الفعل السياسي الكويتي، والمحور الذي يلتقي عنده الدستور وقناعة الحاكم والرغبة الشعبية... وجب التفكير الجاد، والعمل على تطوير الديمقراطية الكويتية وتنميتها.

وبعيداً عما يقال عن خصوصيات هذا المجتمع، وظروف هذه البيئة، وما كان يساق حتى الآن من علل وأدلة تمنع تشكيل الأحزاب السياسية، وهي في كثير منها محقة وصحيحة، حتى حين... فإن هذا الامر، الذي يعد الآلية الطبيعية لتطوير الأداء الديمقراطي في البلد، يبدو وكأنه قدر لا يؤخره إلا تقادم الزمن. وقد استوت مقدماته، ونضجت دواعيه ومقتضياته، وآن قطافه وحصاده، حتى غدى تجاهله ينذر بمفسدة وخطر يفوقان محذورات الإمتناع ومسوغات التأجيل.

خصوصاً أن الوضع بدأ يخلق بعض الحرج، بعد أن ذاع صيت الديمقراطية الكويتية في المنطقة والعالم بأسره، وما انعكس عن تمتعها بصدق وواقعية مفتقدة في غيرها من دول العالم الثالث، سواء في نزاهة الإنتخابات، أو في حقيقة سلطة مجلس الامة

وقدرته على ممارسة صلاحياته، وفي المجموع، نجاح الديمقراطية الكويتية المشهود، رغم ما يعتريها وما يسجل عليها من ثغرات وإشكالات لا تنكر، مما جعلها نموذجاً لا ترى له نظيراً، اللهم إلا في لبنان. إن هذه السمعة العطرة، لا تتناسب مع ديمقراطية عرجاء أو ناقصة، وتفرض التطوير، وتحكم بانتقال المشروع إلى صورته الكاملة المتمثلة بالتعددية الحزبية.

وتبقى الديمقراطية هي الخيار المبذول لاعتزاز الكويتي ومباهاته، في ظل الأمل بمشاريع علمية وثقافية، يجد فيها هذا البلد موقعه الذي يستحق بين البلدان والشعوب، وتخرج فيه صورة الكويت من: بلاد النفط والمال، والشوارع والجسور، والأبنية والعمران...

الصورة التي أرى أنها تظلم الإمكانيات الدفينة، وتصادر المخزون الحضاري الثري، وتبخس الطاقات العظيمة الذي يحملها هذا الشعب في روحه وأخلاقياته، التي سبق أن سجلها جيل الآباء والأجداد، وهو يكابد شظف العيش بعطاء قل نظيره. فلم لا يكون لأبنائهم وأحفادهم عطاؤهم المتناسب مع الإمكانيات الهائلة المتوفرة لهم: إبداعاً علمياً وأدبياً وثقافياً، ينتزع الإحترام ويفرضه، ويدفع بلدهم لموقع متقدم على هذه الأصعدة؟

ومع أهمية النموذج الكويتي في الديمقراطية وتميزه، وما يعنيه في القاموس السياسي المعاصر، إلا أننا نشهد إصراراً على بخسه حقه، ونجد إعراضاً وتجاهلاً غريباً من النخب السياسية، وعموم المثقفين العروبيين والإسلاميين، مما يبلغ حد التحايل على كتمانه وطمسه! ولعل شراً نزا بهم...

إذ يبدو أن «سيادة القانون» و«الكرامة الإنسانية» و«الحرية» وما إلى ذلك من معالم المنظومة السياسية الكويتية، التي لا ندعي تحققها كاملة ولا حتى شبه كاملة، ولكنها تتمتع بهامش من المصداقية، ونصيب من الواقع، لا ينكر بالوجدان... لمما يبعث على «الحسد»، ويؤصله في بعض النفوس المريضة التي تفتقد تلك القيم في بلدها.

فالديمقراطية الكويتية سمحت لمن لا يؤمن بالدستور ولا يعتقد بالنظام، أن يرقى أعلى المدارج ويتسنم أرفع المناصب، دون أن «يفتش» أحد على عقائده وحقيقة أفكاره وولائه... بينما يمنع في إيران، على سبيل المثال، معارض، كان حتى الأمس القريب من الإخوة المجاهدين والرفاق المناضلين، يمنع من مجرد الترشيح، لعبارة زل بها لسانه يوماً، وكانت تحتمل وجوهاً، احدها يمس ولي الفقيه، و«يمكن» أن يعني عدم قناعته «المطلقة» به!

ولك أن تقف على مظاهر حالة الحسد هذه، حين ترى كيف يتناسى بعض البرلمانيين العرب قيم الحرية والعدالة والكرامة التي ينادون بها لشعوبهم، و«يعارضون» في سبيلها حكوماتهم، عندما يخوضون في قضية الغزو وتداعياته من حصار العراق وما إلى ذلك، فلا ينظرون إلى حق الشعب العراقي في التمتع بتلك القيم، ولا يدخلون دكتاتورية النظام العراقي وسحقه للحريات في محاسباتهم، ولا تلتفت حركات التحرر العربية والإسلامية، ولا وسائل الإعلام والفضائيات المطالبة بإنقاذ النظام العراقي، باسم فك الحصار، إلى هذا الرقم الأساسي في معادلة التقييم والمحاسبة والمقارنة... كما لم يفعلوا ولا يفعلون في رؤيتهم لـ «ديمقراطية» هذا البلد الضحية، ورقيه في تعامله مع شعبه!

وإذا كانت الأشياء تعرف بأضدادها، فعلينا أن نعرف من أين تؤكل الكتف، وكيف نصيب المقتل من عدونا، وأن نعي أهمية هذا الصرح ونعمل جادين على تطويره ونمائه.

وناهيك بكل ذلك، فإن واقع الحال يفرض المبادرة لوضع قانون لتشكيل الأحزاب وإشهارها، وتنظيم انشطتها وفعالياتها، ينتقل بالأمر إلى مرحلة تستدرك المفاسد والآفات المترتبة على الحزبية القائمة فعلاً، دونما انتظار للقانون!

فالساحة السياسية في الكويت تعيش الحزبية بأخطر تداعياتها، اي الفئوية. والاحزاب تمارس انشطتها وفعالياتها منذ أمد، والمجتمع ماض في تحمل السلبيات والآفات التي يفترض أن المشرع كان يخشاها ويحذرها حين امتنع عن سن قانون إطلاق الأحزاب،

ولا زال يدفع الثمن: من وحدته تشرذماً وفرقة، ومن ترابطه وتكافله انتماءات تنتهي إلى ما ينال من مفهوم الوطن، ومن إمكانياته وطاقاته هدراً وتضييعاً في نزاعات تورث الفشل وتذهب الريح... فعلامَ التأخير؟ وممَ الخوف والحذر؟ لقد أكلوا التمر، وها نحن نرجم بالنوى!

لست واقفاً على تفاصيل مجريات الأمور في الساحة الإسلامية السنية، ولا أدري كيف تدار الأمور هناك... أما في الساحة الإسلامية الشيعية فإننا نتحمل كلفة الحزبية بأبهض الأثمان، وندفع من وعي الساحة والتزامها الديني والأخلاقي، ناهيك بوحدتها وتآلفها وتآخيها.

إننا نعاني من هدر الطاقات في معارك كاذبة وجبهات وهمية، تشغل الناس وتستنزفهم. هناك عشرات الكفاءات المخلصة التي جمدت وأُقصيت لمجرد تحفظات أبدتها تجاه الحزب. أما من طأطأ من هؤلاء رأسه، وخنع وخضع واستجدى مستمطراً معروفهم، ألجموا حوافرهم أن تطأه، وحبسوا عنه سهام التسقيط، ولكنهم أبقوها في الأكنة، وأبقوه تحت الرقابة! وسمحوا له أن يجول بين الدواوين عارضاً ومستعرضاً... منتظراً «دوره» الذي لن يأتي، اللهم إلا إذا قنع بفتات المائدة، من عضوية الجمعيات التعاونية والإنتفاع من «خيراتها»، أو من سكرتارية النواب.

إننا نجهل من يقود هذا الحزب؟ هل هو من رجال الدين المنتسبين إليهم، ونحن نلمس كيف يستضعفونهم؟ أم من «الدكاترة»، ونحن نراهم يتسكعون على الأبواب، ويمسحون «البلاط» الحزبي متملّقين؟

أم تُراه إمام جماعة لم يقرأ في حياته كتاباً، ولا فقه شرعاً ولا فكراً، لا يحسن إلا اللعن ولا يجيد إلا السباب... خواء لا يجاريه إلا رغاؤه، وهذر وخبط وفظاظة لا تحاكيها إلا عربيته وقراءته للآيات القرآنية، ولا أقول فصاحته وبلاغته، بل مجرد قراءته!؟ والبلوى أن ترى كيف رصت الأموال «خشباً مسندة» من معممين ومثقفين وراء علج يخور!

لعل الأقرب إلى الظن والإحتمال، أنه أقربهم إلى «ولي الأمر» (عندهم) أو إلى مكتبه وإدارته. والقرب عندهم، ليس قرب علم وفهم وعمل، بل قرب مال و«ولائم»...

يحمل «حقيبة الدولارات» ميمّماً شطر طهران، مانوساً بسيارة تستقبله على سلم الطائرة، ومائدة يرتع عليها بعد ذلك، ثم يعود وبيده التحفة: مكعبات «متبركة» من السكر، مسح عليها وليهم ونفخ فيها. ليجتر هنا على صبيانه ما التهمه هناك وعالج به عقده ومركبات نقصه، فصدّق أنه ذو شأن، وراح يملي الأوامر والقرارات، مشفوعة بأن «ولي الامر» خص المؤمنين في الكويت بسلامه وتحياته... فقرت الأعين وطابت الأنفس!

إن الحزبيين أنفسهم يجهلون من يقودهم... نعم، هناك عموميات وكليات يلفها الغموض ويكتنفها الإبهام، لا تستقيم إلا بالتسليم الأعمى.

كليات تشير إلى أن في قمة الهرم، «ولي الفقيه» وكفى! والويل بعد ذلك لمن يسأل، حتى لو قامت قرائن ونهضت دلائل على كذب هذا المدعى، من قبيل اتصال مباشر أجراه بعضهم مع شخص وليهم، فارشدهم إلى أحد العلماء، وأمرهم باتباعه حتى في القضايا السياسية مصرحاً بانه ممثله في الكويت... بينا هم يحاربونه ويناصبونه العداء؟!

لماذا لا يكون في هذا الحزب جمعية عمومية تناقش سياساته وتقيّم اداءه؟ لماذا لا تكون هناك انتخابات يتحدد من خلالها القادة الميدانيين؟ لقد حاورت أكثر من «كبير» فيهم، فلم يتمكن من تحديد آلية اختيار المرشحين الذين يتبناهم الحزب ويسعى لإدخالهم مجلس الامة أو اتحاد الطلبة أو الجمعيات التعاونية!

وبقيت أسئلة أخرى كثيرة دون إجابة: من الذي يحدد المصلحة؟ فيقرر صحة فعل ويحكم ببطلان آخر، ثم يعمم فهمه ويملي ما ارتآه من مصاديق للمصلحة على الجميع؟

أين تذهب الاموال التي يجبيها الحزب، هل هناك ميزانية، وكشوف بالمصروفات؟

من الذي يحـدد أولويات الصـرف على الموارد والأشخـاص؟ وباي مـجوز شرعي يـصرف من أمـوال صـاحب الزمـان ﷺ على الحملات الإنتـخابية؟ وحكم الإمام الخميني في الموضوع صريح لا يقبل التأويل بحرمة هذا الصرف؟

إن «من له الغنم عليه الغرم»...

وهم يغنمـون دون أن يـغـرمـوا شيئاً، كل ذلك مـعلول غـيـاب قانون يسمح بـالممارسة الحزبية المعلنة والرسـمية. فهـلا وضعنا حداً لهذا العبث وقطعنا عليه الطريق؟!



المقالة السابعة عشر

هل تبقى من الثورة شيء ؟!

الوطن ٢٠٠٠/١٢/٦

إبان تصدي الثورة الإسلامية لحزب «توده» الشيوعي، عقد مجلس الوزارء الإيراني المؤقت (وكان في ذلك الحين خليطاً من الإسلاميين وغيرهم)، جلسة طارئة ليبحث في رد الفعل المناسب على صفعة وجهها قائد عسكري سوفييتي للسفير الإيراني في موسكو اعتراضاً منه على قمع الشيوعيين في إيران.

تفاوتت الإقتراحات بين من دعا إلى تناسي الأمر وتجاهله، لا يسارية وحباً في الروس، بل لفرط ما ارتعدت فرائصه، مأخوذاً بظلال أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية، وطبول الحرب التي كانت تقرع في العراق. وبين استدعاء السفير السوفييتي لوزارة الخارجية، وتسليمه مذكرة احتجاج.

ولم يتجاوز أكثر الآراء ثورية الدعوة إلى سحب السفير الإيراني من موسكو. ثم اقترح أحدهم أن يستمزج رأي الإمام الخميني (قدس سره) في الموضوع.

وكانت الصاعقة! إذ أجابهم ارتجالاً، ودون أي تردد وتأمل، حتى ظن من عرض عليه الموضوع أنه كان مسبوقاً بالخبر فحضر جوابه وأعده، ولم يكن. قال لهم: انظروا في رتبة الضابط الذي صفع سفيرنا، وليصفع سفيرهم ضابط إيراني من نفس الرتبة حين تستدعونه للخارجية.

وقع الإختيار على الأدميرال علي شمخاني وزير الدفاع الحالي، وكان عضواً في شورى قيادة حرس الثورة في ذلك الحين، وهو عربي من خوزستان، نشأ بين بساتين النخيل، وحقول يحرثها ويشق ترعها بيده، فحق أن تنتهي ذراعه بكف أقرب إلى اللبنة، أو قل اللوح الذي يقطع عليه اللحم. ومع أن التعليمات رسمت لصفعة «خفيفة» تؤدي رسالة رد «الإهانة»، إلا أن الشمخاني هوى بكف أسقطت السفير الروسي عن كرسيه وطرحته أرضاً!

وبعد سبعة أعوام من هذه الحادثة، حين كانت الحرب العراقية الإيرانية في ذروتها، أو قل في مرحلتها قبل النهائية التي تمثلت في قصف المدن، حيث أظهرت الآلة العسكرية العراقية تفوقاً سافراً، الأمر الذي طالما دارته بطولات الحرس وأخفته تضحيات البسيج في الجبهات... طلب السفير السوفيياتي في طهران مقابلة الإمام الخميني شخصياً لامر وصفه بأنه حساس ومصيري، وعندما لم يستجب لرغبته، كشف أنه يحمل عرضاً لتزويد إيران بشبكات صواريخ ومضادات للطائرات تؤمن سماء المدن الإيرانية، بل مواقعها العسكرية في الجبهات.

وكمقابل لهذا العرض المغري الذي يسيل له لعاب أكثر الرجال صلابة ورباطة جاش وتمسكاً بالقيم والمبادىء، ويغري أكثر المتدينين ويدعوه للبحث والتنقيب عن «عنوان ثانوي» يبرر التجاوب، بل الإستجابة... طلب السوفييت أن تتخلى إيران عن دعم المجاهدين الأفغان.

ولست أذيع سراً إن قلت بأن عمدة الدعم الإيراني للأفغان كان سياسياً وإعلامياً ثم إنسانياً... أما العسكري فلم يكن شيئاً يذكر، ولا ليؤثر في مصير الحرب ونتيجتها، مقابل ما كانت تقدمه الدول الأخرى ذات النفع في إلحاق الهزيمة بالسوفييت ودحرهم من أفغانستان.

ومع كل ذلك، رفض الإمام الخميني (قدس سره) العرض جملة وتفصيلاً، ليدفع بعد سنة أو يزيد الثمن، سماً تجرعه وقضى عليه!

إن للثورية منطقها ولغتها، وأدواتها ووسائلها، كما إن لها رجالها. ولا أريد القول إن تحققها في الأفراد، واتصافهم بها قدر مبرم لا يغيره الإختيار ولا تثنيه الإرادة، فالثورية ليست نسباً موروثاً ولا جنسية تتبع الزمان والمكان...

ولكنها في المقابل ليست خيلاً يعلوها أي فارس، ولا سيفاً يمتشقه أي محارب، ولا مجرد «كوفية» مرقطة يطوق المرء بها عنقه! إنها جبلة وملكة، تعكس نبلاً في الروح، وهمة في النفس، لا تلبث أن تنعكس على الجوارح والأفعال، لتظهر في صفات: إباء الضيم والعزة والغيرة والنخوة، كما تظهر في العطف والمواساة والرحمة، فتدفع حاملها إلى مواجهة الواقع الذي يرفضه والتمرد عليه بأساليب تبدو لغيره تهوراً وطيشاً، وخروجاً عن العقل والحكمة، وضرباً من «إلقاء النفس في التهلكة»!

ولا يخفى أن الأمر غير منوط بالميدان السياسي، فالثورية في المرء طبع وسجية، وروحية ونفسية. ومثل هذا الرجل تجده في ثورة دائمة، وتمرد مستمر ومواجهة لا تتوقف، سواء أخاض في السياسة أو في الدين أو في الشأن الإجتماعي، أو أي حقل علمي أو أدبي أو فني. قد يدخل سياسي حرباً، وقد يكون مصلح شجاعاً، وقد يصنع تاجر بطولة ويخط مجداً... ولكنك لن تجد فيهم من يتخذ مثل تلك المواقف «الثورية».

دعونا نبقي هذه القيمة السامية في موقعها، ولا نشوهها ونبتذلها بضروب الالاعيب السياسية والتجارية. بل دعونا لا نفرغ الكلمات من معانيها والالفاظ من مداليلها، ولا نغدو مثل صدام الذي يطلق على اندحاره وهزيمته «انسحاباً تكتيكياً»، وعلى عبثه واتجاره بشعبه وحملته الدعائية «تعبئة لتحرير القدس والأقصى»... دعونا نسمي الأشياء بأسمائها، ولا نستغفل مخاطبينا.

بإمكاني أن اتحايل على تراجعي، وأداري عجزي، وأواري تخاذلي وجبني عن الغمرات، بالقول: أن للجهاد أشكالاً متعددة ومصاديق كثيرة، وأمضي حتى أقدم «الساعي في قوت عياله» مجاهداً في سبيل الله.

وأن الجهاد يخضع لسنة «المرحلية»، وإنني عدت من المواجهة إلى مرحلة الإعداد! أو أن للثورة ميادين شتى، منها القلم والثقافة والإعلام، لأغدو بعد مدة مثل ذاك «الثوري المتخم بالصدف البحري ببيروت، تكرّش حتى عاد بلا رقبة»...

ولكن هل يعالج هذا شيئاً من واقعي وحقيقتي؟

إما أن نكون مؤمنين بهذا النهج، معتقدين بالثورة طريقاً حصرياً لأداء التكليف الشرعي والنهوض بالواجب الديني، فننادي باستمرارية مقولة «إما النصر أو الشهادة»، ومنطق «بلغ ما بلغ»، فنجاهد ونقاتل حتى الظفر، أو نرحل خفافاً إلى آخرتنا وعقبانا، أو لا نكون.

ترى هل بطلت أدلة الثورية وسقطت مشروعيتها أو انتفت مسوغاتها؟ أم أننا جبنا، أو فقدنا القائد الثوري الذي يتقدم الحركة؟ ... والنتيجة واحدة على كلا التقديرين، وهي إسدال الستار على هذه المقولة، وطي صفحتها.

لا يمكن أن تروق لك وتعجبك صفة فتلصقها بأي فعل، وتصف بها من تحب! وتذهب بعد ذلك في إضفاء القدسية على الموصوف، وصنع اعتبارات ترفعه إلى عنان السماء... كل ذلك لاكذوبة الصقتها به.

إن الثورة والثورية، سواء إسلامية تستمد شعلتها من الدين أو يسارية تعبؤها قيم الحرية، شيء، وما يجري اليوم في إيران الجمهورية الإسلامية، وحتى إيران ولاية الفقيه، شيء آخر...

شيء يقلب الدنيا ويحشد الجيوش على ستة دبلوماسيين قتلوا في مزار شريف، ويتناسى مئات آلاف الدماء المهدورة والأعراض المنتهكة والأموال المستباحة في أفغانستان.

شيء لا يمانع أن يجعل من الشعب العراقي بمجلسه الأعلى وفيلق بدره وحكيمه، بضاعة في صفقة يعقدها مع صدام مقابل الخلاص من منظمة محاربة هي مجاهدي خلق، ولعمري فهؤلاء أيضاً يسمون أنفسهم «مجاهدين»! مهما أخذت صور المأساة تترى ورزاياها وفجائعها تتابع...

فالمهاجرون العراقيون، وجلهم أنصار للثورة الإسلامية، حاربوا إلى جنبها وقدموا الشهداء، يعيشون اليوم لوعة يعجز القاموس الإنساني والأخلاقي عن وصفها والإحاطة بها، فهم محرومون من العمل ومن التعليم، ومن الإنتقال والسفر، بل حتى من تسجيل زيجاتهم ومواليدهم! فأين الإلتزام الثوري عن ذلك؟ ولن أسأل عن الخلق الإنساني والشرع الإسلامي؟

قد يجوز للدولة اعتقال المهاجرين إليها وتسفيرهم، بحجة أنهم غيروا الهوية الوطنية والصبغة الفارسية لمدينة «قم»، ولكن لا يمكنها بعد ذلك أن تنادي بمبادىء وقيم الثورة الإسلامية.

فبهذه الذريعة سبق لصدام أن سفر المهاجرين الإيرانيين من العراق، كونهم مسحوا الهوية العربية لمدن العتبات المقدسة التي هاجروا إليها للمجاورة أو الدراسة في حوزاتها.

وهكذا الأمر في السياسة الخارجية، فإما أن يكون تحسين العلاقات الإيرانية مع دول الخليج ومصر والأردن والمغرب، خطوات صحيحة، تمثل حكمة وتعقلاً ودخولاً في عالم السياسة وفقاً لمقتضياته ونزولاً عند قوانينه وقواعده، أو تكون نقضاً للثورية ونصرة للطاغوت وما إلى ذلك من مفردات المنطق الثوري... لا أن يدير «المحافظون» السياسة الخارجية ويمارسوا نهجها العقلائي والواقعي بمنتهى الشفافية والإنفتاح، ثم يلسعون الإصلاحيين بسياط التنكر للمبادىء والقيم الثورية لمجرد تصريح لا حظ له في دنيا العمل والتطبيق!

إن حقيقة المشكلة وأساس الأزمة التي تعيشها إيران تكمن في أنهم تخلوا عن قيم الثورة، وما عادوا يرونها صالحة للعمل أو قابلة للتطبيق، ومع ذلك لا زالوا ينادون بها! وما ذلك إلا لتوظيفها أداة للمزايدة على الخصوم.

هذا هو جوهر المشكلة التي يعاني منها الإصلاحيون في إيران، وهو الذي سبق أن دفع الشارع لإنتفاضة الحرم الجامعي، التي لم يوقفها إلا تدخل السيد الخاتمي، وتعهده بتحقيق الإصلاح عبر التفاهم والحوار مع المحافظين وقائدهم السيد الخامنئي.

إن أول ما يعنيه الإصلاح ويريده هو إلغاء «الثورية الكاذبة»، ورفض توظيف القيم الثورية وسيلة للتدافع والتجاذب السياسي بين الأجنحة المتصارعة.

وها هو الخاتمي اليوم يعود ليرفع يديه مستسلماً، ومعلناً عجزه عن إقناع القوم، وفشله في تفاهم ينقذ البلاد وينجي الجمهورية الإسلامية... ومفجراً أزمة دستورية.

إن «ولاية الفقيه» هي العمدة في أسباب هذا الفشل، والعقبة الكؤود التي لم يتمكن الخاتمي من تجاوزها، وهي التي تؤسس للمغالطة القائمة على التمسك النظري والشعاري بالثورة، والعمل ميدانياً بالآلية السياسية والمنطق المصلحي.

فهذا التمسك بالشعارات الثورية، ودعوى الحرص على المبادىء والقيم، هو الذي يبقي «ولاية الفقيه» فوق القانون، وفي أفق يسمح بوئد أية فكرة باسم معارضتها للدين، وسحق أي تحرك باسم مخالفته لمبادىء الثورة.



المقالة الثامنة عشر

فضل الله ضحية الحداثة أم الحداثة ضحيته ؟!

الوطن ٢٠٠٠/١٢/٩

لعل البعض يعجب من القول بأن أكثر من يسيء إلى قضية الحداثة والتطوير في المنهج الديني، هو شخص السيد محمد حسين فضل الله، والتداعيات التي ترشح من مشروعه وحركته.

فالمشهور أنه رجل الحداثة والإصلاح في المذهب الشيعي، ولكن الواقع أنه يقدم أعظم خدمة لما يسميه هو بالرجعية والجمود والتحجر! هذا إذا أردنا أن ننظر للأمور نظرة واعية لا تؤخذ بانتزاعات العوام وتفاعل الأوساط الشعبية.

فما يدور في منتديات النخبة ومحافل العلماء، يتحدث عن عرض باهت ولغة ركيكة ومستوى غاية في التواضع، يشكل إرباكاً وإحراجاً، بل تقويضاً لمساعي الحداثة والتطوير وهو يصوّر ما يفترض أنه رمز، بهذا الضعف وقلة الحيلة وانعدام البضاعة.

ومع اليقين بانتفاء سوء النية في السيد فضل الله، كونه لا يريد الإساءة للحداثة، والجزم بأنه لا يريد للمدرسة التقليدية الإستمرار، ولو امكنه أن يجهز عليها الآن، لما توانى عن ذلك ولا اجله لساعة واحدة... ولكن أداءه لا زال يقيم دليلاً ويكشف شاهداً بعد آخر، على ضحالة الحداثيين وضعف التطويريين. ومن جهة أُخرى، متانة المدرسة التقليدية وقوتها ورسوخها، مما أظهرها صرحاً لا يمكن النيل منه.

إن ما يحتاجه التطوير، وما تفتقر إليه الحداثة، حتى تغدو مدرسة وأطروحة يمكن للساحة الإسلامية أن تتبناها وتأخذ بها، فيتسنى لها بعد ذلك أن ترقى بالمجتمع وتذهب به إلى ما يواكب العصر ومعطياته... هو الركائز الفكرية والأسس العلمية، لا الإثارات الصحفية والمساجلات السياسية.

وإن استطاع الإعلام بصيحته وجلبته أن يؤثر ويصنع شيئاً، فستجده محدوداً في مردوده ودوامه لن يلبث أن ينطفىء ويزول. وعلى أية حال، لا يصح أن تبقى الضجة الإعلامية، وإثارة تساؤلات وتشكيكات واهنة، ومعارك تدور حول أرقام جزئية وموارد فرعية... البضاعة الوحيدة التي يعرضها الحداثيون.

إن قضية العقل، على سبيل المثال، وهي العمدة في تصنيف الفرق، وعليها تشعيب المدارس والمذاهب، لا زالت غامضة في فكر السيد فضل الله وغيره من الحداثيين، الذين لم يتمكنوا من بلورة رؤية محددة تقدم إجابات منسجمة مع معالم الحداثة ومتناغمة مع رغبات التطوير، بحيث تشكل قاعدة وأصلاً، يمكن أن تبنى عليها التفريعات مهما كثرت...

فما هي المستقلات العقلية؟ وهل الحسن والقبح عقليان؟ وما هو الموقف من «العقل المعتزلي»؟ وأين يبلغ دور العقل في الفقه والشرع، وأين يتوقف وينتهي؟ ماذا عن العقائد الغيبية وهذا التراث العريض من الروايات التي تصطدم بالعقل التجريبي والأسس الحسية والمادية للمعرفة؟

ولو مضيت في قراءة متأنية في «فقه» السيد فضل الله، لوجدته يعمل بالأصول والقواعد التي وضعها التقليديون، ويجاري نهجهم وآليتهم في الإستدلال التي سبق له أن هاجمها ونال منها! فهو لا يملك إلا أن يفعل هذا، لا حباً وقناعة بهذه الأصول، ولكن لافتقاده غيرها، وعدم تمكنه من وضع بديل يغني عنها... ولا تغير كثرة الآراء الشاذة التي تنتج عن استنباطاته، من هذه الحقيقة المرة شيئاً، إذ يعزى لعدم تمكنه من تلك القواعد والأدلة، وعدم إجادة التعاطي مع أصول الصناعة وأسس الفن.

إن ما يؤسس المذاهب ويشيد المدارس، هو البنية العلمية المتضمنة للقواعد والأصول، وما يصنع وجودها وبالتالي مجدها هو الغطاء الفكري الذي تتمتع به، وستجد أن هذا الوجود يتناسب في قوته واستمراره وقدرته على الصمود أمام عوامل الإنحسار والإضمحلال، مع قوة تلك البنية وحجم ذلك الغطاء.

ولك أن تجول في طيات التاريخ الشيعي لتسجل كيف اختفت الكيسانية والهاشمية والبيانية بأسرع مما نشات؟ وكيف تلاشت الفطحية والإسماعيلية، رغم أمجاد الدولة الفاطمية والأدارسة في شمال أفريقيا؟ وكيف انتهى القرامطة والحشاشون والديصانية، رغم قوة حركتهم الثورية والسياسية، وما فعلوه في الأحساء وشرق الجزيرة؟ ولماذا انحسر وجود الزيدية والصالحية؟

ثم لماذا اكتسح الإثنى عشرية الساحة الشيعية واحتلوا الصدارة؟ وفرضوا هيمنتهم شيئاً فشيئاً، حتى انحصر التشيع والولاء الحقيقي لأهل البيت عليهم السلام فيهم؟ وتلاشت المذاهب الشيعية الأخرى، اللهم إلا بقايا لا تذكر للزيدية في اليمن، وفئة محدودة من الإسماعيلية في الهند (بشقيها الآغاخانية والبهرة)، أقرب إلى الجمعية منها إلى الفرقة أو المذهب؟

إن هذا الهيكل العلمي العظيم الذي يمثل حضارة راقية تكاد تكون قائمة بذاتها، وهذا المخزون الضخم من علوم الفلسفة والحكمة والكلام والفقه والاصول والتفسير والحديث والرجال والدراية... هو الذي أبقى المذهب الإمامي الإثنى عشري ومكنه من الإستمرار.

وهو الذي ينهض اليوم بإدارة المسيرة الدينية الشيعية، سواء على صعيد الفكر والعقيدة، أو الفقه والشرع. وطالما غمر بحره المتلاطم السابحين عكس تياره والمقاومين موجه، فطمرهم في قعر لا يستبر، وقذف سيله الجارف معارضيه والمتنكرين له، والقاهم على قارعة لا يأوي إليها إنس ولا يهتدى جن!...

فهل يمكن لآلية إعلامية، وضجيج وصخب من قبيل ما يفتعله السيد فضل الله، أن ينال من هذا الكيان المتجذر؟

لا يشك البعض أن هناك هامشاً سياسياً وشخصياً في الحملة التي تشن على فضل الله، يحرك المواقف التي تتخذ ضده. فقد يكون هناك مغرض بهره الظهوره الإعلامي للرجل، وأزعجته المنافسة التي رأى أنها غير متكافئة، بسبب ثراء خصمه ودعمه وإسناده الخارجي، فحسمت سريعاً لصالحه، فدفعه الحسد وحدته الغيرة والبته المصالح... ولكن هذا لا يشكل إلا نصف الحقيقة.

فالحق إن ما طرحه فضل الله كان استفزازا وإثارة، وليست آراءً إصلاحية أو قضايا علمية. وهذا ما تسبب في ملاحقته والتنقيب عن وضعه، مما انتهى إلى إثبات افتقاده لشهادة من أساتذته أو غيرهم من العلماء المعترف بهم، بل ظهر من يشهد بعدم اجتهاده وتخصصه في العلوم الدينية! وهذا ما وجه ضربة قاصمة لتيار الحداثة والتطوير، حينما انكشف أن أبرز دعاته، غير عالم ولا متخصص، مما فتح باب الطعن بأن مرجع دعاواه هو الجهل وعدم التخصص في هذا الحقل، وأنها ليست إشكالات حقيقية.

ومع إن دور المغرضين لا ينكر كما أسلفت، فإن الرجل يتحمل القدر الأكبر من المسؤولية، فهو الذي «عكر الماء» فهيء لهم الصيد، والغريب الذي يصعب تفسيره، أنه لازال يفعل ذلك، بل يحرص عليه، كلما خبت الحملة ضده!

لقد سبق له أن استغل الإعلام ووظفه، وهو الخبير الضليع فيه، ليستثمر جهود وتضحيات المقاومة الإسلامية ويسجلها في رصيده!... فالمجاهدون الحقيقيون، يعلمون أن لا دور له معهم، حتى على صعيد الدعم المالي، حيث يتهمونه بتحصيل التبرعات باسمهم، وصرفها في مشاريعه الخاصة! بل كان ممن وقف في وجه المقاومة تحت عناوين شرعية تقول بأنها ضرب من إلقاء النفس في التهلكة.

وهذة القراءة لسلوك فضل الله جعلت البعض يذهب إلى أن لقب «المرشد الروحي لحزب الله» لم يكن جهلاً من الإعلام الغربي، الذي لا يميز بين «الشيخ» و«السيد»، بل هو صنيعة عمدية لمؤسسات معادية، تريد خلق رمز يصادر الموقع ممن «لا يأمنون».

إن هذه الممارسات جعلت بعض المخلصين ممن لا غرض له ولا مصلحة تتقاطع مع مشروع فضل الله الفكري والسياسي، يواجهونه بضراوة وقسوة، بعد أن صنفوا آراءه الإنفتاحية مناورة من مناوراته المعروفة وأدخلوها في سلوكياته السياسية!

كنت عند احد العلماء التقليديين في حوزة قم لأخبره بأن المخابرات الإيرانية وضعت خطة تهدف تغيير المناهج والمتون الدراسية في الحوزة، بذريعة أنها كتب معقدة تهدر وقت الطالب في فك العبرات، وفيما «لا يحتاجه» من مباحث ومواضيع.

وبينت له أن المناهج الجديدة «المبسطة» تورث الضحالة والسطحية، وتقضي على «العمق» الذي طالما ميز طالب العلم الشيعي، وتهبط بالتخصص إلى أدنى مستوياته، وتنحدر به إلى مشارف إلغائه والقضاء عليه. وإنها خطة تهدف على المدى البعيد، صنع آلية تحظر «الإستنباط» إلا بما يصب في مصلحة النظام السياسي، مما يحيل الحوزة الشيعية مؤسسة حكومية!

فأجابني بإسهاب، ومجموع ما قاله يدور على محوري:

الغيب ودوره في حفظ الحوزة.

ثم قوة المرتكزات العلمية، والأسس التي تقوم عليها الحوزة التقليدية، وأن ذلك لا تناله «الاعيب الصبيان» كما عبر! واللطيف أنه تحدث بثقة واطمئنان إلى خيبة هذا المسعى، مراهناً على الخواء العلمي للجبهة المنافسة، وعجزها أن تأتي ببديل، قائلاً: إذا استطاعوا أن يكتبوا مثل «المكاسب» أو أفضل منه، فلن نمانع في ذلك بل سنرحب، أتراهم قادرين على فهم هذا الكتاب وشرحه، حتى يأتوا ببديل عنه؟

إن كل ما أثاره السيد فضل الله حتى الآن، من قضايا تاريخية وعقائدية وفقهية، لا يعدو إشكالات سطحية، تجد اي أُستاذ في الحوزة يدفعه وهو متكيء، دون أن يستوي في جلسته، لفرط تهاونه وتراخيه، وشدة استخفافه بما يثار، حتى يقول: إنها مجهولات وليست شبهات، لو كانوا أجادوا الدراسة وأحسنوا التحصيل، لما وقعوا في هذا!

والحق، أنه لا توجد حتى الساعة معضلة أشكلت على الحوزة العلمية، لا بأساتذتها وفضلائها ولا بمراجعها، ولا ثمة إشكالية أعيتهم، حتى لو كانت على غير أسسهم ومبانيهم. بل إن ما حاول السيد فضل الله التشكيك فيه والنيل منه، عاد الآن أكثر قوة وثباتاً، وكأنه تحصن واكتسب المناعة.

وهذا ما يظهر مدرسة الحداثة عارية وعاجزة عن العطاء، ويدفع بالساحة الشيعية للمزيد من التمسك والإصرار على النهج التقليدي الذي كانوا ولا زالوا عليه.

إن أرباب التطوير مدعوون للتوقف عن طرح مشروعهم، والإنتظار ريثما تتبلور لديهم رؤية علمية متكاملة تستند لركائز وأسس تنهض باحتجاجاتها وتفرز ما تريده من آراء، والأهم أن يجدوا شخصيات مشهود لها بالعلم والنزاهة، لتنهض بهذا الدور. على غرار المشروع الإصلاحي الذي يقوده السيد محمد الخاتمي في الميدان السياسي.

فالقضية أكبر من الهموم والطموح والآمال الشخصية، ولا يصح أن تذهب قرباناً لتعصب حزب لقائده وتيار لزعيمه وحفنة من النفعيين لولي نعمتهم!



المقالة التاسعة عشر

كيف يكون الإسلاميون قناعاتهم ؟

الوطن ٢٠٠٠/١٢/١٧

«عمار تقتله الفئة الباغية»...

كأن «الوعد الحق» (كما عبر طه حسين) في صوت النبي ﷺ، الذي شنف الأسماع في المدينة المنورة إبان بناء مسجده الشريف، حين رأى عمار بن ياسر يحمل لبنتين وغيرة من الصحابة لبنة... عاد ليدوي في سماء صفين، وقد وضعت الحرب أوزارها، وملأ الخافقين حزن ثقيل، ينبي أن القدر أسرّ للأيام بما يخباه لحزب الله، فلم يترك للنصر لذة ينتشي بها المنصورون.

وراح الجند يجرون خطى متثاقلة تجول بهم بين أطلال المعركة، يقلبون المنكفئين على وجوههم، ليتعرفوا عليهم... إذ علت صيحة في المخيم من ورائهم، فقد رأى العسكر جثمان عمار بن ياسر رضوان الله عليه، وكان علي عليه السلام قد احتمله من الميدان إلى خيمته، وجعل يمسح الدم عن وجهه وهو ينشد:

وما ظبية تسبي الظباء بطرفها
اذا انبعثت خلنا بأجفانها سحرا
بأحسن ممن خضّب السيف وجهه
دماً في سبيل الله حتى قضى صبرا

تهللت الوجوه، واطمانت القلوب... فمعاوية ومن معه هم الفئة الباغية التي تنبأ النبي ﷺ بقتلها عماراً.

وما إن بلغ الخبر معسكر معاوية، حتى سرت بين جنده همهمة ما لبثت لتمسي لغطاً، كان ينذر بتمرد وانقلاب، احترز له القادة سريعاً، فيمموا شطر داهية العرب، يسالونه حلاً، فأجابهم: «إنما قتل عماراً من جاء به إلى القتال، وهو علي»! ...

سكن العسكر الغبي، وزال الريب عن الجند، واطمئنوا لهذا الجواب! ولم يقل أحد أن هذا «المنطق» يجعل النبي هو الذي قتل عمه الحمزة بن عبدالمطلب في أحد، لا كفار قريش؟

وبعد ذلك تمرد الكوفيون، وأبوا إلا أن يوقفوا معركة أشرفت على الحسم، وكانوا قاب قوسين أو أدنى من النصر النهائي، عندما تراءت لهم المصاحف على رؤوس الأسنة، فأنزلوا إمامهم على التحكيم! ... توقفوا وهم يطلون على ظفر، كان سيغير التاريخ، وستشمل بركاته الإسلام والمسلمين حتى يومنا هذا.

كيف استطاعت شعارات جوفاء، ومظاهر مفضوحة في كذبها إلى هذا الحد، أن تعبىء الساحات وتشحن المواقف؟ كيف كانت العقول على هذه الدرجة من الضحالة؟

من الذي زرع الجهل والتخلف فسمح لآلية خرقاء مثل تلك أن تفعل ما فعلت في الساحة الإسلامية ... تئد نجيباً، وترعى سفاحاً، وتبوأ الطغاة مقاليد الأمة؟ لا أخال أحداً يقرأ اليوم هذا التاريخ، إلا يقبح ما فعل أولئك، ويستهجن «العقل» الجمعي الذي كان يحرك تلك المجتمعات ...

ولكن ماذا عن واقعنا الذي نعيشه الآن بعد مئات السنين التي مرت على تلك الأخطاء، وآلاف التجارب التي يفترض أنها خلقت الوعي والبصيرة وصقلت الخبرة؟ دعونا ننظر في الآلية التي يكوّن من خلالها الإسلاميون اليوم قناعاتهم، ثم يرتبون الآثار على تلك القناعات، فيتخذون المواقف ويخوضون المعارك.

في هذا السياق أعرض شاهداً أستقيه من أداء شخصية إسلامية تعتبر من الطراز الأول في إيران... إنه أبوالقاسم الخزعلي: عالم دين برتبة حجة الإسلام والمسلمين، وهناك من يعتقد أنه مجتهد وفقيه برتبة «آية الله»، حافظ للقرآن الكريم ونهج البلاغة، خطيب

مفوّه، خاض بعض الجهاد ضد الشاه قبيل سقوطه، وتقلد بعد ذلك العضوية في مجلس الخبراء، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، وهو عضو في جامعة مدرسي الحوزة العلمية...

إبان الحملة الإنتخابية لرئاسة الجمهورية السابعة، التي انتهت بملحمة الثاني من خرداد، سافر الشيخ الخزعلي إلى يزد، مسقط رأس السيد الخاتمي، ليدعو إلى انتخاب ناطق نوري.

ولماذا يزد بالتحديد؟ يبدو أنه كان يريد العمل بـ «إغزوهم قبل أن يغزوكم»، و«ما غزي قوم في عقر دارهم قط إلا ذلوا»! في ١١/٥/١٩٩٧ ارتقى الخزعلي المنبر في أحد مساجد يزد، وكال ما أراد من الطعون للخاتمي، وقرّع الحضور بسلاطة لا يجرؤ عليها إلا من تمترس بمثل ما فعل من حرس وعسس.

وهذه ترجمة لمقاطع من تلك الخطبة، نشرتها صحيفة «عصر ما» في عددها الثامن والسبعين.

لبيان رأي السيد الخامنئي في الإنتخابات، قال:

«لقد أحرزت رغبة السيد القائد لانتخاب ناطق عبر أربعة طرق من حاشيته. إن الشخص يعرف من بطانته ومن الحاشية التي تحوطه. إن يد ناطق في يد القائد ١٠٠٪».

ولإظهار أهمية رأي المرشد الروحي للثورة ومحوريته في المواقف والقرارات التي يجب أن يتخذها المؤمنون، قال:

«عندما تشكل مجلس شورى مصلحة النظام (وهي هيئة مستحدثة)، قال لنا القائد: {ادرسوا الآراء وقلبوها، ثم اعرضوا رأيكم، ولكنني غير ملزم باتباعكم، أنا المسؤول، إن السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية تحت يدي أنا، حتى لو اتفقتم جميعاً على رأي واحد، فهو لا يلزمني، إذ علي أن أشخص بنفسي}... انظروا من الذي يؤيد خاتمي؟ اقرأوا صحف إسرائيل، أيها الإخوة والأخوات، أين أنتم من الفتاة التي تتطاير غرتها وتؤيد خاتمي؟ لماذا استقال الخاتمي (من وزارة الإعلام)؟ لأنه دفع الفن إلى الأمام، هل تعلمون أين بلغ الفنانون؟».

وهنا اضطرب وضع المجلس وهتف الحضور معترضين على الخزعلي: «حسين حسين شعارنا، خاتمي افتخارنا». فقام إمام جمعة يزد، ونقل للناس أن السيد الخاتمي اتصل به هاتفياً وكلفه الطلب إلى أهالي يزد أن يحترموا حضور الخزعلي.

عندها، مضى الشيخ الخزعلي في خطابه ليقول:

«ساذكر لكم الآن شيئاً يجعل الخجل يتملك هؤلاء الذين هتفوا بجهل، سينال البعض العار فيتقلب في فراشه هذه الليلة حتى الصباح كالملدوغ! لقد اتصلت قبل مجيئي إلى يزد بالسيد الطباطبائي (المعجزة القرآنية، وهو طفل لم يبلغ السادسة في ذلك الحين)، وسالته ماذا ينقدح في ذهنك من القرآن الكريم حول هذه الإنتخابات؟ اجابني: ﴿فبهداهم اقتده﴾. أي اقتدوا بما يقوله علماء الدين (مع أن الطفل لم يذكر شيئاً عن العلماء، بل قرأ الآية فقط، فمن أين ربط الخزعلي وعقد؟!) ثم سالته ماذا تقول لمن على شاكلة خاتمي؟ فقرأ: ﴿إنك لا تهدي من أحببت﴾. هذا هو المقطع الذي قلت أنه سيغمركم بالخجل، خذوها لسعة تقض مضاجعكم حتى الصباح! هذا ليس مني انا، وليس من علماء الدين، إنه من الله الذي يلقيه في قلب هذا الطفل. الآن يا اخي العزيز، أهتف إن أردت الهتاف! هل تستطيع أن تعاند القرآن؟ هل هذا مني أنا؟ من مجلس صيانة الدستور؟ من «روحانيت مبارز»؟ من «جامعة المدرسين»؟ إنه إلهام الله! إذا كانت معركتك مع الله، فهذا شانك!... ماذا لديكم الآن؟ هل تريدون أن تهتفوا؟ أرأيتم، الم اقل لكم انكم ستخجلون من انفسكم»؟!

وفي معرض إظهار مدى «حجية» كلامه هو ودرجة التعويل عليه واعتماده ووثاقته، ساق شاهداً، فقال:

«الا تعرفون ابن بلدتكم الشيخ مصباح يزدي؟ لقد رأيت كفراً من أحد المعممين، أبلغت مصباح عنه (حين كان قاضياً) وشهدت أمامه بأن الرجل كافر، فاعدمه فوراً (اعتماداً على شهادتي)! كان رجل دين، وكان مشغولاً بالدراسة ومنصرفاً إلى التحصيل العلمي، ولكنه كان كافراً... هكذا كان مصباح قوياً وقاطعاً».

ويمضي الرجل في خطابه، مهدداً الحضور باعتقالهم جميعاً عقاباً على هتافهم ضده، وأن الشرطة تنتظر إشارة منه لتنقض عليهم... حتى يقول:

«ماذا ستفعلون يا من هتفتم للخاتمي مع الآيتين اللتين ذكرهما هذا الطفل؟ كيف ستقضون ليلتكم؟... إلهي تجاوز عن خطايانا وغفلتنا. إلهي لقد أجريت الآية ٩٠ من سورة الأنعام على لسان هذا الطفل، لقد دعوتنا للإقتداء بهدي الأنبياء والمرسلين، وعندما يقول طفل ذو ست سنوات ﴿فبهداهم اقتده﴾ فهذا يعني أن جامعة المدرسين تتمتع بهدي المرسلين(!) والآن، هل من رجل ليهتف للخاتمي»؟

لن أنحدر لأفند «استدلال» سماحة الشيخ وأدحض دعواه، فمجرد التنزل هنا يعد هتكاً للعلم واستخفافاً بالعقل. أما كيف ينتزع الخزعلي المفهوم من المنطوق؟ وكيف يشيد الأدلة ويقيم البراهين؟ وكيف يستنبط من النصوص «الطباطبائية»؟ وبعد ذلك يرسم التكليف الشرعي للناس، ويحدد الواجب من الحرام، وما يسخط الله تعالى وما يرضيه... فهذا مما ينبغي التحري عنه في غير أروقة العلم وأفنية الفضيلة، ولعلك تجده في دهاليز السياسة المتفرعة من جادات الإستغفال والخداع! ولكني أفكر بحسرة وأتألم لذاك الشيخ الذي ذهب ضحية «حزم» القاضي مصباح يزدي واعتقاده الجازم بشهادة زميله الشيخ الخزعلي، عسى أن لا تكون أدلة كفره، الذي شهد به الخزعلي، من قبيل الأدلة التي رجحت ناطق نوري وأدانت خاتمي!

وبعد، فهذا الرجل الذي ترون، يعد من الأعمدة التي يرتكز عليها ولي الفقيه، ولشهادته بحق السيد الخامنئي وأنه من «الفقهاء العدول» دور حاسم وتأثير خارق في تكوين قناعات قطاع كبير من المؤمنين سواء داخل إيران أو خارجها... وتلك هي آلية تفكيره، وهذا هو قدر علمه ومنطقه. إنه من أفضل الشخصيات العلمية وأتقى الذين قامت ولاية السيد الخامنئي على شهاداتهم. ولك أن تتأمل في حال البقية!

من هذا النمط ترشح الأرقام وتستقى الحجج... فيكون الإسلاميون من أنصار «ولي الفقيه» وحزبه قناعاتهم. فيوالون أو يعادون، ويوادون أو يخاصمون، ويتخندقون مع هذا أو يبرزون لحرب ذاك.

وكلما عارضتهم مستنكراً أو مستفهماً، جاءك الرد بأننا نتبع ولاية تمثل نيابة إمام زماننا. فإن قلت بانها منتحلة ومزيفة وباطلة لا مشروعية لها، لوحوا لك بـ «شهادات العلماء»، وهذا الخزعلي هو أحد أولئك «العلماء»، وتلك هي مرتكزات شهادته... وبال بعير فاستبال أباعر!

قد يظن المرء لوهلة أن هذا الإنقياد الأعمى، وما يتبعه من انحطاط، ظاهرة مقترنة بالتدين، كونه يدعو إلى التسليم، ويربي في أتباعه الخضوع وينمي الطاعة.

ولكن الحق أنها حالة قرينة بتخلف المجتمعات وفسادها، أي تحكيمها المصالح على الأخلاق، وهذا مما لا يندفع بالتطور التقني، ولا تعالجه المدنية. فانظر كيف انقادت المجتمعات الغربية في رؤيتها للعرب وموقفها منهم، لأرقام و«أدلة» تافهة، خلقتها إيحاءات إعلامية لا ينبغي أن تنطلي على طفل!

فالتدين بريء من هذه الظاهرة، وهو يدعو إلى الوعي وينادى بالتدبر... أم على قلوب أقفالها؟



المقالة العشرون

من كان بلا خطيئة فليرمه بحجر !

الوطن ٢٠٠٠/١٢/٢٣

لا زالت تداعيات نتائج الإنتخابات التكميلية في الجابرية تترى، وآخرها مقاطعة القسم.

وأقول «انتخابات الجابرية» وليس العديلية أو السرة... كبحيرة تضطرب وتهيج بالأمواج، لا لشيء إلا ليظن بها بحراً! ذلك لانني من سكان الجابرية. ولان هؤلاء يشعرون ان تقسيم الدوائر الذي بني وكأنه امتداد لشعاعين انطلقا من العاصمة، الأول باتجاه «شرق» وما يليها، والآخر صوب «القبلة» وما بعدها، اصابه «شيء ما» عندما وصل منطقتهم! وكان مراياً عاكسة وعدسات مقعرة ومحدبة نصبت أمامه، فالتف خيط الشعاع وهو يرسم التقسيم، ليختلس الجابرية إما من الرميثية أو من بيان، ويلحقها بالإمتداد القبلي (بتسكين الباء)، فغدت الجابرية مجرد «ملحق» في قصر أو فيلا، مع إنها كانت تأمل أن تكون «صالوناً» أو «جناحاً» في بيتها! هكذا أصبح صوتها إما ضائعاً، وفي أحسن الاحوال مرجحاً، ولكنه لن يكون ممثلاً.

وبعد، فلأن الجابرية كانت عنصر الحسم والثقل الذي رجح كفة الميزان في هذه الإنتخابات.

هناك اختلاف في جواز تحديد علل الشرائع وفلسفة الاحكام التي أمر الله بها أو نهى عنها، هذا في غير منصوص العلة بطبيعة

الحال، فلماذا نصلي الصبح ركعتين والمغرب ثلاثاً؟ ونطوف بالبيت سبعاً لا تسعاً؟ ونصوم شهر رمضان لا شعبان؟

قد يأتي العلم ليكتشف بعد أربعة عشر قرناً أن في لحم الخنزير دودة لا يقضي الطبخ عليها، وأن في الذهب «أيونات» تأثر على جلد الرجل دون المرأة، ولكن حتى هذه الإكتشافات لا يمكن تبنيها كعلل تامة للتشريع الإلهي... هذا بالنسبة للأحكام الشرعية وما أمر به الله عز وجل.

أما القانون الوضعي، فهو صنيعة بشر مثلنا، أفصحوا عن غرضهم من سن القانون، وباحوا بالسر في تشريع ذاك، وإن أغمض المشرع تحديد العلة وأعرض عن ذكر الحكمة، فلشدة وضوحها وعدم حاجتها لبيان وتصريح.

فلا يصح في مثل هذه القوانين أن نجمد على حرفية النص، وكأنه منزل من السماء، لا تعرف له وجهاً إلا في اللوح ولا تأويلاً إلا من العرش والقلم، فلا تملك إلا العمل متعبداً مسلماً وجهك لمن فطر وبدع! فإن فعلت فأنت تسلب تلك القوانين روحها وتفقدها حيويتها... ومن هذا القبيل، منع دفع المال لشراء أصوات المقترعين في الإنتخابات النيابية.

إن جوهر التحريم هنا هو قطع الطريق على الإغواء والتغرير بالناخب، ومنع استغلال حاجته، مقابل انتخاب الأصلح.

ولا يخفى أن هذا مما لا ينحصر في دفع المال مباشرة لشراء الأصوات. إذ يمكن أن يتحقق عبر بذله لدعاية كاذبة، وعمليات تجميل وترقيع «تزين» صورة المرشح وتخفي عيوبه ونقائصه! وقد يستغل المرشح حاجة الناخب فينجز له معاملة، مرسخاً «الواسطة» وظاهرة «نواب الخدمات»، وهو داء يقوم في أسوء جوانبه على إذلال المواطن وهوانه (وأبسط اشكال هذا الإذلال هو تغيير أرقام الهواتف والبياجر فور انتهاء الإنتخابات!)، إلى جانب تضييع حقوق الآخرين، ناهيك بهتك القانون وما يخلفه من آفات في الإدارة نفسها وفي نفسيات المواطنين ورؤيتهم للقانون، وما يخلق ذهنية تشكل معول هدم في طريق التنمية المنشودة للبلاد.

وقد يذهب البعض إلى اعتبار إقامة الولائم باسم إكرام الضيف ضرباً من دغدغة المشاعر وأخذ الناخب حياءً، عملاً بـ «أطعم الفم تستحي العين»!

وإن تردد البعض في تجريم كل ما سبق، فلا أظن أن ضرب المرشح على وتر الطائفة والقبيلة يقبل الشك والترديد، وهكذا كسب الأصوات بآلية التحزب، والأحزاب ما زالت محظورة قانونياً... أليس في هذه الممارسات إغواء وتغرير؟!

ماذا عن إخفاء المرشح انتماءه الفكري أو السياسي؟ إن مرشحي تيار جمعية الثقافة، على سبيل المثال، ينكرون حقيقة انتمائهم، وإن كان عبدالمحسن جمال أراد لنفسه بعض المصداقية، فتخلى في حملته الأخيرة عن «كلمة التوحيد وتوحيد الكلمة»، وانفتح بشفافية وبشيء من الواقعية على ناخبيه من غير المحازبين للجمعية... فإن غيره يصر على رفع شعار الجمعية، إصراره على ادعاء الإستقلالية ونبذ التحزب!

ضارباً المسؤولية الشرعية، والشرف المهني، والأمانة العلمية، وحتى احترام عقول ناخبيه عرض الجدار، ومستخفاً بفهم الناس وإدراكهم الحقائق السياسية، بشكل لا تراه إلا في المجتمعات البدائية، فكأنهم يتعاملون مع فلاحين في قرية أو رحل يجولون في البادية.

إنهم ينالون من مراجع التقليد العظام، ويسفهون آراءهم ويستخفون بأشخاصهم، وينكرون على المؤمنين تقليد اي مرجع غير وليهم ومرشدهم الروحي. إنهم لا يرون للناس حقاً أن يخالفوهم حتى في عباداتهم الخاصة، فيثور أحدهم ويغضب على مَن عمل أو قال بغير ما يقوله «ولي الفقيه»، ولا يشفع للمؤمن احتجاجه بأنه لا يقلد هذا «الولي» ولا يرى لحكمه نفاذاً... ثم تجده في الحملة الإنتخابية كالحمل الوديع، والمهذب الخلوق، أو قل الإبن البار في تعظيمه للمراجع، واحترامه لآراء وقناعات لا تلتقي مع رؤيته للدين وفهمه للإسلام... وكل ذلك خوفاً وطمعاً ورجاءً، والمحور: أصوات ناخبين!

في انتخابات ١٩٩٩ خاض إسلامي مستجد المعركة مدعوماً من جماعة منشقة عن «الجمعية»، ولكنه كان يأبى أن ينسب إلى هذا الحزب ويغلظ الأيمان ببراءته منه، خصوصاً من قائده الذي تثار حوله شبهات عقائدية وسياسية كثيرة.

استبشرت الساحة خيراً وتفاءلت، فمجرد وجود منافس إسلامي، مهما كان انتماؤه، يعني سقوط احتكار الجمعية للتمثيل الديني في الساحة الشيعية، وفي هذا خدمة، قبل أي شيء، للحقيقة. فالساحة تزخر بالتيارات الفكرية والعقائدية، ولا تخلو من السياسية، ولكن الإتجار بالثورة الإيرانية، واستغلال مكانة الإمام الخميني (قدس سره) في قلوب الشيعة وعواطفهم، افتعل هيمنة صورية وبروزاً متوهماً لجمعية الثقافة.

وكنت ممن تفاءل... خصوصاً وأن الرجل ظهر للملأ متبنياً الإعتدال والتعقل، مؤمناً بالتعددية، ومنادياً بالحرية الفكرية، متجللاً بمسحة من السماحة ولين الجانب... ولكن سرعان ما أظهرت الأيام في صفحات وجهه وفلتات لسانه ما أضمر، إذ استفزته مقالة عابرة تناولت قائده بالنقد، فانفلت من عقاله متنكراً لأوليات ما نادى به، وراح يخبط: رافعاً صاحبه إلى مقام الإمام الحسن السبط عليه السلام، ومنحدراً بمراجع التقليد العظام الذين حكموا بضلاله، إلى جهلاء قومه الذين ابتلي بهم! فبدا، على نعومة أظفاره في عالم السياسة، وليونة عظامه في معترك المواجهة... أكثر فظاظة وحدة من منافسه المتطرف.

ماذا لو لم تفضح الأيام هذا الرجل، وتكشف الحوادث ذاك؟ أليس في خطابهم تغرير بالناخبين وإغواء؟ وفي أسلوبهم تحايل وتدليس وغش؟

ألا يفترض أن يظهر المرشح على حقيقته، تاركاً لناخبيه حرية التفضيل والترجيح؟ ما الفرق بين هذا الفعل وبين دفع الأموال لشراء الأصوات؟ هذا استدراج واستغفال للناخبين، وذاك استغلال وامتهان، ولك أن تقلب الأوصاف وتعكسها على الأفعال، فلن تكون قد تجنيت على التجار، ولا افتريت على الإسلاميين.

وبعد، فهذه هي لعبة الديمقراطية، وتلك هي السياسة وعالمها... لست في مسجد أو حسينية، حتى تستنكر على سافرة، أو ثمل يترنح، وتعجب من جرأة ووقاحة نشال يستغل غفلة الزحام! إن الدعاية الكاذبة والنفاق والتدليس والتزييف والإفتراء والرشوة والإشاعة، وحتى البطش والعنف، هي من لوازم السياسة ومن إفرازاتها الطبيعية. نعم، هناك آداب وأخلاق، لا تخلو منها حتى الحروب المسلحة، ولكنها تبقى شأناً خاصاً يدور في النبل والنجابة، لا يمكنه أن يلزم الساحة ويديرها. لذا يسجل التاريخ أسماء الحص في لبنان، وسوار الذهب في السودان، واسماعيل فهمي في مصر... بأحرف غير تلك التي تكتب عن مئات وآلاف السياسيين الأكثر كفاءة ونجاحاً.

إن الحق نسيج متجانس، وهيكل وبناء واحد، أو قل شجرة، وهكذا الباطل، هذه اجتثت من فوق الأرض مالها من قرار، وتلك أصلها ثابت وفرعها في السماء... وقد تكبر الشجرة فتغدو ذات أغصان وأفنان وظلال وارفة، ولكن هذا لا يعني أن تظن في الأثلة كرمة، وترجو من الصفصاف جنياً، فإن لم تحظ أسيت وغضبت! هذه هي السياسة أينما كانت، لا فرق فيها بين «الجنتلمان» البريطاني و«البروليتاري» الروسي و«الشيخ» المتقدس في طهران... إن بعض المتباكين على الديمقراطية وما نالها في الإنتخابات الأخيرة، يبدون كمن يحتج على تخلع مذيعة الربط في إذاعة مونت كارلو وضحكاتها الرقيعة، أو على لعب القمار في كازينو لبنان، أو على تقديم النبيذ في مطعم فرنسي!

تبقى مسألة الملاحقات القانونية، وتسجيل الأرقام والنقاط... فهذا من النزول على شرائط اللعبة، كما يلاحق المحامي إخلال رجال الأمن بقانون الإجراءات، ويتصيد فساد خطوة ما ليبرىء المتهم، بعيداً عن حقيقة ارتكابه الفعل واقترافه الجريمة... ولكن هذا شيء آخر غير الجوهر والحقيقة، فلا ينبغي أن نغفل ونصدق أن مصيبة نزلت وثلمة حلت في كيان هذا المجتمع عندما اشترى أحد صوتاً سبقه غيره في بيعه.

الحقيقة الهامة هنا هي أن صناديق الاقتراع لا تملأ، كما في كثير من الدول، زوراً وتزويراً... حتى من صوت بغباء أو لمصلحة شخصية، فقد اختار ذلك لنفسه ولم يجبره أحد عليه، وما دامت هذه الحقيقة قائمة فالديمقراطية بخير.

ولو أنصف المعترضون، والإسلاميون منهم على الخصوص ونظروا، سنة صوب الملا عمر في أفغانستان، وشيعة صوب السيد الخامنئي في طهران، لطبعوا قبلة على باطن أكفهم وظاهرها... وجربوا حظهم مرة أخرى بدل هذه الندبة!



المقالة الحادية والعشرون

وأما أحمد الخميني فلا بواكي له !

الوطن ٢٠٠١/١/٦

في التاسع والعشرين من سبتمبر الماضي نشرت صحيفة «الشرق الأوسط» خبراً مفاده أن حفيد الإمام الخميني أوضح أن محمد نيازي رئيس القضاء العسكري، الذي تولى التحقيق مع الشبكة التي كانت تعمل داخل وزارة الإستخبارات، وما عرف بمجموعة سعيد إمامي (وكيل الوزارة المنتحر أو المقتول، أو المغيب في شخصية جديدة!)، المسؤولة عن سلسلة عمليات اغتيال المثقفين والسياسيين... زاره العام الماضي في مكتبه وأبلغه أن بعض المتهمين الذين حقق معهم، اعترفوا بضلوعهم في موت والده وأنه اغتيل بدس السم في دوائه.

جاء ذلك في رسالة وجهها حسن الخميني إلى عماد الدين باقي، الصحافي الإصلاحي الذي يقضي حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة نشر الأكاذيب، ومنها خبر اغتيال أحمد الخميني على يد المجموعة! وقد سلمت الرسالة إلى عائلة الصحفي لتقدم في أوراق دفاعه.

وكانت صحيفة «همشهري» قد نشرت الخبر في ٢٠٠٠/٩/٢٣. وهذه ترجمة لنص الرسالة المنشورة هناك: «جناب السيد عماد الدين باقي، بعد السلام، رغم إنني كنت أظن الكفاية فيما أبلغته لرئيس المحكمة شفهياً، ولكن حرصاً على عدم ضياع حق أحد، أعلن: إن ما ذكر بخصوص حضور السيد نيازي في مكتبي،

وتصريحه حول وجود اعترافات حول قتل المرحوم والذي صحيح، كما إن السيد نيازي شخصياً أذعن بذلك. أما الأحاديث الأخرى التي دارت في هذه الجلسة، ومدى صحتها، فهو أمر خارج نطاق شهادتي هذه».

والملاحظ هنا:

١/ أن السيد حسن الخميني كتب الرسالة عبر «مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني»، كما ذكرت «همشهري»، وهي مؤسسة رسمية في الجمهورية الإسلامية، بل شبه حكومية، ولها موقع قانوني واعتباري هام في التحقق والتثبت من الأقوال والكتابات المنسوبة للإمام الخميني، وهي الجهة التي لها الكلمة الفصل على هذا الصعيد. ومما يسجل في هذا المضمار، حكمها العام الماضي في رسالة نسبت للإمام الخميني، أثير حولها جدل كبير، بخصوص عدم السماح للقوميين (نهضت آزادي) خوض الإنتخابات، شكك الإصلاحيون فيها، وقالوا إنها ليست من إنشاء الإمام الخميني ولا كتابته وخط يده، وادعوا أن السيد علي أكبر المحتشمي (وزير الداخلية في ذلك الحين) هو الذي وضعها... فجاء رأي المؤسسة وحكمها نافياً وقوع تزوير أو وضع، ومقراً بصدور الرسالة من الإمام الخميني، مما صب لصالح المحافظين.

٢/ مضى اكثر من ثلاثة أشهر على هذا الخبر، ولم يكذب السيد حسن أو مؤسسته ما ذكرته الصحف، كما لم يعلق أي مصدر رسمي قضائي أو امني عليه. اللهم إلا ما القاه السيد حسينيان يوم الإثنين ٦/١١/٢٠٠٠ في حشد من البسيج، كتأكيد لأقوال سابقة له، من أن الشبكة المذكورة تتبع تيار الإصلاحيين! ومع إن الرجل يعتبر من الأركان الامنية لتيار المحافظين، إلا أن تصريحه هذا ليست له أية صفة رسمية يمكن التعويل عليها، ولم يلق ردوداً تذكر، كونه أصلاً من المتهمين بالضلوع في تأسيس الشبكة ومن الشخصيات الخفية التي تقف وراءها.

٣/ صحيفة همشهري التي نشرت الخبر، تعتبر هي الأخرى شبه حكومية، إذ تصدر عن بلدية طهران.

كانت نقطة البداية، هي الإنتكاسة التي أصابت السيد أحمد الخميني عندما عجز عن تغيير قناعة السيد الخامنئي وقراره في إدارة النظام بطريقة فئوية. وفشله في ثنيه عن نزعة الإنتقام من منافسي الأمس وخصومه في عهد الخميني، والمضي في سياسة انتهت إلى إقصاء جناح «خط الإمام» وانزوائه، مما أفقد الثورة وحرم النظام من نصف إمكانياته السياسية وطاقاته الإدارية كماً، وجلها كفاءة ونوعاً...

وكانت معالم هذه الإنتكاسة اخذت في البروز من خلال ما كان السيد أحمد يصرح به في جلساته الخاصة، أو ما كان يلمح إليه في بعض المحافل العلنية، وكلها تصب في التشكيك في حيثيات انتخاب مجلس الخبراء للقائد الجديد، والدور الذي لعبه هو شخصياً في ذلك الإنتخاب، والشهادات التي نقلت عن الإمام الخميني... وكانت هذه الأحاديث في مجموعها، بل في تفاصيلها، تشير إلى تزييف وتزوير وقع، وتلتمس المسوغات الشرعية التي حدت بالفاعلين ودفعتهم إلى ما فعلوا، وعمدتها حفظ النظام من السقوط، والثورة من الضياع.

وقد زاد السيد أحمد من هذه الوتيرة في أواخر أيامه، وصار ينقل شهادات معاكسة وأراءً مضادة لما يجري تداوله في وسائل الإعلام... وبدأ المعنيون والمتضررون يتلمسون بوادر تمرد و«حركة تصحيحية»، فقرروا دفنها في المهد، بل وأدها.

أما النهاية، فكانت في تلك الصبيحة التي سقط السيد أحمد في ليلتها التالية، عندما صدرت إحدى الصحف تحمل عناوين لقاء صحفي أجرته مع السيد أحمد، بدا فيه عازماً على فصل شخصه وموقعه عن العهد الجديد، لصالح المشروعية الفقهية والثورية.

ولصالح الموقف الشعبي في مطالبه ومعارضته... التي كانت تتمحور في تلك الفترة حول الحريات. خصوصاً الحد من الصلاحيات المطلقة التي منحها القائد لجهاز المخابرات، ودفعته للتطاول على النخبة الثورية (اليسار الإسلامي) بممارسات لم تكن تألفها ولا تتوقع أن يعامل بها «أبناء الثورة».

وكانت رغبة عارمة تدفع الساحة نحو العودة إلى التوازن القديم الذي كان قائماً في العهد السابق، من خلال توزيع النفوذ، والتعددية في مراكز السلطة والقرار، بما يصب في تحكيم دور المؤسسات، ويحد من طفرة الهيمنة وطغيان الإستبداد الفردي.

في ذلك الحين، سرت «إشاعة» قوية تقول إن الرجل قتل... وقد ارتكزت على تصريح طاش من أحد الأطباء، ذكر فيه أنه لمح بقعاً زرقاء تشبه الكدمات على جسم مريضه، وقد فسر ذلك بإصابته بتسمم، فبنى على هذا التقدير ونظم خطواته الإسعافية عليه. وأضاف الدكتور أن الطبيب البريطاني الذي استدعي في اليوم التالي من لندن، أمضى الخطوات التي قام بها، وهنأه على صحة تشخيصه. ودعم الرفسنجاني - من حيث لا يريد - هذه الإشاعة، واضفى على الشكوك صفة رسمية، عندما صرح في التلفزيون أنه أمر بإجراءات تمنع التقول والإتهامات في المستقبل!

رحل السيد أحمد، وتعاقبت بعد ذلك حوادث احتار الناس في تفسيرها... فهذا آية الله الشيخ محمد مؤمن، تحاصر سيارته وتسحق بين شاحنتين في الطريق السريع بين قم وطهران فيصاب ويدخل في غيبوبة، ولا يخرج من المستشفى إلا بعد عدة عمليات جراحية في المخ والأعصاب، خلقت شكاً في قدراته العقلية وسلامة آرائه. وهذا آية الله الشيخ طاهر شمس، أحد كبار أساتذة الحوزة في الفقه والتفسير، تدهسه سيارة في «الصفائية» (وهو شارع لا تتجاوز فيه سرعة المركبات عن ٢٠ - ٤٠ كم/ساعة لشدة ازدحامه!) ترديه قتيلاً. وهذا آية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي تنعطف عليه شاحنة تقلب سيارته وهو في طريقه إلى بستان في أطراف قم، فينجو بمعجزة.

ومع إن الساحة تفاوتت في استنتاجاتها: ففي حين اتهم البعض النظام دون دليل محسوس وحجة قانونية قاطعة، كرر «الحكوميون» وأنصار الخامنئي الضرب على «مسمار» أمريكا وإسرائيل ومنافقي خلق... بينما توقف آخرون، رأوها مجرد حوادث ليس بالضرورة أن تكون جنائية.

ولكن الغريب أن الحادث الأول وقع بعد أن اقترح الشيخ المؤمن على السيد الخامنئي أن يعيد نظره في الطريقة التي يعامل بها آية الله العظمى المنتظري، ونصحه بالكف عن أذاه ومحاصرته وملاحقة طلابه، وتعبئة الغوغاء نحو بيته لرجمه بالحجارة بين فترة وأخرى! وطالبه بالتزام قرار الإمام الخميني والوقوف عند حدوده في عزل الشيخ عن الولاية، والإستفادة من علمه وفضله وآرائه في إدارة النظام والحوزة. والثاني بعد يومين من تصريح طرح فيه الشيخ شمس مرجعية المنتظري، ودعا المؤمنين للرجوع إلى تقليده. والثالث بعد أشهر من موقف حازم اتخذه التبريزي في رفض زيارة الخامنئي، قاوم فيه ضغوطاً مخابراتية غاية في القسوة والوقاحة...

إن هذه القرائن تسقط خيار «المتوقفين»، وتجعل القضية إما أن تكون صنيعة النظام لتصفية خصومه، أو من فعل أعداء النظام بهدف تأليب الأجواء وخلق الفتن.

كانت هذه الإستنتاجات والتحليلات قائمة ولكل منها مبرراتها وحججها في ذلك الحين، ولكن انكشاف أمر شبكة «سعيد إمامي»، والمحاكمة التي تجري هذه الأيام في طهران لثمانية عشر شخصاً من هذه الشبكة بتهمة قتل أربعة من الكتاب والناشطين العلمانيين... جاء ليقوي ويرجح كفة تحليل، ويضعف آخر.

استوقفتني في هذا الخضم ظلامة جددت الآلام...

فقد كان لهؤلاء الضحايا: مجيد شريف ومحمد مختاري ومحمد بويانده وداريوش فروهر وزوجته (التي مثلوا بجثتها وهي في ملابس النوم، أي أن هؤلاء الإسلاميين لم يعفوا عن أعراض الناس)، من ينهض باحتجاجهم ويدافع عن حقوقهم، فهذا «صوت أمريكا» يعلو، وهذه منظمات العفو تدافع وتلاحق وتتابع وتنصر وتآزر...

ولكن من للسيد أحمد الخميني؟ من الذي سيطالب بدمه، ويدعو لإدراج قضيته في لائحة اتهامات هذه الشبكة؟ أتراه يكون أحد رجال الدين الغارقين في السياسة؟

إن حجم الترغيب والأموال التي تغدق على الساكتين، وهكذا حجم الترهيب الذي يمارس ضد الشرفاء، لا يبشر بخير، ويجعل أكثر المتفائلين يستبعد اي تحرك على هذا الصعيد. والشواهد تشير إلى أن دم السيد احمد سيضيع كما ضاع دم شقيقه السيد مصطفى، ولا أقول كما ضاع دم والدهما الإمام الخميني، بل كما ضاعت ثورته!

ويبقى السؤال الحائر:

من الذي يقف وراء هؤلاء؟ فمن البديهي أن وصول شخص (سعيد إمامي) لمنصب «وكيل وزارة» في أكثر مؤسسات النظام حساسية أي المخابرات، وإدارته لشبكة بهذا الحجم من عناصر وأعضاء الوزارة، وعبر إمكانياتها وأموالها، في ظل البيروقراطية المتأصلة في إيران، والإنغلاق الأمني المعروف عنها، من غير دعم سياسي تؤمنه «سلطة عليا»، وإسناد معنوي وإرشاد روحي وغطاء ولائي وفقهي... دونه خرط القتاد، ومما لا يكون «حتى يرد الضب»، ومن رأى ضباً يشرب فليصدق السيناريو الرسمي!



المقالة الثانية والعشرون

الكويتيون في إيران، والإيرانيون في الكويت

الوطن ٢٠٠١/١/٢٧

في السبعينات كانت الإذاعة تبث برنامجاً صباحياً تذكر فيه أسعار السلع والمواد الغذائية لذلك اليوم، وكثيراً ما كان يدور لغط بين الباعة والمشترين في سوق الخضار على تلك الأسعار، حتى شاع أن يرد عليك البائع إذا اعترضت على سعره، وقارنته بما جاء في البرنامج الإذاعي: إذهب وأشتر من الإذاعة.

قبل شهرين نشرت الصحف المحلية خبراً مفاده إن مجلس الوزارء الإيراني (الذي يترأسه رئيس الجمهورية السيد محمد الخاتمي) أصدر قراراً يقضي إعفاء مواطني دولة الكويت من سمة الدخول (الفيزا)، كخطوة نحو المزيد من الإنفتاح السياسي والإقتصادي والثقافي تجاه الجيران.

ولكن سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الكويت كانت ما تزال تتجاهل الأمر وتمضي في تحصيل الرسوم وفرض الفيزا على المسافرين الكويتيين إلى إيران، حتى يوم أمس.

وعندما سأل أحد المواطنين الكويتيين المراجعين موظف السفارة الإيرانية عن هذا التعارض، قال له بأن التعليمات السابقة والمعمول بها لم تتغير، وعندما ألح المراجع، مستغرباً تجاهل أوامر رئيس الجمهورية، رد الموظف: إذهب إلى خاتمي لكي يختم الفيزا على جواز سفرك!

من المؤكد أن إلغاء الفيزا قرار يخدم المصالح الإيرانية أكثر من الكويتية. إذ سيفتح باباً لتنشيط الأسواق والتجارة، ويشكل نافذة للسياحة، وحقلاً خصباً للتواصل الثقافي الذي يعد من أهم أهداف الجمهورية الإسلامية، التي تتكلف ميزانيات ضخمة ترصدها له... فلابد أن ترحب بما يقرب منها مخاطبي إعلامها ويدنيهم إليها ويسهل تواصلها معهم.

وقبل هذا وذاك، فهو يشكل إحقاقاً لحق في حرية زيارة الشيعة لعتباتهم المقدسة، وواجباً على «متولي» تلك المقامات يقضي بتسهيل أمر الزيارة وخدمة الزائرين.

ومن المؤكد أيضاً أن الحقيبة الدبلوماسية التي تنقل قرارات الحكومة الإيرانية من طهران إلى سفارتها في الكويت، لا تأتي عن طريق البحر عبر اللنشات حتى تستغرق كل هذا الوقت!

فما بالهم إذاً؟ لماذا يتعاملون مع تنفيذ هذا القرار وكأنهم يقتطعون من قلوبهم ويصرفون من تركة آبائهم؟... خصوصاً أنها ليست المرة الأولى ولا الوعد الأول، فقد سبق أن وعد الكويتيون بحق تملك العقارات في بعض المدن والمحافظات الإيرانية، وبتأسيس قرية سياحية في أطراف مشهد تخصص لهم.

والملكية من القضايا التي لا زالت تفضي إلى مشاكل كثيرة، وعلى سبيل المثال: فإن أحد المواطنين الكويتيين سجل أملاكاً كبيرة منها مزرعة أبقار باسم رجل دين إيراني، مغتراً بمنصبه الرسمي وحجم عمامته وطول لحيته! فلما توفي الرجل وطالب ورثته بحقهم، أدعى «الشيخ» أن تسجيل المزرعة باسمه لم يكن للمحذور القانوني الذي يحظر تسجيل العقارات بأسماء الأجانب، بل كان على أساس أن والدهم قدمها له هبة بلا عوض. والجدير بالذكر أن الأوراق العرفية التي يكتبها الطرفان بينهما لا حجية لها لدى المحاكم الإيرانية ولا تغني عن شيء، وهذا مما تنص عليه قوانين السجل العقاري صراحة. وعندما أصر أحد الورثة على حقه وصار يشهر بالشيخ ويقذفه بخيانة الأمانة، قضى المسكين ومات في ظروف غامضة!

وتبقى هذه الأمور شؤوناً إيرانية لهم أن ينفذوها أو يأجلوها أو يلغوها... ولكن هلم إلى «فالية الأفاعي» وما تعانيه الجالية الكويتية في إيران، وجلهم من طلبة العلوم الدينية المقيمين في قم المقدسة، وعددهم لا يتجاوز العشرين (مقابل الجالية الإيرانية في الكويت، التي يتجاوز عددها الخمسين الف نسمة).

بين يدي استمارة مطبوعة يلزم أن يمليها المواطن الكويتي الراغب في الإقامة لطلب العلم في قم، تتضمن تسعة وأربعين سؤالاً، هذه نماذج منها:

تحت البند ألف، سؤال رقم ٣٢: إذكر المعلومات الكاملة عن أقربائك (الأب، الأم، الإخوة والأخوات). وفي البند دال، سؤال رقم ١: اكتب عن النشاطات السياسية والإجتماعية التي كنت تمارسها. والسؤال الذي يليه: إذا كنت منتمياً لحزب أو حركة أو جمعية سياسية أو دينية فوضح اسمها، تاريخ العضوية، المدة، نوع المسؤولية، ثم بين هدفك من الإنتساب، وإذا خرجت من الإنتساب فوضح أسباب ذلك. والسؤال ٧: ما هي الدول التي زرتها لحد الآن؟ ما هو الهدف من زيارتها؟! وفي البند واو، السؤال ١: إذكر الأعمال التي اشتغلت بها من البداية لحد الآن مبيناً نوع العمل، نوع المسؤولية، مدة العمل، محله، سبب ترك العمل. السؤال ٩: اكتب موجزاً عن حياتك.

ويعقب ذلك تحقيق شفهي يستغرق عدة جلسات، تمتد الجلسة لساعات! تفتح لك فيه إضبارة تجعل الآية الكريمة ﴿مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا احصاها﴾ تتمثل أمامك، ويبدو فيها المحقق وكأنه يتحرى عن «بيض الأنوق»! في تفتيش على العقائد لا أظن الكي جي بي مارسته، لا يوفر المدرسة الفكرية والفقهية والتقليد...

والويل إن أقر الطالب بأنه يقلد السيستاني أو التبريزي أو الوحيد، فهذا يعني بقاءه تحت المراقبة، والعيش مستنفراً محترزاً من الملاحقة والرصد طيلة فترة دراسته وسكناه في قم، تحصي عليه لقاءاته ونشاطاته، مهما كانت علمية وبعيدة عن السياسة،

من قبيل التلمذ على أساتذة معينين. أما إذا كان مقلداً للمنتظري أو الشيرازي أو الروحاني فعليه أن يقضي سنته الدراسية في مراجعة إدارة الهجرة، ثم رفض طلبه وعدم السماح له بالدراسة، فالعودة إلى بلده!

والجدير ذكره أن الطلاب الكويتيين لا يتسلمون أية رواتب أو مخصصات مالية، ولا يتلقون أية خدمات صحية أو بلدية (كوبونات الإعاشة التي تصرف المواد الغذائية بأسعار مدعومة) ولا تعليمية (لأبنائهم)، إذ هناك مدرسة عربية خاصة تتقاضى منهم رسوماً باهضة. من هنا فهم لا يشكلون اي عبىء على الدولة الإيرانية، بل على العكس من ذلك، فهم يشكلون «حالة سياحة» مستمرة، نظراً للمستوى المعيشي الذي يتمتعون به.

وفضلاً عن رأيه الذي يجب أن يكون إيجابياً في النظام الإيراني، وأعجابه الذي يجب أن لا يتناهى بإنجازات الثورة وبركاتها، واستعداده اللامحدود للتعاون مع أجهزتها والإبلاغ عن أي متآمر، فإن المقيم عليه أن يوقع تعهداً من تسعة بنود، منها (في البند الثاني): الإلتزام القولي والعملي بولاية الفقيه المطلقة، وما تصدره من أوامر. وهو شيء آخر غير التعهد برعاية قوانين البلاد وأنظمتها، حيث ذكر ذلك في بند مستقل (رقم ٣). وهذا يعني البيعة!

أي أنهم يلزمون رعايا الدول الأخرى بمبايعة مرشدهم الروحي، ويوجبون عليهم التقيد القولي والعملي بأوامره. فإذا ما قررت الجمهورية الإسلامية يوماً أن تقحم الطالب في صراع سياسي مع حكومة بلده، أو أرادت أن تتدخل في شأن داخلي لبلده، فعلى طالب الحوزة أن يكون القنطرة وأن يلتزم ذلك وينفذه، وإن خالف قناعاته الشخصية والسياسية، وعارض رؤيته الدينية وما يجب أن يقوم به شرعاً (وفقاً لتقليده)، واصطدم بحبه لوطنه ومصالح شعبه! وإلا فعليه أن يرحل ويحرم من التحصيل العلمي... فلا يملك الطلبة إلا اللجوء إلى «التقية»، فيجارونهم بالسنتهم، إذ أكرهوا وقلوبهم مطمئنة بالإيمان.

قد يتعرض الأجانب في أي بلد لتحقيق من هذا النوع إذا ما وقع أحدهم في دائرة الشك، وحامت حوله شبهات، ولكن أن يكون الأمر ابتداءً ومسبقاً وقبل أية بادرة تقتضيه، فهذا مما تنفرد به إيران دون أي بلد آخر (حتى العراق لا يعامل طلبة العلوم الدينية الأجانب في النجف الأشرف بهذه الطريقة!).

إن الأمر يبدو في غاية الإجحاف، أن يعيش أكثر من خمسين ألف إيراني في الكويت، دون أن يفتش أحد عن عقائدهم وأفكارهم، ويبحث في قناعاتهم الدينية والسياسية، أو يضايقهم في كسبهم ومعيشتهم، أو يسالهم عن إخوانهم وأخواتهم وأنسبائهم! ... بينما يضطهد عشرون كويتياً اضطرهم التكليف الشرعي، ودفعهم إيمانهم وإلتزامهم الديني للسفر إلى قم، فيلاحقون كأنهم كائنات فضائية جاءت لغزو الأرض! مع ملاحظة فرق جوهري، وهو أن الإيرانيين جاءوا إلى الكويت للكسب، وهم يستفيدون مادياً ويفيدون بلادهم عبر تحويل مدخراتهم من العملة الصعبة... والكويتيون هناك للعلم، أي لأعظم قيمة أخلاقية وروحية، دون أن يكلفوا المضيف شيئاً.

ومما يزيد في هذا الطنبور والحانه النشاز نغمة، ويمض هذا الجرح ويفجره نزفاً، أن الأموال التي تقوم عليها الحوزة العلمية، من حقوق شرعية وتبرعات وهبات، يرد جلها من الكويت وأهلها، وفي هذه الحقيقة شهادات من مراجع تقليد عظام! ... فإذا أرادوا أن يتعلم بعض أبنائهم وينفروا إلى الحوزة العلمية فيتفقهوا في الدين لينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم، عز عليهم ذلك إلا بالإذلال والهوان!

لقد تناولت في هذه العجالة ما يعانية الكويتيون في الحوزة، ولكن القضية الحقيقية والمعضلة الخطيرة تكمن في الهيمنة الحكومية على الحوزة العلمية ككل، فمعاناة الطلبة والعلماء الإيرانيين أنفسهم لا تقل عن معاناة بقية العرب من خليجيين ولبنانيين وعراقيين، وهكذا الباكستانيين والهنود والأفغان، ولها من الصور والاشكال ما يعجز القلم عن بيانه...

والدلائل تشير إلى أن القوم في طريق القضاء على هذا الصرح العلمي العظيم الذي بناه علماء الطائفة بمداد حق أن يكون «أفضل من دماء الشهداء»، وعندما دعاهم داعي الحفاظ واستنهضهم واجب الدفاع لم يترددوا في بذل دمائهم أيضاً، وفي سفر العلامة عبدالحسين الأميني «شهداء الفضيلة» شهادة تغني عن أي تشدق وتبجح قد يغري الشيطان به بعض السذج من أعداء الحوزة، الطاعنين عليها بالقعود والرجعية والتخاذل...

إنه وجود من العظمة والشموخ ما طأطأ له ملوك الصفوية والقاجارية وفرض احترامه عليهم وألزمهم حدودهم... وها هي الجمهورية الإسلامية تتنكر لأصلها ومنبعها وتمضي في مخطط وضع الحوزة العلمية على فراش الموت البطيء! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



المقالة الثالثة والعشرون

مدرسة شمس الدين

الوطن ٢٠٠١/٢/٣

كنت في لبنان عندما نشرت مجلة «الشراع» البيروتية فصلاً من قصتي مع الإيرانيين. ثم سلسلة مقالات عن إخفاق الثورة الإيرانية، انطوت على تعريض بكفاءة المرشد الروحي ونفي لمشروعيته... نسبت إلي وألصقت بي.

فتلقيت من التهديد والوعيد، ولاحقني من الرصد والوقيعة ما أدخلني في طوارئ مستمرة. وكان صاحبي الذي استضافني قد وشى بي وغدر، فما كنت لاستقر ليلة بعد أخرى في الضاحية الجنوبية حتى يأتيني الخبر بكشف «وكري»، فأنتقل إلى البقاع، ومنها أعود لابحث عن ملجأ في الغازية أو النبطية في الجنوب، فإن عز فإلى الشام، وهكذا...

في هذا الخضم المفعم بنكهة استطعمها وأتذوقها كمدمني السيجار الهافاني، رغم ما أكابد وأعاني! رن الهاتف الخليوي يوماً عن نبرة أبوية لن أنساها: كان الشيخ شمس الدين يدعوني للقائه، وليس هذا من شأنه ولا عادته، فالكعبة تؤتى ومثله يقصد... فرأيتها فرصة لا ينبغي أن أفرط فيها، وجل قصدي طلب إبراء الذمة وإسقاط الحقوق لما سبق أن ناله مني. وكنت منذ أمد قد شرعت بطلب السماح والتماس العفو ممن هاجمتهم وخاصمتهم على حساب الثورة، بعد أن اكتشفت أن السياسة بغي لا صاحب لها، ونغلة لا أب لها!

وعندما التقيته وجدت روحانية وهمة تناطح السحاب، تتعالى على الصغائر وتأنف مجرد الحديث عنها. فقد صدني عن عرض ما جئت لاجله وأمرني أن أمسك، ولف الموضوع برمته وعزاه لفورة الشباب، والتمس لي العذر من إخلاصي لقناعاتي وصدقي في مواقفي، وأن ما صدر مني بحقه لم يكن لشيء من حطام الدنيا، كما جزم... وراح يحدثني فيما يجمعه تعبيره العميق: «أما آن أن تعود إلى وطنك، ولا أقول إلى رشدك؟»۔

ومثلما كان دواراً في الساحة بطبه... يطرح الإعتدال في الحركية الإسلامية، ويحذر من تقوقع الشيعة وظهورهم كمشروع سياسي مستقل، وينادي بانصهارهم في مجتمعاتهم ويحث على توادهم وتراحمهم مع إخوانهم السنة، وأن ليس في ذلك ما ينال من هويتهم أو يمس في عقيدتهم. ويستدرك كعطار خبير ما أفسده الدهر من علاقة الشيعة بحكومات بلادهم، ويرم بحكمة ما أتلفه التعصب والتطرف، ويستجمع شتاتاً غررت به السطحية وتمذهبت به السذاجة...

راح الشيخ الجليل يصور الواقع ويرسم لي استراتيجية المرحلة القادمة ويحدثني فيما أرادني له: «إن عبث الحزبيين في بلدك واتجارهم بشباب الشيعة واستغلالهم في مشاريع وصولية، وإدخالهم في معارك تؤمن مصالح شخصية وفئوية، ألبسوها جلباب الدين وحلة الدفاع عن المذهب وعمامة الفقه والولاية... يفرض عليك واجباً متعيناً، فهو دور لا أراه في وسع غيرك ولا مقدوره»، في حسن ظن وتقدير لا استحقه، وعشم لا أراني محلاً له.

لقد برز الفقيد بغزارة علم وعمق فكر وإشراق حكمة، شهدت بها الحوزات وتسالم عليها أرباب الفن، فانفرد متميزاً بين دعاة الحداثة والتطوير، الذين يؤخذ عليهم قصر باعهم وعدم تضلعهم في العلوم الحوزوية. وجمع إلى ذلك وعياً وحنكة ودراية نات به عما التبس على غيره، وشجاعة اتم بها الحجة على عنق تزلف وتملق وضارع... وهذا ما ينبغي التوقف عنده.

فهو ما جعل له تفوقاً رفعه عن أقرانه درجة. تفوق محوره الصدق والوضوح في طرح الآراء التي يؤمن بها، مما فرض احترامه على مخالفيه قبل موافقيه. فعندما تكون المعالجة علمية، والطرح صريحاً وقاطعاً، والثمن: أهم ما يسعى إليه المنتسبون للعلم وأهله، أي الشعبية وكسب المريدين، أو دفع شر العوام والغوغاء... تجد أن المنزلة ترقى والمقام يسمو والتقدير ينتزع نفسه انتزاعاً، ولو بعد حين.

ففي ذروة المد الإسلامي الشيعي الثائر، حين خرج المستضعفون الموتورون من مكامن الإضطهاد ومطاوي الفقر والتفرقة، ليدحروا الميليشيات ويدفعوها لترفع أشرعة الفرار، قبل رايات الإستسلام، وتيمم صوب قبرص واليونان وحتى حيفا! حين تهاوت مباني السفارات العراقية والأمريكية، ومقرات المارينز والموساد والقوات الفرنسية. حين كانت صورة الإمام الخميني تتصدر صالة مطار بيروت، ورايات إيران ترفرف على مبناه المعطل، ومواكب المجاهدين تستقبل «دسمالتشيان» (السفير الإيراني) بإحدى وعشرين ألف طلقة، وتزفه بآليات وعربات نصف مجنزرة ليقدم أوراق اعتماده إلى الأمين العام لحزب الله! عندما رفع شعار «الجمهورية الإسلامية اللبنانية»، وصدح المؤذن بـ «لبنانستان»...

كان الشيخ شمس الدين الصوت الوحيد الذي قال: رويدكم، فلا هذا يصلح لنا، ولا ذاك يطيب لهم! ونادى بالديمقراطية والتعددية والتعايش السلمي بين اللبنانيين، وقال بحرمة الإقتتال الداخلي بين الطوائف، ناهيك بالاحزاب والتيارات الشيعية المتنافسة، وأفتى بوجوب توجيه البندقية وحصر العنف في مقاومة العدو الصهيوني المحتل. مقابل أناس التحقوا ـ صورياً ـ بالمجاهدين، فدقوا طبول الحرب، وأباحوا (شرعاً) القتل والخطف والسرقة، ونسف أي شيء «يعترض» مسيرة «الحركة الإسلامية» إذا ما شكل عائقاً أمام الأهداف النهائية للحركة. ونفخوا في أبواق الدولة الإسلامية... دون إيمان منهم بالجهاد ولا عقيدة بالخميني، بل مماشاة للجو العام وركوباً للموجة واقتناصاً للفرصة!

وقد تكبد الفقيد لذلك وتحمل كلفة فاقت الحد والتصور، إذ تناوشته سهام التخوين وانحدرت عليه سيول التفسيق وغمرته أمواج التكفير! ومما يورث الحيرة والعجب، الآلية التي مارسوا بها التسقيط، وما وظفوه لتلك الغاية... كيف تصدر مثل تلك الأفعال عن مؤمنين ملتزمين؟ كيف تلتقي الخسة والدناءة مع التهجد في الليل والبكاء في دعاء كميل؟

واليوم، ألقت الحركة الإسلامية الشيعية الثورية عصاها واستقر بها النوى، وانتهت حيث بدأ شمس الدين! تخلت عن كل ما كفرت الرجل على رفضه أو التحفظ عليه، وتناست كل ما نادت به وعبأت وشنجت الساحة بسببه، و«قدمت أوراق اعتمادها» للنظام «الطاغوتي» وانسجمت حتى غدت من أعظم المدافعين عنه وأشد المتحمسين لثباته والمتمسكين باستقراره! دخلت البرلمان وستدخل الحكومة، ورتبت أوراقها وأعادت صياغة خطابها لتفصل ثوباً قماشه الواقعية، وخيطه التعقل... وهل طالب الشيخ المرحوم بأكثر مما فعلوا، وراح أبعد مما ذهبوا؟

ولسنا هنا في وارد تقييم أصل العمل الثوري والإمتثال الشرعي لأوامر الإمام الخميني والعمل بنهجه... فما جرى في الساحة كان شيئاً آخر، ولهذه الحقيقة شواهدها وأدلتها، وتكفيك أحداث الحرب العراقية الإيرانية (خصوصاً إرهاصات إنهائها)، وما حصل في ميدان القضاء وفي الإدارة، وهكذا ما جرى في تصدير الثورة وآلية تنفيذ ذلك. وإن أردتها صرفاً فانظر فيما وقع بعد غياب الإمام الخميني، عندما انفرد أعوانه وخلى لهم المقام.

إننا اليوم بحاجة لأستاذ من مدرسة الوضوح والصراحة المقترنة بالعلم والفقاهة، ينهض ليصدح بالحق ويضع النقاط على الحروف، ويرسم الخطوط تحت كلمات معينة، ضاعت في زحمة ترادف العبارات، وطاشت عنها الألباب من فرط بهرجة المقال وزخرفته بالمحسنات، فانطلت بمداليها الخطيرة على العامة، وقادتهم إلى حيث تريد فئة، ألبست رغباتها وأهواءها مشيئة الله، وخلعت على مصالحها نصرة الدين!

إن ما يجري من ربط الحوزة العلمية بالدولة، وتطويع طلابها: برواتب جزيلة وخدمات صحية واجتماعية، ثم بفرص عمل ووظائف ومناصب رسمية، وفتح باب معادلة سطوح الدراسة الحوزوية بشهادات الماجستير والدكتوراه.

وهكذا ربط نشاطات التبليغ والدعوة على تشعبها، كإمامة الجماعة في المساجد ورقي المنابر في الحسينيات وإرشاد الحجاج ومصاحبة زوار العتبات، بالمؤسسات الحكومية والحزبية... ينذر بخطر، ويتطلب وقفة.

وللخطر وجه آخر يطل من الإرهاب، سواء العنف منه، أو أساليب الحرب النفسية التي تحاصر الحوزة والعلماء وهي تلوح بالهتك والتسقيط وتشويه السمعة وبالإفتراء واختلاق التهم ثم الملاحقة القضائية عبر محكمة «رجال الدين»... مما يخلق مسوغات التقية والسكوت، هذا للمتقي الورع، أما غيره فيهادن رغبة في هتاف الغوغاء، وحرصاً على شعبية وجمع قد ينفض من حوله إن هو جاهر ونطق بالحق، وطمعاً في صيت تطيب له نفس «الولي» إن ذكرته التقارير الحزبية بخير ورفعت ما «يبيض» وجهه، فتصدر الأوامر بتلميع صورته في المحافل العامة وتحسين سمعته في وسائل الإعلام.

إن جوانب العظمة في فقيدنا العزيز متعددة، ولكني أرى أن الثلمة التي وقعت بموته، والكسر الذي حدث بفقده، فلا يجبر هذا أحد ولا يسد تلك شيء... يتمثل في جانبين:

الأول: موقفه في نصرة الولاء والدفاع عن مقامات أهل البيت عليهم السلام من موقع الفقيه الاصيل، والمفكر المنادي بالحداثة والتطوير، والوحدوي النابذ للطائفية. دافعاً عن تلك الأفكار والمعتقدات طعون التعصب والغلو والرجعية، ومتماً الحجة على المفرطين بها بذرائع واهية.

أما الثاني: فهو دوره في توعية الأمة وتبصيرها بالحقائق، وبيان الموقف السياسي بعيداً عن الزيف والإغواء الإعلامي، ثم الإستعداد لدفع الثمن من دنياه في هذا السبيل.

عندما عدته في بيروت قبل سفره الأخير إلى باريس، قال إن الشفاء إما أن يكون بمعجزة تخرق القوانين الطبيعية، أو بتمكين أسباب العلاج والأدوية وجعلها فاعلة ومؤثرة، وكلاهما من الله سبحانه وتعالى، فإن وهب ومنح فله الشكر، وإلا فأمانة يسترجعها ودين يستوفيه.

بالأمس رجع آية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين إلى ربه مطمئناً راضياً مرضياً... فإلى جنة الله يا أبا إبراهيم والدخول في جوار أكمل عباده، آل محمد عليهم السلام.



المقالة الرابعة والعشرون

الأوقاف الجعفرية ونواب جمعية الثقافة

الوطن ٢٠٠١/٢/١٠

أن يسوق المرء سيارته وفقاً لقانون المرور، أو يبني بيته حسب الشروط الهندسية والمواصفات التي تمليها البلدية، أو يداوي مريضه باتباع تعليمات الطبيب وإرشاداته... شيء، وأن يصلي ويصوم ويحج شيء آخر. شيء عليه أن يلتمس تعاليمه من الدين الذي يعتقد والمذهب الذي يؤمن. ولا يمكن لسلطان أو قانون هنا أن تكون له كلمة. وإن حكمت، فعلى الظواهر والأجسام، لا على الأرواح والقلوب التي توصل العباد بخالقهم.

من هذا المنطلق قام المشرع الكويتي بالفصل المذهبي في قضايا الأحوال الشخصية، كونها أموراً دينية تتبع الشريعة وتدخل في عبادات ومعاملات تختلف فيها الإجتهادات وتتنوع المذاهب... فكانت محكمة الأحوال الشخصية الجعفرية، كمقدمة واجبة تكفل حق كل مواطن في أن يتعبد ويرث ويتزوج ويطلق وفقاً لعقيدته ومذهبه. دون أن يعني ذلك فرزاً أو إثارة للطائفية، ولا إسفيناً يخلق الفرقة والنزاع في المجتمع الواحد.

و«الوقف» عبادة يتقرب بها المؤمن إلى الله، وفي العبادات شروط يجب مراعاتها، إذ ليس للمرء أن يتعبد ربه كما يرغب ويشتهي، أو كما يقرر قانون وضعي، بل عليه أن ينهج الشرعة التي وضعها الله، والباب الذي فتحه.

وأحكام الوقف كما الزواج والطلاق والميراث، تختلف في بعض جزئياتها وتفاصيلها من مذهب لآخر، فهي مسألة شرعية بحتة تخضع للمدرسة الفقهية وتدور مدار أدلتها التي تتفاوت بين المذاهب الإسلامية...

فلا يصح أن يلزم الجعفري إذا أراد أن يتعبد ربه بوقف عين يبذل ريعها في إحدى أوجه البر، بالفقه السني وأحكامه، خصوصاً على صعيد التطبيق وتحديد مصاديق «البر» ووجوه «الخير» التي أراد الواقف أن يصرف ويبذل في سبيلها. كما لا يصح العكس، فتصرف أموال الواقف السني على الحسينيات أو مساجد الشيعة التي فيها «ترب حسينية» للصلاة وما إلى ذلك مما يحرمه فقهه أو يكرهه.

ويمكن الوقوف على أبعاد هذه القضية بملاحظة إحصائية عابرة تبين حجم الأوقاف الجعفرية وتضاؤلها بالنسبة لأعمال البر الأخرى التي يقوم بها أبناء الطائفة، بل بالنسبة إلى «الوقف» نفسه إذا نظرنا قارناه بما يقوم به الكويتيون الشيعة خارج بلدهم.

إن العقارات والأملاك التي أوقفها الكويتيون لمختلف مشاريع البر والصدقات الجارية في العراق وإيران وسوريا ولبنان والباكستان والهند، وهكذا في البلاد الأفريقية، بل في أوروبا وأمريكا... تصطدم في الصميم مع شعار «دهنا في مكبتنا» الذي يبدو أن القائمين على الشؤون الدينية في البلاد، سواء في بيت الزكاة أو الأوقاف، يؤمنون به ويروجونه بحماس. وإن قال قائل بأن هذا الشعار لا حظ له من المشروعية الدينية أمام الأخوة الإيمانية وتحققها بعيداً عن الهوية القومية والوطنية، فإن «الأقربون أولى بالمعروف» تبني أصلاً وتكون قاعدة.

وأذكر أنني لمحت قبل اكثر من عشرين عاماً منزلاً في النجف الأشرف كتب عليه «أوقاف السيد هاشم بهبهاني الكويتي» وتحت الإسم رقم «٤٠»، فسألت عنه فقيل إنه يعني أن هناك تسعة وثلاثين عقاراً أوقفها السيد هاشم قبل هذا، ولا ندري كم أوقف بعده! ولكني أدري الآن أنها كلها مصادرة لصالح صدام وحزبه!

هناك عوائل شيعية فقيرة في هذا البلد تمثل أتم مصاديق «تحسبهم أغنياء من التعفف»، تأبى ذل السؤال على باب هذا المسجد الذي ينكره رواده، ولا تريد أن تطرق دار ذاك الحزب الذي أمّر المتردية والنطيحة وولاهم على الخيرات والمبرات ليثروا ويتلاعبوا بالأموال، ولا تطيق الوقوف وراء ذاك الطالح الجلف، الذي يقرن نوع الهبة وحجم المساعدة وكميتها بالإستعداد للإقتداء به في الصلاة ومدى القدرة على كيل عبارات المديح والإطراء والتملق لجنابه السامي! ناهيك ببيت الزكاة وما يتجشمه السائل من الإحراج في «كشف» هويته، إضافة لما يعانية في بيان حقيقة حاجته ويتكلفه في عرضها...

وفي المقابل هناك شركات تجارية وشخصيات من أثرياء الشيعة وميسوريهم، يريدون أن يوقفوا أملاكاً وعقارات ومشاريع يصرف ريعها على هؤلاء المحتاجين، ولا يعوقهم إلا غياب هيئة محايدة مؤتمنة وغير مسيسة، تتمتع بالمشروعية الدينية، تشرف على إدارة الأوقاف وصرف ريعها بما لا يتعارض مع أحكام مذهبهم وأسس عقيدتهم.

والحق أن لا نغمض محاولات وخطوات الأمانة العامة للأوقاف للتخفيف من هذه الإشكالية، وسعيها لحل تعقيداتها وتداخلاتها، ونسجل لها تحركها الذي بدأته منذ أمد في هذا السبيل، الأمر الذي حقق بعض النتائج الإيجابية على صعيد أوقاف الجماعة الاحسائية.

ولكننا نتطلع إلى أفق أكبر وأكثر إشراقاً، مراهنين على صدور أكثر رحابة وسعة! ونرى إن الحل الطبيعي والمنطقي لهذه المشكلة هو تأسيس إدارة مستقلة للأوقاف الجعفرية. وإلى ذلك الحين، إلى أن يسخر الله من يحقق هذه الغاية السامية، ويجري على يديه هذا المعروف الكبير... فإننا ندعو الأمانة العامة للأوقاف، وهي تستشرف عهداً جديداً مع تعيين أمينها الجديد الدكتور فؤاد العمر، ندعوها إلى المزيد من الشفافية والتعاون مع الواقف والوقف الشيعي ومراعاة أحكامه وخصوصياته.

ولعلها تجد في توظيف «روح القانون»، إن عز عليها نصه، سلوة تبعث المرونة، ومندوحة تنأى بالإدارة عن الجمود... فيتوفر الحد الأدنى الذي يخلق الثقة ويشجع المواطن على التفاعل والإسهام والتعاون.

ومن جهة أُخرى، لم يعالج تجاهل التيار الإسلامي الشيعي الذي يمثله نواب ما يعرف بتيار جمعية الثقافة الإجتماعية هذه القضية وإهمالها، وإعراضهم عن المطالبة بهذا الحق طيلة هذه السنين المتمادية التي تزعموا فيها قيادة الساحة وتمثيل الطائفة، لم يعالج المشكلة بل زادها تفاقماً وتعقيداً.

وهو أداء، ولعله موقف، يصعب تفسيره وإيجاد محمل له حتى من بين «السبعين»! اللهم إلا الجهل العلمي الذي أساء فهم وتفسير الوحدة الإسلامية والوطنية، والخواء الفكري الذي أخطأ تحديد مصاديق الفتنة وتشخيص موارد الإثارة الطائفية، والتخلف السياسي الذي شوش الرؤية ولم يحسن قراءة الواقع، وتدني الوعي الذي أربك القرار وسوّف بالأولويات وفرّط فيها...

إن المجتمع الكويتي أكبر من أن يخلط بين الطائفية وبين التعددية المذهبية. وبقدر ما يجمع الكويتيون على نبذ الفرقة ويلتقون على رفض العصبية، والحذر من الفئوية، ويدينون الإفراط والتطرف... فإنهم يتفقون على ضرورة التعددية سواء المذهبية أو السياسية، كونها مفردة من صميم الحرية الشخصية التي آمن بها هذا البلد وتبناها حكاماً ومحكومين.

إن محاسبة قادة الحركة الإسلامية وزعماء هذا التيار، أو ممثليه لدى مؤسسات السلطة، أو أمام بقية القوى السياسية وشرائح المجتمع، وهكذا رقابتهم ومتابعتهم... هو حق لقاعدة هذا التيار لا يملك أحد أن ينكره أو يسلبه.

وقبل أن يقف هؤلاء أمام ربهم وتنشر صحائفهم للحساب، فإن الساحة الشيعية، لو أمكنها لقدمت «استجواباً» لنواب جمعية الثقافة على هذا التفريط، ولسطرت الأسئلة:

لماذا الإعراض عن هذه القضية وأمثالها؟ أليست من موارد معاناة وهموم من أوصلكم لكرسي المجلس؟ أليست هي في صلب ما يهتم به الشارع المقدس، الذي لوحتم وناديتم بشعاراته في سبيل جني الاصوات؟

لماذا تجاهلتم مطالب «شريحة» عريضة من هذا المجتمع، وأغفلتم حقوق «جميع» ناخبيكم، في سبيل تحالفات سياسية وانتخابية، وفي سبيل قضايا لا شك أنها تلي تلك الحقوق والمطالب في سلم الأولويات... من قبيل «المال العام»، وأنتم تعلمون جيداً أنها ألاعيب ومراهنات وتجاذبات وتدافعات أكثر من كونها ملاحقة صادقة، ولينظر من انطلت عليه تلك المعارك الوهمية في التركيز على بعض القضايا، مقابل حرمة التعرض بل التطرق لأخرى أكبر وأخطر! ليعرف أن هناك ما يحكم تداول قضية ما ويفرض بروزها الإعلامي، غير جوهر تلك القضية وواقعها!

قد يفترض واهم أن في: «الحكومة لا تستجيب لهم» جواباً وعذراً... فهلا طالبوا ليلقوا الكرة في ملعب الحكومة؟ مجرد مطالبة تسقط التكليف وتتم الحجة؟ هل تحمل مضابط مجلس الأمة طرحاً وبحثاً لهذا الموضوع؟

إنهم لا يبالون إلا بما يعود على حزبهم بنفع... والأوقاف الجعفرية لن تدر لهم شيئاً لأنهم لن يشركوا في إدارتها، بل ستنال من حصادهم، فلماذا يهتمون؟ كما هي المساجد التي ستكون لغيرهم، والتي يجاهرون بتخطئة المطالبة بها ناهيك بالسعي! ولماذا يفعلون؟ فلهم مساجدهم، وكل جديد قد يقلل الحضور ويشتت الجمع... ويضعف الموارد المالية التي يشترون بها الذمم!

لقد لبسوا البشوت ووضعوا ربطات العنق، وأثنوا على المجرمين ومدحوا الطواغيت وصفقوا ووقفوا في الصفوف مع المهنئين والمعزين، أي أنهم مارسوا السياسة بلا تحفظ، ويعني أيضاً أنهم يتمتعون بأقصى درجات المرونة، مرونة تناهز الميوعة وتقرب من التخلع... ومع ذلك ما استطاعوا أن يطاوعوا ميول الشعب ويتناغموا مع رغباته!

إنها الابراج التي يعيشون، أو قل النطاقات الحزبية التي تحجبهم عن تحسس آلام الناس، تناسبت مع تخلف فكري والتقاطية لا تصنف قضية الأوقاف الجعفرية خطباً ولا ترى لها خطراً، فلم تحظ باهتمام ولا كان لها من «طيباتهم» نصيب! وقد التقت هذه وتلك مع نهم وحرص وشره، جعل قول المعري:

وإن ولدت نياقك فاحتلبها

فلا تدري الفصيل لمن يكون

شعار القوم ودثارهم... فما بيدها ضرع يدر ذهباً، والأوقاف فصيل لا يعلم من سيركبه جملاً أو يحتلبه ناقة أو يأكله لحماً، وما باع الحاضر بالنسيء عاقل!

هكذا يفكرون، فهل يؤتمنون؟



المقالة الخامسة والعشرون

مستقبل الثورة بين: نفي المنتظري واستقالة الخامنئي

الوطن ٢٠٠١/٢/٢٤

منذ أن نشر آية الله العظمى الشيخ المنتظري مذكراته (المهولة) عبر شبكة الإنترنت، فأهاج إعصاراً اكتسح المواقع العليا للنظام... والخامنئي يرسم لينزل به أقسى ما يمكنه من عقوبة، وغاية أمله أن تكون نفياً من قم إلى جزيرة «قشم»، قاعدة مهربي الممنوعات من دبي عبر الخليج.

ولكن الخاتمي لم يكن ليتركه على هواه، وهو له بمرصاد... فقد دخل سباقاً محموماً مع موفديه إلى مراجع قم وعلمائها: مصباح يزدي وأحمد جنتي ومحمد يزدي. فما إن يخرج الوفد من بيت، حتى يدخله موفد الخاتمي وزير داخليته السيد عبدالواحد موسوي لاري، ليفند ويدحض، مذكراً بأن المجلس الأعلى للأمن القومي سبق أن أصدر قراراً حدد آلية التعامل مع المنتظري، والقرار لا زال ساري المفعول ولم يلغ. مؤكداً على وجوب حفظ مقام المرجعية واحترام قانون وأصل لا زالت أنظمة الحكم المتعاقبة على إيران منذ الصفوية فالقاجارية وحتى البهلوية تحترمه وتلتزمه، وكيف أن الشاه دفع الثمن: نقمة الشعب وسقوط ملكه، عندما ازدرى هذا الأصل واستخف به.

وحسب ما نقلته صحيفة «الشرق الأوسط» في عدد السبت قبل الماضي فإن واحداً فقط من المراجع هو الشيخ اللنكراني انصاع للخامنئي ووافقه على قراره، ولكني أشك في صحة ذلك.

وإن صحت لدى البعض الصفة التي أطلقتها الصحيفة عليه، أي «المرجع الحكومي»، فإن ذلك لا يعني مطاوعته المطلقة وغير المشروطة للنظام. ومما يسجل له، موقفه المعارض ووقوفه في وجه الخامنئي في قضية تغيير المناهج والمتون التعليمية في الحوزة.

ماذا يريد الخامنئي من المنتظري؟

ماذا دهاه حتى تشنج ودخل في ما دفعه للمطالبة بمحاكمته تارة، عندما كتب له محذراً من تدخل المخابرات في أمر المرجعية، وأوصاه بوجوب الإبقاء عليها بعيدة عن هيمنة النظام والحكومة، وحذره من خطورة التصدي للإفتاء، فقال له لا تجعل نفسك مصداقاً للحديث الشريف: «من أفتى بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»... وحدته تارة أُخرى للسعي في نفيه من البلاد؟!

في الايام الاولى لانتصار الثورة، كانت التقسيمات والإنتماءات تتجاذب التيارات والشخصيات العاملة في الساحة، وتتناهبهم في مسميات وتصنيفات بدت غاية في الغرابة والنشاز وهي تطلق على عمائم ولحى خرجت من المساجد والمدارس والحسينيات!... وإن لم تكن تعني الحقيقة دائماً، فقد كانت تعكس تصور الساحة عن التوجه السياسي لهذا التيار وذاك، والإنطباع المأخوذ عن هذه الشخصية وتلك.

فإلى جانب الحمائم والصقور، واليمين واليسار والوسط، و«خط الإمام» و«جبهة آزادي»، فقد كان يقال أن هناك خطاً «ليبياً» في الثورة، وآخر «فلسطينياً»!

وأن وجود مثل هذه التيارات ارتكز في القوى والعناصر الميدانية العاملة في الساحة، والتي أخذت شكل الميليشيات المسلحة، التي أجهزت على بوليس الشاه وقامت بتصفية أركانه ورموزه. ثم تولت بعد ذلك «اللجان الثورية» (كميتي انقلاب اسلامي) وشكلت «حرس الثورة» (الباسداران). في حين تسلمت جماعة «مدرسة حقاني» السلطة القضائية تحت ظل المدعي العام الشهيد قدوسي، وما لبثت هذه الجماعة أن تنامت بوتيرة متسارعة، وتطورت لتاسس وزارة المخابرات وتهيمن عليها.

في ظهيرة يوم ساخن من صيف إصفهان عام ١٩٨٠، ارتقى مهدي الهاشمي (المعدوم) منصة الجمعة والقى ما يعرف بـ «خطاب ما قبل الصلاة»، ومما قاله، إن هناك خطأً وتياراً للمخابرات البريطانية داخل الثورة، وفجر القنبلة عندما حدد وسمى السيد علي الخامنئي كأحد رموز هذا التيار واعمدته!

لم يصدق كلامه أحد، فكانت فرقعة صوتية لم تترك أثراً يذكر. وإن استعاد البعض هذه «الفرية» عندما اتخذ الخامنئي حزب الدعوة بطانة له، ورموزه ذراعاً وعضداً... فهو حزب طالما طعن خصومه بكونه صنيعة بريطانية وأن «أبوناجي» يقف خلفه.

يقول تحليل يبني بعض جوانبه من قراءة في سيكلوجية السيد الخامنئي، أنه أضمرها للمنتظري الذي كان «يغطي» مهدي الهاشمي. ومنذ ذلك الحين كان دأب الخامنئي مشاكسة المنتظري وديدنه معارضته ومعاكسته، سواء فيما كان يبديه من ملاحظات على الإدارة والقضاء أو على رأيه وموقفه من استمرار الحرب.

وقد أجاد صناعة وصياغة ثلاثي مع السيد أحمد الخميني وهاشمي رفسنجاني، خطط بإحكام ونجح في إسقاط المنتظري وعزله عن النظام! فيما صار يعرف بـ «المؤامرة»، خصوصاً بعد وفاة السيد أحمد الخميني المشبوهة.

ولم تفلح تصريحات مثل: «أنا اقلد الشيخ المنتظري في الإحتياطات»، التي أطلقها إبان رئاسته للجمهورية ضمن خطاب القاه في مدينة «مشهد» المقدسة، أراد أن يدفع به ما تناقلته الالسن عن عداء شخصي يحكم علاقته بالمنتظري، ولم تشفع في تعديل صورة السيد الخامنئي وتنزيهه وتبرءته!

رغم ما دفعه من ثمن باهض لهذه العبارة، فهو اعتراف صريح منه بأنه ليس مجتهداً. وقد جاء اعترافه بكونه «مقلداً» ليسقط أهليته للقيادة، ويفتح باباً لا زال مشرعاً أمام الطاعنين باستيفائه للشرائط وجامعيته لها... رغم ذلك، فإن هذه العبارة لم تبدد شيئاً من الشكوك التي تحوم حول ما يضمره للمنتظري، وكون مواقفه تنبع من رغبة في الثأر والإنتقام.

ولا يخفى أن هذا إن ثبت، فهو ينال من عدالة السيد القائد أكثر مما تفعل «تهمة» الطمع في الملك والرغبة في الحكم.

إن الساحة الإيرانية في حيرة شديدة من هذه الحدة في التعامل مع المنتظري والتعسف في مواجهته، وفي حيرة أشد من الإصرار على ربط النظام بشخص السيد الخامنئي.

فهل الحذر والخوف من سقوط النظام أم من سقوط الخامنئي؟ كيف نشأ الإرتباط والتلازم، بحيث غدت المطالبة بعزل القيادة والدعوة لتقويمها، بل مجرد نصحها... ضرباً مباشراً، أو أداة ملتوية ومنافقة لتحطيم النظام وإسقاط الجمهورية الإسلامية؟

لماذا الربط بين كل نقد واعتراض على شخص السيد الخامنئي وأدائه، وبين التآمر على الثورة والسعي لإسقاط النظام والترحيب بعودة الشاه؟ لقد سبق أن رحل الإمام الخميني بعظمته، ولم يسقط النظام ولا تحقق شيء من المحذورات التي يفترضونها إذا ما رحل الخامنئي! ولو كان النظام قابلاً للإنهيار، لكانت الحرب والحصار وغياب الرمز المؤسس... كافية لتحقيق ذلك.

هل هناك «نص» إلهي في الخامنئي؟! أم أنه مجرد مصداق يفترض أن الشعب انتخبه، فيمكنه أن يبدله وينتخب غيره؟ هل إفراغ مجلس الخبراء من «رجال» يؤدون رسالتهم بنزاهة وشجاعة، وإبعاده عن دوره ومسؤوليته في رقابة القائد وعزله إن أساء، وتحويله منتدى إعلامياً سنوياً أو فصلياً يسبح بأمجاد القائد وحمده... مما يخدم النظام الإسلامي ومصداقيته، خصوصاً على المدى البعيد، أم يخدم بقاء الخامنئي والمحافظين في السلطة؟

لماذا لا تكون ولاية الفقيه شورى ثلاثية أو خماسية تنحسر فيها الدكتاتورية وتتضاءل عبادة الفرد وتقل الصنمية، وفي الدستور سعة لذلك؟ هل أجدبت إيران وعقمت الثورة وأفلست الجمهورية حتى أقحطت البلاد... فلا رجل!؟

ماذا لو توفي الخامنئي أو قدم الليلة استقالته وتنحى جانباً... هل ستنكسف الشمس غداً وتتناثر النجوم، هل ستزلزل الأرض زلزالها وتقذف أثقالها، هل ستسيخ بأهلها؟!

إن غالبية الناس في إيران، والواعين من إنصار الثورة في البلاد الإسلامية على ثقة مطلقة ويقين تام بأن هذا لن يضر بالثورة، بل سينفعها وينقذ ما يمكن إنقاذه من مبادئها وقيمها.

لقد مضت سنتان بعد عقد كامل على ولاية الخامنئي، والأدلة تضج والشواهد تصرخ بفشل القضاء وانهيار الإقتصاد وضياع الأمن... فأين الكفاءة واللياقة؟

لقد مكن اليزدي من القضاء، وما كان ثمة خيار أسوء! وتركه يعيث فيه فساداً بلغ حد التدمير، كما عبر رئيس السلطة القضائية الجديد، الذي اضطر لعزل واستبدال أكثر من خمسماءة قاض. والقائد مصر على التجديد له والإبقاء عليه! حتى اتى على آخر ما في هذا الكيان الخطير وتركه يباباً صفصفاً، وجعل من العدالة الإسلامية طرفة يتندر بها العلمانيون ويسخرون... فاستبدله بالسيد محمود الهاشمي.

فلما تقمصها هذا الأخير، سيسها وطوعها لحرب الأجنحة، فحكم على رجل دين بالحبس عشراً على مشاركته في ندوة سياسية وملتقى ثقافي في ألمانيا، تعمد أعداء الثورة المحاربين، الذين يطلق عليهم «منافقي خلق» تشويهه وجاهدوا لإفشاله، فوافقهم التلفزيون الإيراني المحافظ وبث اللقطات التي أرادوها! بينما قضت عدالته بسنة ونصف على من شرع في قتل سعيد حجاريان وتركه مقعداً مشلولاً باقي حياته!

لقد صرح السيد الخاتمي في خطابه الأخير بأن المحافظين يخلقون له في كل إسبوع أزمة جديدة، ويدسون العصى تلو الأخرى في عجلة حركته، فكيف له أن يصلح الإقتصاد ويعمر البلاد وينفذ برنامجه وخطته؟ والقائد يدعم المحافظين ويرخي عليهم ضلاله الوارفة ويمدهم بجنوده المجهولين وسهامه القادمة من الغيب!؟

لقد أقصي المنتظري عن الولاية على خلفية عمليات قتل وتصفية وقعت قبل ذلك الحين بثماني سنوات، قامت بها شبكة إرهابية قيل أنها حظيت بدعمه، كون قائد الشبكة هو شقيق لصهر الشيخ، أو أنها انطلت عليه وخدعته لفرط «سذاجته»!...

فكيف ولماذا لا يكون لافتضاح أمر شبكة «سعيد إمامي» الأثر نفسه على الخامنئي وولايته؟ وهي شبكة مرتبطة برموز في بطانة الخامنئي وحاشيته، الأمر الذي قضى بسرية المحاكمة؟

والحال إن حقيقة قضية مهدي الهاشمي ينبغي التحري عنها في ما كشفه من أمر «مكفارلن»، والصفقة التي كانت تعقد في الخفاء تحت عباءة الرفسنجاني وصاحبه. وهنا أمور أعف عن ذكرها وأسدل دونها ثوباً وأطوي كشحاً... وللأرض من كأس الكرام نصيب.

إذا نفي المنتظري فستحل ـ مؤقتاً ـ مشكلة الخامنئي، ولكن إذا استقال الخامنئي فإن مشكلة الشعب الإيراني بأسره، ولربما مشكلة بعض الشيعة خارج إيران تكون قد حلت، فأيهما أفضل؟



المقالة السادسة والعشرون

تلفزيون المنار والضرية الأمريكية الأخيرة

الوطن ٢٠٠١/٣/٣

تحتضن «مرج عذرا» المرتمية نحواً من اربعين كيلومتر عن دمشق، حرماً متواضعاً لمرقد الصحابي الجليل حجر بن عدي... حيث يقف العارف مأخوذاً بوهج وعبق يلف الفضاء، يحكي شذى انتشر في هذه الربوع منذ مئات السنين، وعظمة شيدتها نفوس تسنمت ذروة المجد والفخار، وتألقت وهي تخط ملحمة «الولاية والبراءة» بأروع صورها.

هناك وقف أحد الزوار وسأل القائم على خدمة المقام: قبر من هذا؟ فأجابه: قبر حجر بن عدي، من أصحاب رسول الله ﷺ، وقد قتل مظلوماً شهيداً. فقال: من قتله وكيف؟ أجاب: قتله سيدنا معاوية رضي الله عنه، لأنه رفض أن يتبرأ من سيدنا علي رضي الله عنه!

هناك خلط بين الحق والباطل ينشأ من الجهل ومن فقدان الأسس والمعايير الصحيحة لتشييد الأفكار وبناء المعلومات، مقابل خلط ينطلق من طمس الحقائق وتشويهها، بعد معرفتها والوقوف الكامل على ماهيتها، فيدخل في التدليس والتلبيس والإغواء.

والحركات والمواقف السياسية الخاطئة تخضع، شأنها شأن أي شيء آخر في هذه الحياة، لهذا الأصل... فهي إما جاهلة متخلفة أو مناورة لاعبة.

فأن تخفي وسيلة إعلامية وقناة فضائية تتبع تنظيماً سياسياً معيناً هويتها، وتتجنب أن تثير، أو حتى أن تشير إلى ما يميزها ويفصلها عن القاعدة العريضة لمخاطبيها من التيارات والطوائف الأخرى... فهذا مما يمكن استيعابه وتفهمه ضمن الخطة الإعلامية للحزب، والخطاب الذي قرر تبنيه في تلك الوسيلة أو هذه المرحلة.

ولكن الخطورة تبدأ عندما يفضي هذا «التكتيك» إلى مسارات وينتهي في دروب تشكل طمساً للحقيقة وتدليساً على الأمة وإغواءً لها، ثم انحرافاً خطيراً عن قيم ذاك الحزب وأخلاقياته.

وهذا ما أصاب قناة «المنار» الفضائية التابعة لحزب الله أو هو في الطريق لأن يصيبها. فقد بدأت بتقديم العروبة على الإسلام في شعارها: «قناة العرب والمسلمين»، ومضت في تجاهل المناسبات الشيعية كالإحتفال بمواليد ووفيات الأئمة ﷺ، معرضة عن بث المراثي واللطميات ومجالس العزاء المتعارفة عند الشيعة، وانتهت مكتفية بالإعلان عن دخول وقت الصلاة إن حانت، دون أن ترفع الأذان لتتخلص من «معضلة» الشهادة الثالثة!...

كل ذلك طمعاً في كسب شرائح جديدة من الأمة وحذراً مما ينفرهم. ومع إن التوسل بأهل البيت وإحياء ذكرهم ورثائهم، كان له الدور الأساسي في تعبئة قاعدة الحزب في لبنان وفي تحقيق الإنتصارات والبطولات التي سطرها، وبالتالي المكانة التي يحظى بها اليوم، إلا أنه يتخلى عنه الآن ـ بكل سهولة ويسر ـ في سبيل مقتضيات المشروع الجديد وخطابه العام.

وفي ظل أداء يشعرك أن كل قيمة دينية وشرعية مهما غلت وعزت، فهي متحركة أو متغيرة أو قابلة لأن تكون كذلك في تلفزيون المنار... تجد أن الثابت الوحيد والمحور الذي يقدم كل شيء قرباناً على مذبحه هو: ولاية السيد الخامنئي وقيادته للأمة الإسلامية، ثم قضية القدس والأقصى الشريف.

إن التمييع الفكري وتضييع الهوية العقائدية والإنتماء الشرعي، والخلط في المتبنيات، والجمع بين النقائض والأضداد، والإفراط والتعسف في إيجاد تركيبات وتوليفات تمثل رؤوس جسور

ومـواطىء أقـدام، تؤمن مـواقع «آمنة» وأرضـيـات ضـرورية لينطلق منهـا الخطاب الجـديد... يشكل غلواً وإفراطاً في تبني الصـيـغة السياسية للدين، على حساب العقائدية والروحية والأخلاقية، ويجعل كل شيء عرضة للمساومة يوماً ما.

وإن لم يدخل هذا في الإغواء والتضليل، فإنه بلا شك ليس المسلك الرسالي والدور التربوي والتوعوي المنظور من حركة فتحت قلوب المحبين وجذبتهم، كما اكتسحت مواقع اليهود وحصون الأعداء ونبذتهم.

ومع كل هذا وذاك، فإن الأمر يهون في سبيل القدس والأقصى العزيز، والدفاع عن شعب مظلوم مقهور، ونصرته بكل ما أوتي المرء من إمكانية... ومن أجل عين ألف عين تكرم.

ولكن المنهج الفاسد والطريقة المعوجة لا تلبث أن تفرز العثرات وتولد الزلات والمطبات، وقد وقعت المنار مؤخراً في واحدة من أخطر هذه الحفر!

وهي توسيع دائرة الدفاع عن القضية الفلسطينية ونطاقها، على «الطريقة الفلسطينية»، لتشمل النظام العراقي! فقد خصصت المنار برنامجاً حوارياً مفتوحاً حول الضربة الأمريكية الأخيرة للعراق، استضافت فيه رئيس لجنة تحرير القدس في تونس أو المغرب، ما عدت أتذكر، وتلقت اتصالات المشاهدين ومشاركاتهم.

ومع إن ضيف البرنامج لم يوفر للكويت حظاً من الإسلام والإستقلال وأدخلها ـ حكومة وشعباً ـ في «المستعمرة الأمريكية» وصب ما تبقى من جام غضبه على بقية دول الخليج... وكأن البلاد العربية الأخرى حرة مستقلة لا ينهب خيراتها ناهب ولا يستغلها غاصب، ترفل بعز الشريعة وسؤدد الوطن، لا وجود للأمريكان فيها ولا للغرب، لا خمارة فيها ولا ملهى، لا سافرة ولا حليق، والحكام ينتخبهم الشعب الحر، ولا يأتي بهم الإستعمار عبر الأحزاب العلمانية ودوائر المخابرات! وقد فعل كل ذلك وكأنه يلتزم أصلاً ويتقيد بقاعدة، هي القول بالتداخل بين الشعوب والأنظمة الحاكمة وعدم التفكيك بينهما.

وعندما اتصل بعض العراقيين معترضاً على البرنامج، وكيف أن سياقه لا يفصل بين الشعب العراقي والنظام الحاكم هناك، كما لا يجمع بين إدانة العدوان الامريكي وإدانة النظام العراقي على السواء... قاطعهم مقدم البرنامج مصنفاً مداخلاتهم خروجاً عن الموضوع، ومطالباً بتركيز الأسئلة وحصر المداخلات في إدانة القصف الامريكي فقط!

قد يعذر أي كان على انخداعه بصدام... فينطلي على الحركة الإسلامية السنية أن فيه خيراً، وقد نقش على رايته «الله أكبر»، وصار مرمى للشيطان الأكبر، ويذهب شبيلات وإخوانه في الأردن إلى ما لم يبلغه عباسي مدني والترابي. وقد يعذر الفلسطينيون فيرفعوا صورته في بيوتهم ومظاهراتهم ويطلقوا اسمه على مواليدهم (وبالمناسبة، فإن لمحمد الدرة شقيقاً اسمه صدام!). وقد يعذر حتى صهره حسين كامل، فيصدقه بعد كل ما رأى منه وشهد... ولكن طائفتين لا عذر لهما أن تلدغا من هذا الجحر ثانية: الأكراد والشيعة، وأخرت الثانية لترسخ لا ترتيباً أولوياً.

وبعد، فإن وجد البعض لعوام الشيعة عذراً في النكبات التي لا زالت تتوالى على هذه الطائفة المستضعفة، واللوعة التي يعيشها الشيعة في كثير من بلدانهم، والخطوب التي تنحدر عليهم كالسيول، ما يطيش سهام الحكمة ويطير اللب عن مواضع الصحة والصواب، فيندفعوا في قرارات ومواقف خاطئة تخلط الغث بالسمين... فلا عذر لشيعي رسالي يتمتع بالوعي والبصيرة التي عليها حزب الله، ولا ذريعة إن همسوا بهمسة يستفيد منها صدام، لو كان في رجع النفس ما يفيد هذا الطاغوت لحق أن يكتموا أنفاسهم ليهلك، وعلي وعلى أعدائي!

ليس حزب الله، الذي عرف صداماً عن قرب في تصفية المجاهدين والمناضلين في لبنان ودعمه للبعثيين ثم العونيين، وكيف تفنن في تمزيق بلدهم وإطالة نزفه. وقبل هذا وذاك، ما فعله بالحوزة والمرجعية الشيعية وإخوانهم الشيعة في العراق، ولن أتناول ما فعله بالإيرانين والأكراد والكويتيين...

لو أن لمذيع المنار الذي اعترض على الأخ البياتي الذي اتصل من منفاه في اوروبا، وطالبه بعدم «الخروج عن الموضوع» وحصره في إدانة أمريكا... ولداً تدلى من رافعة تنزله ببطيء في حوض مليء بحمض الكبريتيك، لو أنه رأى كيف تناثر اللحم عن ساقيه وكم مرة بعد مرة أغمي عليه قبل أن يقضي شهيداً؟ أو أخاً عالج الموت وغص بحشرجته مع كل إظفر اقتلعوه وصعقة كهربية أعطبت الشبكة العصبية في أطراف بدنه، لو رأى خراطيم المياه المحشوة بأسلاك الكهرباء تهوي على ظهره وبطنه وكل مكان في جسده، لو رأى كيف انسلخ جلده حين حاول أصحابه أن ينزعوا قميصه المصبوغ بدمائه ليضمدوه؟ لو كان مذيع «المنار» من عشائر الجنوب وسكان الاهوار؟ لو أن هناك أفلاماً صورت ما جرى على المتظاهرين في بغداد والكاظمية ومدينة الثورة وفي البصرة والعمارة والنجف الأشرف وكربلاء المعلاة؟ لرأى ما يجعل من قمع اليهود للإنتفاضة شيئاً في عداد المسرحيات الهزلية أو المناورات والتمارين الإستعراضية!

لو أنه رآهم حين اعتقلوا المقدس السيد يوسف الحكيم، الذي يقول الإمام الخميني عنه إن مرآه يذكر المرء بيوم القيامة، وكيف اقتادوه إلى معتقله ليشهد إعدام العشرات من أهله!؟ وكيف قتل الشهيد الصدر وقضت أُخته العلوية بنت الهدى؟ لو رأى دبابات النظام العراقي تدك حرم العباس والحسين ﷺ؟ لو رأى «السمتيات» وهي تقمع انتفاضة الجنوب حصداً في إخوانه؟ لو رأى ما تفعله الطلقة الواحدة من المدفعية المضادة للطائرات ذات الفوهات الأربع عندما توجه على أبدان بشر من لحم ودم، حين تحصن ثوار الإنتفاضة بالحرم الشريف وكيف مزقتهم أشلاء؟ لو أنه كان من وجهاء البلاد وأعيانها وكان مشاركاً في اجتماع لغرفة التجارة والصناعة، ثم أُخرج مباشرة من القاعة إلى شاحنة تنتظره على بابها وأُلقي على الحدود الإيرانية وقد صودرت جميع مصانعه وعقاراته وبساتينه ومخازنه ببضائعها وأرصدته البنكية، ووقف في ذل وهوان لا يحمل حتى أوراقاً ثبوتية!...

لو أن مقدم البرنامج في تلفزيون المنار رأى بعض ذلك... لما سمح لنفسه أن يدين الضربة الأمريكية دون أن يدين النظام العراقي، ولكذب الإعلام العراقي وأبى أن يصدقه وينساق خلفه، ويشارك في ندبته الكاذبة على أطفال العراق ونسائه ورجاله، فوالله ما أهلك العراق غيره، ولا نكل بشعبه سواه.

ولترَكَ هامشاً من الإحتمال أن تكون في مثل هذه الضربات نقمة إلهية وفرجاً للمؤمنين، فتجد في نفسة سعة ومكاناً للرضى والسرور فيتلو: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله﴾.

إنني لا أدين التعيس الذي ألف اليوم كتاباً في الدفاع عن يزيد بن معاوية، قدر ما أدين الأقلام المأجورة والإعلام المضلل الذي طمس بالأمس ودلس ثم سجل ليزيد بطولات وفتوحات شكلت مادة التاليف وسوغت لهذه الجريمة!

فلا يفعلن أحدنا ما يشكل بعد عشرات السنين مادة تسمح بكلمة إطراء أو دفاع عن صدام! وقضية القدس والأقصى عذر يؤكد قبح الذنب، فهذا الكيان الطاهر لا يحرره إلا الأطهار، ورجس النظام العراقي لا يقل عن رجس الصهاينة.



المقالة السابعة والعشرون

لماذا انقلب الخمينيون على ولاية الفقيه ؟

الوطن ٢٠٠١/٤/٧

لعل أكثر ما زرع وأوقد بين جناحي الثورة الإسلامية في إيران، كان تجاهل وصية الإمام الخميني: «لا تدَعوا الثورة تسقط بأيدي الغرباء والأغيار» فكأن الثورة بيت، وهناك أهل بيت وأُسرة ترتبط برحم وحرمة، وهناك الأغراب والأغيار وغير المحارم الذين حذر من تسللهم ونفوذهم...

فمضى العهد الذي خلف الإمام الخميني، في سياسة لو كانت وصية الخميني معكوسة، وأنه طالب وحث على إقصاء الثوريين وتقريب أعداء الثورة، لما وجد هذا العهد الجديد ما يضيفه على ما فعل ليتم تطبيق تلك الوصية!

إن هذا الأمر يعد من أكثر ما استفز «جناح خط الإمام» وأثار حفيظته تجاه سلطة السيد علي الخامنئي. وقد استظهرت هذا المعنى جلياً من غير واحد منهم، وكأنهم يقولون: إن طغيان الحالة الحزبية واستفحال الدكتاتورية وتعميق الإنفراد بالسلطة شيء، وأن يكون ذلك بأدوات من هذا القبيل، وعلى يد أشخاص من هذا النوع... شيء آخر لا يمكن تحمله.

وكثيراً ما يمثل هؤلاء: بأن يضيع على اليتيم حقه وإرثه من تركة أبيه، وأن يكون هذا الضياع اختلاساً وسرقة على يد خصوم أبيه وأعدائه!

إن تغييب الثوريين وإقصاء أصحاب الخميني، وانزواء المجاهدين و«بقية السيف» من «خريجي» سجون الشاه وضحايا معتقلات السافاك، ومؤسسي النظام وبناة الجمهورية، سجل وجاء على حساب بروز شخصيات أخرى تمثل مصاديق تامة لنقض وصية الإمام الخميني، وأرقاماً صارخة على نبذها وضربها عرض الجدار... من أمثال:

الشيخ رضا أستادي، الذي لم يكن من المناضلين ضد الشاه، ولا من جماعة الخميني، ولم يلتحق بركب الثورة إلا بعد انتصارها، بل في السنة الرابعة من عمر الجمهورية الإسلامية أي سنة ١٩٨٣ . وأذكر حينها أنه كان يؤم الجماعة في أحد مساجد قم يقع في «كوجه ممتاز»، فلما فرغ من صلاته التفت إلى المصلين قائلاً: آمنت بالخميني!

وبعد وفاة الخميني، بين ليلة وضحاها أصبح هذا الشخص الذي لم يكن إلا مجرد خبير في التصنيف المكتبي، رئيساً للحوزة العلمية في قم، وصار لزاماً عليها أن تتبع قراراته وأن تعمل بوجهات نظره.

ولم يكتف بذلك، حتى أصبح «أمين المكتبة» هذا عضواً في «مجلس صيانة الدستور» وأحد من يفترض أن يكونوا فقهاءه، فينظر في القوانين التي يشرعها البرلمان ويقرر: هل تعارض الشرع الحنيف أو تخالف دستور الثورة، أم لا؟ وصار هو الذي يقيم المرشحين لمجالس الشورى والخبراء ويقرر صلاحيتهم، من خلال تحديد مدى «ثوريتهم»، ودرجة التزامهم بولاية الفقيه!

وعلى حساب أن يبلغ رئاسة السلطة القضائية للنظام، شخص عرف بمشاركته في دروس بحث الخارج التي كان الإمام الخميني يلقيها في النجف الأشرف، بنية الإشكال على المحاضر وإحراجه! وأنه انقطع عن الدرس عندما وقف على العمق العلمي الذي كان عليه البحث، ووجد أن مستواه لا يسمح له بمثل هذا الدور. وهو الذي عمد إلى صورة الإمام الخميني التي علقها أحد خدام الروضة الحيدرية في مدخل الحرم الشريف وأنزلها.

وهكذا أن يصبح مثل مصباح يزدي، منظراً للثورة وفيلسوفاً للدولة الإسلامية، ومرجع النظام في الإشكالات الشرعية والمعضلات الفكرية التي تعترض العهد الجديد. فصار يحمل راية «ولاية الفقيه» ويدافع عنها، وهي التي كانت حتى الأمس القريب، مادة لتندره وسخريته!

لم ير الرجل سجناً للشاه ولا منفى ولا مهجر... ولم يكن حتى ممن «آمن بعد الفتح»، فلا ذكر له بعد انتصار الثورة، اللهم إلا أداء متواضعاً وخجولاً لعله يدخل في إطار «رفع العتب» أكثر من أي تصنيف آخر.

ويكفي في تعريفه وبيان حاله وسابق عهده مع الثورة، أنه انفصل عن «مدرسة حقاني» اعتراضاً على مشاركة بعض طلابها في مظاهرة ضد الشاه (قبيل سقوطه)، فأصر على فصلهم وطردهم من المدرسة، ولما وقف الشيخ الصدوقي (مدير المدرسة) في وجهه، استقال المصباح وترك المدرسة وأخذ معه طلبته والتحق بمؤسسة «في طريق الحق» حيث عهد إليه برئاستها.

وهي مؤسسة يكفي (هي الأخرى) في تعريفها، أنه عندما كانت تلتهب قم بأسرها في المظاهرات، ويعمّ المدينة الإضطراب، وكانت قوات الشاه تغلق الأزقة والطرقات، وتمنع الطلبة وعموم المواطنين من التجول... كان الخرق الوحيد الذي صدرت الأوامر باستثنائه من الحظر، هو التوجه إلى مؤسسة «في طريق الحق»، فكان الجندي يتنحى جانباً عن مدخل «كوجه أرگ» إذا قال له الطالب: إنني متوجه إلى مؤسسة «در راه حق»!

أما الطامة الكبرى فهي في مكتب القائد وبطانته ولحمته اللصيقة، حيث حف التسخيري والتف كلبيكاني وقرب العسكري ودنا آذرشب ومن على هذه الشاكلة... لفيف من الغثاء والاسقاط والحشو والبوغاء، تحمل إضبارات بعضهم تعاوناً مع الشاه والسافاك! وكان الخمينيون يستثنون السيد ميرحجازي من حاشية القيادة كونه من أسر الشهداء، فإذا بهم يكتشفون أنه همزة الوصل مع الشبكة سعيد إمامي التي تولت تصفية المعارضين!

وبعد هذا وذاك، أطل السيد الخامنئي في مطلع هذا الإسبوع بتصريح هاجم فيه السيد الخاتمي لشفافيته في التعامل مع القوى والتيارات السياسية غير الإسلامية، والإسلامية من غير الثورية، وحذر من تسلل هذه النوعيات ونفوذها في جسم الثورة والخطر الذي يتهددها من ذلك، مكرراً عبارة الإمام الخميني ومستشهداً بها: «لا تدَعوا الثورة تسقط بأيدي الغرباء والاغيار»... فيا لله وللأغيار والغرباء!

ولم يقف الأمر عند حدود تقديم «الغرباء والاغيار»، فقد تفنن الخامنئي من جهة أُخرى في إقصاء خصومه وإلحاق الأذى بما تجاوز المدى وخرق أبسط قواعد الإنسانية، مما دفع الساحة لتحمل ذلك على الحقد والرغبة بالتشفي والإنتقام!

فقد بلغ الأمر ـ على سبيل المثال ـ أن قطعت مخصصات السيدة «مرضية حديدچي ـ دباغ» مضرب المثل فيما تعرضت له من تعذيب في سجون الشاه، وهي التي أوفدها الخميني ممثلة المرأة الإيرانية المسلمة في حمل رسالته التاريخية إلى «غرباتشوف»، واسترجع سكن حكومي كانت تقطنه بصفتها عضواً في البرلمان الأسبق، مع إن العرف جرى أن يمهل من لا يعاد انتخابه من النواب فرصة معقولة ليتدبر أُمور معيشته، قبل أن تسترجع ما لديه من عهدة رسمية، فاضطرت ـ مغلوبة على أمرها ـ في سبيل تأمين قوت عيالها، وهي التي تعيل عدة أُسر، أن تعمل على سيارتها الخاصة، وهي سيارة مستهلكة من نوع «بيكان» كأُجرة تقل الركاب من «سه راه زندان» إلى «تجريش»!

ومع إن الأمر شكل «عاراً» و«خزياً» يصعب على الغيور تحمله والسكوت عنه، إلا أن السيد الخامنئي لم يعره أي اهتمام ولم يبد أي رغبة في معالجته! رغم وجود عدة عناوين قانونية، بل حتي شرعية تسمح وتبيح إعطاء السيدة بعض المال من الخمس. ولم تنته القصة إلا عندما تقدم الشيخ الكروبي وأقنع السيدة بقبول بعض الاموال من إجازات مراجع التقليد وتفويضاتهم إليه بالتصرف في الاخماس.

وأذكر أنني كنت في محفل جمع أحد رموز المحافظين وأقطاب اليمين، الذي كان يدافع عن القيادة الجديدة ويلتمس العذر للسيد الخامنئي في موقفه هذا، بسبب بعض أقوال وتصرفات «خانم دباغ» التي وصفها بالحادة والمغالية في معارضة «ولي الفقيه»، إذ رد عليه أحد الحضور بقصة جاء فيها:

إن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، لا يزال يصرف الراتب الشهري المخصص للعقيد المنشق «أبوموسى»، وقد بلغت معارضته ما بلغت. ونقل هذا الأخ عن عرفات قوله: من العار أن نحارب الرجل بهذا السلاح، وإن من جاهد يوماً في سبيل فلسطين، لا ينبغي أن يذل ويهان... نعم، نحن نريد قتله وتصفيته، وقد نريد إذلاله، إذا اقتضى إخضاعه وإنهاء تمرده ذلك، ولكن هذا لن يكون بالضغط والدخول عليه من باب رزقه وقوت عياله!

أما ما جرى على السيدة رجائي، زوجة ثاني رؤساء الجمهورية الإسلامية، التي تحول بيتها إلى «متحف» رسمي تحت عنوان نموذج الزهد الثوري والنزاهة في عدم استغلال السلطة، وما دفعته من ثمن اعتراضها على زوجة الشيخ رفسنجاني، حين التقتها في صالة تشريفات مطار مهرآباد، وهي تريد السفر بطائرة خاصة إلى «كرمان» لحضور حفل زفاف، فاستنكرت عليها البذخ في تخصيص الطائرة، وأمرها بفرش الصالة بالسجاد الحريري الأبيض، الذي كان مخصصاً للإمبراطورة فرح، والذي طوي وأُودع المخازن منذ انتصار الثورة، والمحاورة الشهيرة التي دارت بين المرأتين، وانتهت بقول الاولى: دعيك عن الإسلام وأحكامه، والثورة وأخلاقها، ألا تخشين من انقلاب الناس عليكم كما انقلبوا على الشاه؟ وجواب الأخيرة: إن الناس يعبدوننا... فهو مما لا يمكن أن يحاط به في مقالة ولا في كتاب!

إن لائحة غير متناهية من سراة الثورة وأقطاب فخرها وغرر مجدها، تلمع فيها أسماء: عبدالله النوري وأسدالله بيات وميرحسين موسوي وخؤينيها ومحتشمي وكروبي والصانعي

والأردبيلي، فلت أركانهم وكسرت أجنحتهم. مقارنة باحتضان «الطلقاء وأبناء الطلقاء» وإباحة بيت المال وإمكانيات الدولة لهم! إلى جانب الإفراط في التعاطي الفئوي...

ساعد في عزوف كثير من الخمينيين عن ولاية الفقيه لصالح الديمقراطية، في سبيل الخلاص من دكتاتورية «الولي». ودفعهم للتخلي عن الدولة الدينية لصالح المدنية، إنقاذاً لسمعة الإسلام ونزاهة الدين عن أفعال النظام وممارساته. ويأتي الشيخ المنتظري الذي ألف أربعة مجلدات في ولاية الفقيه على رأس هؤلاء!

ومهما قيل عن كون هذا «التحوّل» يمثل تطويراً يتبنى الصيغة الأفضل والقراءة الأسلم للواقع، بعد خضوع النظرية لمحك التجربة وتقلبها في حقل التطبيق الميداني... لكن الحق أنه «انقلاب» واضح على أفكار الخميني وما نادى به ورفعه من مبادىء وشعارات، وجد أن فصل التطبيق السيء والتنفيذ الرديء عن سلامة النظرية وصحتها، مكابرة وعناد لا وجه له شرعاً، ومداراة لإخفاق وإحباط شخصي ستتحمل الأمة والدين دفع ثمنه.

إنه انقلاب فشلت أمريكا في تنفيذه، وعجز صدام عن تحقيقه... قام به «ولي الفقيه» الذي خلف الخميني، وقدمه لأعدائه على طبق من ذهب!

فإذا جمعت هذا الأداء أو عزوته إلى ما يعتقده «ولي الفقيه» حقيقة، مما ظهر على فلتات لسانه قبل أن يملك، ورد عليه الخميني بقوله: «إن بيانات حضرتكم في صلاة الجمعة وتعبيرك بأنني أقول بحكومة لا سلطة لها إلا في إطار الأحكام الإلهية، قول خاطىء ومجانب للحقيقة تماماً!... إن ما قيل حتى الآن وما يقال، ناشىء عن عدم فهم الولاية الإلهية المطلقة» (صحيفة النور: ج٢٠، ص١٧٠)... يمكنك أن تنشد:

ذهب المداوي والمداوى والـذي
جلب الدواء وباعه ومن اشترى



المقالة الثامنة والعشرون

الشعب العراقي وجريمة النخب العربية

الوطن ٢٠٠١/٤/٢١

لا يمكن أن يدوم نظام حكم استناداً على محض الكفاءة السياسية والإدارية والقدرات الأمنية والإمكانيات المالية. إذ هناك قيم حضارية تتدخل في مصير الأمم، وسنن إلهية تكتب أعمار الحكومات والدول. وإذا أراد نظام حكم أن يكون له وجود حضاري فلابد أن يكون له عمق روحي... وهو أمر يتجاوز الإدارة والأمن والإقتصاد.

ولن أناقش في أشكال التفاعل الروحي ولا طقوسه، فهناك من يراها ذات جوهر واحد، وتلتقي على مضمون: الخضوع للقوة الأعظم، ولرب الأرباب، والإله الأكبر، وجبار السماوات والأرض الواحد الاحد... فتعيش الأمة وتدرك وتتلمس بذلك إنسانيتها، وتنأى بنفسها عن أخطر ما يسقط فيه الإنسان (الفرد والنوع) ويستنزل سخط السماء وغضب الله، أي الكبر والطغيان. وفي الحديث القدسي: «الكبرياء ردائي والعظمة إزاري، فمن نازعني في شيء منها قصمته».

فانا لا أتصور حضارة بعظمة الفرعونية، على سبيل المثال، خالية من تفاعل روحي... وأسعى ما استطعت لفهم بعض الطقوس، مثل قربان عروس النيل، وقراءتها بما يلتقي مع ذهنية علمية استطاعت أن تبني الأهرامات وتخلخل الجاذبية وتركب عجنا تحفظ اجسام الموتى لآلاف السنين.

فأنزهها عن حماقة تربط بين فيضان النهر وتلقيمه فتاة جميلة! فأنتهي إلى أنها طقوس «روحية» لها فلسفاتها التي تشكل الجانب الروحي لتلك الحضارة، وإن كانت باطلة وظالمة.

ومن هنا أيضاً أقرأ أسباب انهيار الحضارات وسقوط الدول... حين يبلغ الطغيان والكبر بالطاغوت ما يجعله لا يكتفي بأسباب الأرض، فينازع الله في عرشه، ويقول ﴿يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب، أسباب السماوات﴾!

قد ينجح النظام العراقي في التحايل على العقوبات الدولية. وقد يوفق في توظيف هاجس لا زال حكام المنطقة يحدثون به أنفسهم، من خطورة سابقة تشكل خرقاً لعرف ساد منذ أمد: بأن عهد الإنقلابات وتغيير الأنظمة قد ولّى إلى غير رجعة، فيلّوح بما يتهددهم إن سقط وانهار «الصرح» في بغداد! كما نجح في استدراج غثاء يرفع صور الطاغوت في مظاهرات الأبطال في فلسطين! وكما استطاع أن يردف قطاراً أوله «رغده» وأوسطه «محمد صبحي» وآخره «عادل إمام»، وبين المقطورة والأخرى لفيف كتاب وشرذمة أدباء وجوقة شعراء...

ولكنه ما دام يعيش الكبر، ويرتكز على البطش، ويتجبر ويسحق القيم الروحية ويزدريها، فلن تكون تحركاته هذه إلا إرهاصات العهد القادم.

إن نظام الحكم في العراق فقد الروح، وبالتالي سقطت مبررات بقائه واستمراره... وما يبدو فيه من بقية حياة ويتراءى من صمود، ما هو إلا هيكل محنط، لف بخرق بالية، تمثل شعارات جوفاء تتباكى بدموع التماسيح على البلاد والعباد، لمس الشعب العراقي والأمة العربية والإسلامية والعالم بأسره، أنها لم تعد تحمل حتى هامشاً ضئيلاً من الحقيقة.

لقد هلك هذا النظام أو نفق منذ أجهز على الروح، وهي تتمثل هنا بخدمة الشعب، وهذا مما يتحقق ولو كانت الخدمة ناقصة وكاذبة ومضللة، فلابد أن يعود ثمة ريع للبلاد التي تتحمل كل هذه الكلفة...

ولكن إلغاء جميع الأهداف والغايات التي تفلسف - بنحو - وجود النظام وتبرر استمراره، ثم استنزاف أغلى طاقات الأمة المتمثلة بشبابها وخيراتها، بما يأتي على بنيتها التحتية ويقضي على مظاهر المدنية فيها، فيوقف تقادم حركتها ومواكبتها للعالم، ويرجعها لتعيش الخمسينات والستينات والعالم في الألفية الثالثة! وكل ذلك لمجرد استمرار زمرة مجرمة في الحكم وتمديد فترة سلطانهم... فهذا الموت بعينه.

ولا يمكن لعجلة الزمن أن ترجع، مع مثل هذا الكيان، وتعود مع مثل هذه الحالة، إلى الوراء بأي حال، اللهم إلا أن تنهار سنن التاريخ وتتعطل نواميس الحياة.

ولعل الفرصة الأخيرة لهذا النظام كانت في أن يدفعه الخوف ويحركه نحو الشعور بالتوبة والبحث عن الغفران!؟ ولكنه سقط حين اعتقد، أو أراد أن يعتقد، أن التوبة هي النسيان فقط، وليست تغييراً للنفس وكسباً للفضيلة عبر الإعتراف بالخطأ والإعتذار عنه.

إنني لا أنادي هنا بفهم «لاهوتي» لحركة الإنسان الفرد والأمة، ولا احلل بأدوات ولغة غيبية، ولكني أمزج بين ما في الإنسان وما هو خارجه، بين قانون الأرض ورقابة السماء. فيد الله ليست مغلولة، وإن أخضع سبحانه وتعالى تدخله لناموس وسنة هي الطبيعة ومقتضياتها، فإنني أرى في الأفق ريحاً عاصفة، وهذه صحراء وأرض متربة، فلا بد من زوبعة وعجاج وغبار.

إن الذين أرادوا للقمة الأخيرة أن تنقذ صداماً، صدموا بما جعلهم يذعنون بهذه الحقيقة، وهي أن الرجل ميت، وأن لا حياة لمن ينادون. لقد فتحوا له باباً، ولم يطلبوا منه أكثر من «حطة»! فيدخل ويجتاز تلك البوابة وينطق بكلمة واحدة هي التوبة والاعتذار... فأبى واستكبر.

إن ما ينبغي للنخب العربية التي تسوّق لإعادة تأهيل النظام العراقي، وتجهد لبث الروح في هذه الرمة أن تعيه، وهو أن الحالة من التردي بحيث بلغت اللعنة!

فكل من يمت بصلة أو يمد يداً من على هذا الجرف، سينهار به ويهوي معه! كاتباً كان أو مفكراً أو أستاذاً جامعياً أو صحيفة أو قناة فضائية، وحتى حزباً إسلامياً... وليست اللعنة لعنة فراعنة، بل لعنة الله ورسوله وملائكته والمؤمنين.

إن هؤلاء جميعاً يعلمون في قرارة أنفسهم أنهم يسعون لإنقاذ النظام العراقي، وأن ما يتبجحون به من الحرص على أطفال العراق ومرضاه وتعليمه واقتصاده وبنيته التحتية، ما هو إلا أداة التسويق واللغة «المنطقية» التي قد تجد أذناً صاغية وتأثيراً. ويعلمون أن النظام هناك هو أعدى أعداء الشعب العراقي، وأنه هو الذي يفرض الحصار على رزقه ودوائه وتعليمه ورفاهيته، لا الأمريكان ولا الإنكليز.

تماماً كما يعلمون أن صداماً هو الذي جاء بالأمريكان إلى المنطقة، ولا زال يلحق أسباب قدومهم ويتبعها بعلل تبرر استمرار وجودهم ودوام بقائهم! وأنه هو الذي شرع بوابة الصلح والإستسلام للعدو الصهيوني، وهو الذي نخر أساس الوحدة العربية. ويعلمون جيداً أن سخط العراقيين على أمريكا لا يرجع للحصار، إنما لتفريطها بفرص الإجهاز على صدام وتراخيها في القضاء عليه، بل لدفاعها عنه وإنقاذه حين نهض الشعب وانتفض ضده عقيب دحره من الكويت. إنهم يعلمون كل ذلك... ولكنهم سمعوا وعصوا، إذ أشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم.

لقد نجح ـ والحق يقال ـ هؤلاء الإعلاميون في التغرير بالرأي العام العربي والإسلامي، واستطاعوا أن يقلبوا الحقائق، وأن يوجهوا الأنظار إلى حيث يريد الشيطان، بعيداً عن مركز القضية العراقية ومنبع أسى الشعب العراقي ولوعته، أي النظام الحاكم. لذا فإن العراقيين لن يغفروا لهؤلاء، وإن نجحت بعض القنوات الفضائية في عرض المعارضة العراقية بصورة من لا يستحق الإحترام، وهو أمر لا يخلو من صحة في بعض شرائح المعارضة، فإن هذا لن يطمس حقيقة أن الشعب العراقي بأسره معارض للنظام، ومضطهد على أيدي زبانيته.

إن مقولات: إلى متى؟ وكفى! وآن الأوان... وما إلى ذلك مما ترفعه بعض وسائل الإعلام العربية وتناور عليه وتضارب، هي طعنات في ظهور أبناء العراق، وحراب وسهام يجاهد في معالجة نصالها التي نفذت إلى قلبه.

إن الشعب الذي صبر وقاوم وبذل طيلة ثلاثين عاماً، وفر بدينه مهاجراً في أرض الله الواسعة، فبلغ السويد والدنمارك واستراليا وأمريكا، محتفظاً بهويته، معتزاً بدينه، مقيماً ذكر أهل البيت عليهم السلام حيث حطت به الرحال... إن هذا الشعب لن يفرط بدماء شهدائه ويبدد تضحيات أبنائه وجهاد أبطاله، ولن تعييه بضعة أشهر أُخرى ولا حتى سنوات، فالخيار الآخر نفق مظلم لا نهاية له، وبئر لا قرار لها، نضب ماؤها فسكنتها الأفاعي واستوطنتها الثعابين.

إننا في الكويت نقدم أعظم خدمة للشعب العراقي، لا بالمساعدات الإنسانية للاجئيه في إيران وبقية الدول، ولا بالإحترام والتقدير اللائق لرموز المعارضة العراقية النزيهة التي تمثله وعلى رأسهم السيد الحكيم... فحسب، بل بالإصرار على الفصل بين العراق وبين نظام الحكم المتسلط عليه.

إن للكويتيين في العراق أنسباء وقرابة، وجيرة أبدية لن ينسلخوا عنها. وللشيعة منهم قلوب تهفو إلى العتبات المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمين وسامراء، وأنفس تتوجع مع سياط الجلادين التي تهوي على ظهور إخوانهم المؤمنين...

إننا أصحاب مصيبة وعزاء، وليست الثكلى كالمستأجرة، فلا يساومن بطر في لندن على إنسانية هذا البلد، ولا أشر في عمان على إسلاميته، ولا مفسد في الدوحة على عروبته.

إن التراث الشيعي ينبىء بأن العراق سيكون في آخر الزمان عاصمة دولة المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف. ونحن نتلقى هذه المحن ونظر إلى ما ينزل بهذا البلد المقدس من مصائب ويحل به وبشعبه من ويلات، كبوتقة تتفاعل فيها عناصر الإعداد للظهور الشريف، ومرجل يغلي ليصفي وتخرج منه طلائع حملة راية العدالة الإلهية، وقادة تحقيق الوعد المنتظر بوراثة الأرض ومن

عليها، وقد صقلوا وطرقوا حتى غدوا ذهباً خالصاً لا شائبة فيه... نسأل الله سبحانه وتعالى أن تكون هذه الأيام قد دنت وبشائرها قد قربت.

وبعد، فليس هذا منا سياسة ولا تكتيكاً تقتضيه المصالح... بل هو موقف روحي، يمليه الدين الذي ندين ويفرضه الخلق الذي يحكمنا. إننا هنا نخشى الله تعالى، ونتجنب مواقع سخطه ومواضع غضبه، وأخطرها وأشدها: الظلم، ولا نريد أن نكون ظالمين لشعب جار شقيق.

لم يكن داغ همرشولد، مثل الرئيس الحالي للأمم المتحدة، ولم يكن سياسياً فحسب، بل كان رجل فكر وفلسفة، وقد انعكس ذلك على رؤاه... وهذه من كلماته:

«أصعب الخيارات الخلقية أن نجبر على إخفاء الحقيقة لنساعد الحقيقة على أن تنتصر».



المقالة التاسعة والعشرون

فصل الدين عن السياسة
(١) الإسلاميون وتشويه الفقه والفكر الإسلامي
الوطن ٢٠٠١/٤/٢٨

كنت أقرأ، مثل كثيرين غيري، خطوة عزل الكنيسة عن الحياة السياسية في بداية عصر النهضة في أوروبا، التي حصرت دورها في الطقوس الروحية والشعائر الدينية البحتة، تاركة لها الإحتفاظ بالفهم اللاهوتي للوجود والحياة دون إعماله وإشاعته في المجتمع، ناهيك بتحكيمه وفرضه... قراراً أرغمت عليه الكنيسة نتيجة الإنقلاب على أدائها المهول في العصور الوسطى.

ولكني ما عدت أدري الآن، هل كان القرار بمثابة عقوبة أنزلت بالكنيسة ومؤامرة علمانية على المسيحية، أم قراراً حكيماً صدر عن حرص وإشفاق على ذلك الدين؟!

هذا ما صرت أحدسه وأنا أرى حجم التشويه الذي نزل وينزل بالإسلام، نتيجة إصرار الإسلاميين على شمولية الفكر الذي يحملون وتمسكهم بالمشروع السياسي للدين. وما ترتب على ذلك من لي عنق الحقيقة العلمية، وتجاوز الواقع الشرعي، والتحايل على الدليل العقلي والمنطقي... كلما أعاق خطوات التطبيق: حكم أعياهم الدليل لرده، وفكرة انقطع بهم السبيل عن تجاوزها.

ذلك عندما يرون أن الدين يتعارض في جوهره وتفاصيله، مع مشروعهم الذي يواجهون به المدارس الأخرى، ولا يعنى ـ في كثير من مفرداته ـ بالدنيا وزخارف الحياة، ويهمل ما كان مرتكزاً في اطروحتهم، ومحوراً في حركتهم.

والأخطر أن يكون الباعث على نسج هذا الثوب الغريب وخلعه على الدين، تعارض نصوصه وأحكامه وأفكاره الأصلية مع «دنيا» قادة الحركة الإسلامية، فيحوطونه ما درّت معايشهم.

الواقع أننا أردنا أن نطبق الإسلام فاخفقنا، وبدل فضيلة الإعتراف والإذعان بالعجز، وتغيير الآليات والأشخاص القائمين على التنفيذ... أو بدل تجميد المشروع وإعادة النظر فيه إلى حين توفر أدواته وإمكانيات تنفيذه، ولا أراها ستتحقق إلا بظهور الإنسان الكامل والولي الإلهي المطلق، اي الإمام المعصوم عجل الله فرجه، رحنا نلتمس لواقعنا المعوج وجهاً شرعياً يجبر الكسر، وتفسيراً يواري الخيبة.

فلجأنا إلى صورة باهتة وشكل مشوه لا يحمل من ذلك الأصل إلا الإسم! فلا حظينا بتطبيق وإعمال أحكام الله سبحانه وتعالى، ولا بقينا على ديننا والمقدار الذي كان بحوزتنا.

إن المسيحي المتدين يمكنه أن يجد اليوم في كنيسته تعاليم لوقا ويوحنا ومتى كما جاءوا بها، وفقاً لعقيدتهم الأصلية، ويمكنه أن يصلي ويعترف ويمارس جميع طقوسه الروحية بشكلها الأصلي، وهكذا اليهودي والبوذي والهندوسي...

ولكن في ظل نزعة التأويل (وأريد به الإلتفاف على الظاهر، لا العودة إلى الأصل الأول) التي تتحايل لتطال المحكمات من النصوص الدينية فتعبث بها حتى تنسجم مع «الواقع» و«العصر»، والعناوين الثانوية التي تفرضها «ضرورات» المشروع السياسي فتبيح المحذورات وتحلل المحرمات، والإفراط في التعاطي مع هذا وذاك حتى ما عادت ثمة «ثوابت» ولا «مسلمات»...

فإنني أتصور أن المسلم في القرن القادم لن يجد جواباً حاسماً على أسئلة من قبيل: ما هي الطهارة؟ وكيف أصلي؟ وما هي شرائط الصوم؟ ومن هم ورثة الميت وما هي حصصهم في التركة؟... بل من هو الإمام وما هي شرائط الإمامة وخصائصها؟ وما هي الشفاعة؟ وما هي المعجزة؟ وهل شق النبي ﷺ القمر؟ وقلع علي عليه السلام باب خيبر؟!

هناك من يقول أن لا ضرورة للتمسك الحرفي بحكم الطهارة، فهي لم تشرع بشكلها هذا إلا لان الإسلام جاء في بلاد صحراوية متربة تقتضي المزيد من النظافة.

وهناك من يرى أن الإسلام لو جاء في أوروبا ـ مثلاً ـ فلربما كانت الصلاة مجرد تأمل في الأفق، يلاحق الشمس في مغيبها بين الربوات الخضر والجداول والأنهار، يبعث روحية توصل المرء بربه سبحانه وتعالى!

وهناك من يقول إن تعدد الزوجات حكم علاجي لخلل في تعادل التركيبة السكانية، ولو انتفت الحاجة وتوازن عدد الإناث مع الذكور لسقط الحكم وحرم التعدد!

وهناك من يرى أن تذكية الذبائح كانت نحراً بالمدى لعدم وجود كهرباء تصعق الحيوان فتقتله برفق!

وهناك من يؤل العبادات كلها ثورة على الظلم والظالمين، ويوظفها رقماً صغيراً في المشروع السياسي... ويتمادى حتى ينزل الولاية، أعظم أركان هذا الدين، ويهوي بها ليحصرها في البعد الحكومي والدور السياسي فقط!

إن أجواء سمحت لمتطفل لا يحسن أوليات الشرع، أن يصول ويجول ليعرّض بآراء الفقهاء وفتاوى المراجع، ويسفه عبادات المؤمنين الملتزمين ويتطاول عليهم بالإهانة والتجريح ويطالب بقمع حريتهم، موظفاً الكذب فينسب حكماً شاذاً انفرد به أحدهم للإجماع، دونما وازع من تقوى ولا رادع من حياء!

وسمحت لآخر أراد أن ينال من عالم أضر بتجارته وفضح كذب الدعاية التي يسوق بها بضاعته، فما وجد «عاراً» يلحقه به أكثر من أن ينسبه لخط الحوزة وتيار المرجعية! فأصبح التخصص والتمسك بالنهج الإستدلالي مطعناً ومنقصة، بذريعة عدم الثورية، وفي الحقيقة عدم تسييس الدين والشريعة!

وأباحت لثالث أن يقدح في دعاء، لمجرد أنه يعد العاصي بالمغفرة وإن كانت ذنوبه بعدد قطرات مياه البحار، وهي دلالة تضمنتها العشرات من النصوص الصحيحة!

إن هذه «الأجواء» التي أطلقت أيدي أمثال هؤلاء، وسمحت بهذا العبث وخلقت هذه الفوضى... تنذر بخطر محدق، خصوصاً وأن هذا الضلال الفكري يقترن بسلوك طاغوتي يناهز جور السلاطين ويتخطاه.

وما كنت لأعبأ لو كانت هذه الكتابات شذوذاً وتطرفاً مما تطفح به الساحة «الثقافية»، ولكني أعلم أنها أقلام «تجارية»، لا يرمي أحدهم سهماً إلا «ليذكروه عند الأمير»، ولا يضرب على وتر إلا إذا تناغم مع معزوفة «الكبير»... وهنا تكمن الخطورة، فالأمر يعني أن الخراب ينبع ويعود إلى الولي الذي يتزلفون، وأن الداء في القائد الذي يرتزقون.

وإلا فالأول الذي شمر عن ساعد الغضب والغيرة على الشعائر، سبق أن هتك المذهب وأزرى به في «كتابه ـ الرسالة»! والثاني الذي مات غيظاً من «الرجعيين»، يطبع كتبهم ويروجها كلما وجد من يشتري ويدفع! والثالث تحول إلى بطل دعاية لمطاعم أمريكية، فإذا ملأ المؤمنون بطونهم من الميتة، نادى بالويل والثبور على من لجأ للدعاء وتعلق بكرم الله وجوده!

إنها واحدة من أخطر إفرازات إصرار الإسلاميين على خوض السياسية ودخولهم الأرعن فيها، وتمسكهم بمشروع مهزوز يريد تطبيق الدين عبر رجالات: إن نجى أحدهم من الجهل عثر بالإلتقاطية، وإن خلص منها علق بشباك الهوى وتردى في ضروبه من حب الجاه والسلطة والمال.

أي دين هذا الذي يريدون تطبيقه، وهم لا يؤتمنون على النقل، فيكذبون جهاراً ويفترون صراحة؟ ويرون التخصص والمنهج العلمي والإستنباط وفقاً لأصول الفن والصناعة مطعناً، ويعدون التدين والإلتزام واحتياط المرء في سلوكه منقصة؟

أي عدالة ينشدون وقد بنوا للظلم صرحاً؟ أي حرية ينادون وقد ملؤا السجون من إخوة لهم لمجرد نقد ومعارضة همسوا بها؟ أي إنسانية يدّعون ورصاصاتهم تردي خصومهم غيلة وتحيلهم مقعدين مدى الحياة؟!

لست في وارد إنكار عوامل أخرى تتدخل لتغير الدين أو تشوهه، فاللوثرية أو البروتستانتية كانت مواجهة طبيعية للكثلكة، والبوذية جاءت ضد البراهمانية، والسيخية طور مستجد من الهندوسية... وفي الإسلام رؤى تجديدية ومدارس تطويرية تريد محاكاة الزمان ومواكبته.

لا أحد هنا ينكر المناهج العلمية والطرق الفنية التي تريد نقل مدرسة ما لطور جديد، ولا رفض لضرورات التوسع العرضي اللازم لتغطية مستجدات المسائل ومستحدثاتها... بل الكلام في المهاترة والأداء العابث الذي يرتدي جلباب الدين، والذي يعود في جله لمقتضيات اللعبة السياسية.

كانت «الأجواء» تستنكر على محاكم التفتيش وتسفه صكوك الغفران وتسخر من الرهبانية وتستهزء حتى بملابس القساوسة وأزيائهم... فلماذا لا يستخف أحد الآن بغسل الرأس في طقوس التعميد، وهز المبخر في القداس؟ لماذا لا تقبح الصحافة جلد الظهور بشفرات مدمية، ولا تهول الصلب مواساة للمسيح عليه السلام في الجمعة الحزينة أو العظيمة؟ لماذا لا ينال دعاة العقلنة والتطور من زحف الحجاج لدير «آنا فاتيما» في البرتغال على ركبهم وهي تشخب دماً؟

الجواب ببساطة: إن الكنيسة كانت تخوض في السياسة وتنافس فيها، فتصدى لها السياسيون ووقفوا لها بالمرصاد... وخاضوا ضدها حرباً إعلامية تخاطب السذج والعوام، وهي أنجح طرق التشويه وأكثرها قدرة وتأثيراً. وعندما تخلت الكنيسة عن السياسة وعزفت، تركوها في حالها، فأبقت على دينها.

والمسلمون اليوم ينازعونهم عروشهم، فكانت المواجهة... وما استغلال أمثال أولئك الكتاب، وتسلل المزيفين إلى موقع المرجعية، ليعيثوا في الدين فساداً وإفساداً: يحرمون ما تمليه أهواؤهم، ويحللون ما يطيب لامزجتهم وأذواقهم، يشككون في العقائد ويشوهون المفاهيم، والإعلام يعظم بعطائهم ويمجد!... إلا أدوات ووسائل طبيعية في هذا الصراع.

لنتخلى عن السياسة والملك لهم ونترك منافستهم على هذا الحطام، في سبيل أن نبقي على ديننا ولا نريق المزيد من كرامته... عسى أن يجد أحفادنا من يدلهم على الصلاة ويعرفهم الإمامة ويعلمهم الولاء!

وبعد، فإن أسهل وأهون ما يمكن أن ينعت به هذا الخطاب وتوصم به هذه الدعوة، أنها لغة التخاذل والهزيمة. ولكنه خطاب يستند لمرتكزات فكرية وأسس شرعية، تتهاوى أمامها أدلة القوم.

وإن استطاع الإمام الخميني أن ينهض بمشروع سياسي نادر يتمتع بالشرعية الفقهية وحظ عظيم من المصداقية، فذاك رجل قضى وتلك حقبة مضت، يمكنني أن أتمثل له ولها قول الشاعر:

حلف الزمان ليأتين بمثله * حنثت يمينك يا زمان فكفر

أقرؤها ـ شخصياً ـ ضرباً من إتمام الحجة على العدو والصديق، وأخلص منها بنتيجة جازمة على دعواي: أن الدين لن يطبق إلا على يد الإمام المعصوم عليه السلام.

وقد أثبتت تلك التجربة أن الإسلام لا تعوزه المناهج التي تقوم عليها الدول وتدار الأنظمة فحسب، بل أثبتت أنه يعاني داء عياء وثغرة، بل هوة شاسعة، على صعيد القادة والرجال...

أصلها وفرعها: افتقاد «الإمام».



المقالة الثلاثون

فصل الدين عن السياسة
(٢) هل يمكن أن تبلغ امرأة مستوى الزهراء ؟!
الوطن ٢٠٠١/٥/٦

عندما تنعدم المباني الفقهية والأصولية، وتفتقد القواعد والأسس العلمية، ويغدو «الإستنباط» والإفتاء وإصدار الأحكام، ويصبح الشرع، شراعاً في مهب رياح السياسة، تدفعه مصالح وتقلبه أخرى وتسكن به ثالثة... تجد كيف يكون الخبط والحشو والإرتباك والفوضى. فما كان دليلاً للتحريم هنا، يصبح بنفسه ملاكاً للإباحة والوجوب هناك! وليس هذا من تغير الحكم تبعاً لتغير الموضوع في شيء، ولا هو حتى من الإستحسان الذي يدور مدار المصالح المرسلة، والقياس بالمقاصد الذي عليه أهل السنة... بل هو الخبط بعينه.

عاشت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد رحيل الإمام الخميني (قدس سره) أزمة الفصل بين القيادة السياسية والمرجعية الدينية، حين تسنم رجال الثورة في طهران تلك، وذهبت هذه ـ تلقائياً ـ إلى أعلام الحوزة العلمية في قم.

ومع إن طرق معالجة هذا الفصل والحؤول دون بروز مشاكل وصعاب تعرقل مسيرة الإتجاهين: الحوزة والدولة، كانت مبذولة ومتنوعة، يتكفل بعضها باجتثاث جذور التزاحم أو التنازع... إلا أن النظام اختار ـ مع الأسف الشديد ـ أسوء الحلول، وهو جمع المقامين في شخص واحد، عبر إضفاء الصفة الدينية على القائد السياسي وإقحامه في المرجعية.

وكانت رتبة الفقاهة ودرجة الإجتهاد ومتعلقاتها، ابتداءً من لقب آية الله، وانتهاءً بالإفتاء، التي خلعت على القيادة السياسية للنظام... خطوة أشبه بالإجراء الصوري، من قبيل ما تعمد إليه الأنظمة الوراثية عندما تغير بعض نصوص دساتيرها وتعيد تفصيلها لتأتي على حجم ومقاس «الوريث».

ولم تكن تلك «الفقاهة» لتعني شيئاً يصح أن يترتب عليه أثر ما على صعيد الشرع والفقه في الحقيقة والواقع. إذ كانت مجرد معالجة شكلية تريد أن تقطع الطريق على ما يتهدد البلاد من فوضى إن لم يحسم أمر «الولاية»، حتى يستقر الوضع ويستتب على ما يريده النظام.

إلا أن هذه القيادة ما لبثت أن تطلعت لوضع تجاوز ما نودي به في البداية... ولست أدري، أغتراراً كان ذلك منها بهتافات الجموع وتزلفات الوصوليين، فصدقت الصورة التي تظهرها مرآة الإعلام؟ أم راق لها هذا المسند الوثير وطاب، فصارت تحدث نفسها بالزعامة الدينية بعد أن استقرت السياسية وتأمنت؟ فبدت كـ «المحلل» الذي انتدب ليبيح عودة بائن لمطلقها وزوجها الأول، فتمسك بها وتشبث بحقوقه كاملة وأبى أن يطلق!

وما كان قرار اقتحام المرجعية ليقف عند الحدود المعلنة التي نصت عليها القيادة صراحة، من أنها مرجعية تختص بأتباع الثورة الإسلامية خارج إيران دون داخلها، والتزمه الإعلام الرسمي حيث أضاف الناطق منه بالعربية واللغات الأجنبية، كلمة «العظمى» لالقاب القائد، بينما بقي المذيع الفارسي مكتفياً بلقب «آية الله»... بل أملي وفرض على الواقع العملي كمنطلق لممارسات النظام ومواقفه، فصار السيد علي الخامنئي قائد الجمهورية الإسلامية يفتي برأيه، وينظّر للفكر والعقيدة، ويخوض في الفقه والشرع وكأنه مجتهد حقيقي!

وإن لم يخط حتى الآن الخطوة الحاسمة على هذا الصعيد، أي عرض وتقديم «رسالة عملية»، وفق ما دأب عليه علماء الشيعة إذا بلغ أحدهم الفقاهة وأراد طرح نفسه كمرجع تقليد.

ولعل تخلف أتباع النظام وعدم التزامهم بالأمر «الولائي» الأول، الذي قضى بالفصل في المرجعية بين الداخل والخارج، ارتكز على ما شكله «الفصل» من بدعة غريبة لا تستند لدليل! هذا إن أحسنا الظن، ولم نحمل ذلك التقسيم على التكتيك والمناورة التي أريد لها التمهيد للخطوة التالية.

دخلت السياسة في الدين من أخطر الأبواب: باب الإفتاء والمرجعية، حين دخل قائد الثورة في الدين وتدخل في أحكامه ومفاهيمه، فكأنه جدد الرزية ونكأ الجرح، وأعاد ذكرى عهد قاد الحركة الإسلامية وساقها حتى «صيّرها في حوزة خشناء يكثر العثار فيها والإعتذار منها... وغدى كراكب الصعبة، إن أشنق لها خرم وإن أسلس لها تقحم».

وصارت المعضلات تترى... فزال صفو النفوس واستبدل بكدر العداوات والأحقاد، وانغرست بذرة الشقاق حيث اقتلع غرس الأخوة، حتى سقط النظام حين سلبت مشروعيته القائمة على عنصري: الدين والشعب. وقد شهدت الساحة كيف أن الثاني تبع الأول وراح قرباناً لذلك الأداء المستخف بالشرع والمشوّه للمذهب الجعفري بما لم يسبق في تاريخه. فانفض الناس من حول الثورة وانقلبوا عليها، اللهم إلا شرذمة ارتبطت مصالحها بالنظام، تتبعهم فئة لا تتجاوز ١٠٪ من الشعب، وفقاً لنتائج الإنتخابات التي أعقبت هذه السيرة الرديئة والسلوك المهلك.

إن الأداء السياسي للنظام الإيراني هتك الإدارة وأزرى بها حين جعلها حزبية فئوية أفشت التسيب والمحسوبية وأباحت بيت المال للسرقة والهدر، ودمر القضاء حين وظفه لقمع وملاحقة الخصوم، وسحق الحرية حين عطل الصحف وكمم الأفواه وزج بالاحرار في السجون... وهذا كاف لإثبات ما جره على الدين من إساءة وألحقه من ضرر.

ولكني بصدد نماذج فقهية ودينية بحتة، تثبت التخبط والفوضى التي أحدثتها خطوة دخول القيادة في الدين وإقحامها السياسة في الفقه، والتشويه الذي لحق المذهب جراء ذلك، من قبيل:

التشدد إلى حد الإفراط، الذي حرم مباحات مثل وضع ربطة العنق، باعتبارها من لباس النصارى وضرباً من التشبه بهم، وهو منهي عنه. أما المنشأ الحقيقي لهذا الحكم فهو: ثقافة ثورية وأدب التزمته الثورة الإسلامية، قام على نبذ بعض المظاهر الإجتماعية والسلوكيات التي ترمز إلى الثقافة الغربية، كحال الماوية التي ألزمت الشعب الصيني «ببدلة العمل». وهو أمر قد تكون له إيجابياته، ولكن أن ينقل إلى الدين والشريعة، بحيث يؤثم من يرتكبه وتترتب عليه أحكام العصيان والفسق وسقوط العدالة، فهو خلط انفرد به «فقه» القيادة الإيرانية وشذ.

مقابل التراخي والتعاطي الآلي الجامد الذي انتهى للتفريط بأعظم الحرمات وأكثرها تشديداً لدى الشارع، أي حفظ الفروج والإحتراز عن تداخل الأنساب.

فقد سال أحدهم قائد الثورة: «هل يجوز تلقيح زوجة الرجل الذي لا ينجب بنطفة رجل أجنبي عن طريق وضع النطفة في رحمها؟» فجاءه الجواب: «لا مانع شرعاً من تلقيح المرأة بنطفة رجل أجنبي في نفسه، ولكن يجب الإجتناب عن المقدمات المحرمة من قبيل النظر واللمس الحرام وغيرهما، وعلى أي حال فإذا تولد طفل عن هذه الطريقة، فلا يلحق بالزوج بل يلحق بصاحب النطفة وبالمرأة صاحبة الرحم والبويضة، ولكن ينبغي في هذه الموارد مراعاة الإحتياط في مسائل الإرث ونشر الحرمة» (انظر: أجوبة الإستفتاءات ج ٢ ص٧١).

وكانت هذه الفتوى قد أشعلت نزاعاً حاداً في مؤسسة القيادة التي تتضمن لجنة علمائية أوكل إليها «الإفتاء»، قال أحد أعضائها أنه قبل ولاية القائد وانخرط في ترويج مرجعيته، حذراً من استقطاب النجف أو العلماء «التقليديين» غير الثوريين في قم للمرجعية العامة للشيعة (!)، و«لكني لا أقبل أن ينسب هذا الهراء إلى فقه آل محمد»... إنه بعض ما فعلته السياسة في الفقه، حين أراد أربابها أن يزينوا أسماءهم بالقاب دينية ويخلعوا على حكومتهم رداء شرعياً!

أما على صعيد العقائد الدينية، فإن بعض الأفكار التي تؤمن بها القيادة الإيرانية، تمثل نقضاً لما عليه إجماع الطائفة، وتشكل خروجاً عن حقيقة التشيع والعقيدة الإمامية...

ومما يمكن التوقف عنده وعرضه كشاهد لا يقبل التأويل، رأي القيادة في موضوع فضل النبي والزهراء وأئمة أهل البيت عليهم السلام على غيرهم من سائر البشر، ومقامهم الذي لا يدانيه أحد، الذي يعتبر من مسلمات العقائد عند الشيعة، ومما يتفق فيه علماؤهم وحوزاتهم مع عامتهم.

مستندين على أدلة عقلية ونقلية من قبيل: «نحن أهل البيت لا يقاس بنا أحد» و«لا يقاس بنا بشر» و«بلغ الله بكم أشرف محل المكرمين وأعلى منازل المقربين وأرفع درجات المرسلين، حيث لا يلحقه لاحق ولا يفوقه فائق ولا يسبقه سابق ولا يطمع في إدراكه طامع» و«آتاكم الله ما لم يؤت أحداً من العالمين»... ومئات النصوص والأدلة والبراهين التي تتعارض في مضمونها وشكلها مع قول قائد الجمهورية الإسلامية:

«المرأة تستطيع أن تصل إلى هذه الدرجات الرفيعة من النمو والتكامل المعنوي، فالمرأة تستطيع أن تصل إلى مستوى الزهراء عليها السلام، والرجل أيضاً يستطيع أن يصل إلى مستوى الإمام علي عليه السلام»! (انظر: مكانة المرأة في الإسلام ص١٧).

ومن المفارقات المؤلمة أن عبارة أقل صراحة في هذا المضمون، صدرت عن السيد فضل الله كانت كافية ليحكم عليه جملة من مراجع التقليد بأنه ضال مضل! ويتصدى تيار عريض من المؤمنين وينهض لمحاججته ومواجهته بمنتهى الشدة والصلابة... ولكننا لا نرصد شيئاً من هذا القبيل تجاه قيادة الجمهورية الإسلامية؟

وإذا استثنينا الذين تتوفر لديهم شروط أو مسوغات العمل بالتقية والتزامها، فيعذرون...

فإن هذا الحال يشعر أن ذنب فضل الله لدى عنق ممن يحاربه، هو أن لا دولة له يُطمع في مناصبها، ولا أمن ومخابرات يُرهب جانبها، ولا بوليس يخشى قمعه!

وأن جريمته لدى فئة أُخرى، هي منافسته الإيرانيين ورعاعاً يتبعونهم، على قيادة الساحة الحركية الشيعية ومرجعيتها، استحكم الجهل فيهم حتى ما ميزوا دليل الإدانة الواحد والمشترك، ففسقوا شخصاً على كلمة، وعظموا آخر على نفس الكلمة! وكأن البحتري عناهم حين قال:

أهز بالشعر أقواماً ذوي وسن
في الجهل لو ضربوا بالسيف ما شعروا
علي نحت القوافي من مقاطعها
وما علي لهم أن تفهم البقر

وبقيت بقية ليس لها إلا الله، وأن تتلقى سهام العداء وتكابد وتقاسي الأمرين من جميع الأطراف!



المقالة الحادية والثلاثون

فصل الدين عن السياسة
(٣) إيران والإسلام الحكومي
٢٠٠١/٥/١٣

من أخطر ما أصاب الشيعة بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، وبلوغ الثورة طور «الدولة» و«الحكم»... انتقال التفكير والذهنية الشيعية ودخولها عوالم وآفاق لم يسبق للشيعة أن عاشوها، نتجت عن تسخير الشعائر والعبادات الدينية لخدمة النظام السياسي وتوظيفها في مصالحه وأهدافه. مما خلق تحولاً جذرياً في التعامل الشيعي مع تلك الطقوس ونمط أدائها، وأوجد أشكالاً مستجدة لكثير منها، يمكننا أن نسجلها كتداعيات وإفرازات لتلك النقلة والذهنية الجديدة، التي صبت بدورها في ظهور «الإسلام الحكومي» أو «الإسلام الرسمي» في المدرسة الشيعية وخدمت انتشاره.

من ذلك، صلاة الجماعة... فهذه العبادة هي من الشعائر المؤكد على استحبابها والمجمع على الندب إليها بين مختلف المذاهب الإسلامية، وهي تخضع مثل أي عبادة أُخرى لضوابط وأحكام لابد من التقيد والإلتزام بها.

وكان لهذه الضوابط في الفقه الجعفري تأثيرها في تمييز أداء هذه الشعيرة واختلاف العمل بها لدى الشيعة عن إخوانهم السنة. إذ لعب التشدد في شرط «عدالة» إمام الجماعة ووثوق المصلين به، دوره في خلق سمة لصيقة وعرف ملازم للأوساط الشيعية، هو قلة انعقاد الصلاة جماعة في محافلهم.

فإذا حانت الصلاة تجد كل ينفرد في صلاته بشكل طبيعي وتلقائي، فهذا هو الأصل عندهم. بل إن الأمر سرى حتى إلى المساجد... وأذكر مرة أن سنياً دخل مسجداً للشيعة كان إمام جماعته قد تخلف لعارض، ووجد المسجد يدوي كخلية نحل، كلٌ يؤدي صلاته منفرداً (وكانت صلاة جهرية)، فتعجب وسألني - وكنت الأقرب إليه - عن السبب؟ فأخبرته إن إمامنا مريض ولم يحضر، ونحن لا يمكننا أن نقتدي إلا بشخص عادل. فقال متعجباً: الا يوجد بين كل هؤلاء شخص عادل؟!

ولست بصدد تقييم الضوابط الشرعية التي ترسم آلية تشخيص عدالة إمام الجماعة، ومدى مرونة هذه الضوابط أو تشددها، وهل هي التي أفرزت هذا الواقع أم أن هناك سوء وتعسفاً في تطبيقها؟ لست بهذا الصدد، ولكني أريد أن أرصد ظاهرة، وأسجل التفاوت الكبير فيها بين الشيعة الذين يتعاملون معها بذلك النحو، والسنة الذين يصرون على العمل بهذه الشعيرة، ويتمسكون بأدائها بأي شكل كان وكيفما اتفق. ثم الإنقلاب والتحول الذي أصاب هذه الظاهرة في الوسط الشيعي في السنوات العشر الأخيرة.

فمنذ أن تسلمت القيادة الجديدة مقاليد الأمور في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أخذت صلاة الجماعة تتحول وتتغير، في إيران وفي أوساط الجماعات الموالية للسيد الخامنئي في خارج إيران، من شكلها الأصلي وصورتها «الشيعية» المألوفة، إلى الشكل والصورة السنية، في ظاهرة يمكن لكل من يغوص في عمقها ويحللها ليستكشف ما ورائها، أن يقرأ فيها لغة جديدة وأهدافاً تتخطى المعلن والظاهر الساذج.

ثم ما لبثت هذه اللغة أن خلقت ما يمكن أن نعبر عنه بظاهرة وثقافة «الإسلام الحكومي والرسمي».

ومن نافلة القول أن هذا التحول الذي بث الروح في صلاة الجماعة، هو موضع ترحيب، ولا يمكن لملتزم أن يعارض رواج شعيرة ندب إليها الشرع وأكد على استحبابها...

ولكن تحفظ المعارضين ينصب على بعض الجوانب غير المنسجمة مع الأحكام الشرعية، والتغيير الذي طرأ في طريقة التعاطي مع هذه العبادة، وما سلخ عنها عمقها الروحي وأحالها مجرد رقم سياسي.

فقد تولت الدولة أمر صلاة الجماعة وأحكمت قبضتها على المساجد، وشكلت لجاناً خاصة في كل مدينة وقرية تتولى نصب وتعيين أئمة الجماعة... وصارت هذه اللجان التي يجب أن تشتمل على عناصر من وزارة الأمن، توجه أئمة الجمعة والجماعة وتلزمهم بالخطاب الرسمي للدولة، وتتدخل بتعليماتها في أنشطة التبليغ والإرشاد، بل في طبيعة ونوعية الدروس التي يلقيها إمام الجماعة، الذي صار يتغير ويستبدل تبعاً لدرجة انضباطه وتقيده بهذه التعليمات!

ومع التداخل والمزج القائم بين الدين والدولة في معترك إيران الجمهورية الإسلامية، وما ارتكز في الأذهان عن منطلقات هذا النظام وشعاراته، التي خلقت حقيقة وجدانية لا يمكن إنكارها عن إسلاميته وتوجهاته الدينية، وبالتالي صحة ولوجه في شؤون المساجد وأئمة الجماعة، وعد ذلك من طبيعة الحال ومقتضياته... أصبح الإيرانيون اليوم، يأتمون بأي معمم، ولا يترددون في الإقتداء بكل من يتقدم للإمامة ويؤدون الصلاة خلفه، لمحض كونه معيناً من قبل الدولة «الدينية».

وإذا كان الأمر يأخذ سمة تعليمية قد يغض الطرف عنها في المدارس، فإنه ينحى في الجامعات وفي الوزارات والإدارات والمعسكرات منحى آخر، إذ خصصت في كل مبنى قاعة اتخذت مصلى، وعين أحد رجال الدين الشباب كإمام جماعة. فما إن يرتفع صوت الأذان حتى ينحدر الموظفون والمراجعون ليؤدوا الصلاة جماعة... ولن تجد إلا شخصان أو ثلاثة متشرعين من مجموع المصلين، قد انعزلوا خلف الصفوف وانفردوا بصلاتهم، والجماعة تنظر إليهم شزراً، أو أنهم ينتظرون انقضاء الجماعة وتفرق المصلين ليتجنبوا تلك النظرات!

إنها صلوات واجبة، والطلبة والجنود والموظفون مطالبون شرعاً بأدائها وفق شروطها وأركانها كاملة، ومنها إحراز عدالة إمام الجماعة... ولكن من عساه أن يهتم بهذا الأمر في ذاك الخضم؟!

قد يخدم هذا الإنقياد الصورة الظاهرية للشعيرة ويحقق بعض المكاسب على صعيد خلق الأجواء الدينية والروحية وانتشارها في المجتمع، ولكنها لا تسقط تكليفاً ولا تبرء ذمة.

والأهم من هذا وذاك، دور هذه الظاهرة في إيجاد الصورة المستحدثة في المحافل الدينية والمجتمعات الشيعية، والشكل المبتدع في ممارسة العبادة، وموقع هذه الصورة في منظومة «الإسلام الحكومي» وسلسلة المظاهر الدينية الأخرى التي خدمت تلك المنظومة والثقافة... من قبيل:

تهاون المؤمنين الملتزمين، وخوضهم في معاملات ربوية وعمليات بنكية غير شرعية على مستوى واسع، دون أي تفحص أو احتياط، تحت عنوان إمضائها من قبل وزارة الإقتصاد في الجمهورية الإسلامية، والإكتفاء بذلك عن التدقيق وعرضها على أحكام الفقه.

استماع الأغاني والألحان الموسيقية اللهوية المحرمة شرعاً، بحجة بثها من الإذاعة والتلفزيون الإيراني.

تناول اللحوم المستوردة من البلاد الغربية اعتماداً على الحكومة وكونها تشرف على الذبح والإستيراد، دون التدقيق والتثبت من شخصية هذا المشرف وما هي درجة وثاقته والتزامه. متجاهلين الفلتان الإداري والفوضى التي تجعل المحسوبية (دون التقوى والكفاءة) هي المنطلق الأول في تعيين هؤلاء المشرفين، الذين يستلمون رواتبهم بالعملة الصعبة ويستأثرون بما تغدقه شركات المواشي واللحوم... فقد يكون هؤلاء ممن لا اعتبار لشهادتهم، ولا دقة ولا حيطة في عملهم.

وهكذا مسألة تحديد أوائل الشهور العربية ومواقيت المناسبات الدينية، كالحكم بدخول شهر رمضان وهلال العيد... فقد صار القرار فيها للحكومة.

بل إن الأمر بلغ في أتباع ولاية الفقيه أنهم صاروا يسلمون الأخماس العائدة لمراجع التقليد، والتي يؤتمنون على توصيلها إليهم في قم، إلى قائد الجمهورية الإسلامية كونه من يجب أن ينفرد بالولاية على بيت المال!

ومن أخطر تبعات ظاهرة «الإسلام الرسمي» العبث الذي نال مسألة التقليد والمرجعية، وما ارتكبته أجهزة الدولة وعناصر الأمن في هذا السبيل، مما صب في إلغاء التحفظ التاريخي والحساسية التي تميز بها الشيعة دائماً تجاه «فقيه الدولة».

وما تبع ذلك من اختلال مفهوم «علماء البلاط»... فما عاد المعمم يداري انتسابه للسلطة، ولا كونه موظفاً يرتزق ويتلقى راتباً من الدولة، ويتبع تسلسلاً إدارياً يصطدم بدوره الرسالي الذي تشكل الحرية عماده والإستقلالية محوره، بل صار يباهي ويفاخر! وما عاد المؤمنون يتحسسون من «عالم الدين» الحكومي، ولا يتحفظون من مواقفه وتوجيهاته.

إنها مظاهر تسترجع الصورة التي طالما كنا نعيبها على إخواننا السنة، وكانت تبعث ـ يوماً ما ـ على التعجب من تفريطهم وخلطهم الدين بالسياسة، وعدم تمييزهم بين أمرين منفصلين علمياً وعملياً: الأول حرمة الثورة على الحاكم وعدم جواز التمرد على ولي الأمر، والثاني اتباعه في الأحكام والعبادات الدينية، وأخذ الدين عنه.

قد ترحب القوى الكبرى بآلية «تضبط» الوضع الشيعي، وتأنس بما يدخله في منظومة بعيدة عن الفلتان، وما عليه الحال في المرجعية الدينية والزعامة التقليدية للشيعة، من حرية واستقلالية. فيطيب لهذه القوى أن يكون تعاطيها مع الشيعة عبر جهة محددة تمثلهم... فيؤيدون ولاية الفقيه ويبالغون في دعمها غير المباشر. ولكنهم في غفلة عن كونها منظومة طارئة تفتقر مقومات البقاء والإستمرار، وعمدتها: الركيزة العلمية والمشروعية الدينية، ثم المصداقية العملية، وكلها مفتقدة في هذا الكيان، يداريها الإعلام الذي لابد أن تنقشع غيومه المضللة يوماً ما.

ختاماً:

ما الأديان إلا مدارس للتكامل الروحي وطرق لعبادة الله، وإن كان فيما تحويه من رؤى تفلسف الحياة وتعاليم تتخطى مخاطبة الخالق إلى التعامل مع خلقه، ما يفرز نظماً اجتماعية وسياسية... فإن هذا الإطار والدائرة الأعم لا تعني ولا تسوغ التفريط بالأصل والأساس.

فتكوين المجتمع الديني وبناء «المدينة الفاضلة» لا ينبغي أن يكون، ولن يكون، خارج عبادة الله، وعلى حساب الهدف الأصلي للأديان وما يمثل جوهرها، فالحق لا يطلب بالجور.

إن محاولة الحركات الإسلامية تطبيق الشريعة وإقامة الحكم الإسلامي، تبدو كمن طلبوا إليه أن يرسم فراشة تحط على وردة فرسم فيلاً! فسألوه عن خرطومه فقال يمتص به رحيق الأزهار، وعن أذنيه العريضتين فقال هما جناحان... وعندما عجز عن الرد على بقية الأسئلة، رفع لوحته بألوان الطيف الزاهية، وأظهر الفيل يخفق باذنيه ويطير!

فمن يملك أن يقول عنه فيل، ولا يذعن بأنها فراشة؟!



المقالة الثانية والثلاثون

السمات النسوية في الحركة الحزبية

مجلة المنبر عدد ١٣ : ٢٠٠١/٦

في وقفة بعيدة عن حياض الفقه، الذي التزمه بشكل مطلق في معناه وعطائه التقليدي، وبعيدة كذلك عن صياغة المفاهيم الدينية، فهذا مما يفتقر إلى التخصص والفقاهة أيضاً، حيث لابد من جولة عريضة تستقصي جميع النصوص الواردة في الباب، ومعالجتها بشكل علمي وفقاً لآلية فن الإستنباط الشرعي والتنظير الفكري وأصول هذه الصناعة، حتى تصح نسبة شيء منها إلى الدين وحمله على الإسلام... بعيداً عن ذلك، هناك قراءة مغايرة لما اشتهر عن رؤية الإسلام ونظرته للمرأة.

تنتهي إلى ما يجعل «المرأة» أو «الرجل» مفهوماً ناظراً إلى ملكة العقل والتعقل، وما يترتب عليها من: الفكر المبتني على العلم والمنطلق من الحكمة، ومن الأداء المتحقق في الفعل والسلوك السوي... أكثر مما ينظر إلى الطبيعة الجنسية.

بمعنى أن «الرجولة» تدور في مدار آخر غير الذكورة والأنوثة وجنس الإنسان.

إذ يلاحظ وجود إطلاقات في لغة الشارع المقدس تنقل الكمالات وتصنفها في مدارج بعيدة عن معناها اللغوي واستعمالها العرفي، لتنتهي بها إلى ما يطرح ويبين القيم الحقيقية، التي قد تقفز على المتبادر وتنتقل بالمعنى عن الوضع الأولي.

فعندما يصار إلى طرح العروبة، على سبيل المثال، كقيمة تمثل مفهوم العراقة وسمو النسب وشرف المحتد، نجد أن المعصوم ﷺ حين يواجه هذا الطرح، يجاريه ليعود بالمفهوم إلى قيمته الحقيقية، وينطلق من «إن ذكر الخير كنتم أوله وأصله وفرعه ومعدنه ومأواه ومنتهاه»، فيقول ﷺ: «نحن العرب، وشيعتنا منا، وسائر الناس همج أو هبج».

وإذا طرح العرف العلوم التجريبية والتطورات التقنية كقيمة وصار يرى لها شأناً، أو إذا طرح العلم الحقيقي كقيمة، نجد أن المعصوم يعود بمصداق العلم والعالم إلى حقيقته ويقول: «نحن العلماء وشيعتنا المتعلمون وسائر الناس غثاء».

وهكذا نجد المعصوم يرجع جملة من المفاهيم العرفية والإجتماعية وما يحكمها من اعتبارات، إلى القيم الحقيقية للأشياء، فيقول الصادق ﷺ: «المؤمن هاشمي لأنه هشم الضلال والكفر والنفاق، والمؤمن قرشي لأنه أقر للشيء ونحن الشيء، وأنكر لا شيء الدلام وأتباعه، والمؤمن نبطي لأنه استنبط الأشياء يعرف الخبيث من الطيب، والمؤمن عربي لأنه عرب عنا أهل البيت، والمؤمن أعجمي لأنه أعجم عن الدلام فلم يذكره بخير، والمؤمن فارسي لأنه تفرس في الأسماء».

وعلى هذا المنوال، ينسج البعض صورة «الرجولة» منطلقاً من المحتوى المعنوي المنطوي في هذا المفهوم، ويحدد معالمه من القيمة المندكة في جوهره وذاته، وهي العقل والسلوك السوي... فهي المناط المعول عليه في «الرجولة».

ومن هنا يمكننا أن ننظر في واقع الحركة الإسلامية اليوم، في ضوء النص الذي خاطب به أميرالمؤمنين ﷺ جمع من أهل الكوفة الذين ملأوا قلبه قيحاً وشحنوا صدره، فيقول: «يا أشباه الرجال ولا رجال، حلوم الأطفال وعقول ربات الحجال»... ونعيد قراءته لنعود بمفهوم الرجولة إلى الآفاق التي منحته التفوق والأفضلية، حين جعلت له الولاية والشهادة والقيومية وإمامة الجماعة والقضاء والمرجعية، دون المرأة.

فإذا كان للمرأة نصف حصة الرجل من الميراث، فإن بعض الذكور يحجر عليهم ولا يؤتون المال لسفههم، وإذا كانت شهادة المرأة بنصف، فإن أغلب الذكور لا تقبل لهم شهادة، إذ لا حظ لهم في العدالة.

كيف صار اولئك «الذكور» أشباه رجال؟ ولماذا الحق مولانا أميرالمؤمنين ﷺ بهم صفة «عقول ربات الحجال» أي عقول النساء؟ أتراهم «الهمج الرعاع» الذين سبق أن وصفهم في قوله: «ينعقون وراء كل ناعق»؟

إن المتأمل في ساحتنا الإسلامية اليوم يرصد معالم وسمات «نسوية» تحكم حركة التيارات الحزبية وتبلغ بها حضيضاً لا يترك للأعداء شيئاً يضيفوه! يمكننا عرضها في نقاط اهمها:

أولاً: التركيز على الشكل والإهتمام بالمظهر... فما يشغل بال القادة وما يصبون اهتمامهم فيه هو خلق الصورة التي تعجب وتبهر، وإن لم تعكس جوهراً ولم تصور حقيقة ولم تمثل واقعاً. تماماً مثل المرأة التي ينحصر رأس مالها في منظرها، فلا يعنيها إلا المحافظة عليه وتحسينه لتلفت الأنظار وتغري الأغرار، فتلطخ وجهها بالمساحيق وتتبرج في أبهى الثياب، لتداري قبح سريرتها وسوء خلقها وفساد منبتها، فلا تحظى إلا بمن على شاكلتها. إن جل هم الأحزاب هو حشد أكبر عدد من الحضور الجماهيري، وتعبئة الناس بأعداد تملأ مساجدهم وحسينياتهم ومخيماتهم وميادين نشاطهم الحزبي الأخرى... فتنوجد «الصورة» ويتحقق «الشكل» المطلوب. أما إذا نظرنا إلى الواقع، بعيداً عن زحام الجموع وبهرجة الظاهر وبريق «مساحيق التجميل»، فسنقف على مأساة وفاجعة على جميع المقاييس، فما أكثر الضجيج وأقل الحجيج!... وكما قال ابن رشيق:

ألقاب مملكة في غير موضعها
كالهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد

فكم عدد من يفقه دينه من بين هذه الجموع المحتشدة بالمئات أو الآلاف؟ وكم هم الذين يحسنون عقيدتهم ويحيطون بشكل علمي

بالمباني الفكرية والأصول العقائدية لدينهم ومذهبهم، بل حتى مدرستهم السياسية؟ ثم مَن من هؤلاء يعقل مواقفه ويدرك بوعي وبصيرة ما يفعل؟!

إن مطالعة دقيقة في الدروس والمحاضرات والخطَب (وما أدراك ما الخطب!) التي تلقى في محافلهم، وتشكل المادة الثقافية التي تغذي الشباب وتنمي معارفهم، ستكشف هشاشة وضحالة يندى لها الجبين! خصوصاً إذا ما قيست بالنمو المطرد والنقلات النوعية المتتالية التي تعيشها حقول الحياة الأخرى...

فيقارن الشاب بين المادة الدينية والخطاب الثقافي الذي يتلقاه من حزبه، وبين ما بلغته المدارس الأخرى من تطور، لم يقف عند العلوم التجربية ولم يكتف بالصناعة والتكنلوجيا، بل مضى ليقحم ميدان العلوم الإنسانية وينافس، بل يتفوق على العرض الباهت الذي يقدمه الإسلاميون، في علم النفس والتربية والإجتماع والسياسة. والطامة أن يسجل الشاب اندحار فكره الإسلامي أمام المدارس الأخرى في الحقل الإنساني والروحي.

أما على الصعيد الإعلامي، فتبدو الحركة الإسلامية وكأنها مستسلمة للقنوات التلفزيونية والفضائيات والصحافة والإصدارات الفكرية، وكل ما يصب في مواجهة الإسلام الأصيل من المدارس العلمانية والمادية، وهكذا المتلبسة بالدين. ناهيك بالبناء الروحي والبعد المعنوي والأخلاقي في تربية الشباب، وما تتمخض عنه هذه الجمعيات والتجمعات الحزبية، مما يجعل المرء يحدث شكراً إن خرج منها سالماً عن المزيد من الإنحدار والسقوط الأخلاقي... أما التكامل والنمو فهو مما يئس منه أكثر الناس تفاؤلاً.

وهذا من تداعيات تسييس الدين والتفعيل العشوائي للدور السياسي في الحركة الإسلامية، الذي جعل الهدف السياسي هو الغاية. فالمهم ـ عندهم ـ أن تتحقق المحصلة، وهي أن يدلي الشاب بصوته ويقترع لصالح الحزب في انتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي أو النقابات وجمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية والأندية الرياضية.

ثم ليذهب بعدها ويتسكع في المقاهي ويقضي يومه وشهره وسنته دون أن يقرأ كتاباً، أو يتلو جزءً من القرآن، أو يفتح «مفاتيح الجنان» لدعاء أو زيارة.

ثانياً: الأنس بأجواء اللغو، والنشوة في الكلام والهذر... فأنت تجدهم يتألقون في الغيبة والنميمة، والقذف والسب والطعن، وتناقل الأخبار الخاصة، والنيل من سيرة الأفراد.

حتى غدت محافلهم كمجالس «شاي الضحى» النسائية، وأصبحت نواديهم ميادين للثرثرة واجترار الأحاديث... لا بحوث علمية ولا محاورات ثقافية ولا مناقشات فكرية.

وإذا سمى المجلس وتنزه للحظات عن هذا السلوك «النسائي»، تجده يخوض في السياسة ومواضيعها، ولكن من منطلقات نسائية وطفولية أيضاً! وبلغة سطحية وآلية ضحلة، تدخل في التعبئة الإعلامية وشحن الأجواء أكثر منها في البحث والحوار الذي يتناول القضايا السياسية من جذورها وأُسسها، ويحاكم الأحداث ويحللها بوعي وبصيرة: تجمع الأرقام وتسوق الإحصائيات وتستقصي الآراء المطروحة... جلسات ومجالس و«قعدات»، تجتر فيه ألفاظ وكلمات وقصص وحكايات، يفنى بكثرتها الريق، وتضيق من دونها أصمخة الآذان!

ثالثاً: التبعية والإنقياد... ولعمري، فهذه ذروة الفصل بين العقل والهوى وبين العلم والجهل وبين «الرجل» و«المرأة». فالحرية سنام السلوك وغرته ورأسه وأساسه، ومن فقدها سقط عن الرجولة وتردى في «النسوية»، مهما قويت بنيته وصلبت عضلاته وفتل ساعداه وعرض منكباه وغلظت شواربه!

إن حالة الإنقياد الأعمى والتبعية و«الإمعية» التي يخضع لها الإخوة الحزبيون، تنم عن عقل جمعي، يخلق إيحاءاته ويزرع توجهاته شخص واحد، يلقن الجماعة أفكاره ويهيمن عليهم بتحليلاته ورؤآه وتشخيصاته للمواضيع المختلفة، وفق تقديراته للمصالح والمفاسد، ثم يملي أوامره لتحكم حركتهم العامة وسلوكياتهم الخاصة...

وهذه الحالة تشكل أخطر المعالم والسمات «النسوية»، ولا أريد أن أقسو فأنعتهم وأصنفهم أقرب إلى قطعان الماشية منهم إلى الجماعة المؤمنة العاملة المجاهدة!

إذا كانت الحركة الإسلامية بقيادة «صم ذوو أسماع وبكم ذوو كلام وعمي ذوو أبصار»، وإدارة «سفهاء»، ويمسك بزمامها «أشباه رجال»، يعيشون على إنجازات الثمانينات، ويقتاتون على فتات موائد تدفع المقاومة الإسلامية في لبنان فواتيرها... فهذا يعني أن الوضع في أتعس صوره وأردى أشكاله وأخس أحواله. وإذا استمر «الرجال» في الإحجام عن القيام بدورهم في الساحة، فإن فرص استدراك ما يمكن إنقاذه تتضاءل يوماً بعد آخر.

إن في نساء مجتمعنا من بدأت في طريق التكامل العقلي، فتمردت على هذا الواقع المقيت ونفضت عنها ثوب الإنقياد للجهل والسفه والعمى والصمم والبكم، فانشقت وخطت خطوتها الأولى صوب النجاة. ولكننا لم نسجل ـ حتى الآن ـ للذكور في هذا التيار ما يدخل في التمرد والموقف الرجولي الحقيقي... اللهم إلا حركة خجولة، يبدو أنها تنتظر الإنتصار الحاسم للجناح الإصلاحي في إيران، حتى تتجرأ وتقوم بانتفاضتها هنا! ولهؤلاء الكرام نقول:

لا تحسب المجد تمراً أنت آكله
لن تبلغ المجد حتى تلعق الصَّبِرا



المقالة الثالثة والثلاثون

النبل ... هذا ما يعيب السيد الخاتمي !

٢٠٠١/٦/١٤

«ماذا فعل الخاتمي، وماذا حقق لبلده؟ ما هي إنجازات عهده؟ التي جعلت الشعب ينتخبه مرة أخرى، وبنسبة تفوق انتخابه الأول؟»... سواء أكان هذا السؤال استفهاماً حقيقياً ينم عن سذاجة وعفوية، أو عن جهل خلقه إعلام يطبق المحافظون على جميع قنواته، ولم يتركوا فيه للإصلاحيين حتى الصحافة التي لاحقوها بالتعطيل وروادها بالتنكيل، أم كان استنكارياً ينطلق من أهداف سياسية تخفي خبثاً وتضمر غرضاً... فإنه سؤال يطرح نفسه، لا يملك الإصلاحيون إلا أن يقدموا الجواب الشافي عليه، مهما كانت أسباب إثارته وطرحه.

جاء الخاتمي قبل أربع سنوات ليلاقي جسداً أوصبه الداء وثابرت عليه الأوجاع وتناهبته الأسقام، فتركته خامداً ناسماً لا يُدرى أحيٌ فيرجى أم ميت فينعى؟ خامره المرض فأعضل الأطباء، وثقل فأعيى الأحباء، وبرح حتى جفاه العواد... عطَس وسعال ثم زحار وأنين، دمّل وبثور وقروح ثم قيح وصديد وخراج، حمّى مطبقة يصحبها فتر، فرعدة ونفاض يقعقع الأضراس.

والقوم في خبط وجدال... هذا يجبر القدم والكسر في العضد، وذاك يرقي الرأس والشكوى في المعدة. فإن أصاب التشخيص أعشى وخبطه خبطاً، وصف ترياقاً لعلاج القلب فافسد الكبد والطحال!

جاء الخاتمي يحمل أدوات التشخيص ومعدات كشف المرض، لا المراهم والأدوية والمعالجات، إذ رأى أن أي علاج لا يسبقه تحديد العلة الأساسية التي نشرت البثور وبثت الحمى وأوجعت الرأس، هو داء جديد ينزل بهذا البدن المنهك الذي نال منه المرض فوق كفايته فتركه في حشرجة النزع.

هذا ما فعلته الدورة الأولى من عهده الرئاسي...

فقد أثبتت هذه الدورة بما لم يدع مجالاً للشك والترديد، أن طغيان الأجهزة الأمنية وفسادها، وتجبر مجلس صيانة الدستور واستبداده، وظلم القضاء وتعسفه، وما إلى ذلك من مصائب وويلات نزلت وتنزل بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، ما هي إلا انعكاسات وأعراض ومضاعفات لداء أصلي عشعش في قمة الهرم فسرى ليظهر في:

أجهزة ودوائر أمنية مخابراتية تتبع الحرس والإطلاعات والجيش، بل شبكات تتبع بعض الأقطاب والشخصيات!... تكوّن شركات تجارية تضارب بالعملة فتهوي بالتومان إلى الحضيض، وتضرب بالسياسة الإقتصادية عرض الجدار، وتخرق قانون التجارة والجمارك والضرائب، فتستورد ما تشاء بأية كمية تشاء، وتحتكر تسويقه بالقيمة التي تريد. ثم ياتي بعد كل ذلك خبراء الإقتصاد والسياسة ليبحثوا في سر هروب رؤوس الأموال من البلاد، وفي ارتفاع الأسعار، وتفشي البطالة، وزيادة معدلات التضخم؟!

وشبكات أمنية من نوع آخر... ترصد المعارضين من علماء الحوزة ورجالات الفكر والثقافة والصحافة والإعلام، و«تعالج» تمردهم... كل بحسبه وبما يناسبه.

هذا بمجرد التهديد والوعيد وبمنشورات «فضائحية» مجهولة المصدر والتوقيع، أو بالحصار الإجتماعي والحرمان والتضييق عليه في معيشته وقوت عياله، وذاك بتلفيق الجرائم واختلاق التهم وفذلكة ما يمنعه ان يرفع رأسه بين أهله، فكيف بالمجتمع والناس؟ وأما من صلب عوده وقاوم هذه المراحل، فستأتيه حوادث السيارات ورصاصات الإغتيال وعبوات التفجير!

وأحكام قضائية... تعطل صحفاً وتلغي امتيازات أُخرى، وتحرم كتاباً من مزوالة الكتابة مدى العمر، وتلاحق العلماء وتتبع الأحرار لتزج بهم في السجون والمعتقلات. بينما الجريمة ضربت أطنابها في طول البلاد وعرضها، والرذائل الأخلاقية استشرت حتى زال قبحها وما عاد روادها يدارونها، بل صاروا يباهون ويفاخرون، والقوم في شغل عن هذا لمتابعة ذاك!

ثم «فرمانات» رقابية، لمن اجتاز جميع الحواجز والموانع السابقة، فسلم من الإرهاب وخلص من القضاء... فيتلقفه مجلس صيانة الدستور! الذي نصب منخلاً تحدد الأهواء حجم ثقوبه، وترسم المصالح مقدارها. فيزكي من أحب، وإن قامت قرائن الإدانة واستحكمت أدلة الطرد والإبعاد، ويقصي من لا يهوى، وإن افتقدت الموانع وعدمت الأسباب. ولم يكتف بهذا وذاك، بل ابتدع لنفسه دور الإشراف والنظارة على سير الإنتخابات وفرز الأصوات وإعلان نتائجها، ليضرب ضربته الأخيرة إذا بطل كل السحر ونبت جميع الحيل السابقة!

بدأ الخاتمي عهده بحل الشركات التجارية ـ الأمنية... ليوقف النزف المهلك الذي كان ينال من اقتصاد بلاده، والفوضى العارمة في النظام الإداري، وما إلى ذلك من آفات نتجت عن دخول المؤسسات الأمنية عالم التجارة ودنيا المال، وخوضها في ميادين لا تمت لاختصاصها بصلة، تحت غطاء عدم كفاية حصتها من الموازنة العامة للدولة. ثم الهتك والظلم والقهر الذي ترتب على نشاطها الإرهابي الذي كانت تحركه رؤى وتقارير لا يقرها شرع ولا قانون، وأساليب لا تحكمها قيم ولا تقبلها إنسانية.

وراح السيد الخاتمي في نهجه الإصلاحي ليرجع للحرية معناها المضيع وعزها المنتهك، فنادى بإطلاق الحريات للصحافة والأحزاب، ومضى ليعيد للثورة اعتبارها القائم على محورية الشعب ودوره، ويحيي مجدها ويسترد مصداقيتها التي لن تكون إلا في احترام الإنسان...

فكان يصطدم في كل باب يفتحه بجدار وراءه!

جدار رصت لبناته من الجهل والعناد والمكابرة والمصالح الفئوية. وكان يداري في البداية ويتكتم، ويبذل غاية وسعه ليجد فرجة هنا ومخرجاً هناك... فما استطاع.

حتى انتهى هو وشعبه وخلصوا إلى نتيجة واحدة، لمستها الساحة عن حس وشهود وعاشت بالوجدان ما كون صورة محددة ومركزة، ترجع جميع الأعراض التي ظهرت على بدن الثورة وأصابت جسمها إلى «ولي الفقيه» وتحركه الخفي والمعلن! فهو الذي يقف وراء جميع تلك الاعمال... هو الذي يأمر بها ويديرها ويغذيها، وهو الذي ينهض للدفاع عنها إن نالها ما يتهددها، وينفر ويسرع لنجدتها إن ترنحت تحت ضربات الإصلاح.

هذا هو إنجاز الخاتمي، وكفى!

لقد أدت الدورة الأولى من عهد الخاتمي دورها، وهو تحديد الداء وتشخيص المرض، وأعلنت بوضوح وبشكل حاسم أن المشكلة تكمن في «ولاية الفقيه» أو في «ولي الفقيه». وستكون الدورة القادمة لرئاسة هذا الرجل الحكيم، دورة عرض العلاج وتحديده، وإن لم تنته إلى مباشرته ومزاولته!

وسيكون العلاج أحد اثنين:

إما «دواء» عبر تغيير «ولي الفقيه» والبحث عن شخص آخر تتوفر فيه المواصفات الشرعية والكفاءة السياسية، وعلى رأسها التقوى وخوف الله، إلى جانب المرونة وسعة الصدر ونبذ الفئوية، أو تكوين شورى من ثلاثة أو خمسة فقهاء تتولى دور القيادة.

أو «جراحة» عبر استئصال هذه الغدة التي كانت تضخ ما ينظم الحركة في البدن، فأصابها الإلتهاب واعطبت، لتخلف ورماً يفرز السموم وينشرها في أنحاء البدن... أي تغيير الدستور وإلغاء ولاية الفقيه من رأسها؟!

هناك من يشكل على السيد الخاتمي تفريطه بعدة فرص للقضاء على المحافظين، كان بعضها ضرباً من إنقاذ الغرقى وإحياء الموتي، من قبيل دوره في إنهاء الحركة الطلابية، التي كانت على وشك إشعال ثورة شعبية عارمة تكتسح المحافظين وقيادتهم...

ولكن الرجل له منطلقاته الشرعية، وله قيمه الأخلاقية التي ترسم أداءه وتحدد مواقفه... وهي ثوابت لا يمكنه أن يتخلى عنها كما يفعل خصومه ومنافسوه، لا تكتيكاً ولا استراتيجية!

إن المحور في حركة الأمم والشعوب هو الفكر والعقيدة، وما ينتج عنها من روح دافعة وطاقة محركة...

وطي مرحلة عمّدت بدماء مئات آلاف الشهداء، وتضحيات يصعب حصرها كماً ونوعاً، لا يكون على الطريقة التي يطرحها العلمانيون في إيران، أي إلغاء الجمهورية الإسلامية أو عودة الملكية... إنه نظام قام على نهضة شعبية خالصة وقيادة روحانية مخلصة، ومن سنن حركة التاريخ ونواميس التغيير أن تقضي مثل هذه الحركة وطرها وتعيش «عهدها»، فإن أراد مصلح أن يقوم اعوجاجها ويصحح انحرافها، لابد له أن يراعي هذه النواميس، وهذا ما فعله ويفعله السيد الخاتمي.

ولعمري فإن حاله في الإنحناء لبطش المحافظين وعنفهم، هو حال الأم التي نازعتها امرأة في رضيعها، فتنازلت الأصلية للمدعية حين أمر القاضي بتقطيع الرضيع نصفين، وتراجعت باكية تكفكف دموعها، وراحت تلك المدعية المزيفة تزهو منتشية بنصرها... ولن تنتصر، إن شاء الله.

إن كان ثمة مطعن ينال الخاتمي فهو نبله، وليتني عيرته بما هو عار! وتمسكه بأخلاقيات النبلاء في تعاطيه مع المحافظين، الذين أبدوا قسوة وغلظة بل وسبعية، لم يكن الخاتمي يتوقعها!...

لقد سبق للقيادة الإيرانية أن نعتت المتظاهرين في مشهد وأراك و«إسلام شهر» بالغوغاء والأوباش، و الشعب اليوم يرجع للمسؤلين سبابهم هذا، ويأخذ على خاتمي تخلفه عن الرؤية التي تنظر إلى كثير من المحافظين كلفيف من الصعاليك محدثي النعمة، والذئاب الضارية التي لا تعف عن التهام الجيف والتمثيل بالجثث! فراح يتحمل الآلام، تحمل المشفق الحريص مقابل غباء المغرور، ويعاني معاناة الحكيم مقابل حماقة الجاهل... ثم يبكي، بكاء المسؤول مقابل تهور وطيش الأرعن.

يقال أن سيداً من النبلاء أقام وليمة، فجاءه أحد الحضور يشكو سرقة محفظته، فوضع النبيل آنية من الذهب وأمر بإطفاء الأنوار، ونادى في الحضور: أن يضع السارق المحفظة في الآنية تحت جنح الظلام، ليواريه ويحفظ ماء وجهه...

وعندما أعادوا إضاءة الأنوار لم يجدوا الآنية!



المقالة الرابعة والثلاثون

احترام الشعب الإيراني وإرادته
(١) الثورة.. إخفاق في وطنها وتألق في الخارج !
٢٠٠١/٦/١٨

«لبيك يا خامنئي»... قصة ونقش عصابة لفها الأسير المحرر من معتقل «الخيام» على جبينه، فكأنه لف زهرة شبابه التي قضاها في ظلم المطامير، تبرد الأغلال من يديه والقيود من ساقيه، وترسم السياط لوحتها القانية على ظهره ومتنيه... لفها بالشريط وقدمها هدية لقائده. ولا يغير الصورة إن كان هو الذي لفها أو أنها لُفت له، فمن عقدها على جبينه أخ له في الجهاد ورفيق في النضال.

والسيد حسن نصر الله، هذا الفتى الذي أصبح شوكة يغص بها الصهاينة، فأضحى رمزاً للمسلمين، وأمسى نجماً في سماء القدس، جاهد بإيمان زرع فيه صلابة الجبال، وقاوم بإخلاص أراق دم فلذة كبده، وتحرك بذكاء وكياسة أربكت أعداءه وأشلتهم، فانتصر... هذا السيد، بهذا الموقع والأداء، ينحني ليبقبل يد «الخامنئي» أمام مئات الشخصيات التي تمثل البلاد الإسلامية والحركات التحررية، المؤتمرين لدعم انتفاضة الأقصى في طهران.

بينما في طهران نفسها من يتوعد ويقسم على قطع يد «الخامنئي»! هذه التي ضربت قيم الثورة وبددت منجزاتها ونكلت برموزها، وشوهتها وأساءت إليها كما لم يفعل أعدى أعدائها! والعجيب إنها صورة تشكلها ريشة الطلائع الأوائل للعلماء المجاهدين وقادة الحرس من «السابقون الأولون»، من أساتذة السيد حسن الذين علموه ودربوه!

وفي فصل آخر من القصة يظهر «الدعاة» البحارنة وهم يمتنعون عن إسعاف مريض بتكسر الدم، سقط إثر نوبة قلبية أثناء تفرجه على موكب المطبرين، فامتنعوا عن إسعافه لجرح أصاب رأسه من وقوعه على الأرض، وتركوه ينزف حتى الموت ظناً أنه شارك في التطبير! ولسان حالهم، بل لسان المقال يصرح بنقمة وشماتة: ليهلك من لا يتبع الخامنئي ويخالف أحكامه، ولتثكله أمه!

بينما في طهران ينبري علماء الدين ورجال الحوزة ويتصدى المثقفون الإسلاميون والوطنيون للخامنئي، فلا يمتنعون إلا مكبلين بالأصفاد، ولا يكفون إلا رهائن السجون، أو ترديهم رصاصات «الإطلاعات» وتغتالهم. ويمضي الامر لتمتلأ سماء طهران بهتاف الطلبة الثائرين، الذي اقتحموا السفارة الأمريكية يوماً وارتهنوا «جواسيس الوكر» دفاعاً وحفاظاً على الثورة، صاروا يهتفون اليوم من المنطلق نفسه: «سيد علي بينوشيه * إيران شيلي نميشه»، أي: «إيران لن تكون تشيلي أخرى أيها الدكتاتور»!

لماذا يعظم الشيعة في خارج إيران «ولي الفقيه» ويقدسونه، بينما المؤمنون في إيران يتحينون الفرص لإظهار غضبهم وحنقهم عليه، ورفضهم له ولفكره وسياساته؟ حتى صار همهم ودورهم في مختلف الإنتخابات ينصب على البحث عمن يعارض الخامنئي ليقترعوا لصالحه، كائناً من كان! ترى هل ارتد الإيرانيون وكفروا؟ هل عاد «قوم سلمان» إلى مجوسيتهم؟ وهم المبشر بتلقفهم العلم من الثريا ونصرة الدين عوداً بعد أن ضربوا عليه بدءً؟

إن التبجح بإطراء الثورية والتشدق بأمجادها الذي يفعله أنصارها في الخارج شيء، ودفع الثمن وتحمل الاعباء شيء آخر. وإذا كان الإيرانيون على استعداد لدفع القيمة وتسديد الحساب يوماً ما، فلأنهم كانوا يلمسون الصدق والنزاهة في الخميني. أما اليوم فإنهم يرون الكذب بأقبح صوره، ويعيشون استغلالاً يحملهم أبهض الاثمان، في سبيل صورة براقة تغري «الخارج» وتلمع شخصيات ذات نزعة نرجسية، وأخرى وصولية لا تأبى أن تسحق الملايين في سبيل تحقيق أهدافها.

إن الشعب الإيراني يرى أن جزءً كبيراً من مصيبته يكمن فيما ينتزعه الأجانب من صورة تعكس رضاه عن واقعه، وما يخرج به المسلمون في البلاد الأخرى من أحكام يرتبونها على ظواهر عابرة... وكأنه ينشد بلسان من شرق بغصته:

لا تعجبوا إن رقصنا بينكم طرباً
فالطير يرقص مذبوحاً من الألم

إن السائح الكويتي يجول في طول إيران وعرضها كمليونير تدلله التوامين الزهيدة التي صرفها بدنانيره الجبارة، فيعود بحقائب تضيق بالهدايا والتحف والسجاد والفستق، وهو يتشدق بخيرات إيران وبركاتها ووفرة سلعها ورخصها... غافلاً عن شظف العيش والبؤس والتعاسة التي يعاني منها السواد الأعظم من هذا الشعب، فمتوسط راتب الموظف أو دخل الفرد الإيراني في شهر يعادل ما يصرفه الكويتي في يوم واحد!

أما الزائر الكويتي الذي لا يمكث في إيران إلا أياماً أو أسابيع يقضيها في حرم الرضا ﷺ، فلا يلتقي إلا المصلين ولا يختلط إلا بالزوار، ممارساً ما يشاء من طقوس وعبادات دون أن يعكر صفوه أحد، فيقارن بين هذا وما يلاقيه ويلاحقه من حظر وطعون التكفير والشرك في العتبات المقدسة الأخرى إن حاول ـ مجرد محاولة ـ أن يفعل عشر ما يفعله بمنتهى الحرية في «مشهد»!... فإذا حل المساء وفرغ من زيارته، افترش زاوية في صحن «السقا خانه»، وراح يتأمل القبة السامية، وينظر في تقاطر زرافات العباد ومجيء أفواج الزوار ورواحهم وتلاطم أمواج القوافل والهيئات، وصخب وجلبة ما نالت من سبح فكر راح يسرح في ما وراء هذه المشاهد، ولا من لطف نسائم كأنها تهب من الجنة، تداعب محياه وتدغدغ روحه... فلا يملك إلا أن يحدث شكراً. لا يمكن لهذا الزائر الطارىء أن يستوعب أن في هذه الربوع سجناء عقيدة، ومؤمنين وراء الأسوار يئنون تحت التعذيب، أو يصدق أن النظام الحاكم هنا يحبس «سعيداً» منذ أشهر في زنزانة انفرادية لأنه نشر في شبكة الإنترنت كتاباً لأبيه مرجع التقليد آية الله العظمى المنتظري!

كيف يقاسي المشروع إخفاقاً في وطنه، وتعاني الحركة تخلفاً في مركز انبعاثها، وتعيش الفكرة انهياراً في منبعها... في حين تزدهر في الغربة وتتألق؟ كيف عزف الناس واعرضت الجماهير وانقلب الشعب على الشعارات الدينية في ربوع إيران الجمهورية الإسلامية، حتى سقطت شعبية النظام وبلغت الحضيض، بينما يتسابق الإسلاميون في البلاد العربية والإسلامية على إظهار الولاء للدولة الدينية، ويتفانون في الدفاع والذود عنها ويتحمسون في الإنتصار لشعاراتها؟

لا أظن أن الحالة ضرب من المثل الشعبي البحريني حول «عين عذاري» التي تسقي البعيد دون القريب، فيذهب عطاء النظام وتنحدر بركات ولاية الفقيه على البعيد في حين لا يدركها القريب، ولا هي من مقولة «مغنية الحي لا تطرب»... إن هذا الإختلاف بين الداخل والخارج، وهذا التفاوت في شعبية الثورة وتأييد النظام الإسلامي بين الإيرانين وبين الشيعة في البلاد العربية والإسلامية الأخرى، يعني أحد أمرين:

إن الإيرانيين عرفوا ما جهل أولئك، وعلموا ما خفى عليهم... وأهل مكة أدرى بشعابها. فخرج أهالي مشهد وأراك وإسلام شهر ثم الطلبة الجامعيين في طهران وخرم آباد وهتفوا ضد الخامنئي، بينما رفعه اللبنانيون إلى مقام الأئمة المعصومين ﷺ!

وتبرأ علماء الحوزات العلمية من هذه المرجعية المزيفة ورفضوا هذه الولاية المغتصبة، في حين صفق رواد جمعية الثقافة في الكويت أو لطموا، لا فرق!: «إن روحي ودمي ومنحري فدوه للسيد علي الخامنئي».

وحارب أبناء الثورة الحقيقيون ورجالها الأصليون قيادتهم، ونهضوا لمواجهة انحرافها وتقويم اعوجاجها، وتعرضوا لأشد تنكيل، حتى اقترع أكثر من ٨٠٪ من الشعب الإيراني ضد ولي الفقيه، ورموز تياره وحزبه الحاكم... دون يثني ذلك الشيعة في بني جمرة ونويدرات، وفي الأحساء وتاروت عن الهتاف للخامنئي والإنشاد في مدحه!

هناك من يعزو الأمر لإشكالية إعلامية جاءت من ربط خاطىء بين حالتين منفصلتين، بني على جهل ما لبثت أن خلق عقدة...

فالساحة الشيعية لا زالت تعيش تداعيات الجبهة الظالمة التي شنت حرباً إعلامية ضروساً ضد الخميني وثورته، ونصرت صداماً ومجاهدي خلق ونوعيات لا يطهرها الإرتماس في المحيط! مما جعل قاعدة الحركة الإسلامية الشيعية، وعموم المؤمنين يلقون هذه على تلك، ويسجلونها في قائمة حساب واحدة: الحقد على الإسلام، والعداء المستحكم للشيعة، وما يدفع للتشنيع والتشويه، ويصب في الكذب والإفتراء! كيف لا وقد عاشت بالوجدان كذب الأخبار وزيف الدعايات التي كانت تروج ضد الثورة الخمينية، ولمست نيتها المبيتة في تشويه الواقع وعرضه بصورة مغايرة للحقيقة.

إن مأساة الإسلام في إيران اليوم وظلامة الشعب الإيراني المقهور، تطمس وتضيع في ثنايا وبقايا الحرب الإعلامية الشرسة التي شنت على الخميني، الذي وقف الشيعة بالبرهان والوجدان على نزاهته وبطلان الدعاية المضادة له، وقد أثبتت الأيام والأحداث المتلاحقة هذه الحقيقة لمن تردد أو شك فيها...

فصاروا يقرنون الخامنئي بالخميني، ويساوون بين إعلام العدو وكذبه، وبين صرخة المؤمن المظلوم وندبته، ويحملون الماضي على الحاضر، ويقيسون ما كان على ما هو كائن اليوم، ولسان حالهم: شنشنة نعرفها من أخزم!

إما أن يكون هذا هو مرد البون الذي يفصل مستوى الوعي في الساحة الإيرانية عنه في الساحات العربية، أو أن الامر يعود لفكرة أُخرى ونظرية يمكن في ضوئها تفسير هذه الظاهرة...

وهي أن الشعوب المسلمة لا زالت تنطلق من فطرتها، وأنها تحب دينها وتقدس قيمه وشعائره، وترغب بالإلتزام والعمل بشرعه وأحكامه، وتريد أن يسري الدين في حياتها الخاصة والعامة عقيدة وسلوكاً... ولكنها في المقابل لا تريد أن تجبر وترغم ويفرض عليها ذلك بعصا السلطة والقهر، بل تريده أن ينطلق من محض الرغبة والقناعة الشخصية.

مما يعني أن الأمة تحب الدين، ولكنها لا تحب الحكومة الدينية. ولو قيض لحزب الله أن يحكم لانحدرت شعبيته، ولانفض الناس في لبنان من حوله وآبوا، كما انقلبوا وعادوا أدراجهم في إيران!

ومما لا شك فيه أن هذه الحالة تعزى ـ في العمدة ـ إلى أداء الحكومات التي تسلطت على الشعوب باسم الدين، وتاريخها المشين، منذ الدولة العثمانية وحتى الدول الإسلامية المعاصرة كالخامنائية والطالبانية... ذلك الأداء الذي سجل أتعس الصور المنفرة والأشكال الطاردة، ومثل نماذج سلطوية واستغلالية من أسوء ما يكون.

إن المسلمين يحبون دينهم، حتى بحدوده «القاسية» وقصاصه «الشديد» وولايته «التي تحكم باسم الله»... ولكنهم يرفضون أن تستغل الشريعة الغراء، وتوظف طاعتهم لله والتزامهم بدينه رقماً في اللعبة السياسية: فيفرغ زيد عقده في حب السلطة والملك، ويمارس عمرو شذوذه وطغيانه، ويثري بكر ويبطر خالد.

إنهم لا يريدون أن تتحول الولاية أو الخلافة، إلى شكل قبيح يظهرهم صغاراً أو سفهاء يفتقرون إلى قيم ووصي، ثم تصبح تلك الولاية جسراً للوصوليين وقنطرة ينتقلون عبرها بأهوائهم وشهواتهم وأغراضهم الرخيصة إلى حيث ينهبون ثروات الشعب ويعيثون في البلاد فساداً.

فلذا وقف المسلم البعيد عن سلطة الجمهورية الإسلامية معها، وانقلب القريب الذي ذاق مرارتها عليها.

وهنا سؤال يطرح نفسه: ماذا لو أساء الإيرانيون الخيار؟ ماذا لو استحوذ عليهم الشيطان وانقلبوا على الدين، وكان مردهم في رفض الخامنئي ومعارضته، رفض الدين والتنكر له؟ هل لمثل هذه الإرادة الشعبية قيمة واحترام؟



المقالة الخامسة والثلاثون

احترام الشعب الإيراني وإرادته
(٢) لولا حضور الحاضر ...
٢٠٠١/٦/٢٤

«أما والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء، أن لا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكاس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز»! بهذه الكلمات ختم أميرالمؤمنين ﷺ شقشقيته الهادرة، إذ قام إليه رجل من أهل السواد عند بلوغه هذا الموضع من خطبته، فناوله كتاباً قيل أن فيه مسائل كان يريد الإجابة عنها، فأقبل ينظر فيه، فلما فرغ من قراءته قال له ابن عباس: يا أميرالمؤمنين، لو أطردت خطبتك من حيث أفضيت؟ فقال: هيهات يا بن عباس، تلك شقشقة هدرت ثم قرت! قال ابن عباس: فوالله ما أسفت على كلام قط، كأسفي على هذا الكلام ألا يكون أميرالمؤمنين ﷺ بلغ منه حيث أراد.

وهنا أسئلة وتساؤلات... كيف زفر ذلك الصدر الذي يمثل وعاء إرادة الله، واستوقدت ضلوعه، ولعج فؤاده، واضطرمت أنفاسه؟ فكأنه بات والهم ضجيعه، وأصبح والشجو يميد به، حتى بلغ من الكمد ما فجر تلك الشقشقة؟ وكأن لم يكن له في آبار ظهر الكوفة كفاية من العزاء والسلوة؟! ثم من هو هذا الذي قطع عليه استرساله وأوقف هذا الإنفجار الذي كاد أن يتصدع له الوجود وينشطر؟

أتراه الأمين الذي لا زال يتمثل بدحية الكلبي؟ بادر كما فعل سلمان، حين عزمت الزهراء ﷺ أن تدعو على القوم فرأى حيطان المسجد تقلعت من أسفلها، حتى لو أراد الرجل أن ينفذ من تحتها لفعل، فرجاها والتمسها أن تمسك فرجعت، «ورجعت الحيطان حتى سطعت الغبرة من أسفلها فدخلت في خياشيمنا»؟!

وعلى ضفاف هذا الفرات العظيم وشواطىء هذا البحر الزاخر، نص يخلق منهجاً ومدرسة، وحدث يكتنف ملاحماً ويعتصر تاريخاً... والشاهد «حضور الحاضر».

هذا هو الحكم في الإسلام، هذه هي قيمته وهذا هو موقعه لدى الولي (الحقيقي)، الذي يلقي حبل الإمرة والملك على غاربه عازفاً، بعد أن سدل دونه ثوباً وطوى عنه كشحاً... مقابل المدعين الذين لا يبقون في قاموس الحيلة والتعسف باباً إلا طرقوه، ولا مسرباً إلا سلكوه، ولا جحراً إلا ولجوه، ليجعلوا من حرصهم وتكالبهم وتهالكهم «تكليفاً شرعياً» لابد لهم من النهوض به!

ولست بصدد البحث الفقهي الذي يحدد حكم الشرع في القضية: هل يجب السعي لإقامة الحكم الإسلامي، وما هي شرائط هذا الوجوب وماذا يكتنفه من حيثيات؟ وهل يجب ـ على من هو أهل ـ التصدي للحكم والإمساك بمقاليد الرئاسة وزمام الأمر؟... ولكني أريد أن اجد للأمة موقعاً وللشعب دوراً في هذه الدائرة، يدعيه بعض وينفيه آخرون، أقره وأمضاه قوم، وضاقت عن العمل به صدور، وشحت به نفوس آخرين.

ولعل «البيعة» تكون مدخلاً جيداً للموضوع...

فإن قال بها إخواننا السنة والتزموها في انعقاد الإمامة ونفوذ الولاية، وكانت خيوط الأزمة عندهم تتعقد عند آلية «البيعة» وكيفية وقوعها وشرائط تحققها وحدود الإلتزام بها، فإن الإشكالية لدى الشيعة تتعلق بأصل الموضوع وتعود إلى بدايته، فهم يقولون بالنص الإلهي ووصية النبي ﷺ وكل إمام لخلفه. ومن قال منهم بولاية الفقيه لا يرى للبيعة موقعاً، اللهم إلا بعض من جعلها شرطاً منجزاً يحقق الفعلية، ويخرج الأمر من القوة والرأي إلى

الفعل والعمل، وإلا فإن الولاية ثابتة بالأصل للفقيه بأدلة شتى أبرزها «جعل المعصوم»، والأهم أنه ليس من بينها انتخاب الناس ولا رضاهم! من هنا، فإن عدم بسط يد الفقيه وعدم فرض ولايته بقهر السلطان ودكة القضاء وسيف القصاص وعصا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... لا يعني عدم سريان ولايته، ولكن لا يبقى له إلا الوازع الأخلاقي والرادع المعنوي الذي يحكم سلوك المؤمنين، فيمتثلون طوعاً، وإلا وقعوا في الذنب والمعصية.

ولكن للأمر صعيداً آخر يتجاوز حرفية الفقه إلى روح الحكم وجوهر النص، بل إلى الخلفية الدليلية التي بنيت عليها الفتوى... وهي أمور طالما قرنت هذا المستوى من طاعة الرعية وخضوعها للقائد والولي، بعصمة الإمام (المطاع) وبعلمه المطلق. وهذا هو ما يلجىء الأتقياء والفقهاء العدول إلى الإحتياط، فيعمدون إلى ضميمة حجج شرعية أُخرى تدعم وتسند وترمم ما بنوه وشيدوه نتيجة أدلة ولاية الفقيه، لتسد فراغ عدم العصمة وفجوة الجهل... وأهم هذه الحجج: الرغبة والإرادة الشعبية و«حضور الحاضر».

وقد عمد الخميني لهذه المعالجة وعمل بها حتى غدت أصلاً ومعلماً بارزاً في سيرته وفكره، الذي يستمد النظام الإسلامي القائم في إيران اليوم مشروعيته منه... فطالما لجأ إلى رأي الشعب وأدخله عاملاً وأساساً في حركته، حتى دوّن المشاركة الشعبية في الدستور، وأدخلها في القوانين، وتمسك بها بشكل يستغربه من يجهل عالم الفقه والإستدلال الفقهي، وأجواء التقوى والورع والإحتياط، وماذا يفعل العالم العادل والمتدين الحقيقي إن اضطر إلى الرئاسة وألجأه التكليف الشرعي للتصدي لها وممارستها.

فهل من «الولاية» أن يستشار الشعب ويستفتى على تطبيق الإسلام؟ ماذا لو جاءت نتيجة الإستفتاء بأن الشعب لا يريد الجمهورية الإسلامية؟ هل كان الإمام الخميني سيمتثل للإرادة الشعبية ويحترمها؟ وهل كان يجوز له ـ أصلاًـ أن يضع هذا الأمر على بساط البحث واستمزاج الآراء و«الشورى»؟ وهل بعد حكم الله رأي ونظر؟

وأكاد أجزم أن الإمام الخميني ما كان سيمضي في مشروعه لو لم يجد الإرادة والنصرة والتأييد الشعبي، لا بمعنى العجز وعدم القدرة بل لخلل يمس أصل الحركة، أي أنه ما كان سيرغم الأمة على خيار لا تريده.

إن التمسك بالديمقراطية والتزامها في عشرات المحطات المصيرية التي كادت أن تودي بالجمهورية الإسلامية وتقضي عليها، من قبيل العمليات الإرهابية التي طالت رموز النظام والنخبة الحاكمة، والحرب العراقية والحصار الدولي، ومقدمات الإنهيار الإقتصادي، وعشرات الموارد التي تقتضي العمل بالاحكام العرفية وتعطيل دور الشعب وتسوغ الدكتاتورية...

يكشف إصرار هذا الرجل على ضرورة إلحاق رأي الشعب وضمه إلى رأي الفقيه في إدارة البلاد، لا على نحو الإستئناس والمشورة فحسب، بل كعنصر فاعل في قوام هذا الرأي ومندك في جوهر وصميم هذا الدور.

ويكشف أيضاً ما يكنه هذا الرجل العظيم في فقهه وفكره للإنسان من قيمة واحترام وأهمية، فيدخل رأي الشعب ويجعل قناعات الأمة ورغبتها ملاكاً في تحديد الموقف الشرعي. فلا يتمكن رجالات الدولة من دفع الإمام الخميني لقبول قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ووقف الحرب مع العراق، رغم الوسائل الملتوية والأساليب الماكرة التي عمدوا إليها، إلا عندما أقنعوه بأمر دون سواه: وهو أن الشعب لم يعد راغباً في استمرار الحرب، وأنه لا يريد مواصلتها حتى النصر النهائي، وقد صرح نجله السيد أحمد بذلك في لقاء صحفي قبيل وفاته المشبوهة.

وكان هذا ديدنه طوال مسيرته الثورية، وما تراه في خطاباته قبل الإنتصار وقيام الدولة، تجده يصب في الثقافة الدينية التي تحث على الإلتزام والعمل بأحكام الشريعة، ومنها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى التوعية السياسية التي تكشف فساد الشاه وجرائم النظام وعمالته، دون أن تعين وتشخص نمطاً ملزماً أو توجه تكليفاً وتصدر حكماً.

الأمر الذي كان يتناسب طردياً مع مدى استجابة الشعب وتفاعله وتناغمه مع خطاباته، فإن وجد قبولاً تقدم في قيادته وتصديه وإدارته للحركة بمقدار ما يجد... حتى وقف على رغبة عارمة وإجماع مطبق، فاستجاب ونهض بالأمر.

وهكذا افهم خطاب الإمام الخميني لبقية الشعوب الإسلامية ودعوته لها بالثورة والقيام... ومن ذلك نداءه للشعب العراقي في أواخر عام ١٩٨٠ ودعوته للتكبير من على أسطح البيوت. حين لم يمتثل إلا النزر اليسير، الذي ما لبث أن صفع بأعقاب بنادق عسكر صدام، ثم غص بفوهات مسدسات رجال أمنه، تنفذ فيه الإعدام الميداني قبل أن تهتز الاحبال الصوتيه في حنجرته بالتكبيرة الثانية! وبعد اسبوع من ذلك وجه نداءً آخر يحث فيه على العصيان المدني والثورة البيضاء، عبر الإمتناع عن تسديد فواتير الكهرباء، ففوجيء موظفو دوائر الجباية في وزارة الكهرباء بأرتل تمتد لأميال، حيث حمل المراجعون قوائم حساب قديمة لم تسدد، حذر أن يحسب التخلف على العصيان والإستجابة لنداء الثورة! ومنذ ذلك اليوم لم يعد الإمام الخميني لمخاطبة الأمة في العراق حتى مضى إلى ربه رضوان الله عليه، فقد رأى أن الشعب هناك لا يرغب في قيادته ولا يريد الإمتثال لأوامره، ولا تؤثر علل هذا التخلف وأسبابه في القرار، سواء أكان الشعب معذوراً أم مقصراً، فالنتيجة واحدة.

إن ما يجري اليوم من إرغام الساحة الإيرانية وتطويع الأمة الإسلامية هناك، وهكذا في أفغانستان، بالقهر والقوة وبالإرهاب والعنف، والإنطلاق المتعالي من فوقية مستمدة من الولاية التي تستبطن سفه الشعب وحاجته لقيم أو صغره وافتقاره لوصي، في مقابل الإنطلاق من عقلية ترى الحكم آلية قانونية تنظم العلاقة والإدارة، وتستبطن المسؤولية الشرعية والقيمة الأخلاقية في دور الأب العطوف أو الخادم المخلص والمؤتمن الكفؤ... لا حظ له في الدين، وقد جاء من قراءة سطحية ورؤية ساذجة للفقه والفكر الديني، بل الثوري! وما هو إلا إتجار ومكابرة تريد أن تحافظ على مصالحها الخاصة باسم الدين.

وغني عن البيان إن هذا البحث، لا يطال الحق والباطل ولا يقرر ملاكاً لتحديده وتشخيصه، فيقال إن قبلت الأكثرية أمراً فهو حق وإن رفضته فهو باطل... مما يخلط به العوام، ويستغله دعاة ولاية الفقيه المطلقة، فيجعلونه مدخلاً ينقض دور الشعب ومكانة الامة في الحركة السياسية، ويبالغون في التهويل وهم يسوقون الآيات الكريمة التي تمدح القلة وتقدح في الكثرة. بل هو لبيان آلية الإدارة والحكم في الإسلام، وكيف ترتبط هذه الآلية بالمهمة الأساسية للحكم الإسلامي، لتكون المحور الذي يجب أن تدور عليه الحركة الإسلامية، أي تغيير الناس وتوفير أرضية أن يغيروا ما بانفسهم لتتغير الأحكام التي تطبق عليهم.

وهذا هو ما يقوم به السيد الخاتمي في سعيه الإصلاحي، بل الإنقاذي للنظام الإسلامي... إنه يريد أن يرجع قناعات الناس ويعيد رأيهم الإيجابي في الدين وحكومته.

إن هذا الامر من الأصالة والقوة بحيث ذهبت بعض الرؤى إلى سريانه وصدقه ودخوله في عوامل غيبة الحجة ﷺ واحتجابه، وبالتالي اقتران الفرج والظهور الشريف برغبة الناس، وليس بتوفر العدة والعدد والوسيلة، التي لن تقصر دونها إشارة تكوينية من الولي، وهو الذي يمسك السماء أن تقع على الأرض. وقد أتم آباؤه ﷺ الحجة فيها وسجلوا على البشرية تقصيرها وخذلانها، فانتفت الحاجة للمزيد من السعي في هذا الإتجاه، وانتقل الأمر وتحول ـ في مسألة العدة والعدد ـ من طوره الطبيعي إلى الغيبي والمعجز. وكانت الغيبة الممتدة مئات السنين كإجراء أمني وأداء يحقق النجاة من سيوف الظالمين، أول بوادر هذا التحول...

لن يكون هذا الأمر حتى يقف الإنسان على فشل ما في يده وقبح ما انشغل به، وبطلان ما اتخذه رباً من دون الله سواء في داخله الملوث بالشهوات أو في محيطه المنقطع إلى الطواغيت والأنظمة المادية... ويتطلع إلى المنقذ وينادى باعلى صوته ويضج مستصرخاً العدالة ونادباً الفضيلة ومتوسلاً إلى المخلص.

❑❑❑

المقالة السادسة والثلاثون

جولة الصعاليك أم دولة النجباء ؟
٢٠٠١/٧/١٥

هذه عقدة أفرغتها النفوس لتسري في المجتمع، وتتحول إلى ظاهرة ترجع إليها الكثير من الآفات التي تصيب الحركة والإعاقات التي تنال نموها وتكاملها.

عندما يعيش المجتمع حياة مدنية تروج وتتألق فيها القيم، ويُصار إلى تعظيم الأخلاق والفضيلة والعلم من جهة، أو المعطيات المادية للمدَنية من مستوى المعيشة والترف والثراء وما إلى ذلك من جهة أخرى... ترى أن «الإعتباريات» تزدهر، والتنافس يدب والسباق يحتدم بين أفراد المجتمع في هذه الحقول، سعياً وراء «عنوان» هنا أو اسم ورسم يشار إليه هناك. وعندما يستحكم الجهل في الإنسان ويعشعش الكسل ويضرب الخمول أطنابه ويرخي اللهو سدوله... ترى أن التنافس الشريف والسعي الجاد، يتحول إلى ساحة بدائية متخلفة لا تعدو ميداناً تتراقص فيها الأماني والآمال، فتحلم الأنفس، ويتطلع، السليم منها والسقيم، إلى ما يلحقها بالركب ويجد لها موطىء قدم في هذا الميدان.

هناك خواء يبحث عما يسده، وفراغ يتضور لما يملؤه، إنهم يتهالكون على ظهور وبروز يصنفهم «شيئاً» في مدارج المدنية وتركيباتها المعقدة، فترى أكثرية الناس: تمد ذراعاً هنا لتلقف بعض المال، وتدس أنفاً هناك لتحظى بضغث من سلطة، وتبسط بين هذا وذاك كفاً لتستجدي مكانة توفر شيئاً من الإحترام.

إنها عقدة أفرزتها التركيبة التي أصبحت تحكم الحياة في عالمنا هذا، ولا تكاد يستثنى منها بلد أو مجتمع:

حيث تحترم ثلة لعراقتها ونبلها وانتسابها العائلي... وإن جاز التصنيف فهم الأرستقراطيون أو الطبقة الذهبية كما يطلق عليهم إفلاطون، مع إن إطلاقه هذا يعود لمفهوم قيمي لا طبقي. هذه الطبقة تكتسب موقعها بين الناس من «الإمتيازات» التي تتمتع بها، شرفية كانت أو منفعية، فهي قادرة على أن تخلق البريق وتصنع الهالة التي تسكن اضطرام النفس وفورتها، وتسد فرجة «الخواء» وآلامه المبرحة. ويلحق بهذه الطبقة ويتبعها «البرجوازيون»، الذين تدفعهم أموالهم نحو مقدمة المجتمع ويقودهم الثراء إلى المجد والمكانة، فيواروا الإفلاس الأخلاقي والجدب العلمي الذي يغمرهم ويخلق الفجوة فيهم.

وتجل أُخرى لسلطتها ونفوذها... من رجالات الدولة والسياسة والإدارة والمناصب الحكومية العليا. ومع ما يتمتع به هؤلاء من مكانة واحترام، فإنهم يعيشون هاجس «المؤقت»، وما يلوح في أفق تطلعاتهم من «سن التقاعد» أو «غضبة» السلطان، وما إلى ذلك مما يجعلهم في مهب الريح، فيبقى الداء مستحكماً في النفوس، ويبقى القلق والإضطراب هو الذي يسوقها ويقودها.

وتفرض ثالثة احترامها وتنتزعه انتزاعاً بكفائتها العلمية والأخلاقية والروحية... كرجال الدين والمثقفين و«التكنوقراط» من أطباء ومهندسين ومحامين.

وتبقى بقية لا حظ لها في نسب يشرفها، ولا مال يكرمها، ولا سلطة تعزها، ولا مهنة أو علم يرفعها، ولا خلق يسمو بها.

تتلاعب بها الأمواج والتيارات، فتستثمرها تجاذبات اللعبة السياسية، وترتهنها موازين الحركة الإجتماعية... يقذفها الإهمال ويهوي بها إلى القعر تارة، ويدفعها الإحترام الكاذب فيرتفع بها إلى القمة تارة أُخرى، فترى أحدهم يتصدر محفلاً ما كان يحلم بالدنو منه، ثم تجده في ناد آخر مهملاً ومهمشاً ومزدراً، حتى تدوسه الأحذية غير عابئة بشفاهه المنشغلة بلثم الأعتاب!

فلا تملك هذه الشريحة (وهي الأكبر في كل مجتمع) إلا أن توافق وتجامل وتنافق، وإن نأت بنفسها عن هذا الإنحدار وأدركتها بقية من حياء وصبابة من عفة عن هذا السقوط، فهي لا تواجه ولن تصطدم... ولا تلبث أن تتحرك ـ تلقائياً ـ بعد فترة وجيزة، لتشكل الدرع والساتر الذي يقي «الفكر والحال القائم» ويدافع عنه، وتمثل سنده الأول، وامتداده الشعبي، وغطاءه الجماهيري.

فتراهم رأس الحربة في مواجهة أية حركة إصلاحية أو تغييرية، وغالباً ما يكونون أشد على المصلحين ممن يفترض أن القادم الجديد يتهدد وجودهم، من الكيانات الإجتماعية والسياسية القائمة... ويندفعون لفرط الجهل والخواء، في مواجهات ومعارك يكونون فيها «بيادق» تفدي الفرسان والقلاع والفيلة ناهيك بالوزراء والملوك، مضحين بدينهم لدنيا غيرهم. وينشطون لاستحكام الحاجة وتمكن العقدة، ليرفعوا «لافتات قاتلة» تندرج تحت عنوان «كلمة حق يراد بها باطل»: عليكم بالوحدة، إحذروا الفتنة!

فيجاهدوا لسد ثغرة انبعث من خلالها بصيص نور، وطمس خيط من شعاع اخترق هذه الطخية العمياء، وإجهاض حمل يبشر بخير قادم، ووئد جنين قد تلقف عصاه يوماً ما يأفك سحرة الكيانات القائمة. عندها، تنصب لهم المنابر وتلاق الدوى وتبسط الصحف وتثنى الوسائد، ليتسنموا الصدارة... فينتقلون من دنيا «الصعاليك» إلى عالم الأعيان والوجهاء وعلية القوم.

وليس بالضرورة أن يكون الصعاليك والرعاع والغثاء، من غير المتعلمين أو من الفقراء المعدمين... كلا، ففي هذه الطبقة ـ الحثالة: تجار وأثرياء ممن على استعداد للتفريط في أي شيء في سبيل نماء تجارتهم وازدهار أسواقهم، وفيها أساتذة جامعة وأطباء ومهندسين: ألتعجت في أحشائهم نيران «الشهرة»، وألهب «حب الظهور» أنفاسهم، وفتت الشوق إلى «منصب ومقام يشار إليه بالإكبار والإجلال» أفئدتهم وأذاب قلوبهم!... فخلفهم يترنحون، فما أبوا أن يحبوا كالأطفال ويجثوا كالعبيد ويربضوا كالأنعام أمام أسيادهم من زعماء الاحزاب ومن بيدهم مقاليد الأمور.

وفي هذه الطبقة رجال دين، أو قل معممين... جل همهم رصد الساحة وترقب الذي سيطفح ويعلو ليصفقوا له ويمجدوه، فيجدوا لأنفسهم موقعاً ومحلاً من الإعراب.

ينزو أحدهم ـ كما القردة ـ من منبر إلى آخر: يقذف الإمام الخميني بالشيوعية، ثم يذوب فيه كما ذاب هو في الإسلام! فإذا انقلب الوضع من بعده، انقلب ونافس الحزبيين على طبع رسالة الخامنئي، وهو جازم وقاطع باليقين إن الرجل ليس من أهل الفقاهة والإجتهاد، ناهيك بالمرجعية و«الرسائل العملية»! فإذا برز الإصلاحيون مد رجله اليسار ووضع قدماً في تيار الخاتمي، وترك اليمين حيث هي، تحسباً لأي طارىء... وبينهما تتدلى كل قيمه وما يمتلكه من رجولة!

القاسم المشترك بين الصعلوك والدكتور والمعمم، هو الحقارة والخسة والدناءة التي تدفعه للبحث عن: حجم أكبر من واقعه، واحترام يفوق ما يستحقه، ودور يتجاوز قدراته الحقيقية... في طموح زرعته العقد وبنته الأهواء، وطمع رفع إبليس الرجيم قواعده وشيد أركانه، وحبكه وفذلكه ليراه الطامع في البدء طاعة وقربة، فإذا دخل في حزب الشيطان، استحوذ عليه واستغنى عن هذه الدروب الملتوية، وصار يكرعها صرفاً.

وتبدأ المصيبة عندما يصبح سقط المتاع ذا شأن وقيمة، وتصبح هذه الشريحة المتخلفة مناط الحكم على الأفكار وتقييم الحركات، فيغدو الصعاليك قادة فعليين... وهذا من «القواصم» التي غرست بذورها على يد: عالم متهتك وجاهل متنسك، كما عبر مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام، فيتصدر أضراب هؤلاء الساحة، ويغدون قادتها وصناع القرار فيها.

فيواجهك أحد هذه النماذج «التجارية» بلغة تبعث القشعريرة والغثيان، أو يعمد ـ إن كبر خطبه ـ ليدير معركته على لسان غرّ مستضعف يحتج عليك بسفاسف الكلام، وبـ «وقفات» مَن مطيته الليل والنهار، فإنه يسار به وإن كان واقفاً! ويستشهد بحركات خاسئة توقف العاقل على مثل الجمر...

تجدهم وهم السلبيون حتى النخاع، «استنسروا بأرضنا» فسلطوا الألسن وحملوا العصي وشهروا السيوف في مواجهة الإصلاح، انتصاراً «للسائد» ودفاعاً عن «القوي» المستحوذ على الساحة.

ولعمري فلن يعدموا ذريعة يتبجحون بها، ولن يقصروا عن لافتة تخلق مداً إعلامياً وحملة هوجاء تقرع الطبول لتصم الآذان. وأيسرها المناداة: بتوحيد الكلمة ونبذ الفرقة والشقاق، ويكون المذهب مستهدفاً والجماعة مستضعفة، وإن هذا «الجديد» يزيدنا تشرذماً، وما إلى ذلك من شعارات تصادر الأجواء وتسكن أنسام الإصلاح، حذر أن تتحول إلى رياح تغيير وعواصف ثورة... وما حقيقة خطابهم هذا إلا كقول أسلافهم: ﴿أجئتنا لتفتننا عما وجدنا عليه آباءنا﴾؟ وما مناداتهم بالوحدة إلا على طريقة من ينشد العدالة ويريد الناس: «سواسية كأسنان الحمار»!

العزاء... أن الجبن من مدى استحكامه في نفوسهم، والهزيمة لشدة تمكنها من شخصياتهم، تجدهم في وثبة دائمة، وعلى استعداد مستمر للرجوع والتقهقر والعودة أدراجهم، كسرعتهم في الإقدام والإنقضاض. فما أن تشير البوصلة إلى اتجاه جديد، بل بمجرد أن يتراقص عقربها لينذر بتغيير الوضع القائم، مما قد ينال من مصالحهم ويسقط مكانتهم... حتى يبادروا، كالحرباء لا تترك ساقاً إلا امسكت ساقاً، لإعادة ترتيب أوضاعهم ومواقفهم.

الويل للمفاهيم والأفكار إذا كان هؤلاء هم الذين يصوغونها ويحددونها، وتعساً للمواقف إذا كانت من صنيعة هذه الفئة، ولتسقط الحركة وتذهب إلى الجحيم إن كان هؤلاء روادها!

إن الفكر، دينياً كان أو غير ديني، والموقف سياسياً كان أم اجتماعياً... لا يؤخذ من أضراب هؤلاء الذين لا يؤتمنون على درهم، ولا هم من ذوي الأهلية ليناط بهم تقييم المواقف والأفكار والحركات، فيحكموا عليها بالسقم والفساد أو الصحة والسلامة.

لن يقر للزناة قرار حتى يتفشى الدعر في المجتمع! ولن تسكن نفس الخمار والسارق والمرابي وآكل مال اليتيم، الذي استحكم الحرام في وجوده، حتى يعالج خسته وحقارته، التي لا تدفعها

المعاذير، إذ كل إنسان على نفسه بصيرة... فيعمم «منطقه» ليتفشى سلوكه، فيتبرر عمله! وهدفه أن لا يجد من يقع عليه نظره، إلا من هو على شاكلته، فلا يشعره بالحقارة.

والفاحشة التي يحب أربابها أن تشيع، ليست خمراً ودعراً ورباً فحسب... إن الجبان لن يهدأ له بال حتى يسلب صفة «الشجاعة» عن كل حركة وسعي للتغيير ويسمها بالطيش والتهور. والوصولي النفعي لن تقر عينه حتى ينزع «الإخلاص» عن أي جهد وعطاء. والجاهل المتخلف لن يبيت هانئاً حتى يتشوه العلم وتزدرى الفضيلة. والأحمق المستغفل لن تطيب نفسه حتى يدخل «الذكاء» في قفص الإتهام ويعلق «الوعي» على مقصلة الإعدام!

وبعد، فمن نافلة القول إنها ليست دعوة للطبقية ولا حثاً على إيكال الامور للأعيان والوجهاء والأشراف الحقيقيين، من أعزة القوم وعليتهم، حسبما يصنفهم المجتمع ويدرجهم في طبقات ومواقع، لا تنكر، بل قد تتوافق مع السنن الطبيعية في التفاوت بين الناس، وفيما يليق بكل شريحة ويرجى من كل طائفة...

ولكنه فهم يرى إن الإسلام الذي لم يلغ «طبقة إفلاطون الذهبية»، عرض - في صنعها وتحديدها - منطلقاته الإلهية وأسسه، التي يجملها قول الصادق ﷺ: «من أراد عزاً بلا عشيرة وغنى بلا مال وهيبة بلا سلطان فلينتقل من ذل معصية الله إلى عز طاعته».

إنها دعوة لعزل الهمج الرعاع والغثاء عن موقع القيادة وإنهاء هذه الجولة المقيتة، والبحث والتنقيب عن «الأسوياء» الذين لا تحكم العقد سلوكهم ولا تملي عليهم الأهواء ما يفعلون بأنفسهم، وبالناس إن سلطوا عليهم.

دعونا نبحث عن «النجباء» في الإلهيين، وعن «النبل» و«المحتد السامي» في العلماء الربانيين ومن يمضي على سبيل نجاة، الذين لا يريدون إلا وجه الله ولا يخافون فيه لومة لائم... فالخلق عيال الله، وأولياء الله أولى بتكفلهم ورعايتهم، وأشفق وأرفق وأدرى وأعلم بما يفيدهم ويصلح شأنهم.

❑❑❑

المقالة السابعة والثلاثون

بين الخامنئية والطالبانية
(١) «القبوريون» والوثنية !
٢٠٠١/٨/١

ينطلق البعض في النيل من العبادات التي ترتبط بأيام وأزمنة معينة أو أمكان وبقاع محددة... من أن الزمان والمكان أمرين اعتباريين ونسبيين وليسا حقيقتان ثابتتان قائمتان بذاتيهما، والحال إن المطلوب في العابد أن يعيش عالم المعنى ويتفاعل روحياً لتتحقق القربة، فلا فرق بين ليلة الجمعة وغيرها من الليالي، ما دامت كلها أوقات الله. لماذا يكون رجب هو «الأصب»، ألا تصب رحمة الله في غيره؟ ولماذا الخصوصية وتضاعف أجر العبادة في شهر رمضان وليلة القدر؟ ماذا لو أدى العابد نفس الأعمال والمجاهدات الروحية المقررة لليلة القدر في الليلة الرابعة من صفر أو الخامسة من شوال؟ لماذا نجعل بينه وبين الله واسطة؟

ثم يسري الإشكال أو الشبهة لتنال «المكان» والتبرك بالأجسام المادية: أليست العوذ والتمائم من أعمال الجاهلية، ما بالنا نعلقها في أعناق أطفالنا؟ ما هذا الخيط الأخضر الذي يلفه المؤمن على عضده؟ ولماذا يقبل هذا الضريح الحديدي ويعظم ويقدس حجارة ويتمسح بمعادن وفلزات؟ ... وهل الشرك إلا هذا؟

الظاهر أن الكفار يعترفون بالله، ويؤمنون بوجود خالق لهذا الكون، ولكنهم يرون أنه حل في حجر نحتوه صنماً، أو تجسد في إنسان أو ظهر في حيوان، وقال آخرون إنه الشمس بدفئها والطاقة التي تبثها في الاشياء، فكأنها تبعث فيها الحياة.

يعظم الكفار أصنامهم لاعتقادهم بأنها تقربهم إلى الله زلفى، فهل نفعل مثلهم في القبور والمشاهد؟ أليست هذه الأعمال ضروباً من التجسيم والصنمية والوثنية؟

ما هي البركة؟ هل هي أمر معنوي أم مادي؟ أم هي معنوي يتعلق بالمادة و«يستل» منها؟ وهل طرحت في بقاع فتشد الرحال إليها وتقصد دون غيرها؟ هل يرشح شيء من الضريح عندما تلامسه اليد وتتمسح به؟ هل في البيت المعمور والفضاء الذي يلف الكعبة، ويحيط بضريح الحسين ﷺ ويرتفع فوق قبته السامية خصوصية تميزه عن الفضاء والهواء الموجود في أماكن أُخرى؟ أم إن الخصوصية في الإنسان نفسه ومدى تفاعله، وغاية ما في الأمر أنه «قد» يتفاعل في ذلك المكان أكثر من غيره من الأمكنة؟

هل في تربة الحسين ﷺ مضادات حيوية أم فيتامينات حتى نتداوى بها ونلتمس الشفاء منها؟ هل يكفي المريض أن يتناولها أم عليه أن يكون معتقداً وأهلاً، فيلحق جانب معنوي بالمادي الحسي؟ ثم أي الجانبين هو الأصل؟ فإن قلنا إن المسألة في الأصل عقيدة وتفاعل معنوي وروحي، فهل يمكن لهذا «المتفاعل» أن يشفى من تربة أُخرى؟! أليس اللجوء إلى الإمام ـ حياً وميتاً ـ ضرب من التوقف عند مَعْلم ومعلّم أراد لنا الوصول إلى نهاية الطريق؟

وإنما كانت «الشبهة» لشبهها بالحق وتقارب صورتيهما، فالبيع مثل الربا، وهذه الأسئلة والإعتراضات تتمتع بظاهر براق يبهر ويلبس... والحقيقة:

إن الشرك والوثنية والصنمية، مفاهيم لا ارتباط لها بالأصنام والآثار الحسية والمادية إلا في هامش محدود. عالجه الفقهاء في كتبهم وتعرضوا له ضمن احكام حرمة صنع تماثيل تجسم المخلوقات في هيئة كاملة، وكراهة بيعها وشرائها واقتنائها في البيوت، وما إلى ذلك مما لا يشكل «قضية» تستحق العناء والتركيز (باستثناء ما كان في الصدر الاول عند تأسيس الدين وما اقتضاه من نبذ صور العبادات الباطلة القائمة)، ولا يمثل محور ومنطلق المسلم في فهم الدين وفي التعامل مع المجتمع وتوجيه نشاطه الدعوي والحركي.

ولكن «الصنمية» لها أبعاد أخرى غاية في الخطورة، لا يعالجها تحطيم التماثيل ومحاربة الأصنام، كما فعل الطالبان الأفغان في «باميان»، بل تحتاج إلى رياضة روحية ومجاهدات سلوكية مضنية يسقط فيها جل المدعين...

فقد تجد شخصاً يملأ الدنيا ضجيجاً على تماثيل، ولكنه غافل عن الآية الشريفة ﴿أفرايت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم﴾ والعمق الذي تطرحه للشرك والصنمية والوثن الحقيقي التي يتخذ إلهاً ورباً... فيكون هواه قد تملكه وسيطر عليه وغدى الإله الذي يعبد، دون أن تكون له صورة مجسمة يقبّلها، ولا هيكل مادي يتمسّح به ويتبرّك!

وهناك من يتحرز عن زيارة قبر أو التبرك بحجر وتربة، بل حتى من نسبة المسجد الأقصى لقبة الصخرة، ويصر على نفي أي قيمة لتلك البقعة إلا كونها مسجداً، دون وضع أي اعتبار للمسرى والقبة التي بنيت فوق الصخرة التي يقال إن رسول الله ﷺ انطلق في معراجه منها... ولكنه ممن يتخذون أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، فلا زال يعاند ويكابر ويقفز على الدليل العقلي ويتجاهل الشرعي، لأن ابن تيمية أو من قبله من أساتذة وبعده من تلاميذ يرون غير هذا الذي يثبته الدليل وتقوم عليه الحجة!

والشرك في الناس أخفى من دبيب النمل، كما قال النبي ﷺ، وليست الآثار بما هي هي مظهراً شركياً أو وثنياً، ولا حساسية لدى الشارع المقدس من الآثار أو من اقتران الزمان والمكان بالمعنى والقيمة الروحية... حتى يذهب البعض في الإفراط والتهويل من هذه المظاهر وكأنها الثلمة والطامة الكبرى، أو كأن الدين سلم وتنزه إن لم تشبه هذه المظاهر.

ماذا عن طقوس الحج وشعائره؟ ما هي الكعبة في حقيقتها؟ أليست مجرد أحجار؟ فهل من إشكال في أن يستقبلها المسلم ويتوجه إليها في صلاته؟ هل يشرك إن أمها وتعلق بأستارها والتصق بالمستجار أو الملتزم بين الركن والباب؟ ماذا عن استلام الحجر الاسود وتقبيله؟...

هل يسكن اللـه ـ والعياذ به جل وعلا ـ البيوت حتى نعظم الكعبة؟ هل يحل إبليس في نصب من الحجر واللبن والإسمنت قام على العقبات الثلاث في منى؟ هل لعن الشيطان والتبري منه والتعوذ من أفعاله وشروره يتحقق برجمه بحصيات؟ ثم ما الخصوصية في أرض المزدلفة حتى استحب جمع الحصيات منها؟ ماذا في زمزم حتى ندب الشارع إلى الشرب منها؟ هل زادت فيها نسب الأملاح المعدنية الصحية أم ماذا؟

إن القول بأنها سنن شرّعها النبي ونص عليها وفعلها، ونحن نتأسى به ونقتدي بفعله ونأتمر بأمره... لا يعالج الإشكالية الفكرية. فأقوال النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، معصومة، وأفعاله التي أُمرنا أن نأخذ بما أتانا وننتهي عما نهانا، حكيمة.

إذاً فهو لا يفعل ولا يقول إلا الحق، وليس في فعله وقوله أية شائبة شركية ولا شبهة ذلك، ولا يمكن أن تنطوي ـ والعياذ بالله ـ على شعرة ومقدار أنملة من شرك، أو بصيص من مقدمات الشرك أو من بواعثه وما يخلق أرضيته. وهذا يعني أن تقبيل الحجر والتمسح به والطواف حول البناء وما إلى ذلك... ممارسات لا يلزم منها الشرك، وعلى أقل التقادير: لا ضرورة أن يلزمها الشرك ويلتصق بها ويندك بحيث لا ينفصل.

وعليه، فإن الآثار والأبنية والأحجار ليست بحد ذاتها شيئاً مرفوضاً في الإسلام، وهي لا تنطوي في ذاتها على قبح يشكل مظهراً شركياً أو وثنياً، وليس في جوهرها عنوان مستقل لما يعبد من دون الله، ولا يشكل محض وجودها الخارجي ما يزري أو يشين أو ينال من التوحيد الخالص.

ولا يخدش هذه الحقيقة نسبة هذه الآثار المادية إلى الله وإضافتها إليه، فيقال: بيت الله وحرمه. ولا اقترانها وتعلقها بأوليائه من أنبياء وأئمة وصالحين، فيقال: هذه بئر تفجرت لإسماعيل، وهذا حجر قبّله النبي، وهذه شعرة من كريمته، وهذه بردة أو قميص لاصق جسمه الشريف، وهذه أرض صلى عليها أو حل فيها أو دفن ﷺ...

بل هو من مقتضيات التعظيم ومرجحاته. نعم، إذا انضم إلى ذلك توهم إن الحجر أو البناء أو التربة الحسينية... تنفع من دون الله، أو إن تركها وتجاهلها يضر رغماً عن إرادة الله، فهنا يشكل الامر ويفسد. وليس في الشيعة بمختلف توجهاتهم من يقول إن الإمام المعصوم يفعل أو يمكنه أن يفعل ما لا يريده الله، أو إن الإمام مستقل أو قديم في قدرته... ناهيك عن آثار الإمام من قبر أو بيت وأثر خلفه وينسب له.

وهكذا الأمر في بقية المسلمين ممن يزورون مراقد الأولياء ويتشفعون بهم ويتوسلون وينذرون... هؤلاء جميعاً يعلمون إن الله هو المعطي والشافي، ولكنها دعوة عبد أخلص وانقطع إلى الله فكانت مستجابة، أو إن الله أراد تكريم ولي من أوليائه فمنحه القدرة وفوضه الولاية فصار يصنع من الطين كهيئة الطير وينفخ فيه فيصير طيراً، ويبرىء الأكمه والأبرص ويحيي الموتى، أو أنه سبحانه وتعالى قرن ـ لحكمة ـ بين إرادته واستجابته، وبين تعظيم الناس هذا الولي وتقربهم إليه.

كما في قوله تعالى ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً﴾، حيث علق الله قبول توبة عبد ظلم نفسه، وأناطها باستغفار الرسول وأن يأتي التائب رسوله ﷺ ويساله المغفرة. إذاً فقد جعل الله بينه وبين عبده واسطة، وأمره أن يتخذ شفيعاً... وهذا يعني إن ذلك لا يتعارض مع كونه تعالى أقرب إلى المرء من حبل الوريد، ولا يتضاد مع كونه سبحانه قريباً يجيب دعوة الداعي إذا دعاه. ويعني إن ذلك لا علاقة له بالشرك البتة، ولا باتخاذ اليهود والنصارى المسيح ابن مريم وأحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، ووسائط تقربهم إلى الله زلفى! مما حرم وقبح وأدين.

وإن جعلوا من هذه متشابهاً ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله... فمما لا شك فيه ولا خلاف إن الله قرن رضاه في أن يأتي العبد بيته ويطوف بأبنية ويقف في مواقف؟ أي أنه جعل من الأحجار والبقاع طريقاً للوصول إليه وعبادة تقرب العبد منه سبحانه؟!

وهذا يعني إن السر في قبح الوثنية وشناعتها، والعلة الأصلية في إدانة عبادة الأصنام ليست في وجودها العضوي وأشكالها وصورها الخارجية... فنشنع على كل أثر، ونديـن كل صورة، وننسب كل فعل يتخذ الأجسام الخارجية طريقاً تعبدياً ويرى فيها وسيلة مقربة، إلى الكفر والشرك.

فإن فلسف أحدهم فريضة الحج، وأرجع أحكامها إلى البعد التفاعلي المقترن بتلك الطقوس، وقال إن المقرّب ـ في الحقيقة ـ هو ما وراء الطواف وما ينشأ من السعي بين الأحجار من عملية روحية بحتة بعيدة عن الآثار المادية والأبنية والأحجار... فلا أرى في هذا نقضاً ولا رداً، بل لعله ناصراً، فمرحباً به!

فإنما الكلام في اتخاذ الآثار طريقاً، لا التوقف عندها والإنقطاع إليها، حتى يحتج المتفلسف بهذا الجواب. فكيف صح أن تكون أحجار طريقاً لرضى الله؟ وكيف جاز أن تتميز بقعة عن أُخرى، وكيف تعلق التفاعل الروحي بأمور حسية ومادية؟

إن الأمر محسوم في مدرسة أهل البيت ﷺ، ويدخل فيما تسالم عليه الشيعة قولاً وعملاً، وانطبع وسرى ليجد موقعه حتى في الفقه: إذ ناهيك بالمصحف الشريف، الذي لا يعني في عالم المادة إلا الكتلة والحيز الذي يشغله بأبعاده ووزنه، فهو مجرد جلد وورق وحبر، ولكن الله قضى أن: لا يمسه إلا المطهرون! فإن أي نقش يخطه أي كاتب، يجمع فيه الألف واللام المكررة ثم الهاء ليكتب «الله»، أو أي اسم من أسمائه الحسنى، فإنه يحرم على المحدث مسه. فما دامت الكتابة تشير إلى تلك الذات الأحدية، فإن القدسية تسري إلى هذه الأحرف والكلمات المنقوشة أو المطبوعة. بعيداً عن حقيقتها المادية وكونها حبر ركب في الصين، وقرطاس عجن في قرطاج، أوجلد دبغ في مدريد!

وهكذا الأمر في اسم النبي وأهل بيته الطاهرين ﷺ. واللطيف ان الحكم لا يسري على نقش وكتابة من تسمى بأسمائهم، فلا تشترط الطهارة في مس اسم محمد خاتمي أو علي الخامنئي مثلاً، إذ لم يكن حاكياً ومشيراً إلى تلكم الذوات المقدسة.

وليس هذا انتزاع الشيعة ولا فهم انفردوا به دون بقية المسلمين، بل هو ما علية الأمة، في مصر والمغرب العربي وأفريقيا، في تركيا وآسيا الوسطى، في الهند واندونيسيا وماليزيا، في بلاد الشام والعراق... اللهم إلا شرذمة شذت وغالت وتعنتت.

فأين المنكر في فعل الشيعة ليقذفوا وينبزوا بـ «القبوريين»؟ ترى هل لهذه الأحجار حرمة وكرامة جعلتها أعظم خطراً من النبي وأهل بيته ﷺ؟ فتقصد تلك وتتخذ طريقاً لرضى الله، ويكون اللجوء إلى هذه الأنوار القدسية أو إلى آثارها شركاً و«قبورية»؟!

لا شأن لنا بالوهابية أو الطالبانية، فهؤلاء قوم لهم دينهم وهم أحرار فيما يعتقدون... ولكن ما يهمنا هو تسرب فكر بهذه الضحالة إلى بعض «الشيعة»! وما يهمنا أكثر أن يتسربل هذا الهراء ويتدثر هذا الخواء بجلباب الحركية الإسلامية والإصلاح الديني ولبوس العقلانية!

فقد أظهر حزب، سياسي في الأصل، ما كان يكتمه من معتقدات وأفكار، تؤكد جذوره غير الشيعية، وصار يرفع التشكيكات الطالبانية نفسها ويطرحها في خطابه الخاص والعام! مما دفع الحوزة العلمية والمرجعية الشيعية لتتخذ موقفاً حازماً من هذا الحزب، فحكمت على أبرز رموزه بالضلال والإضلال.

هل بعد هذا ظلم؟ حقاً، لقد جاءوا شيئاً إداً تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً...

أن تقذف طائفة، بل طوائف إسلامية عريضة بعقيدة تافهة (الصنمية) كانت عليه المجتمعات البدائية، حين كان الناس ـ لجهلهم بجوهر الأشياء المادية ـ يعزون إليها صفات خارقة للطبيعة.

أوَحقاً أن الشيعة يعبدون «إنساناً» أو نصباً أو معدناً أو حجراً، أو حيواناً، كما هي «الطوطمية» مثلاً؟! ديانة المجتمعات البدائية التي ربطت بين الإنسان ونوع محدد من الحيوان أو الأشياء أو الظواهر، مما يعود لعقيدة السلف الحيواني وصورته أو رمزه، التي عليها الهنود الحمر وسكان استراليا الأصليين والقبائل المنتشرة في أمريكا الجنوبية؟!

نعم، هذه هي حقيقة ما يقذف به الشيعة وغيرهم من المسلمين المتعبدين والملتزمين بشريعة سيد المرسلين، لمجرد اختلاف في فهم مظاهر معينة، وتفاوت في إدراك سلوكيات وأعمال، مما يعود إلى الإجتهاد، سواء بمعناه الشرعي أو نطاقه الفكري.

متجاهلين حقيقة كون هذه الأعمال والطقوس (القبورية والشركية!) تقف على أرضية من الأدلة الفقهية الشرعية لا تدانيها مدرسة أُخرى لتقدم اعتراضاً ـ علمياً ـ فضلاً عن أن تنهض باحتجاج. وتحمل تأويلاً ورؤية عرفانية ترجعها إلى أسمى معاني التوحيد. وتقوم على فلسفة تستند على أكمل الأدلة العقلية وأتم البراهين وأكثرها إحكاماً.

إن تسفيه الأمة بأسرها وقذفها بالشرك، سبقه تسطيح للفكر وإجهاض للحكمة وقتل للعلم، ولو إن المخلصين من هؤلاء الحزبيين طرقوا أبواب المعرفة وسبروا بعض أغوارها، بل لو انفتحوا على آفاقها الرحبة وأطلوا، مجرد إطلالة، واطلعوا على غير هذا التافه الذي يحملون، لم تكن حساسيتهم لتنصب على تماثيل أو زخارف، ولا ناصبوا العزاء الحسيني وأشكاله العداء وتفرغوا للطعن والتشويه.

وبعد هذا وذلك، تعالوا لننظر في بعد آخر، غير عقائدي، يجعل الخامنئية ومن لف لفها من حزب الدعوة ومسيسي الدين، يلتقون مع الطالبانية... إذ انطلقوا من البؤرة نفسها.



المقالة الثامنة والثلاثون

بين الخامنئية والطالبانية
(٢) حساسيات وهمية وجبهات كاذبة !
٢٠٠١/٨/١٥

لا يختلف أحد في أنه يجد الطالبان، سواء كتيار وحركة سياسية أو كفكر وعقيدة، أشد الناس عداوة للشيعة. ولكن الشيعة أنفسهم يختلفون في فهم الطالبان أو المذهب الذي تنطلق منه هذه الحركة، ويتفاوتون في رؤيتهم لجذور هذا المذهب، أو في تسليط الضوء على جوانب دون أُخرى منه...

جوانب صبت دائماً فيما اقتضاه الصراع العقائدي والعلمي إلى جانب السياسي، والمعركة التي بلغت ـ بسهولة ويسر! ـ حدود قتل الشيعة وإباحة دمائهم وأعراضهم وأموالهم، كما بلغت في الماضي البعيد ـ من أسلاف القوم ـ الإغارة على عتباتهم المقدسة في كربلاء والنجف الأشرف، بعد البقيع في المدينة المنورة.

مما لا شك فيه إن سمة التطرف والعنف هذه، لم تسمح لأكثر الناس تجرداً وموضوعية، أن يحمل هذا المذهب على محمل حسن، ويرى له منطلقات علمية وأسساً منطقية قابلة للحوار والمناقشة، ناهيك بالقبول أو الإحترام...

خصوصاً وقد ارتبط تأسيس هذه الحركة وتمويلها بالمخابرات الأمريكية، حيث وظفتها كأداة فاعلة لاستقرار البلاد وإنهاء دور الأحزاب والحركات المجاهدة وزعمائها المنتشين بلذة النصر وعزة الظفر، حين تمرد أمراء الحرب وأبوا الإذعان لحقيقة انتهاء دورهم

بانهيار السوفييت بعد دحرهم، وأصروا على نصيب في حكم البلاد وحصة في إدارتها، فجاءتهم المخابرات الامريكية بعصاها الغليظة و«الدرة» التي تقومهم، فكان الطالبان... تماماً كما ارتبط الجذر المذهبي لهذه الحركة بالإستعمار البريطاني وخطته في مواجهة العثمانيين. ويبدو إن هذا الفكر هو أسهل مطية وأقل مؤنة، فكان وسيكون الخيار الانسب دائماً!

ولكن هذا لا يعني إن حركة بلغت هذا الموقع، أو أريد لها أن تبلغ هذا الموقع، ومن قبلها مذهب مضى إلى تلك الحدود أو أريد له ذلك... لا يحمل فكراً وفلسفة ومنطلقات يخلع عليها الصفة العلمية، بما يؤمن للمشروع غطاءه الإعلامي، ويوفر له الخطاب الثقافي الذي لا تستغني عنه حركة تريد أن تحكم بلداً، فكيف بمذهب يريد أربابه أن يتعبد الناس به ربهم؟

دعونا ننفتح على القضية من هذه الزاوية، وننظر من شرفة تطل على جانب مختلف، لا يعكس المشهد كله قبحاً والمنظر باطلاً كله! فلرب صورة طمستها موجة العنف وأخفتها التعاسة والشقاء، وبددتها المحن التي ما عاد الناس، في خضم معاناتهم المستمرة، وفورة الإعلام وقد التقت مع الوجدان والحس والشهود، فرسمت الهالة التي انطبعت في الأذهان... يعرفون غيرها عن الطالبانية؟

صورة الدموية ومنظر البداوة وجلافة الصحراء وغلظتها، وقد الحقت بها وأضيفت إليها حدة الجبال ووعورة مسالكها، فانظر إلى هذا الإقتران وتأمل في أسرار هذه التركيبة، فما حسبك أن تأتي نتائج هذا العجين؟ وماذا عسى أن يحصد زراع هذا الشوك؟! لعمري، هل يلام هارب من حتفه؟

وبين هذا وذاك نجد متسعاً لقراءة أُخرى، بمثابة تتميم او «ملحق» يستدرك ما سقط من «حق» للقوم واهتضم في خضم تلك الأجواء المهولة، التي لا يستبعد أن تصيب بعض سهامها الطائشة من «الحق» رداءً أو ثوباً يتطاير. وعلى أية حال، فهو وضع لا يتحمل مسؤوليته ولا يتكلف تبعاته غيرهم.

هل ثمة إطلالة تقرأ وتحلل ما وراء «الطالبانية»؟ وما بين أسطر اطروحتها الفكرية والخطاب والثقافة التي تسعى لترويجها... دون أن تعود بتحليلها لنظرية المؤامرة، بل تقتصر في دراستها على المدعيات والمادة العلمية؟

خصوصاً وإن مفكراً في مستوى طه حسين، المتهم بالكفر والإرتداد، والمؤمن بالعلمانية، انبرى للدفاع عن «الوهابية» وتبنيها، فقال: «الوهابية هي الدعوة إلى إحياء الإسلام العربي وتطهيره مما أصابه من نتائج الجهل، ومن نتائج الإختلاط بغير العرب»، وقد ذكر ذلك عبدالكريم الخطيب في كتابه «الدعوة الوهابية» ص ١٠٩/ طبعة القاهرة ١٩٧٤م.

فلرب قائل إن ابن عبدالوهاب نظر في مسيرة الأديان قبل الإسلام، وتتبع عوامل التحريف وعناصر التزييف، التي اقتضت توالي بعثة الأنبياء والمصلحين، فوجد إن التمسك بالآثار المادية والحسية التي يخلفها الأنبياء، كان هو العلة في الإنحراف عن تعاليمهم وقيمهم؟ ووجد إن جوهر التوحيد والدعوة إلى إله واحد لا شريك له، يتعارض ويصطدم مع جملة كبيرة من الطقوس والشعائر بالإضافة إلى العقائد والأفكار التي تأخذ بالمسلمين في سبيل ما أصاب الأمم السابقة... فقام بالسيف «ليطهر» الجزيرة العربية والحرمين الشريفين من تلك المظاهر ويعود بالإسلام إلى نقائه الأصيل وسيرته الأولى؟

وإذا ما استثنينا العنف والقوة في إعمال هذه الفكرة، أو إذا عزونا العنف إلى تأسيس الدولة والصراع السياسي وما يقتضيه، فيغدو أمراً طبيعياً... لم يكن في هذه الرؤية كثير ضير وسوء لو أنها بقيت في حدودها والتزمت نطاقها ضمن عشرات الأفكار ومئات المفاهيم التي تزخر بها المدرسة الإسلامية. ولم تتحول إلى أساس لفهم الدين وحركة التاريخ، ومحور ومنطلق للوظائف الشرعية التي ينبغي أن ينصرف المسلم لأدائها، فيتقدم بها في سلم الأولويات إلى القمة والمرقاة الأخيرة، وكأنها «بيضة الإسلام» وذروة سنامه الذي لا قيمة ولا معنى له دونها!

إنها بؤرة «العور»، والبصر الكال المنقطع الحسير، والرؤية الضيقة، والنفوس المتقوقعة، والصدور الحرجة، التي تغفل كل شيء، وتسلط الضوء على نقطة واحدة، ولا تزال تعظمها وتصب فيها الأولويات وتسخر في سبيلها الإمكانيات والطاقات، حتى تصبح هي المحور الذي يدور عليه الدين...

لا شك إن الطالبانية، ومن قبلها الوهابية مدرسة جانبها الصواب في أفكارها وعقائدها وفي مواقفها وسياساتها، ولكن يمكننا أن نطرح، بعيداً عن الأغراض والمؤامرات التي تقف وراء تلك المدرسة، إنها نشأت عن حساسية لم تعمل في موضعها الصحيح، وبشكلها المطلوب...

ومثلما كانت الوهابية مفرطة في التحسس من الآثار المادية، حتى بنت فكرها وحركتها «الإصلاحية» على ما صب الإسلام وحصر أولوياته، بل بدئه وخاتمته وكله في نبذ الشرك، ثم حصر الشرك وصوره وحددوه في: قبر يزار، وأثر تلتمس منه البركة، وولي يتخذ شفيعاً، وما إلى ذلك.

كانت الخامنئية مفرطة في الإنتصار لـ «ولاية الفقيه». فصبت الدين: بعباداته ومعاملاته، بعلومه وفنونه، بحاضره وتاريخه، ببلاده وعباده... وحصرته في قالب هذا المفهوم، وأسست على ذلك وبنت بنيانها. فمن مال درجة يمنة أو يسرة عن رأي ولي الفقيه، أو تقدم خطوة أو تأخر عن موقفه، من تحفظ على الفكرة فلم ير للمشروع أولوية، فانصرف في جهده وماله لميدان آخر... لبسوا له جلد النمور، ولا تبقى له حرمة ولا كرامة!

ليس بالضرورة أن تقوم الأدلة على عمالة قادة التيار المحافظ، وصحة ما يطرحه الشيخ المنتظري من نفوذ الـ CIA في وزارة الأمن الإيرانية، وما يتصوره من دور للريشهري وجماعة المدرسة الحقانية في ذلك، فيثبت قصدهم هدم الثورة وتعمدهم الإساءة إلى الدين وتشويهه... بل الأمر له وجهه الآخر من جهل القوم وغفلتهم، من تصوراتهم الخاطئة عن الدين ورؤيتهم المتزمتة التي نتجت عن حساسيات كاذبة، خلقت جبهات وهمية، أفرزت هذا التشويه.

وإن أصر محلل على نية مبيتة وكيد وعمد وراء ما يجري، فليس بالضرورة أن يتجاوز مرضاً روحياً وتردياً أخلاقياً، أوجد الإنحراف الفكري ووظف هذا الإفراط في سبيل مصالح خاصة وأهداف شخصية، وأيام معدودة تضاف إلى ملكه ودولته.

ركز أولئك على الآثار والقبور والأبنية، وركز هؤلاء على ولاية الفقيه والقضايا السياسة والجمهورية الإسلامية، بل شخص الحاكم وذات الفقيه الولي. وكانت النتيجة والتالي الطبيعي لهذه المقدمات، جعل هذه «الأولوية» الأساس الذي ينطلق منه سلوكهم والمحور الذي تدور عليه حركتهم ومواقفهم تجاه الأشخاص والجماعات، والأحداث والأفكار، دينية كانت أم سياسية.

فلا مرجع جامع للشرائط إلا الخامنئي، أي لا يجوز للشيعي أن يقلد غيره، ومن فرط في عباداته وأضاعها، واختار لنفسه الشقاء وأعرض ـ طوعاً ـ عن النعيم! فقلد غير الخامنئي وأخذ دينه وأحكامه من «فقهاء الحيض والنفاس» كما يعبرون، فلا عذر له في مسالة «القيادة»، إذ لابد له على أية حال أن يوالي الخامنئي، وإلا لخرج عن ربقة الإيمان وحصن الإسلام، فهو كافر! ومن خلق لنفسه الأعذار ووجد في «الحيل الشرعية» من العجز والضعف ما يسقط عنه تكليف الطاعة والإنقياد «لولي الأمر» وينجيه من تبعات «الفرار من الزحف»، فلا عذر ولا وجه للتخلف عن دفع الحقوق الشرعية من أخماس وزكوات، وحتى تبرعات لولي الفقيه ومؤسساته! وإلا فإن الأموال التي تدفع إلى مراجع التقليد أو المؤسسات الخيرية التي لا تعمل تحت ولاية «السيد القائد» سهام يوجهها «الباذل» إلى الكعبة والعرش!

وهنا ظاهرتان هامتان تلتقي الطالبانية والخامنئية في الأولى، وتفترقان في الثانية...

فيتطابقان في السلوك والاداء في كثير من المفردات. وكان ثمة روحية مهيمنة على منطلق الافكار والحيثية التي تنسجها، فإذا التقت وكانت واحدة، فإنها تطبع طابعها على نفسية حملتها وأخلاقياتهم، فسلوكهم وأدائهم.

هكذا سرت الحدة والجلافة والغلظة... ولا ينظرن المرء إلى القوم في أيامنا هذه، فهم في طور الأفول وبرج الإنتكاس، بل ليراجع سجل عهدهم الذهبي، حين كان ناطق رئيساً للمجلس والرفسنجاني للجمهورية والخامنئي للقيادة، و«الإطلاعات» تصول وتجول، و«القطط السمان» تستنزف اقتصاد البلاد وتضخ «خمسه» في مؤسسات التيار المحافظ وجيوب رواده. وليتأمل في الوسائل والأدوات التي لجأوا إليها في المقاطع المصيرية من الصراع، حين بدأ التهديد الإصلاحي يتوجههم، ولم يكونوا قد استفاقوا ليدركوا حقيقة حجمهم بين الناس بعد.

وفي مقابل هذا المظهر الجامع والعنصر المشترك، هناك فارق شكلي بين الطالبانية والخامنئية: فالأولى تصرح وتعلن ما يترتب على مخالفة عقائدها وأفكارها، والثانية تحجم عن التصريح والإعلان ولكنها ترتب الأثر عملياً... وإن ظهر أحياناً على ألسنة أعلامهم كالجنتي ومصباح يزدي وأضرابهم، وحتى الخامنئي نفسه، ما يدخل في الإعلان والتصريح.

فقد سئل السيد الخامنئي: إلى أي حد يقبل حكم أو فتوى ولي الفقيه التطبيق؟ وفي حالة المخالفة مع رأي المرجع الأعلم فلأيهما العمل والرجحان؟ فأجاب: «إتباع ولي أمر المسلمين واجب على الجميع، ولا يمكن لفتوى مرجع التقليد المخالفة أن تعارضه».

وسئل في موضع آخر: هل أوامر ولي الفقيه ملزمة لكل المسلمين أم خصوص مقلديه؟ وهل يجب على مقلد من لا يعتقد بالولاية المطلقة إطاعة الولي الفقيه أم لا؟ فأجاب: «طبقاً للفقه الشيعي (!) يجب على كل المسلمين إطاعة الاوامر الولائية الشرعية الصادرة من ولي أمر المسلمين، والتسليم لأمره ونهيه حتى على سائر الفقهاء العظام فكيف بمقلديهم! (وعلامة التعجب هذه من المتن المنقول نفسه) ولا نرى الإلتزام بولاية الفقيه قابلاً للفصل عن الإلتزام بالإسلام وبولاية الائمة المعصومين عليهم السلام».

انظر: «أجوبة الإستفتاءات»، ج١ ص٢٠و٢٢.

وفي الفقرة الأخيرة من الجواب تظهر الحقيقة المؤلمة...

إن التشيع وولاية الأئمة عليهم السلام، أكبر وأعظم، وأضف ما شئت من صيغ التفضيل، من ولاية الفقيه التامة والواقعية، بإنجازاتها وعطاءاتها المباركة، فكيف بالمتحلة المغصوبة والمدعاة المزيفة، التي لم تخلف إلا البلاء ولم تجر إلا المصائب؟ وهي أوسع أفقاً وأبعد مدى وأشمل موضوعاً وأعم نطاقاً من أن تحصر في مفهوم واحد نجعله محوراً وقطباً يدور الدين حوله، فما اتسق ووافق مداره دخل فيه، وإلا نسب إلى المروق والإنحراف وطرح جانباً ونبذ.

ولعمري، فهذا مما حق أن تندب عليه النوائح وتنادي، أن يقرن الولاء لأهل البيت عليهم السلام بولاية الفقيه! إن محض وقوع هذا الأمر محلاً للبحث والجدل ودخوله دائرة الإحتمال والحوار، طامة ما بعدها طامة! حقاً لقد ضاعت المعايير وتردى الدهر حتى قيل أن من لم يوال الخامنئي لم ينفعه ولاء علي عليه السلام!

إن التشيع مدرسة تضم بين جنباتها أعظم فقه وأمتن أصول، وأصح حديث وأتقن رواية وأدق دراية وأعلى أسانيد وأعدل رجال، وأتم تفسير وأروع تأويل، وأسمى تربية وأكمل أخلاق، وألطف عرفان وأغزر حكمة وأعمق فلسفة، وأشمل ثقافة وأرقى فكر، وأفضل أدب وأفخم بلاغة وأبرع فصاحة وأجود شعر... حتى الطب والكيمياء والفلك والهندسة والعلوم الغريبة ما انحازت عن هذه المدرسة ولا صدرت عن غيرها.

التشيع صلاة وصيام وحج وآلاف عناوين العبادة الأصلية والفرعية، والجهاد في سبيل الله لا نهاية لأبوابه ومصاديقه، وميادين الدعوة ونصرة الدين والدفاع عن المذهب، وحقول العمل الإسلامي وحتى الحركي منها لا تعد ولا تحصى... وما ولاية الخامنئي، إن قامت عليها البينة الشرعية، وأنى لها ذلك، إلا قطرة في بحر، بل محيط لا حد له ولا قرار، وورقة في غصن من شجرة في غابة أمزونية!

ومن الغبن والظلم، بل من الجهل والغباء حصر التشيع في ظاهرة عرجاء شوهاء اقتطعت برهة محدودة من التاريخ لتشكل تجربة، لا ننكر بعض الإيجابيات التي سجلتها، ولكن كيف لها أن تعدو على هذا السنام فتنادي بحلول الدين واندكاكه فيها؟!

يمكن لأي إنسان أن يرقى أعلى مراتب الإيمان ويبلغ أقصى درجات الإلتزام، ويمضي في التحصيل إلى ذروة العلم، ويسعى في السير والسلوك إلى آخر المنازل والأشواط وقمة العرفان... دون أن تكون له صلة بالخامنئي. إذ لم يكتب اسم الخامنئي على باب الله الذي منه يؤتى، ولا كلف الجنتي أو المصباح أن ينصبا أمامه دكة ويفتحا نافذة ليبيعا التذاكر ويصدرا سمات الدخول!

ولا مانع أن يردّ راد على الخامنئي ويخالفه الرأي ويعارضه الموقف، بل يحاربه ويعاديه، ثم يبلغ ذلك المبلغ من العلم والتقوى. دون أن تكون العداوة لوتر أو غرض، بطبيعة الحال، بل لظلمه نفسه والناس، واغتصابه مقام الولاية، ولما جره على الأمة من ويلات وما نال الدين منه ولحقه من تشويه وتحريف.

لم يحصر الله سبحانه رضاه، ولم يكشف عنه ويجعل له إمارة ظاهرة، إلا في رضا أهل البيت ﷺ، ووصيهم ﷺ غائب دونه الحجب والأستار، ولم يدّع أحد انطباق عنوان النيابة العامة وتحققها في شخصه على نحو الحصر، بما ينفي المشروعية عن غيره من النواب العامين، إلا كان ذلك يعني ادعاء النيابة الخاصة... وقد صدر الأمر من الناحية المقدسة بأن «كذبوه»!

إن الضجة التي يثيرها البعض، والتموضع والتخندق ثم التنكيل والحرب التي يمارسونها تجاه من ينال من ولي الفقيه بكلمة أو رأي معارض، هي ضرب مما فعله الوهابيون في القرن الثامن عشر من الألفية الماضية، ويفعله الطالبان اليوم، وحاصل للمنطلق الذي ينطلقون منه: حساسيات في غير محلها، وجبهات وهمية.

ولن تعدم اتعس الحركات وأكثرها قبحاً، مفكراً: ينظر لها ويفلسف توجهاتها ويبرر أفعالها... فهناك طه حسين وهنا الآملي والمصباح ومن لف لفهم! ولا تغرنك صورة وسمت، و... :

لا تجعلن دليل المرء صورته * كم منظر حسن عن مَخبَر سمج

ولا زال الدين يدفع ثمن هذا الزيف والإنحراف، والأمة تتحمل تبعات هذا الضلال... والعدو قرير العين هانيها!

❐❐❐

المقالة التاسعة والثلاثون

إنزال العقوبات الشرعية وتنزيلها

٢٠٠١/٩/١٠

ما إن انبعثت وانطلقت تسبح في الفضاء، حتى تملكتها الحيرة! فما كانت النغمة تدري: أتسجد شكراً لعازفها، فهي لا تعرف صانعاً ومبدعاً حطم أغلال العدم من حولها وأطلقها إلى الوجود بنفخة في الناي غيره؟ أم تكتفي بالنشوة والتراقص؟ وهل نشوتها من زفرة صدر الفتى العازف العاشق، أم من رجع الناي لصدح بلبل حط يوماً عليه وهو بعدُ عود خيزران على ضفاف بحيرة ساكنة؟... ولكن هذه الحيرة لا تعيق الأنغام، فقد مضت في شطحة وجد، غدت السمة الملازمة والديدن الأبدي للنوع، مضت ليمتصها الفضاء وترتوي منها الأجواء، فاضمحلت وتلاشت فكأنها انعدمت ولحقها الفناء... فهل أدركت ما أملت، فكان «شكرها» وفيه «كمالها»؟

وكانت الفراشة تصفّ تارة وتدفّ أخرى... ولكنها ما انفكت تحوم حول الشمعة، فيبهرها الوهج ويلسعها بألسنة ملتهبة، فتنكفىء، ثم لا تلبث لتعود أكثر عزماً وأمضى، وقد ذاقت ما أعاد ذكرى «الشرنقة» ودفئها، ثم الحرارة التي حطمت أسوارها وبعثتها إلى الوجود... ولست أدري هل تحصنت من اللسعة الأولى وباتت في مناعة، أم أن ذكريات الخلق هاجت فبعثت فيها الحنين، فأرادت أن تعود إلى المبدا؟! ولكنها على أية حال، هوت إلى الشعلة، فاحترقت بين أطباقها.

وقد قال أحدهم لشجرة اللوز يوماً: حدثيني عن الله يا أخت، فأزهرت شجرة اللوز. وستثمر، ليأتي من يجني الثمر ويلتهمه... فكأن اللوزة أدت رسالتها وبلغت غايتها.

كل شيء يحمل في جوهره وذاته ما ينزع به صوب الكمال، هذا الأصل العرفاني يحلق فوق البديهة والمسلمة، نظراً لحجم ومستوى الأدلة والبراهين العقلية التي تدعمه...

إن هذا القبض والبسط، والعدو والشدو، هذا السبح والعوم، وهذه الحركة الراقصة، والإنجذاب إلى ما به تحيى الكائنات وتؤمن حاجاتها، ثم الجذبة إلى ما يرقى بها ويحقق كمالها. هذا النازع والمحرك الذي دفع الحجر وحدى الشجر وساق الفراش وألهم النمل وأوحى إلى النحل... هو الإمامة والولاية، فالله أعطى كل شيء خلقه، ثم هدى.

الإمامة هي قطب رحى الوجود، وقناة الفيض الإلهي... وهي العنصر الذي عهد إليه «الهداية» في معادلة الحياة، أي الأخذ بيد الكائنات وقيادتها صوب ما خلقت لأجله وانوجدت في سبيله، فيتحقق النظام الأكمل الأتم الذي خلق الحكيم سبحانه وتعالى الوجود عليه.

هناك قطب ومحور تحوم حوله الأشياء وتدور، وهو في كل موجود بحسبه، وإن كان في العجماوات يأخذ عنوان الطبيعة والتكوين وما يقتضيه، فهو في الإنسان، هذا الموجود المريد، الذي كرمه الخالق فأودع صفاته فيه، حقيقة وجدانية لا يمكن إنكارها. لذا فهي تخلق صراعاً يقض مضجع المنكر ويسهد ليل المعاند: نفس لوامة، وضمير مؤنب، وقبل هذا وذاك، عقل مدرك، وقدرة وملكة تميز الخير عن الشر، والحق عن الباطل. ولا يغير مسلك الإنسان إن كفر وحركته اللاعقلية شيئاً في هذه الحقيقة، فيجحد ما استيقن، ويكره ما حُبب إليه وزين في قلبه.

وإنما سمى الإنسان وكرم وفضل على غيره من الكائنات، بل سُخر جزء كبير منها له، عندما حمل العقل، هذا الإمام والحجة العظمى، فـ «انطوى العالم الأكبر في هذا الجرم الصغير».

ولما كان الباري عز وجل قضى أن لا يكون الإيمان والتكامل الروحي للإنسان إلا بالإبتلاء والإمتحان والفتنة، فزرع فيه الشهوات وسلط عليه الشيطان، أو أطلق عنانه. وهو الخبير بمن خلق وضعفه أمام الهوى والنزغ. وكان ـ من جهة أُخرى ـ قد أوجب اللطف، وكتب على نفسه الرحمة...

كان لابد للإمامة والولاية من ظهور خارج الأنفس، فقد يحجبها الرين ويطمسها الكبر فلا تدركها الجولة والسفر هناك، فكان حضورها في الآفاق... حين بعث الله الانبياء، وألحق بهم الأوصياء حججاً ظاهرة وائمة يهدون بأمره، ليقوم الناس بالقسط.

إن تحقق الغايات والنجاح في النظم السياسية والقضائية والمناهج الإجتماعية والإدارية لا يتوقف على مجرد نظرية وفكرة صائبة، ولا أن تنطوي هذه الفكرة على خطة تنفيذية متكاملة، وبرنامج قادر على إعمال النظرية وتطبيقها... بل على الأشخاص المنفذين والعناصر التي تتولى التطبيق.

فما يعوز النظرية حتى تكون «منتجة» وفاعلة وناجحة، هو أن يقيض لها من الرجال من ينهض ليطبّق ما تحمله في طياتها وتقدمه من أدوات تنفيذية ووسائل تطبيقية... وهذا الرجل المدير المنفذ هو العنصر الذي يفوق في أهميته النظرية نفسها!

وإذا كان الامر ينحسر ويتناسب عكسياً في المكائن والآلات، فكلما تطورت الآلة وزاد مستواها التقني، تضاءل هامش الدور التنفيذي للإنسان العامل وحتى المدير... إلى أن يبلغ في بعض المكائن مجرد شخص واحد يضغط على مفتاح لتجري الأمور بعدها كما خطط للآلة وإنتاجها.

فإنه يتأكد في الحقل الإنساني والميدان الذي يقع الإنسان مادة وموضوعاً له، ويفرض نفسه رقماً وحيداً... حيث تنهار أعظم النظريات وتسقط أمام سوء تطبيقها ورداءة إعمالها.

ولا خلاف فى أن المنهج الإلهي هو الأمثل لحياة الإنسان، ولا في تقديم الدين وعرضه كأفضل طريق لسعادة البشرية... ولكن هذا العرض سيبدو مبتوراً أو مغالطاً إذا ما تجاهل «المنفذ» ومن سيقود عملية تطبيق المنهج وإمامة الدين.

إن في الإسلام أحكاماً وأبعاداً كثيرة، منها ما يتعلق بالسلوك الفردي، ضمن عملية «القيام لله فرادى»، وهناك أبعاد ونطاقات تتعلق بالمجتمع والحياة العامة و«القيام لله مثنى»، ولهذه الميادين أحكامها ومناهجها، وهي بدورها تنقسم وتتشعب إلى حقول مختلفة، يتفاوت فيها دور الفرد وطبيعة العنصر «التنفيذي» لتتوسع دائرته أو تضيق.

فهناك أحكام المعاملات والعقود والأحوال الشخصية وما ينظم علاقات الناس، حيث يتراءى إن الحاجة فيها إلى «الإمام» لا يفرض نفسه رقماً ملحاً، ويكون الإخفاق في تلك المناهج أو النجاح رهين التزام الأفراد بها ليس إلا.

وهناك الأخرى التي تفتقر إلى الرأس «المنفذ» والمدير والقائد و«الإمام» بشكل جلي، يجعل الأمر في نجاح النظرية يتعلق عليه دون الأفراد، مهما أتقنوا وأجادوا وأخلصوا في أداء ما عليهم، وأبرزها ميادين السياسة والإقتصاد والقضاء...

ومع إن إعمال الجانب الفردي من «النظرية» (القيام لله فرادى) لا يمكن أن يكون دون «إمام»... فلو «أن رجلاً لقى الله بعمل سبعين نبياً ثم لم يات بولاية ولي الامر من أهل البيت ما قبل الله منه صرفاً ولا عدلاً»، ولا يقتصر هذا النص في مدلوله على رفد الجانب الإجتماعي والسياسي كما يذهب البعض، فيقول إنه إرشاد إلى الإمام وحث على التوجه إليه ليتمكن من قيادة المجتمع وتحقيق الدولة... كلا، إذ إن التكامل في قوامه وحقيقته، وهكذا معادلة التفاعل في وقوعها وحصولها، تفتقر إلى العلاقة والإرتباط القلبي بـ «الإمام» وما يعبر عنه بالحب والولاء، فهو الإكسير الذي دونه يفقد السعي معناه والجهد قيمته والعمل أجره، وتتحقق الآية: ﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً﴾.

تماماً كما يجتمع الحطب بالوقود بالشرر ثم لا يقع الإشتعال في فضاء يخلو من الأكسجين، ومثل أن تعزم على تشييد بناء، فتحفر للأُسس والقواعد، وتجلب الإسمنت والحديد والحصى وتخلطها وتصبها، فتراها كومه تذروها الرياح، بدلاً من بنائك المنشود... فقد أغفلت مزجها بالماء!

مع كل ذلك، فإن المحك الذي غدى «يحرج» النظرية الإسلامية، هو البعد الإجتماعي والسياسي، كلما نظر المراقب إلى النماذج التطبيقية لهذه النظرية، وأبرزها في عصرنا: الخامنئية والطالبانية. دون الفردي والشخصي، إذ بإمكاننا تقديم نماذج بلغت القمة في العلم والأخلاق والروحانية والسير والسلوك.

أما في الميدان الآخر فإن أرقام الفشل والإخفاق تترى...

وما دامت النظرية إلهية، وما دامت الأمة أظهرت إيماناً وإخلاصاً وتفانياً في العطاء... ثم فشل المشروع ولم يحقق النتائج المرجوة، فإن هذا يعني وجود خلل في التطبيق، وإخفاق فيما يعود للقائد والمنفذ الذي يتولى أمر الأمة.

هل يمكن لملوث بالكبائر أن يفلح في تطبيق أطهر نظرية؟ وليس بالضرورة أن تكون الكبائر لعاباً يسيل على امرأة حرام، أو معاقرة لخمرة معتقة ونشوة يطلبها من سكر، ولا لهواً وراء طريدة ولا تركاً لواجب... بل قد تكون تهالكاً وانكباباً على السلطة والجاه. قد يكون أحدهم أزهد من بشر وأعبد من رابعة، ولكن الشيطان اخترقه ونفذ فيه كخازوق ليعشعش فيه هوى ورغبة. فيمزق القرآن ويسحق كل قيمة عرفتها البشرية، ويرتكب ما يأنفه أحقر الخلق ويأباه أخسهم ويترفع عنه أرذلهم، في سبيل إمارة على حجارة!

هل يمكن لمثل هذا أن يقيم حدود الله؟ وهل جعل الله الإمرة والولاية على أموال الناس ودمائهم وأعراضهم، وجعل تطبيق شرعه... شرعة لكل وارد؟ فننادي بإجراء الحدود ولا نفكر فيمن سيجلد ويرجم ويقطع الأيدي ويطيح بالرؤوس؟

ما أهون أن يعد أبوذر مفسداً في الأرض، ثم تأخذهم الرأفة فيه فلا يقطعون أطرافه من خلاف ويكتفون بنفيه إلى الربذة!؟

ما أيسر أن يدرأ حد الزنا عن المغيرة بن شعبة؟

ما أبسط أن يحكم الملا عمر على الهزارة بأنهم كفرة، فيأتي الطالبان في «فتح» كابل على سبعة آلاف في أربع ساعات!؟

ما أسهل أن يردى حجاريان ليقضي حياته مقعداً، ويحبس النوري، ويرتهن المنتظري في داره، ثم يطلق رفيق دوست (الشقيق) بعد اختلاس أربعة عشر ملياراً!؟

إن أشد الظلامات التي وقعت في تاريخ الإسلام وأشنع الجرائم وأفضع المآسي، ارتكبت باسم الدين وتطبيق الشريعة، وما بعد قتل الحسين ﷺ شيء... وقد وطّىء لهذا الخطب الفظيع بفذلكة قانونية عمادها المروق والخروج، وديباجة من وضع عمامة كبيرة وتأليف لحية مرسلة، وإمضاء بدأ بالبسملة وختم بالحوقلة!

إن هتك أعظم حرمات الله وإراقة أعز الدماء وأطهر الأنفس، التي تناثرت أشلاؤها على ضفتي الطريق التي شقها الطواغيت ليبلغوا عروشهم، ويثبتوا تيجانهم على رؤوسهم، ما كانت لتكون إلا بفتاوى وأحكام وعاظ السلاطين وقضاة الجور في البلاط الأموي والعباسي والغزنوي والأيوبي والمملوكي والعثماني... ولم تكن لتفلح أية حيلة أخرى في تنفيذه وتحقيقه.

أين «العدالة العلمانية» التي توزع السلطة في المحاكم بين القضاء والنيابة والمحاماة، ثم توزع المسؤولية في جنايات القتل وأحكام الإعدام على هيئة محلفين من عشرين شخصاً، تتولى الحكم بتجريم المتهم أو براءته، ثم تترك للقاضي تحديد العقوبة...

أين هذا مما فعله «آية الله» الشيخ محمد يزدي، على سبيل المثال، الذي ألغي ـ بجرة قلم ـ الإدعاء والنيابة العامة من رأسها، وحذفها من النظام القضائي في إيران الإسلام؟ فضم سلطتها إلى القاضي، ليصبح هو المدعى الذي يحرك الدعوى الجزائية على المتهم، ويتولى دور الخصم نيابة عن الحق العام، وهو الذي يفصل فيها ويقيم صحة الأدلة (التي قدمها هو!) من سقمها؟ كل ذلك والمتهم يهذي ويخرص ويوقع نفسه في عشرات المطبات القانونية في ظل غياب المحامي! لتئن العدالة عشر سنوات متواصلة، وتضج المحاكم بآلاف الظلامات والحقوق المهدورة...

ثم يكتشف «ولي أمر المسلمين» ـ فجأة!ـ أنه كان مخطئاً في إعراضه وصم آذانه عن صرخات المظلومين من هذا الجور، وأنها لم تكن مؤامرة إعلامية لتشويه ولايته، أو الطعن في الإسلام، ولا أبواقاً لإذاعة إسرائيل كما كان ينعتها، كلما وصلته الصرخات إذا ما تتجاوز بطانة الخبال التي تحيط به، واخترقت اللفائف العازلة التي دستها في أذنيه، وبددت الأوهام التي حشت بها رأسه!

فأعفاه بعد اللتيا والتي، وبعد خراب مالطة والبصرة جاء بالسيد محمود الهاشمي، ليعيد العمل بنظام الإدعاء من جديد... وكأنه طبق يحبه السيد دون ملح بينما يفضله الشيخ قليل الدسم!

أين هذا من ذاك؟ هل يرفض عاقل ذاك ويقبل بهذا؟ هل يمكن لمؤمن أن ينسب إلى الإسلام هذا اللوث والإنحطاط، فينبذ تلك العدالة والإنصاف والتعقل واحترام الإنسان وقيمته، كونها نبعت من نظام علماني، ويقبل الظلم والجور وازدراء الإنسان، كونه صنيعة نظام إسلامي!؟

إن القضاء الإسلامي والشريعة الغراء التي أوكلت البت في جناية حكمها الإعدام إلى شخص واحد واستغنت عن هيئة محلفة، لم تكن مفرطة بقيمة الإنسان ولا مستخفة بحرمة النفس البشرية، إذ غلظت وشددت في المقابل على نوعية هذا «الشخص» وشروط القاضي، حتى قال أميرالمؤمنين ﷺ: «يا شريح جلست مجلساً لا يجلسه إلا نبي أو وصي نبي أو شقي».

وعندما أقرت امرأة في عهد مولانا أميرالمؤمنين ﷺ على نفسها بالزنا أربع مرات، نادى ﷺ بأعلى صوته: أيها الناس إن الله عهد إلى نبيه ﷺ عهداً عهده محمد ﷺ إلي، بأنه لا يقيم الحد مَن لله عليه حد، فمن كان لله عليه مثل ما له عليها فلا يقيم عليها الحد، فانصرف الناس يومئذ كلهم ما خلا أميرالمؤمنين والحسن والحسين ﷺ، فأقام هؤلاء الثلاثة عليها الحد يومئذ وما معهم غيرهم.

ائتوني بنبي أو وصي، أئتوني بإمام حق، دلوني على المعصوم من الزلل والخطأ، فإن عز وصفرت الأيدي... فعلى عالم عادل ورع حكيم: لا يغضب لله أكثر مما غضب الله لنفسه، ولا يحمّل فهمه الأسلام، فيتعصب لمذهبه حتى لا يرى حرمة لمن لم يكن على شاكلته، ويضيق صدره حتى لا يرى شبهة مستحكمة مدعاة لدرأ حد. ائتوني بمن لا يتعقب ويتجسس هاتكاً حجباً أرخاها الستار العليم، دلوني على من: لا تهزه صرة ولا تغريه امرأة ولا تغويه إمرة ولا يستخفه جاه ولا تطير بعقله شهرة ولا تعميه عصبة وقرابة؟!... ثم طالبوا بتطبيق الشريعة وإقامة الحدود.

إن دكة القضاء في الإسلام سلطان... لا ينقض حكم القاضي أحد ولا يرد عليه راد، لا محام ولا ادعاء ولا حتى الوالي نفسه. وإذا كان القاضي في الدساتير والأنظمة الوضعية يحكم باسم رئيس الجمهورية أو أمير البلاد أو باسم الشعب، فإن القاضي الشرعي يحكم باسم الله جل جلاله!

إن إنزال العقوبات الشرعية بعيداً عن شرائطها، تنزيل لقدسيتها وهتك لحرمتها. والقصاص الذي وعد الله سبحانه وتعالى أولي الألباب أن لهم فيه حياة، سينقلب جحيماً وهلاكاً إن خضع لأولي الأغراض والمصالح والأهواء. ولأن يحبس ألف مظلوم في ظل القانون الفرنسي أو المصري، وباسم العلمانية والقضاء الوضعي، خير من أن يرجم بريء واحد أو تقطع يده أو تبتر أصابعه ظلماً باسم محمد بن عبدالله ﷺ.

إن الأمر من الخطورة والخطب من الهول والعظمة، ما جعل بعض الأديان تعطل القضاء الديني بحجة أن ليس لبشر خطاء محاسبة بشر مثله، وإن الله وحده هو من يؤاخذ الإنسان.

ولا يفتخرن بالردع الإسلامي ويعتزن باستتباب الأمن في ضوء تطبيق الشريعة أحد... فلو سننت سمل العين عقوبة للمخالفة المرورية، لانعدمت حوادث الطرق، ولانضبطت حركة السير واستغنيت عن ميزانية بالملايين لنصب الكاميرات والإشارات وتجهيز الشرطة. وهذا صدام ببابك... أراد لابنه أن يستأثر بتهريب الدولار، فقطع أذن «مجرم» وجدع أنف «آخر» فارتدع الشعب العاصي بأسره، واختفى تهريب العملة والإتجار بها!

إن الفخر، كل الفخر في إصلاح النفوس وتهذيبها، حتى تجد الرادع من خلق رسخ فيها، والزاجر في قيم ومبادىء التزمتها، رغبة في ثواب الله وخوفاً من عقابه، لا أجر ولا عقاب غيره... إن للشريعة الغراء جوهر لو صرفنا جهدنا في إدراكه، لكان لنا به شغلاً عن هذه المزايدات.

❑❑❑

المقالة الأربعون

الإسلام بين بن لادن وابن عقيل!

٢٠٠١/٩/٢٠

عندما قدم مسلم بن عقيل عليه السلام الكوفة سفيراً لابن عمه السبط الشهيد الحسين عليه السلام، ووقع ما قع بعد وصول عبيدالله بن زياد... مرض شريك بن الأعور، وهو من الوجهاء والأعيان، وكان كريماً على ابن زياد وعلى غيره من الأمراء، وكان شديد التشيع، فأرسل إليه عبيدالله إني رائح إليك العشية. فقال شريك لمسلم بن عقيل: إن هذا الفاجر عائدي الليلة في دار هاني، فإذا جلس فاخرج إليه فاقتله، ثم اقعد في هذا القصر ليس أحد يحول بينك وبينه، فإن برئت من وجعي، سرت إلى البصرة وكفيتك أمرها.

فلما أقبل عبيدالله لعيادة شريك، قام مسلم من المجلس ليتوارى داخل البيت، فأعاد عليه شريك: لا يفوتنك الفاجر. فجاء عبيدالله بن زياد فدخل وجلس، وأخذ يسأل شريكاً عن وجعه دون أن يسمع جواباً؟ فلما طال سؤاله، ورأى شريك أن مسلماً لا يخرج، خشى أن يفوته، فأخذ يقول: ما تنظرون بسلمى أن تحيوها؟... اسقنيها وإن كان فيها نفسي! وكرر ذلك مرتين أو ثلاثاً، فقام عبيدالله وانصرف وهو يظن أن شريكاً يهجر!

فخرج مسلم فقال له شريك: ما منعك من قتله؟ فقال عليه السلام: خصلتان، إحداهما كراهة هاني بن عروة أن يقتل الرجل في داره، وأما الأخرى فحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «إن الإيمان قيد الفتك، ولا يفتكن مؤمن».

والفتك هو القتل على غفلة. وهكذا الغيلة والإغتيال: هو أخذ المرء وقتله من حيث لا يدري.

وغني عن البيان إن قتل ابن زياد في تلك البرهة، والكوفيون ما زالوا على بيعتهم للحسين وسفيره، كان سيحول دون وقوع فاجعة الطف وما فيها من سفك لأزكى الدماء، وكان يعني نجاح قيام الحسين ﷺ وثورته، وينتهي إلى حكومة أهل البيت ﷺ وإمامتهم الفعلية... فيتحقق انقلاب يغير وجه التاريخ.

كل هذه النتائج العظيمة كانت متوقفة على ضربة واحدة تقضي على مستحق للقتل، مهدور الدم، ولم يكن ابن عقيل مجرماً ولا عاصياً ومقترف ذنب إن هو فعل، بل ما كانت مذمة عليه في ذلك ولا غضاضة، ولا لحقه عار ولا شنار، فأي شأن لفاسق فاجر معين على إمام زمانه؟ ما كان الأمر إلا تفريطاً «محدوداً» بقيمة «هامشية»، لو تجاهلها ابن عقيل وأعرض عنها لثوان معدودة، لعاد بذاك الجني والحصاد العظيم.

ولكنه لم يفعل، حتى لا يكون ممن يفتك ويغتال... وحتى لا يكون كلاً و«ثقيلاً» على مضيفه (هاني بن عروة). فلم يرد أن يحمّل غيره تبعات فعله، ولا أن يكره رافض أو متحفظ، ويحمّله نتائج لم يوافق على مقدماتها، وإن كانت مشروعة ومقدسة!

الإسلام مروءة وكرم ونبل وشهامة وشرف، قبل أن يكون صلاة وصياماً وحجاً وزكاة، وبعد هذه كلها، فلا قيمة للعبادة إن لم تنته إلى تهذيب النفس ومعادلة القوى الروحية في الإنسان.

والجهاد حرب وقتال، والقوة عراك وصراع، والشجاعة براز ونزال... أما الفتك والإغتيال، فينبغي البحث عن ميادينه في غير الكمالات، وبعيداً عن حياض الشريعة وربوع الأخلاق.

إما أن نرضى بالذلة والهوان، فنسلم الغرب مقدراتنا ونستسلم ليملوا علينا ما يريدون، لأننا الأضعف.

أو أن نخوض معركة سياسية واقتصادية وثقافية: نبيعهم نفطنا ونستورد صناعتهم وتقنيتهم، نناور فننحني لبعض رغباتهم ومطالبهم، ونضغط لننتزع بعض حقوقنا... وهكذا، حتي تنمو إمكانياتنا وتتطور قدراتنا، فننتصر عليهم.

والخيار الثالث أن نتخلى عن إثنينية تحكم بالتناقض أو التضاد وتحتم الصراع، وننظر في المشتركات ومناطق الإلتقاء والتوافق و«كلمات السواء بيننا وبينهم»، ونعمل على توسيعها وتعميمها... منطلقين من إن المدنية القائمة في الغرب اليوم هي محصلة تراث ونتاج حضارات أمم سابقة من بينها الإسلامية، وإن الأديان على اختلافها، نادت في جوهر خطابها، وسعت في حقيقة فعلها إلى قيم وأهداف متقاربة، إن لم تكن واحدة... فيتحول الصدام والصراع إلى حوار وتفاهم وتعاون.

فإن لم نرضَ بالذلة، ولم نقنع بالصراع السياسي والثقافي، ثم لم نرغب أو لم يرغبوا في «حوار الحضارات»... فما لنا ولا علينا إلا «السلة»، أي أن نعلن الحرب على أمريكا والغرب:

فيعود المهاجرون والتجار والمرضى المعالجون والطلاب المسلمون إلى بلادهم، ويخرج العاملون الأجانب من بلادنا، وتقوم «ثغور» يحتدم فيها القتال، نقتل ويقتلون، والجولة للأقوى والأشجع. ولا مانع أن نعمل «الحرب خدعة»، فنحتال بما نستطيع لنداري ضعفنا أو قلة عددنا وتخلف عدتنا. ولنا، كما لهم، أن نحاصرهم ونقاطعهم ونحرم التعامل معهم، ونعد لهم ما نستطيع من قوة ومرابطة «ترهبهم» وتردعهم عن الطمع بنا والهجوم علينا.

وكل ذلك بحدود وضوابط رسمها الشرع وحكم بها الإسلام، ما أغفلت التعاطي مع الأسرى والنساء والأطفال، ولا أهملت الدواب والبيئة والمياه. وفي مقدمة هذه الضوابط وعلى تلك رأس الحدود: أن لا تكون ثمة عهود ومواثيق وذم... حتى تكون حرباً معلنة، مسبوقة بدعوة وإتمام حجة، ليدخل من أراد في عنوان «الكافر الحربي»، فتليق في شرفها وأخلاقيتها بالإسلام وطهره.

ولكن أن نعيش بين ظهرانيهم ويعيشون، ثم ننقض الأيمان والعهود ونبطل العقود والإلتزامات، فهذا ليس من الدين في شيء. إن جواز السفر وسمة الدخول وبوابة المطار، بمثابة عهود وعقود يمضيها المسلم مع أهل البلاد التي يسافر إليها، ويحل فيها لهجرة أو دراسة أو عمل أو تجارة، والمؤمنون عند عهودهم.

لا يجـوز أن يأتمننا قـوم ويفتـحـوا بلادهـم، ونقبـل بدورنا شروطهم ونلزم بهـا أنفسنا... ثم ننتكس وننقض عهودنا ونباغتهم بطعنة في الظهر، ونسمي ذلك جهاداً!

مـا زال الإسـلام يدفع ثمن ممارسـات خـاطئة وقـعت في سـيرة جيـوش الفتح وعسـاكره، ولا زال التشـويه ينال من إشـراقة هذا الدين العظيم وإمكانيـة عرضـه وتقديمه للبشـرية كمشروع متكامل وصيغة مثلى للسعادة... فهل في المقدمات الموضوعية المطروحة اليوم، ما يبيح العودة إلى تلك الأخطاء بصورة أقبح وأكثر سوءً؟ لتخلق تركيبات أشد تعقيداً من الأولى، وتلقي القضية في متاهات فكرية وعقائدية أكثر خطورة من الأزمات السياسية والأمنية؟

أليس في المسافرين على متن طائرات الحادي عشر من سبتمبر، والعاملين في برجي مركز التجارة العالمية من يتساءل: ما دخلي أنا فيما يفعله البيت الأبيض من استضعاف المسلمين وارتهان بلادهم وظلمهم ونهب خيراتهم والعبث في مصيرهم؟ ما علاقتي بسياسة الإدارة الأمريكية تجاه الفلسطينيين ودعمها اللامتناهي لإسرائيل؟ ولربما أضاف بعضهم: إنني مثلكم معارض لهذه الإدارة ورافض لأعمالها وسياساتها، فلماذا أصرع بهذا الشكل الفجيع؟

أوَحقاً أن القرآن في قوله تعالى ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قـوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم﴾ يدعو للإرهاب وينادي به؟ أم أن الآية تشير إلى واحدة من أسلحة الحرب المعلنة، بل هي بصدد وسيلة ردع، وآلية تجهض القتال وتمنع وقوعه، ولا علاقة لها بترويع الناس وأخذهم غيلة وفتكاً، والإغارة عليهم دون دعوة وإتمام حجة وإعلان حرب؟

هل يكفي قول بن لادن: إن دفع الضرائب للحكومة الأمريكية هو ضرب من الإشتراك والمساهمة في سياسات امريكا وجرائمها؟ هل يشكل هذا المدخل والعنوان حجة، ويرقى إلى دليل شرعي حتى ترتب «القاعدة» آثار «المحارب» على كل أمريكي، بل كل قاطن في تلك البلاد؟ هل قال بهذا فقيه يلم بأوليات الصناعة ويحسن بديهيات الفن؟

أو هل يكفي الجواب رداً بسؤال على نفس الطريقة: ما ذنب الطفل الفلسطيني حتى ييتم على صغره؟ وما ذنب الأم حتى تثكل بفلذة كبدها وتفجع بأخيها وتصاب ببعلها من رصاصة رعناء قابلت حجراً قذف من عشرات الأمتار؟! ما ذنب المسلمين ليعانوا من الإذلال والإرهاب الإسرائيلي أكثر من خمسين عاماً...؟

فماذا نصنع بقوله تعالى: ﴿ولا يجرمنكم شنئان قوم على أن لا تعدلوا، إعدلوا هو أقرب للتقوى﴾؟ وما التفاوت بيننا، إذا نضح وعاؤنا بنفس ما تطفح به آنيتهم الآسنة؟

ثم ماذا عن أمة بأسرها لحقها الغبن من صفقة خاسرة فرضت عليها وأسقطت خياراتها؟ ماذا عن بيت تتقوض اركانه الآن وينهار سقفه على سكانه، لأن ضيفاً ثقيلاً حمل الدار والقرية والبلد والعالم بأسره، تبعات فعل عزم عليه وخطط له ونفذه منفرداً، دون إمضاء ولا إقرار، ثم أشرك الجميع في دفع ثمنه؟

وتبقى الأزمة الحقيقية تتمثل في إخفاق قوة حكمت الكرة الإرضية وفرضت وجودها «قطباً أوحداً»، وحضارة هيمنت على العالم، ومدنية أشربت الشعوب ثقافتها فصارت تقلدها حتى في الملبس والمأكل... ثم عجزت أن تترك باباً يلجها حرّ يريد أن يتمسك بدينه، ويعيش عفة وكرامة وقيماً لا يرى لها وجوداً في هذه الحضارة، فتلجؤه إلى العنف وتحدوه حدواً إلى الإرهاب؟

المأساة هي في فقر الثقافة الأمريكية وجدبها على الصعيد الروحي والأخلاقي... حين مضت آليتها على إذلال الغير وانتقاصه وامتهانه، بعد استغلاله وسلب أمواله وخيراته! فخلقت الدافع الذي يحرك جل المندفعين وأغلب المتحمسين ليتهوروا ويقدموا على تلك الأعمال الإرهابية.

كيف عجزت هذه الدولة العظمى، بتقنياتها وعلمائها ومفكريها وأدبائها وشعرائها وكنائسها وأديرتها، أن تخلق، لنفسها قبل غيرها، خطاباً يهذب أخلاقها، فلا تستعلي ولا وتتجبر وتسحق وتبطش... فتعود «عاد» هذا العصر، وكأن الله عناها في قولة: ﴿أتبنون بكل ريع آية تعبثون * وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون * وإذا بطشتم بطشتم جبارين﴾؟

وبعد هذا وذاك...

هل تستحق راية طالبان أن تلتف بها الأمة وتنبري للدفاع عنها؟ وتنهض لتخوض حرباً أيسرها يطيح الأيدي والرؤوس؟ هل في هذا النظام الأعمى والأضل، بصيص نور وحق يسمح بهذه التعبئة؟ هل في هذا الكيان الدموي الرخيص الذي بنى وجوده على أشلاء المجاهدين ودمار الوطن، ولم يحظ بشرف مقارعة السوفييت، فخلت سوح الجهاد الحقيقي منه، وقضى أيام المحنة وسنيها العجاف، في رفاهية من العيش وادعاً بأموال المخابرات الامريكية، فاكهاً في المدارس الباكستانية، ثم جاء ليسجر نار الفتنة بين الإخوة الأشقاء، ورفاق السلاح والجهاد، ويأجج أوارها كلما خبت وانطفأت بجهد الخيرين؟ فما أمهلهم، بل ما أمهلتهم المخابرات الأمريكية على أيدي الطالبان، أن يشقوا طريقاً ويرمموا مدرسة ويشيدوا مستشفى، ليرجعوا إلى هذا البلد بعض ما فقد، ويعكسوا صورة عن خير الإسلام وبركته؟!

هل في هذا النظام الأخرق الذي تلفه الجلافة والصلافة، ويقطر منه الخبث والشؤم والغدر، ما يوجب هذه النفرة والنصرة و«الفزعة»؟ بل حتى الألم والحسرة والمواساة القلبية؟ دون الشعب الأفغاني، بطبيعة الحال، ودون أصل منعة بلاد المسلمين وحرمة مسها بسوء من الأجانب أو غيرهم.

إن هذا النظام الجائر لا يختلف عن البعث العراقي في شيء. اللهم إلا ما انطلى على العوام، من ظاهر يمرر به جرائمه باسم الإسلام، دون نظام صدام الذي يبدو أنه لم يفلح في هذا، وإن استخف البعض وأغواهم بشعاراته الدينية برهة! بل لا يختلف عن أمريكا نفسها... فهو يقبح بطشها، في حين يقيم المذابح في شعبه ويرتكب المجازر في آلاف «الهزارة» لمجرد أنهم شيعة، لا يوافقونه في معتقداته السلفية! ثم يدين غطرسة أمريكا واستبدادها، بينما لم يتسلط إلا على تماثيل أثرية، فكابر وعاند العالم بأسره، بما فيه علماء الأزهر وغيرهم، ولم يعتن بأحد، ولم يرد على سائل ولا أصغى لناصح، واستبد برأيه حتى فجرها ودمرها!

لعمري، ماذا لو ملك هؤلاء آلاف المليارات وأحدث التقنيات، واستحوذوا على هذه الترسانة الجبارة من حاملات الطائرات والصواريخ العابرة للقارات وأسلحة الدمار الشامل؟ ماذا كانوا سيفعلون بالبشرية؟ وماذا كانوا سيفعلون في أبناء جلدتهم وملتهم؟ بل ماذا كانوا سيفعلون في أنفسهم؟

لن أنسى الشهيد السعيد السيد عبد علي المزاري رضوان الله عليه، وهو رجل دين أفغاني شيعي من حوزة النجف الأشرف، اختلف مع الإيرانيين على تشخيص حالة الطالبان، التي كانت في بداياتها حركة مبهمة يلفها غموض غريب، إذ كشف بوعيه وبصيرته خطورتهم وهم بعدُ لفيف في قندهار، بينما أهمل الإيرانيون الأمر وتعاطوا ببرود واستعلاء، لم يترك له خياراً إلا التمرد عليهم... فقاطعوه وقطعوا به.

وفي «فتح» كابل، ما طاقت غيرته العلوية ما رأى من فجائع الطالبان في السحل والتمثيل بالجثث والسبي وهتك الأعراض، فقاتلهم وقاومهم حتى نفذت ذخيرته، فأُسر... فقيدوا يديه ورجليه، وطاروا به في مروحية إلى أعلى ما تبلغه من ارتفاع، ثم ألقوه ـ حياً ـ إلى الأرض وهم بين مقهقه و«مكبر»!

الطالبان نظام معقد، يفرغ عن حقد دفين، قبل أن يعكس فكراً ويمثل عقيدة ويمارس سياسة ويؤدي عبادة. وسيرته خير شاهد... فكلما استقرت الأمور واستتبت الأحوال، وفتحت أبواب الإعمار والبناء، ومعالجة المعضلات التي تكفي أي بلد لينشغل بنفسه وينصرف إلى حاله... غلبتهم النزعة الإستعراضية وراحوا يفتعلون الأزمات ويختلقون المشاكل، وكأنهم يقتاتون عليها.

فما إن هدأت زوبعة إطلاق اللحى ومنع التلفزيون وتعليم النساء، حتى ثارت قضية الدبلوماسيين الإيرانيين، فلما تراجعت الحشود الإيرانية عن الحدود، ظهرت تمثيلية المخدرات وفتاوى الملا عمر بإتلافها، ولما استنفذ هذا الإستعراض بريقه وما عاد يلفت الأنظار، عمدوا لقضية التماثيل ليشغلوا العالم برهة غير قصيرة، فلما انتهت، جاءوا بثلاثة أناجيل وشريطي فيديو واختلقوا قضية التبشير وأقاموا الدنيا ولم يقعدوها حتى الحادي عشر من سبتمبر.

الطالبان قضية خاسرة، لا يصح أن تكون محور ثورة تستنهض المسلمين من اندونيسيا إلى المغرب، مروراً بجميع بلاد الإسلام ودياره، إنها حركة باطلة لا يجوز أن تتحول إلى «بيضة للإسلام» دونها الجهاد والتضحية... فكر موغل في التحجر والجمود، وقيادة مشبوهة، لا حظ لها في العلم، ولا نصيب في العدالة، تفتقر لأوليات الحكمة والكياسة، وأدنى درجات المرونة وسعة الصدر، وأداء وسياسة انتحارية تقود كل سابح في تيارها إلى الغرق، وتنتهي به إلى الهلاك.

إن الأمر جلي كالشمس في ريعان الضحى، اللهم إلا لمن يريد ويصر على قراءة بالبشتونية، بل بالأوردو لغة أُجراء المخابرات، كما يفعل بعض الشباب (ولو كتبت تصحيفاً «سُباب» لكانت أكثر انطباقاً، فهو أسلح من حبارى، استعاض ذرقه بمقالات!) ممن لا يرى إسلاماً إلا في الطالبان. وسيدرك في غده القريب كم التبك عليه الأمر واستعجم، وسيندم على ما كتب وخبط وفعل في صباه، حين يكتشف أن الأمر لا يحتمل ظرفه ولا تشفع فيه ملاحته! ولات حين مناص.

إن التسنن بريء من هذا الهراء، ومنزه عن هذا الإسفاف، لا يماري في هذا من حظي ببصيص علم ووعي وثقافة...

ولكن الأمر يحتاج وقفة جادة ومبادرة لا تتباطىء من علماء السنة ومرجعياتهم ومفكريهم وقادة الحركات الإسلامية، تتجاوز صخب العوام، وبهرجة الإعلام، ودغدغة المشاعر، ومحاكاة العواطف، وتسجيل المواقف «الشعبية» في التباكي على ظلامة الشعب الأفغاني، والتغني بأمجاده في دحر الإنكليز والروس، ثم إدانة الطغيان والإستكبار الأمريكي. أو التي لا ترقب إلا رصيدها الخاص ولا تعالج إلا عقدتها في الظهور، على طريقة فضل الله وبياناته الصحفية ـ التجارية... لا إلاً في مؤمن ولا ذمة.

فليس هذا ما تحتاجه أفغانستان، ولا هو ما يعوز الأمة. وإنما هو من ضروب الإغواء والتغرير وإذكاء النار والدفع صوب المزيد من الفساد، بدل الضرب على يد العاصي وتاديب الأرعن لثنيه عن طيشه وحمقه.

الأزمة بحاجة إلى حملة توعية وتثقيف تكبح جماح هذا الإنسياق الخطير، الذي أصبح ـ في واقع الأمر ـ يقود الأمة إلى حيث لا ينبغي، ويسوقها إلى مازق لا تحسد عليه. خطوتها الأولى إعلان البراءة من هذه الحركة المنحرفة، وتنحيتها عن الموقع الذي تبوّأته... فهي تسيء إلى التسنن وتشوه فكره وفقهه، أكثر مما تفعل الخامنئية بالتشيع!

عسى أن لا يتكرر التعثر في المطب الذي وقع فيه جل الشيعة بالسكوت عن الخامنئية: حذر الشماتة، وخوف استغلال العدو، وحفاظاً على النظام الإسلامي الوحيد، وعلى وحدة أبناء المذهب وشوكة الطائفة... وما إلى ذلك من عناوين، فقتلت الحق ورسخت اللبس وأبقت على منبع الفتنة، وحاصرت الحركة في زاوية أرجعت مسيرتها القهقرى عقوداً.



ـ انتهى ـ

الفهرس

الفهرس